٨١

اليمن

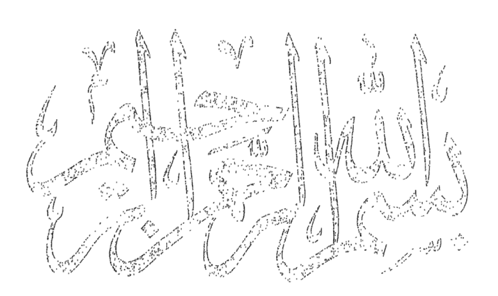
في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٢

٥


بسم الله الرحمن الرحيم

(٨١)

اليــــمــــن

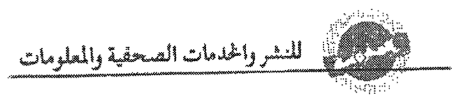
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٢

المجلد الخامس

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1992

اليمن	الشرق الاوسط	92-07-18	15
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
صادق الاحمر : نحذر اغتيال الديمقراطية باسمها			
على الرز اليمن	الحياة	92-07-18	16
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
قضاة اليمن يتجهون الى الاضراب بعد اعتصام استمرار اسبوعا			
عبد الرحمن الحيدرى اليمن	الحياة	92-07-18	18
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
الشيخ الزندانى - الوحدة اليمنية فرضت على اليمنيين			
عمر جستنية اليمن	الوسط	92-07-20	20
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
اليمن فيمهب الريح انتخابات نوفمبر تحسم صراع السلطة			
سوزى الجندى اليمن	مايو	92-07-20	21
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
اليمن وسلطة عمان اتفقنا على رسم الحدود			
خير الله خير الله اليمن	الحياة	92-07-20	23
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
قضاة اليمن يحملون السلطات مسؤولية التدخل فى شؤونهم			
عبد الرحمن الحيدرى اليمن	الحياة	92-07-20	26
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
نقاشات لجنة المؤتمر تالشعبى تركز على دمج القوات المسلحة			
اليمن	الحياة	92-07-20	27
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
المؤتمر الشعبى العام يقرتوليانصار على ناصر مواقع قيادية			
لطفى شطاره اليمن	الشرق الاوسط	92-07-21	29
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
صراع سياسى حول اسلامية التعليم			
اليمن	الشعب	92-07-21	30
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
الانتخابات مسئولية الجميع			
حسن ابو طالب اليمن	الاهرام	92-07-22	32
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
العلاقات اليمنية الخليجية تتحسن تدريجيا			
اليمن	الشرق الاوسط	92-07-22	33
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			
اليمن : المنتدى القضائى يناشد الحزبين الحاكمين ابعاد القضاء عن السياسة			
عبد الرحمن الحيدرى اليمن	الحياة	92-07-22	36
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الخامس) 1992			

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

اليمن وتحديات التحول الاقتصادى				
	اليمن	العالم اليوم	92-08-06	116
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
وزير الاسكان اليمنى : الحكومة تهمل المشكلة والقضاء والنيابة				
	اليمن	الشرق الاوسط	92-08-06	117
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
اليمن على ابواب قطوع اب !				
	اليمن	الحوادث	92-08-07	119
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
تزايد احتمالات تاجيل المؤتمر الوطنى				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-08-07	121
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
فتنة الشفير اليمنى				
شريف قنديل	اليمن	المسلمون	92-08-07	123
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
فضيحة المسلمين على شاطىء الجحيم فى عدن				
	اليمن	المسلمون	92-08-07	125
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
سالم صالح يقترح قائمة موحدة للانتخابات لان المنافسة فى اليمن تعنى مواجهة				
على الرز	اليمن	الحياة	92-08-08	129
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
تخفيض "الحظر" الى تنظيم حمل السلاح				
	اليمن	الشرق الاوسط	92-08-09	130
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
وضع دقيق فى اليمن				
خير الله خير الله	اليمن	الحياة	92-08-09	133
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
الاغتيالات السياسية تفجر العلاقةبين شركاء الحكم فى اليمن				
	اليمن	صوت الكويت	92-08-10	134
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
اهتمام فى صنعاء بتصريحات الرواس				
	اليمن	الوسط	92-08-10	136
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
بدء خفض عدد افرادالجيش اليمنى				
	اليمن	الوسط	92-08-10	137
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				
نرفض ان نكون لعبة فى يد الحزبين الحاكمين فى اليمن				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-08-10	138
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1992				

فهرس/ قصاصات الصحف

الاصوليون يتهمون الحكومة اليمنية بالعلمانية رويتر اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	العالم اليوم	92-08-16	166
حزب على صالح الحاكم يعتقل اعضاءه اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	صوت الكويت	92-08-17	167
مشاكل الانتخابات فى اليمن عبد الوهاب المؤيد اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	الوسط	92-08-17	168
اللجنة التحضيريةتحاولاستكمال مناقشاتها حمود منصر اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	الشرق الاوسط	92-08-18	170
اليمن : ازمة مليون ومائتى الف عائد اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	المجلة	92-08-18	171
توقيع اتفاقية الحدود بين اليمن وسلطنة عمان اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	العالم اليوم	92-08-18	176
سالم صالح ينفى استقالة وزير الدفاع من الحزب الاشتراكى حمود منصر اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	الشرق الاوسط	92-08-18	177
الحلقة المفقودة فى العمل الوطنى اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	الاهالى	92-08-19	178
القبيلة خرجت من الانغلاق لكن المراة لا تزال "تحت الارض اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	الشروق	92-08-19	179
صنعاء : جنود يقتلون عقيدا فى وزارة الداخلية حسين محمد سعيد اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	الحياة	92-08-20	185
لجنة الانتخابات اليمنية تجتمع اليوم لطفى شطاره اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	الشرق الاوسط	92-08-20	187
الرئيس اليمنى : غير مرتاحين فى السلطة حمود منصر اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	الشرق الاوسط	92-08-21	188
علماء اليمن شهود على العصر شريف قنديل اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الخامس) 1992	المسلمون	92-08-21	190

عرضوا عليه منصب نائب الرئيس

علي ناصر يرفض العودة الى اليمن

لندن - عبدالمنعم الأعسم:

رفض الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد اخر دعوة للعودة الى صنعاء لاحتلال موقع رئيسي قبل موعد الانتخابات النيابية التي تقرر اجراؤها في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام الجاري.

وعلمت «صوت الكويت» ان الدعوة التي تلقاها علي ناصر محمد بالهاتف في مقر اقامته في دمشق الاسبوع الماضي من مسؤول كبير في صنعاء، كان يتحدث مخولا من الرئيس علي عبدالله صالح. تضمنت عرضا بتعيينه على رأس قيادة جديدة يزمع تشكيلها من خارج الحزبين الرئيسيين والاحزاب المتصارعة للاشراف على الانتخابات المسبوقة بفترة انتقالية قصيرة «تكون السلطة فيها حيادية». كما تضمنت تعهدا بكفالة امن الرئيس السابق.

وكانت انباء ذكرت الشهر الماضي ان مبعوثين من قبل الرئيس اليمني وصلا دمشق للبحث مع علي ناصر محمد امكانية عودته الى اليمن الى المشاركة في الانتخابات النيابية، وذهبت التقارير الى ان اصالح عرض على ناصر محمد منصب نائب الرئيس في تغييرات يعدها لهرم السلطة في اليمن وسط تفكك التحالف بين الحزبين الحاكمين (مؤتمر الشعب العام الذي يترأسه صالح والحزب الاشتراكي الذي يتراسه علي سالم البيض) وكان علي ناصر محمد الى سنوات زعيمه المطلق.

وأبلغت مصادر قريبة من الرئيس اليمني السابق «صوت الكويت» ان علي ناصر محمد رفض العرض الجديد مفضلا ان يكون بعيدا عن ساحة الصراع والعنف التي اندفعت اليها الكتل السياسية منذ عام، وأكدت ان الرئيس طلب من محدثه كما طلب من المبعوثين ان ينقلوا رأيه بما يجري في اليمن حيث يتطلب الامر «تغييرا جذريا في السياسة الاقليمية وفي تركيبة السلطة وفي البرامج الداخلية التي يجري في اطارها التعامل مع اهداف ثورتي سبتمبر (ايلول) واكتوبر (تشرين الاول) في شطري اليمن».

وقالت المصادر ان الرئيس اليمني السابق تلقى - فضلا عن دعوة الرئاسة - رسائل من غالبية قادة الاحزاب السياسية ورؤساء الكتل القبلية وشخصيات اصولية ورموز في قيادة الحزبين الحاكمين تدعوه الى العودة الى اليمن والمشاركة في الانتخابات ضمن تحالف بين مجموعة احزاب سياسية او على رأس تنظيم شعبي جديد. واضافت، ان تلك الرسائل اجمعت على ان حكم علي عبدالله صالح «افرغ وحدة الشطرين من محتواها ودفع الشعب الى حافة الحرب الاهلية الأمر الذي يتطلب التحرك للحيلولة دون اغراق البلاد في بحر الدم من جديد».

ولكن المصادر اكدت ان علي ناصر محمد يقوم الآن باستخراج رأي انصاره وقادة الاحزاب السياسية المعارضة من رفضه العودة، واشارت الى انه قد يتخذ موقفا مغايرا في الربع الساعة الاخير من الفترة المتبقية لاجراء الانتخابات بعد ان يكون قد استشرف ردود الافعال وخبر النوايا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢

إضراب محرري «١٤ أكتوبر» يهدد بوقف صدورها

القضاة اليمنيون يعتصمون في وزارة العدل مذكرة للرئيس تحذر من تعطل المحاكم

صنعاء: «الشرق الأوسط»
عدن: من لطفي شطاره

يواصل عشرات من القضاة ووكلاء النيابة العامة اعتصامهم في قاعة الاجتماعات الكبرى في وزارة العدل منذ صباح السبت الماضي، على أمل ان تستجيب الحكومة لمطالبهم، بعد ان فشلت جهودهم في الشهور الماضية، ورغم تهديدهم بالاعتصام واعلان الاضراب الشامل.

وكان رجال القضاء والنيابة قد تقدموا بعدة مطالب أهمها إجراء التسويات الوظيفية لاعضاء السلطة القضائية الذين حرموا من الترقيات في مواعيدها المحددة، أو لم يحصلوا على حقوقهم القانونية اثناء عملية النقل أو التسكين في ضوء الكادر الجديد، الذي تم إقراره بعد قيام الجمهورية اليمنية.

كما طالبوا أيضاً باستكمال بناء السلطة القضائية، لتحتل مكانها الى جوار السلطتين التنفيذية والتشريعية، باعتبار ان سلطات الدولة ثلاث، تتمتع بنفس الاستقلالية.

وكان المنتدى القضائي قد أصدر بياناً دعا فيه الى بدء الاعتصام في العاصمة صنعاء ومحافظتها (التي يتبعها العديد من المحاكم) لمدة ثلاثة أيام ابتداء من يوم السبت الماضي، وإذا لم يستجب لمطالبهم فيعمم الاعتصام على مستوى الجمهورية حتى نهاية الاسبوع.

واشار البيان الى انه في حالة عدم استجابة السلطات المختصة لمطالب القضاة، ورجال النيابة، فسيتوقفون عن العمل ابتداء من بداية الأسبوع المقبل.

وكان الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني - الذي يرأس أيضاً مجلس القضاء الأعلى - قد أصدر تعليماته يوم السبت الماضي بدراسة تظلمات القضاة واعضاء النيابة العامة، واعداد كشوفات بتسوية أوضاع الذين حرموا من الترقيات في مواعيدها، أو لم يحصلوا على حقوقهم القانونية، ورفع هذه الكشوفات الى مجلس الرئاسة للبت فيها.

كما أصدر نائب وزير العدل والنائب العام قراراً بتشكيل لجنة تضم عضوين من التفتيش القضائي في النيابة العامة، وعضوين من التفتيش القضائي في وزارة العدل، وعضوين من القضاة والنيابة، لمراجعة بيانات المتظلمين، واعداد الكشوف المطلوبة وفقاً لمدة خدمة كل منهم، استعداداً لعرضها على مجلس القضاء ثم مجلس الرئاسة. وقال قاض مشارك في الاعتصام لـ «الشرق الأوسط» انه «ما لم توضع الكشوف العادلة، ويحدد موعد انعقاد مجلس القضاء، فإن الاعتصام سيستمر، وربما يتوقف نهائياً عن العمل».

وأضاف القاضي - الذي طلب عدم ذكر اسمه - ان «هناك عدداً كبيراً من أعضاء السلطة القضائية حرموا من الترقيات لفترات تتراوح بين ٥ الى ١٥ عاماً، في حين ان قوانين السلطة القضائية - المتعاقبة منذ قيام الثورة - قد كفلت لأعضاء السلطة القضائية ترقية في كل عام بالنسبة لوظائف المساعدين، وترقية كل عامين بالنسبة لوظائف السلطة القضائية عموماً، وهو الأمر الذي لم يحدث

وفي عدن طالب صحافيو «مؤسسة ١٤ اكتوبر للطباعة والنشر» التي تصدر عنها صحيفة «١٤ أكتوبر» الحكومية منذ شهر يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٨ جميع زملائهم في اليمن بالتضامن لتحقيق «انتشال الصحيفة من أوضاعها الحالية المتردية».

وناشد صحافيو «١٤ أكتوبر»، في مذكرة رفعوها أمس الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح التدخل لحل أوضاع أقدم مؤسسة صحافية في اليمن، لأنها تشهد عجزاً مالياً كبيراً، وتراجعاً في قدرات الصحيفة مما شل فاعليتها، واضعف أداءها داخل المجتمع اليمني الجديد، وعرقل نشاط المطبعة التي تعتبر من أضخم المطابع في اليمن.

وجاء في المذكرة - التي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منها - انه مع مطلع العام الحالي، تأكد ان الصحيفة والمؤسسة تسيران في طريق مسدود بدءاً من الاداء، وانتهاء بضياع حقوق العمال، والمماطلة في دفعها، وتعريض المؤسسة والصحيفة الى فقدان أي اعتبار لها ولعامليها، من خلال عدم توفير الرواتب خلال الأشهر الماضية

وكان العاملون في الصحيفة قد هددوا بالاضراب، وعدم اصدار عدد الأمس من الصحيفة، قبل ان يتعهد المسؤولون فيها بتوفير رواتبهم عن الشهر الماضي ودفعه أمس، إلا ان ذلك التعهد لم ينفذ، مما دفع الصحافيين الى رفع مذكرة، هي الأولى من نوعها، الى الرئيس اليمني للتدخل، ووضع حل لجميع المشاكل التي وردت في المذكرة.

وكان نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة سعيد رواح، وهو عضو في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام (اللجنة المركزية) قد قدم استقالته من منصبه في المؤسسة، إلا انه لم يعرف مصير الاستقالة، رغم تأكيد رواح لمراسل «الشرق الأوسط» انه لن يمارس مهام منصبه، ما لم تعد الأمور الى نصابها الصحيح في المؤسسة

وتضم المؤسسة، التي يترأسها عبد الرزاق شائف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، حوالي ٧٠ عاملاً وعاملة، تصدر عنها صحيفة «١٤ أكتوبر» الحكومية اليومية، كما انها تطبع عدداً من الصحف الأهلية والحزبية، بالاضافة الى مصنع متواضع للكراسات، ومطبعة تجارية تلبي احتياجات كافة المرافق والمؤسسات الحكومية والخاصة في عدن وبعض المحافظات الأخرى



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

تضم ١٥ عضواً يمثلون معظم الاحزاب

صنعاء: اتفاق على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات

□ صنعاء - «الحياة»:

■ ادت اللقاءات المكثفة بين الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية ولجنة التنسيق بين الحزبين الحاكمين «المؤتمر الشعبي العام» و«الحزب الاشتراكي اليمني»، والمشاورات بين الاحزاب السياسية وهيئة رئاسة مجلس النواب الى الاتفاق على تشكيل اللجنة العليا للاشراف على اول انتخابات ستجري في اليمن على اساس التعددية الحزبية من ١٥ عضواً.

يذكر ان قانون الانتخابات الذي اجازه المجلس الاشتراعي في الشهر الماضي ينص في احد مواده على تشكيل لجنة عليا من تسعة اشخاص كحد اقصى. الا ان المداولات بين الاحزاب والتنظيمات السياسية وهيئة رئاسة مجلس النواب والحزبين الحاكمين خلال الاسبوعين الماضيين اسفرت عن اتفاق على تعديل قانون الانتخابات فصار عدد اعضاء اللجنة التي ستشرف على الانتخابات خمسة عشر عضواً، وتقرر الغاء الشرط الوارد في القانون والذي يمنع انتماء عضو اللجنة الى حزب من الاحزاب. ويشمل التعديل فترة صلاحية اللجنة التي كان القانون حددها باربع سنوات لتقتصر على اجراء الانتخابات المقبلة فقط.

وعلمت «الحياة» ان اتفاقاً تم بين ٢٨ حزباً وتنظيماً سياسياً منها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني على تشكيل اللجنة العلية للانتخابات من ممثل واحد لكل من الاحزاب خارج السلطة وثلاثة ممثلين لكل من الحزبين الحاكمين على ان يرأس اللجنة ممثل المؤتمر الشعبي العام. وتالفت اللجنة على الشكل التالي:

١ - القاضي عبدالكريم العرشي - المؤتمر الشعبي العام - رئيساً للجنة

٢ - محمد علي هيثم - المؤتمر الشعبي العام.

٣ - صادق امين ابو راس - المؤتمر الشعبي العام.

٤ - جار الله عمر - الحزب الاشتراكي.

٥ - محمد سعيد عبدالله (محسن) - الحزب الاشتراكي.

٦ - صالح منصر السييلي - الحزب الاشتراكي.

٧ - عبد الرحمن مهيوب - حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق).

٨ - عبدالملك المخلافي - التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

٩ - ياسين عبده سعيد - الحزب الناصري الديموقراطي

١٠ - عبدالفتاح البصير - حزب التصحيح الناصري.

١١ - محمد احمد شرف الدين - حزب الحق.

١٢ - عبدالله سلاّم الحكيمي - اتحاد القوى الشعبية.

١٣ - احمد قرحش - التنظيم السبتمبري الديموقراطي.

١٤ - حسن بازرعه - حزب رابطة ابناء اليمن.

١٥ - حمود الذارحي - حزب التجمع اليمني للاصلاح.

الى ذلك دان ممثلو ٢٢ حزباً وتنظيماً سياسياً محاولة الاغتيال التي تعرض لها الاربعاء الماضي في عدن السيد انيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وقالوا في بيان نشر في صنعاء انه «لا يمكن الفصل بين هذا الاعتداء الآثم وبين سلسلة الاعتداءات التي شهدتها بلادنا في الاشهر الاخيرة والتي تعطينا دلالة واضحة على وجود مخطط خطير يستهدف النيل من الوحدة اليمنية وزعزعة الجبهة الداخلية ونشر الفوضى وخلق اوضاع غير مستقرة». ودعت الاحزاب في بيانها الاجهزة الامنية الى «تحمل مسؤوليتها كاملة في مواجهة مثل هذه التحديات التي يتعرض لها اليمن شعباً واحزاباً ونظاماً ووحدة».



المصدر : صوت الكويت
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

الغموض يلف حادث تحطم الطائرة العسكرية اليمنية

٥٧ قتيلا بينهم ٢٦ عسكريا

صنعاء ـ «صوت الكويت» ا.ف.ب:

لقي ٥٧ شخصا مصرعهم في حادث تحطم الطائرة العسكرية اليمنية قرب عدن، وشكل مجلس الرئاسة اليمني لجنة تحقيق من وزيري الدفاع والنقل ومدير الطيران المدني وقائد القوات المسلحة لكشف ملابسات ما جرى.

وفي حين اشارت مصادر دبلوماسية غربية الى «دوافع تخريبية» وراء الحادث، ذكرت جهات رسمية ان الحادث ناجم عن «الأحوال الجوية السيئة التي كانت تحيم على المنطقة».

وتضاربت الانباء ايضا حول عدد العسكريين الذين قتلوا في الحادث، فقالت وكالة الانباء الفرنسية ان عددهم ١٦ عسكريا، بينما قالت وكالة «رويتر» ان عددهم ١٨ عسكريا، وقالت مصادر اخرى ان العدد ربما وصل الى ٢٦ عسكريا.

ويذكر ان الطائرة هي من طراز انطونوف سوفياتية الصنع كانت قادمة من جزيرة سقطرة اليمنية الواقعة في المحيط الهندي على بعد ٥٨٥ كيلومترا جنوب عدن.

وأوضحت اذاعة صنعاء ان الطيار طلب من برج المراقبة في مطار عدن السماح له بالتوجه الى صنعاء بسبب سوء الاحوال الجوية لكن الاتصال فقد اثر ذلك مع الطائرة.

واضافت ان الطائرة كانت تقل عسكريين ومدنيين وتحطمت في بير فضل وهي منطقة غير مأهولة عند اطراف عدن ولم تكشف هوية الضحايا.

وأشارت الاذاعة الى ان جميع العسكريين الذين قتلوا هم من المتطوعين وليس بينهم أي ضابط كبير، كما اكدت انه لم يكن على متن الطائرة اي مسؤول في الدولة.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

احزاب يمنية ونقابات تطالب باقرار مشروع قانون التربية

□ صنعاء - «الحياة»:

■ اصدرت مجموعة كبيرة من الاحزاب السياسية اليمنية والتنظيمات والنقابات بياناً وجهته الى رئيس واعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب واعضاء المجلس المجتمعين لمناقشة مشروع قانون التربية والتعليم الذي يدور حوله جدل كبير بين اعضاء البرلمان المؤيدين للقانون وتوحيد مناهج التعليم في عموم الجمهورية وبين المعارضين الغاء المعاهدة العلمية.

وذكر البيان الذي تلقت «الحياة» نسخة منه ان الاحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الاجتماعية تابعت مناقشة مجلس النواب لمشروع القانون والمحاولات التي تبذل لعرقلة سير مناقشته.

وأعلن البيان تاييده المطلق لسرعة اقرار مشروع القانون العام للتربية والتعليم «الهادف الى توحيد التربية والتعليم نظاماً ومنهجاً ورسم السياسة التربوية والتعليمية للجمهورية اليمنية والذي يشمل الاسس التي تساعد على بناء جيل تستند مقومات شخصيته على المبادئ السامية لديننا الاسلامي الحنيف ومبادئ الثورة اليمنية والثوابت الوطنية والانسانية ومبادئ الدستور».

وأيد «جهود مجلس النواب في اصدار هذا القانون المهم الذي يرتبط به مستقبل ابنائنا وتقدم بلادنا وتطورها».

ووقع على البيان «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري» و«الحزب الاشتراكي اليمني» ونقابة الاطباء والصيادلة اليمنية و«المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديموقراطية» والمجلس اليمني للسلم والتضامن ونقابة المهندسين اليمنيين والجمعية الاجتماعية واتحاد نساء اليمن واتحاد القوى الشعبية اليمنية واتحاد الفنادق وحزب البعث العربي الاشتراكي واتحاد الادباء والكتاب اليمنيين وحزب الاحرار الدستوري ونقابة الصحافيين.

علي صالح: لن اتردد في التصدي للطائفية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مجدداً امس ان الانتخابات ستجري في موعدها اي قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. كذلك اكد انه «لن يتردد في ان يكون في الصفوف الاولى دفاعاً عن الوطن في وجه المشاريع الطائفية والانفصالية التي لا تندرج ضمن خطط التامر على اليمن وشعبه فحسب، بل تندرج ايضاً ضمن مخططات التقسيم التي يتعرض لها اكثر من قطر عربي في الوقت الراهن».

ووزع حديث الرئيس اليمني في صنعاء امس واعلن انه ادلى به هاتفياً الى صحيفة «الوحدة» شبه الرسمية وقال ايضاً: «ان علي عبدالله صالح لا يهمه كرئيس سوى ان يكون مواطناً يحترمه الشعب... وانا مستعد ان اقف امام الناس قبل الانتخابات او بعد الانتخابات للمحاسبة... وبودي ان اقول لكم بصدق انني تحملت مسؤولياتي في الحكم مدة ١٤ عاما منها ١٢ عاما قبل الوحدة فصبيت جزءاً كبيراً منها احمل هموم تحقيق الوحدة، ومنها ايضاً عامان بعد الوحدة مثقلاً بهموم الحفاظ على الوحدة وحمايتها وتعميقها». واضاف: «لا يهمني البقاء في الحكم بقدر ما يهمني ان ابقى واحداً من ابناء هذا الشعب وواحداً من حراس مكاسبه سواء كنت في السلطة او خارجها. وانا واثق كل الثقة بان المتامرين الذين يراهنون على زعزعة الامن والاستقرار ويحلمون باعادة التجزئة والتشطير ويستنجدون بالرواسب الطائفية والانفصالية سيصطدمون بالارادة الوطنية الصلبة لـ ١٤ مليون مواطن ومواطنة سيهبون من انحاء اليمن من اجل الدفاع عن

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

وطنهم الموحد. ان الذين يستهدفون علي عبدالله صالح كرئيس لهذه الدولة الفتية الموحدة يدركون ان علي عبدالله صالح كمواطن اكثر صلابة واستعداداً للتضحية دفاعاً عن مبادئ الثورة واهدافها ودفاعاً عن الوحدة والديموقراطية، ولن يتردد ان يكون ايضاً في الصفوف الاولى دفاعاً عن الوطن في وجه المشاريع الطائفية والانفصالية التي لا تندرج ضمن خطط التآمر على اليمن والشعب اليمني فحسب بل تندرج ايضاً ضمن مخططات ضرب الوحدة الوطنية ومخططات التقسيم التي يتعرض لها اكثر من قطر عربي في الوقت الراهن».

واعرب عن «تفاؤله بمستقبل الوحدة والديموقراطية» كما اعرب عن «الثقة بان الشعب اليمني قادر على اجتياز الامتحان الصعب والخروج من المرحلة الانتقالية واجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها». وجدد تاكيد ثقته العميقة «بفشل كل المخططات التامرية التي تراهن على بعض الخيول الخاسرة في سباق الزمن ضد الجمهورية اليمنية والوحدة الوطنية والنهج الديموقراطي وضد كل المتغيرات الايجابية التي تحدث في اليمن وفي العالم».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

الرئيس اليمني ينفي التكهنات حول التحالف الحاكم

مجلس النواب يضيف مادة لقانون الانتخابات زيادة اعضاء اللجنة إلى ١٧ ومنحهم درجة وزير

صنعاء: «الشرق الاوسط»

وافق مجلس النواب (البرلمان) اليمني صباح امس على مشروع قانون باضافة مادة انتقالية الى قانون الانتخابات العامة الذي اقر في الشهر الماضي، تنص على تشكيل اللجنة العليا للاشراف على اول انتخابات عامة بعد الوحدة من ١٧ عضواً (بدلا من ٥ - ٧ اعضاء) يرشحهم مجلس النواب، ويصدر بتعيينهم قرار من مجلس الرئاسة.

وأشارت المادة الى ان هذه اللجنة تمارس كافة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في القانون بشرط ان لا يسري على اعضائها احكام «المادة ٢١» من القانون التي نصت على ان تكون مدة عضوية اللجنة اربع سنوات، كما لا تسري عليهم ايضا الفقرة ومن «المادة ٢٢» من القانون، التي نصت على ان يستقيل العضو المرشح من عضويته في اي حزب او تنظيم سياسي ينتمي اليه ما دام عضوا في اللجنة، وكذلك لا تسري الفقرة (أ) من «المادة ٢٣» التي نصت على ان يكون عضو اللجنة العليا للانتخابات بدرجة لا تقل عن وزير، ويمنح العضو المعين في اللجنة هذه الدرجة، اذا لم يكن حاصلاً عليها قبل تعيينه عضوا فيها.

وحددت المادة الجديدة مدة عمل اول لجنة عليا للانتخابات بحيث تنتهي مهمتها بعد انتهاء عملية الانتخابات، على ان يتم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات التي حدد القانون مدة عضويتها باربع سنوات خلال مدة لا تتجاوز الستين يوماً التالية لانعقاد اولى جلسات مجلس النواب المنتخب.

وقد وصف المراقبون التعديل الذي وافق عليه مجلس النواب اليمني بانه «خطوة ذكية لوضع حد للجدل الذي دار خلال الاسابيع الماضية حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات»، ومن المنتظر ان يقدم مجلس النواب قائمة بالاسماء المقترحة الى مجلس الرئاسة في اقرب وقت ليصدر بهم قرار رئاسي، ثم تبدأ اللجنة ممارسة مهامها بعد ادائها اليمين الدستورية.

ومن ناحية اخرى قال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ان المصاعب التي تواجهها اليمن حاليا «مؤقتة وعابرة»، واضاف - في حديث نشرته صحيفة «الوحدة» اليمنية امس - «لا بد من التنبه لدسائس الذين يراهنون على هذه المصاعب، ويعملون على مضاعفتها وتضخيمها».

واوضح الرئيس اليمني ان التحالف بين «المؤتمر (الشعبي العام) والحزب (الاشتراكي اليمني) ليس موجها ضد احد، كما انه ليس من صنف التحالفات التي ارتبطت باهداف مرحلية او تكتيكية، ولذلك فان الذين يراهنون على استغلال التباينات والاختلاف في الآراء والتصورات، وهي أمور طبيعية في ظل الديمقراطية، ويراهنون على انفراط عقد التحالف بين الحزب والمؤتمر، انما يحرثون في البحر، ويسبحون في بحر من الاوهام». واضاف ان «هذا التحالف ولد ليبقى.. بل انه مرشح للتطور الى مستويات ارقى»، وكذلك «للانفتاح على المزيد من القوى».



المصدر : الحياة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

بعد سنتين وثمانية اشهر خارج اليمن

علي ناصر اتخذ قرار العودة

□ لندن – من خيرالله خيرالله:

■ لا يزال الرئيس علي ناصر محمد ملتزماً الصمت على رغم مرور اكثر من ثلاثة اشهر على العفو الذي اصدره مجلس الرئاسة اليمني عنه وعن رفاقه الخمسة. لكن القريبين من الرئيس السابق لما كان يسمى اليمن الجنوبي الذي اطيح بعد احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ قالوا امس في اتصال اجرته معهم «الحياة» انه «وافق مبدئياً على العودة الى اليمن» بعد غياب سنتين وثمانية اشهر امضى معظمها في دمشق. ويرافق قرار العودة قرار من نوع آخر هو التشديد على الا يكون الامين العام السابق للحزب الاشتراكي اليمني الشريك في السلطة حالياً طرفاً في اي صراع سياسي او حزبي.

ولدى الإصرار على ان يقول علي ناصر شيئاً تعليقاً على العفو، يحيل الرئيس السابق السائل على التصريح المقتضب الذي ادلى به الى «الحياة» في حينه اذ قال انه «لم يشعر يوماً انه معني بالاحكام الصادرة في حقه وفي حق رفاقه ولم تمنعه هذه الاحكام من ممارسة ما يعتبره واجباً وطنياً تكلل باعلان الوحدة الوطنية».

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٧ / مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي ناصر اتخذ قرار العودة

تتمة الصفحة الاولى

علي ناصر... ان حكى

ان حكى علي ناصر لكان قال انه «يوافق مبدئياً على العودة الى صنعاء». ولدى سؤاله عن موعد ذلك يجيب القريبون منه «ان كل شيء متروك للظروف». وعن تصوره لدوره المستقبلي يجيب هؤلاء القريبون انه «يرفض قبل كل شيء ان يكون طرفاً في اي نوع من الصراعات السياسية او الحزبية، ذلك ان المهم الآن هو التطلع الى المستقبل كون الشعب عانى الكثير من صراعات الماضي». وفي اعتقاد الرئيس السابق «ان العنف لن يحل اي مشكلة في اليمن وان مسلسل الاغتيالات يمكن ان يؤدي الى مضاعفات تلحق ضرراً بالوحدة اليمنية وبالشعب اليمني واستقراره وتطوره وازدهاره. فالمشاكل يجب ان تعالج بالحوار وليس باي وسيلة اخرى غير الحوار... والديموقراطية هي الضمانة الحقيقية لمستقبل اليمن، ولا يمكن للبلد ان ينتعش وان يأخذ مكانه الطبيعي بين الأمم الراقية من دون الديموقراطية».

هل سيخوض علي ناصر الانتخابات النيابية التي يفترض ان تجرى قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. الجواب لدى القريبين منه هو انه «يؤيد اولاً اجراء الانتخابات في موعدها المحدد اي قبل انتهاء الفترة الانتقالية لأن اجراء الانتخابات سيشكل افضل ضمانة لاستمرار الديموقراطية ولاستمرار الوحدة على اسس سليمة. اما مسالة مشاركته في الانتخابات، فان كل شيء يبقى مرهوناً بوقته وبالظروف، فعلي ناصر لا يمكن ان يتخذ اي قرار الا اذا وجد انه يخدم وحدة اليمن والشعب اليمني».

عن طبيعة علاقته بالحزب الاشتراكي اليمني يجيب القريبون انه «صحيح ان علي ناصر كان الأمين العام للحزب وانه لدى حصول احداث يناير، كان اكثر من نصف اعضاء اللجنة المركزية من انصاره، الا ان المهم الآن ان الرجل بات يرتبط بعلاقات طيبة مع معظم الشخصيات والاحزاب اليمنية ان لم يكن معها جميعاً، وهو يكرر دائماً انه لا يمكن ان يقبل في اي شكل من الاشكال بان يكون طرفاً في التوازنات السياسية الداخلية لترجيح كفة فريق على آخر».

ويبقى الهاجس الاكبر لدى علي ناصر هو هاجس علاقة اليمن بمحيطه وينقل عنه في هذا المجال «ان لا مفر من ايجاد نوع من الانفراج بين اليمن ومحيطه بما يخدم مصالح شعوب المنطقة ودولها. وفي هذا المجال، لا بد من مراجعة شاملة وصادقة وشجاعة لتجربة السنوات القليلة الماضية بعيداً عن العقد والحساسيات».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون
السعودية

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

أزمة جديدة فى الساحة اليمنية

قانون التعليم اليمنى يفجر المواجهة بين الإسلاميين والاشتراكيين

الاشتراكيون يقايضون مدارس «النجمة الحمراء» بـ«المعاهد الدينية»!!

صنعاء - من محمود فارس.

كثيرة هى التطورات التى تشهدها الساحة اليمنية خصوصا مع اقتراب الفترة الانتقالية من نهايتها، حيث يشهد مجلس النواب اليمنى معركة ضارية بين الإسلاميين والاشتراكيين حول مشروع قاذون التعليم، وهى معركة لا تقل فى ضراوتها عن معركة الدستور التى كانت فى بداية الفترة الانتقالية. فما حقيقة هذه المعركة وما الهدف منها؟ وما النتائج المتوقعة لهذه المعركة؟

وفقا لاتفاقيات دولة الوحدة اليمنية تشكلت لجان مشتركة لصياغة قوانين جديدة يتم العمل بها فى ظل الجمهورية اليمنية، وكان من بين هذه اللجان لجنة التربية والتعليم التى أعدت مشروعا لقانون جديد للتعليم، وقدم المشروع لمجلس النواب ولكن الحزب الاشتراكى أبدى رفضه له وسعى جاهدا لارجاعه للحكومة مرة أخرى بالرغم من أن ذلك يعد مخالفة دستورية. ثم فوجئت لجنة التربية والتعليم بمشروع جديد مجهول المصدر مما أثار الشكوك حول القانون ودوافعه خاصة، وان نصوصه جاءت مخالفة لواقع اليمنيين فانقسمت اللجنة إلى اطراف مؤيدة وأخرى معارضة، وتدخلت هيئة الرئاسة لصالح الاطراف المؤيدة متجاهلة الأطراف الاخرى مما حدا بهذه الاطراف إلى اعداد مشروع آخر وتقديمه لرئاسة المجلس.

انسحاب نواب الاصلاح

ونظرا لاصرار هيئة رئاسة مجلس النواب على المضى قدما فى مناقشة المشروع رغم المخالفات الدستورية، فقد تقدم أكثر من ٧٠ نائبا من حزب التجمع اليمنى للاصلاح (اسلامى) وعدد من النواب المتعاطفين معهم مطالبين بتأجيل المناقشة ومقررين الانسحاب.

وهنا يجدر ان نسجل عددا من المخالفات الدستورية واللائحية التى تؤكد ان هناك اصرارا على تمرير المشروع فى هذا الوقت بالذات.. ومنها:

- ان مشروع القانون الذى تتم مناقشته لم يعرض على اللجنة الدستورية والقانونية قبل احالته إلى اللجنة المختصة كما يقضى بذلك اللائحة الخاصة بالمجلس، وكما تنص المادة «٦٧» من الدستور، خاصة وان المشروع مقدم من غير الحكومة.

- تجرى مناقشة المشروع فى ظل غياب النصاب القانونى للمجلس، حيث أصرت هيئة رئاسة المجلس على عقد الدورة الحالية دون حضور النصاب القانونى المطلوب حيث حضر ١٤١ عضوا وغاب ١٤٦ والمطلوب للحضور ١٤٤ عضوا.

ويكاد ينحصر الخلاف بين نواب الاصلاح والنواب الاشتراكيين ومن يدعمهم من حزب الحق والناصريين فى السلم التعليمى، حيث يهدف الاشتراكيون من وراء مشروع قانونهم إلى إلغاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم والتى تعد احدى منجزات ثورة سبتمبر وأحد المكاسب التى يحرص عليها الاسلاميون باعتبارها احدى الوسائل فى المحافظة على هوية الشعب اليمنى الاسلامية.

رسالة العلماء

ونظرا لخطورة الموقف باعتبار ان القانون الذى تتم مناقشته يتعلق بمستقبل الأمة وبناء حضارتها، تداعى عدد من ممثلى علماء اليمن واستقبلهم الفريق على عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة، حيث سلموه رسالة العلماء التى اكدوا فيها ما للتربية من اثر بالغ من تشكيل مستقبل الامة وبناء حضارتها، وان مستقبل الأجيال مرهون بنظام التعليم الذى يضع الخطوط العامة لتكوين الإنسان اليمنى المسلم انطلاقا من نظرة الاسلام إلى الكون والإنسان باعتبار الإسلام نظاما شاملا لجميع جوانب الحياة.

وأوضحت رسالة العلماء ان المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم فى اليمن اصبحت تنافس مثيلاتها فى البلدان الإسلامية، بل اصبحت بعض المؤسسات التعليمية خارج اليمن تستفيد من مناهج وكتب ومقررات المعاهد العلمية، ومع ذلك فإن هذه المؤسسة تعرضت لكثير من الأذى من بعض الدوائر سواء فيما يتعلق باعتماداتها المالية المقررة فى الميزانية العامة للدولة والمعتمدة، أو فى محاولة النيل من صدق توجهها فى خدمة الإنسان اليمنى وخدمة التراث العلمى والفكرى لعلماء الإسلام.

واشارت الرسالة إلى أن مشروع قانون التعليم الذى تجرى مناقشته هذه الأيام يمثل فضيحة كبرى ووصمة علمية وتربوية، وكشفت الرسالة أن هذا القانون يهدف إلى:

- طمس الهوية الإسلامية والعربية للتعليم فى اليمن.
- إلغاء المعاهد العلمية.
- إلغاء مدارس تحفيظ القرآن الكريم

ولذلك اهابت الرسالة الاستجابة للمطالب التى اجملتها الرسالة وهى:

١ - العمل بموجب اتفاقات الوحدة التى تقضى بإبقاء المؤسسات الناجحة التى ليس لها نظير فى الشطر الآخر وتعميمها وذلك بالتوجيه إلى هيئة المعاهد العلمية لتحقيق ثلاثة مطالب هى:

- فتح معاهد علمية فى المحافظات الجنوبية والشرقية.
- فتح مدارس لتحفيظ القرآن الكريم.
- تتويج المعاهد بكليات تكون نواة لجامعة



الشئون الاسلامية.

٢ ـ وقف مهزلة تقنين التعليم من جانب فئة تمثل اتجاها فكريا مناهضا للإسلام.

٣ ـ انزال المشروع الذى أعده تربويون متخصصون وتجاهلته رئاسة المجلس

٤ ـ التوجيه بوقف مهزلة التقاسم فى المناهج والكتب الدراسية فى التعليم العام واعتماد المنهج والكتاب الصالح وتعميمه على جميع مدارس التعليم العام.

٥ ـ التوجيه برفع اعتمادات المعاهد العلمية ومضاعفة ميزانيتها والتصريح بصرف المعتمد من الميزانية السابقة لمواجهة الاعباء المتبقية للعام الدراسى.

وقد احال الرئيس اليمنى مذكرة العلماء إلى مجلس النواب، وبالرغم من احالة المذكرة إلى مجلس النواب إلا ان شيئا لم يحدث. فمازال المجلس يواصل مناقشاته حول المشروع، ومن المتوقع أن ينتهى من المناقشة هذا الاسبوع.

دعاوى واهية وأهداف مشبوهة

وهذه المحاولة لإلغاء المعاهد العلمية ليست الأولى من نوعها، فقد سبقتها محاولات أخرى تحت دعاوى مختلفة لكن المحاولة هذه المرة أشد إلحاحا ويقف وراءها الحزب الاشتراكى ومعاونوه وحجتهم الواهية فى ذلك هى منع الازدواجية فى التعليم وهى حجة قد يخدع بها البعض، ولكن ما حقيقة أهدافهم من وراء هذا المشروع؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال علينا أن نعرض للاختلاف بين منهج المدارس ومنهج المعاهد الذى يعتبره الاشتراكيون مؤديا إلى الازدواجية فى التعليم، فالمنهج واحد بين المدارس والمعاهد والفرق الوحيد هو فى كمية الحصيلة فى مادتى التربية الإسلامية واللغة العربية. فأى ازدواجية يمكن أن تنشأ من وراء ذلك؟ انه الخوف من تنشئة الأجيال على الإسلام وحب الفضيلة.

نعود للاجابة عن السؤال الذى طرحناه لنكشف عن حقيقة الهدف من وراء هذا المشروع المشبوه.

ان القضية لا تتعلق بإلغاء المعاهد أو ابقائها لكنها أبعد من ذلك وتتعلق بالمناهج والتعليم بأكمله، وإلا فماذا يعنى السعى الحثيث للقضاء على مؤسسة تعليمية تعمل على تأهيل طلاب فى العلوم الشرعية واللغة العربية؟ لا يعنى ذلك سوى محاولة أضعاف هذا الجانب تمهيدا لازالته نهائيا.

وهذه الدعاوى كلها تخفى وراءها الرغبة فى إلغاء المعاهد العلمية تحت أى ذريعة، بل ان الحزب الاشتراكى ـ الشريك الثانى فى الحكم ـ يجعل من المعاهد العلمية مادة للمساومة مع مدارس «النجمة الحمراء» التى أقيمت لتنشئة الأجيال اليمنية فى الشطر الجنوبى «سابقا» على مبادىء الماركسية، حيث يساومون على إلغاء هذه المدارس مقابل إلغاء المعاهد العلمية وهو أمر يدعو للعجب، إذ كيف يمكن المساومة بين المعاهد وشىء اخر انتهى إلى مزبلة التاريخ!. أما دعوى توحيد المناهج على منهج المعاهد فإنها تهدف فى حقيقتها إلى إلغاء المعاهد لان هذه التجربة ستبوء بالفشل لأن كثافة منهج التربية الإسلامية واللغة العربية فى المعاهد لا يقدر على استيعابها كل الطلاب وإنما فقط الذين يدخلون المعاهد برغبتهم فى تحصيل المزيد من العلوم الشرعية. ولذلك فإنه بعد مضى سنة أو حتى أقل ستتعالى الاصوات بفشل التجربة والعودة إلى مناهج المدارس. وهكذا يتضح أن الهدف من وراء هذا المشروع هو إلغاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن التى تمثل حجر عثرة أمام الأفكار الاشتراكية التى يسعى الحزب الاشتراكى إلى زرعها فى المحافظات الشمالية.

والمتتبع لصحافة الحزب الاشتراكى يجد دون جهد أن هناك حملة مضادة ومحمومة من جانب الحزب الاشتراكى ضد الاصلاح وصحافته وتحرك العلماء لوقف هذا المشروع سواء بالهجوم على الاصلاح وتحركاته داخل المجلس أو بالتشكيك فى المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ■



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثاني محاولة اغتيال خلال أيام

هجوم بالرشاشات على منزل مسؤول في «الاشتراكي» اليمني

صنعاء، عدن - «صوت الكويت». تعرض عضو الرقابة والتفتيش في الحزب الاشتراكي اليمني عبد الرب الشيري الى محاولة اغتيال امس عندما اطلق مسلحون نيران رشاشاتهم باتجاه منزله في مدينة دمنة في محافظة تعز مما احدث اضراراً مادية بالغة.

وقالت مصادر امنية ان المسلحين الذين كانوا يستقلون سيارة مسروقة فروا من مكان الحادث دون ان يتركوا اي اثر يدل على هويتهم

ويأتي هذا الهجوم بعد ايام من محاولة اخرى لاغتيال عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي انيس حسن يحيى. الامر الذي زاد في توتير الاوضاع السياسية قبل اربعة شهور من الانتخابات النيابية المقررة مبدئياً في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام الجاري

وقال مصدر امني لـ «صوت الكويت» انه تم العثور على بعض الخيوط التي تكشف هوية الذين اطلقوا النار على يحيى والجهات التي تقف وراء المحاولة، فيما قال مصدر قيادي للحزب الاشتراكي ان هذه المحاولة تجري في نطاق «الارهاب السياسي الموجه ضد الحزب وبقية القوى السياسية وضد الوحدة اليمنية».

وفي محافظة حضرموت الى الشرق من اليمن ادى انفجار وقع يوم الثلاثاء الماضي في احد المنازل الى مقتل امرأة واصابة افراد الاسرة حيث تكاثرت في الاونة الاخيرة مثل هذه الحوادث.

على صعيد آخر افادت حصيلة رسمية جديدة ان ٦٢ شخصاً سقطوا في حادث تحطم طائرة النقل العسكرية من طراز «انطونوف ١٢» مساء اول امس قرب عدن.

خالد نعمان: الرئيس السابق لن يكون ورقة سياسية في يد أحد

استبعاد عودة علي ناصر لليمن وتكرار الخطأ القاتل لعبد الفتاح إسماعيل

عدن: من لطفي شطاره

استبعدت شخصيات سياسية مقربة من الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد ـ الذي يتخذ من سورية مقراً لاقامته منذ قرابة ثلاثة أعوام ـ عودته الى اليمن خلال الفترة السابقة على الانتخابات العامة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، وان كان بعض هذه الشخصيات ـ التي تحدثت الى «الشرق الأوسط» طالبة عدم ذكر اسمائها ـ اكد احتمال عودة علي ناصر بعد الانتخابات عندما تتضح الرؤية السياسية في البلاد

ويشير المراقبون السياسيون في اليمن الى ان عودة علي ناصر الى اليمن في الظروف الحالية تمثل نوعاً من المجازفة، «وهو أمر غير متوقع من رجل اكتسب خبرة سياسية واسعة، واكتوى بنار الصراعات، وخرج من السلطة ناجياً بحياته في اعقاب أحداث ١٣ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦».

وأضافوا ان عودة شخصية مثل علي ناصر ـ في ظروف وجود حزبين حاكمين يختلفان في الرؤى والأهداف، وان كانا ينسقان في ما بينهما لتجاوز الفترة الانتقالية ـ «تتطلب التفكير ألف مرة قبل اتخاذ مثل هذا القرار، لأن عودته ربما تنسف كل التحالفات السياسية الموجودة بين الأحزاب اليمنية».

وكانت أنباء قد انتشرت في مرحلة سابقة، اشارت الى خيارات ربما يتبنى علي ناصر واحداً منها، من بينها تأسيس حزب مستقبل، أو الانضمام الى المؤتمر الشعبي وإما العودة الى الحزب الاشتراكي اليمني. وقالت مصادر انه ربما يتولى منصب الأمين العام لأحد الحزبين الحاكمين، حتى يتمكن من المشاركة في الانتخابات المقبلة، إلا ان مصادر مطلعة أكدت انه لا يمكن ان ينزلق الى مثل هذا الوضع، ويزيد الواقع السياسي اليمني تعقيداً

وتشير المصادر الى ان علي ناصر لا يمكن ان يكرر الخطأ الذي وقع فيه عبد الفتاح اسماعيل ـ الرئيس الأسبق لليمن الجنوبي ـ عندما عاد من منفاه في موسكو في أواخر عام ١٩٨٥، في ظروف صراع حاد بين التيارات المختلفة داخل الحزب الاشتراكي اليمني أثناء انعقاد مؤتمره الثالث في نهاية شهر أكتوبر (تشرين الأول) من ذلك العام.

وأسفر ذلك الصراع في مرحلته الأولى عن انتخاب علي ناصر محمد أميناً عاماً للحزب، بينما كان عبد الفتاح اسماعيل ـ مؤسس الحزب ـ موجوداً داخل قاعة المؤتمر، ثم تفجر بعد ذلك صراع دموي في ١٣ يناير عام ١٩٨٦، كان عبد الفتاح اسماعيل من أول الضحايا الذين سقطوا فيه، وحصدت نيرانه أكثر من ١٠ الاف مواطن، ودمرت ما انجزه الحزب خلال ١٩ عاماً مرت ـ حتى ذلك الحين ـ منذ استقلال اليمن، وخرج علي ناصر من الحكم. وقال المهندس خالد عبد الواحد نعمان ـ أحد معاوني علي ناصر المقربين، ومستشار الرئيس الأسبق للشؤون الاقتصادية ـ رداً على سؤال لـ «الشرق الأوسط»، رغم انني لست على اتصال مباشر أو غير مباشر مع علي ناصر منذ مساء يوم ١٠ يناير عام ١٩٨٦، فإنه استناداً الى التسلسل المنطقي للأحداث، وبحكم معرفتي الشخصية به، فإن علي ناصر لن يكرر مأساة عبد الفتاح اسماعيل بالعودة الى اليمن، ويتيح الفرصة لأي طرف لكي يستخدمه كورقة في الصراعات السياسية، ويكفي انه أساء الاختيار مرة، عندما قبل الحل العسكري في يناير ١٩٨٦، بينما كانت أمامه خيارات أخرى للحل السياسي».

وأضاف نعمان «كنت أحد الذين قدموا له تصوراً كاملاً لتجاوز الأزمة عن طريق العمل السياسي المنظم على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الاجراءات التنفيذية، ولكنه ـ للأسف ـ اختار الخيار الأصعب، ومع ذلك لطف الله به واخرجه سالما من السلطة، وتلك حالات نادرة في الدول النامية. ومن ثم فإنني لا أتوقع ان يكرر الخطأ نفسه ـ في ضوء معرفتي بخبرته السياسية الكبيرة ـ ويعود الى اليمن في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة، مهما كانت المغريات».



"لن نترك السلاح فهو جزء من تراثنا ومن هويتنا اليمنية"

صادق الأحمر لـ"الحياة": نحذر من اغتيال الديموقراطية باسمها

□ لندن - من علي الرز وبشارة شربل:

■ الشيخ صادق الاحمر الامين العام للحزب الجمهوي اليمني رئيس لجنة الادارة المحلية في مجلس النواب. هو الابن الاكبر للشيخ عبدالله الاحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد، واحد المعنيين مباشرة بشؤون القبائل اليمنية في وقت يحرص على ضرورة انتقال اليمن الى عصر المؤسسات الدستورية على قاعدة التعددية الحزبية والديموقراطية السياسية.

ولم يحل هذا الموقع «التوازني» الذي يقف فيه الشيخ صادق من تعرضه لاشكالات كثيرة وصلت الى محاولة اغتياله منذ فترة قصيرة، الامر الذي كاد ان يفجر الاوضاع الداخلية لولا تدخل العقلاء والمعنيين بالامر، ولولا اصراره على تجاوز القضية برمتها وتفضيله عدم الخوض في تفاصيلها «حرصاً على مصلحة اليمن واستقراره الاجتماعي» كما يقول.

في حوار مع «الحياة» يركز الشيخ صادق على «عدم اغتيال الديموقراطية باسم الديموقراطية» ويشدد على وجوب اخذ مطالب الحزب الجمهوري في الاعتبار عند اقرار صيغة الانتخابات مشيراً الى ان الحزب انسحب من اللجنة السياسية للانتخابات «لأنها غير جدية» ومؤكداً «اننا لن نلتزم ضوابط الآخرين وشروطهم في الوقت الذي نؤكد التزامنا اجراء الانتخابات».

ويقول ان علاقات اليمن مع دول الجوار «تتجه الى كل خير فالخلافات لا مكان لها بين الاخوة». ويشير الى ان وراء الاغتيالات الاخيرة في اليمن «ثاراً سياسياً وليس قبلياً».

وفي ما يأتي نص الحوار:

● قضية الانتخابات في اليمن يبدو انها تسير في اتجاهات بعيدة عما طرحه الحزب الجمهوري لضرورة اجرائها. هل يعني ذلك انكم ستقاطعونها؟

- نحن في الحزب الجمهوري، تحدثنا عن مقومات لا بد منها للانتخابات، واعتقد انها تمثل تطلعات غالبية الشعب اليمني سواء في مطالبتنا بحكومة ائتلاف وطني تنهي صيغة التقاسم وتعمل جدياً على معالجة الازمة الاقتصادية وتوطيد الامن وتحديد الدوائر الانتخابية وايجاد ضمانات تكفل نزاهتها، او في تطبيق قانون الاحزاب الذي يحرم العمل الحزبي داخل القوات المسلحة ودمج الوحدات القتالية.

وهذه المقومات لا تعني اننا ضد الانتخابات، بل نحن أحرص الناس على عدم اغتيال الديموقراطية باسم الديموقراطية. ولذلك نكرر اننا مع الانتخابات في اي وقت بناء على الضوابط التي اتفقنا عليها.

● هل تحاورون الاحزاب الاخرى لتشكيل جبهة ضاغطة تفرض وجود هذه المقومات، بمعنى آخر، هل ستعتمدونها شرطاً للتلاقي والحوار مع الاحزاب والاطراف السياسية؟

- نحن لا نحب كلمة شروط ونفضل كلمة حوار، وعندما يقول الحزب الجمهوري انه مع التعددية والديموقراطية فهو يحدد في ذلك مقومات وجوده ولا يمكنه في مساره السياسي ان يناقض تلك المقومات. نحن ضد الخلافات السياسية وضد حل الاشكالات الا بالوسائل الديموقراطية. ومن هذه المنطلقات نسعى الى التنسيق مع كل الاحزاب على قاعدة رؤيتنا لمتطلبات المرحلة المقبلة.

● هناك من يقول ان الحزبين الحاكمين قطعا شوطاً كبيراً في التنسيق لخوض الانتخابات وفق مفاهيم مشتركة بينهما وان النتائج ستعكس ما اتفقا عليه...

- لن نلتزم ضوابط الآخرين وشروطهم في الوقت الذي نؤكد التزامنا اجراء الانتخابات... الشيء الذي ينفع اليمن نحن معه ماضياً وحاضراً ومستقبلا، نحن شباب اليمن كنا وسنبقى ندافع عن كل ما يسيء الى الديموقراطية والخيار الحضاري الذي اعتمدته بلادنا، والديموقراطية التي نقصد ليست ما يحكى في الصحف والمجلات بل نهج سياسي ودستوري ومؤسساتي ومجتمعي في الحياة، ونحن في الحزب الجمهوري لن نساير الآخرين في ديموقراطيتهم غير الديموقراطية.

● ماذا تقصدون بهذه المعادلة؟

- نقصد ان كثيرين في اليمن يستخدمون الديموقراطية غطاء لاهداف ومصالح خاصة وهم غير ديموقراطيين.

● كيف تختلفون في المبادئ الاساسية وتتفقون في مجالات اخرى؟

- نحن دعاة حوار والخلاف ظاهرة صحية في المفهوم الديموقراطي. واذا رفضنا وجود الآخر نكون كمن يخون مبادئه. اما رؤيتنا للممارسة الديموقراطية الصحيحة فتتمثل في الصدقية بين الحاكم والمحكوم. بين الناس، بين المؤسسات الادارية والاجتماعية والحزبية. في افساح المجال التمثيلي للجميع. في تحديث القوانين وعصرنة المؤسسات خدمة للمصلحة العامة وتأميناً للمساواة في الحقوق.

● عندما شكلت اللجنة المكلفة موضوع الانتخابات رفعت ضد العناوين وقيل انها تمثل مختلف الاحزاب فلماذا انسحبتم منها؟

- الاسماء التي اعلنت لم نفاجأ بها لاننا انسحبنا من هذه اللجنة منذ البداية والسبب الرئيسي يعود الى غياب الصدقية. بصراحة نحن لا نشكك باي انسان او حزب لكن الجدية كانت غائبة والامور التي طرحت لا

تعالج بشكل اساسي المشاكل المطروحة، وعندما بدأنا بطرح بعض المبادئ الرئيسية وبعض الحلول العملية للحفاظ على مقومات الجدية والاتجاه مباشرة الى صلب الاشكالات لم يراع طرحنا وظلت اللجنة تتخبط في نقاشات عديمة الجدوى فرأينا عدم المشاركة.

● هل ستعملون ضدها؟

- ليس بالضرورة ان نعمل ضدها ولسنا مقتنعين فيها من الاساس.

● هناك من يتخوف من تفاقم الاوضاع المضطربة وتحولها الى فتنة بين القبائل وتحديداً بين حاشد وبكيل؟

- الحاشدية والبكيلية والقحطانية والعدنانية تركناها خلفنا. نحن اخوة ومن يحاول إثارة هذه الامور يصطاد في الماء العكر.

انا وأبو لحوم

● لكن هناك من يقول ان قيام حزب واحد يضمك، وانت من حاشد، مع السيد محمد علي ابو لحوم، من بكيل، هو اعتراف بهذه الظاهرة وليس تجاهلاً لها؟

- انا ومحمد لم نجتمع على اساس حاشد وبكيل، جمعتنا المبادئ التي حددناها في الميثاق الاساسي للحزب الجمهوري، ومحمد اخي ماضيا وحاضرا ومستقبلا، ونحن يمنيون اولاً واخيراً. واعتذر اذا قلت ان من يركز على هذا الموضوع لا يعرف اليمن.

● بعد موجة الاغتيالات الاخيرة بدأت نغمة «قبائل تريد الدولة» و«قبائل لا تريد الدولة»...

- كل انسان، قبلي او غير قبلي، ليس مع الدولة، فهو غير يمني، واذا فكر احد انه سيكون ناجحاً اذا لم يكن مع الدولة فهو مخطئ.

● طرحت هذه المسألة بعد الاشارة الى دور ما للقبائل في قضية الاغتيالات.

- هذا كذب.

● قالوا ان القتلة يحتمون لدى القبائل...

- انا استغرب هذا الكلام وأطلب دليلاً.

● قالوا ان عندهم اسماء...

- ...ليكشفوها ولنتعاون جميعاً على حل الموضوع

● هل هناك اساس لما يحكى عن عمليات ثأر؟

- الثأر الذي يحكون عنه هو ثأر سياسي وليس قبلياً واكتفي بهذا الجواب.

● وقضية نزع السلاح؟

- السلاح لن نتركه، انه جزء من تراثنا وهويتنا.

● الا يتعارض بقاء السلاح في ايدي القبائل مع مفهوم الدولة؟

- وجود السلاح لا يتعارض مع وجود الدولة، ويجب ان تعلم ان للسلاح في اليمن مفهوماً يختلف عن مفهومه في اماكن اخرى. وليس صدفة ان يكون السلاح في منزل كل يمني منذ عشرات السنين، بل منذ نشوء اليمن نفسه. وانا اسأل: ما هي الجرائم الجنائية التي حصلت في تاريخ اليمن الحديث وكان سببها امتلاك السلاح؟ والجواب لا يذكر لأن للحيازة ضوابط اخلاقية. وانا اشبه مسألة نزع السلاح كمن يقول للبناني او السوري او الفلسطيني: تخل عن فولكلورك وتراثك.

● يثير بعض الاطراف انتقادات لقانون تنظيم حمل السلاح الذي لعبتم كحزب جمهوري دوراً كبيراً في اقراره.

- القانون عندما طرح في مجلس النواب لم يعترض عليه الا نائبان، ومعاهدة طرح الموضوع اليوم تثير تساؤلات كثيرة، فلماذا يتبنى بعضهم «الديموقراطية» عندما تتلاءم مع مصالحه، ويرفضها اذا تعارضت.

● كيف تتصور دور القبلية في الحياة اليمنية المستقبلية؟

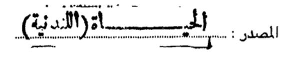
- القبائل اساس المجتمع اليمني وركن التحديث في اليمن على مر العصور، ولا يمكن ان اتصور دوراً غير عصري للقبائل في مستقبل عصري. القبائل هي التي ضحت من اجل يمن سعيد وقادت الثورات كلها من اجل التحرر.

● ما هو تقويمك لعلاقات اليمن مع دول الجوار؟

- علاقات تتجه الى كل خير، ونامل بان تعود الاجواء الى ما كانت عليه، وسيتحقق التعاون البناء المثمر باذن الله، فالخلافات لا مكان لها بين الاخوة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٧

قضاة اليمن يتجهون الى الاضراب بعد اعتصام استمر اسبوعاً

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» من مصدر في وزارة العدل اليمنية امس ان القضاة اليمنيين سينفذون خطوة جدية تقضي بالتوقف عن العمل ابتداء من اليوم السبت بعد اعتصام استمر اسبوعاً كاملاً.

وكان بيان وزع في صنعاء دعا الى تعميم اعتصام القضاة على بقية المحافظات ومقرات محاكم الاستئناف في حال عدم الاستجابة لمطالب القضاة. والتزم جميع القضاة في انحاء اليمن تنفيذ قرار الاعتصام.

وقال المصدر ان القضاة سيعقدون مؤتمراً صحافياً صباح اليوم لشرح مطالبهم ومن اهمها:

١ - ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ومنع الاعتداءات التي تمثل انتهاكاً لهذا المبدأ عملاً بالدستور وقانون السلطة القضائية.

٢ - اجراء التسويات الوظيفية لاعضاء السلطة القضائية الذين حرموا من الترقيات والعلاوات القانونية.

٣ - توفير الحماية الامنية لأجهزة السلطة القضائية والعاملين فيها.

التتمة في الصفحة (٤)

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٧م

قضاة اليمن يتجهون إلى الاضراب

تتمة الصفحة الاولى

٤ – توفير الاعتمادات المالية لاجهزة السلطة القضائية حتى يتمكن القضاة من تادية مهماتهم بصورة مرضية.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح اصدر في اليوم التالي لبدء تنفيذ الاعتصام امراً الى المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء باعداد كشوفات لتسوية اوضاع المستحقين طبقاً للقانون ورفعها الى مجلس الرئاسة لكن لم تتخذ اية اجراءات تنفيذية لامر الرئيس حتى اليوم.

٧ ايام

الشيخ الزنداني لـ «الوسط»: الوحدة اليمنية فرضت على اليمنيين

جدة - عمر جستينيه

الشيخ عبدالمجيد الزنداني من ابرز الرموز الاسلامية القيادية في حزب التجمع اليمني للاصلاح، الذي هو عبارة عن تحالف بين رجال الدين العلماء في اليمن وبين التيار القبلي، ممثلاً بالشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، زعيم حزب التجمع وشيخ مشايخ قبيلة حاشد. ويمثل تيار رجال الدين العلماء في حزب التجمع الشيخ عبدالمجيد الزنداني والشيخ عبدالوهاب الآنسي، عضو مجلس النواب اليمني. الشيخ الزنداني درس الطب في دمشق، في مطلع شبابه، ليعود ويكرس نفسه لدراسة العلوم الدينية في المملكة العربية السعودية. وقال الشيخ الزنداني لـ «الوسط» انه رجع الى اليمن ليشارك في «بناء دولة المؤسسات على اسس اسلامية» مضيفاً انه يرى ان «الوحدة اليمنية فرضت على الشعب اليمني في الشطرين لأغراض استعمارية». وفي حين تحالف حزب التجمع اليمني للاصلاح مع حزب البعث العربي الاشتراكي، كما اكد ذلك الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس حزب التجمع لـ «الوسط»، فان الشيخ الزنداني يدعو كوادر الحزب الاشتراكي المشارك في السلطة اليمنية «الى التوبة» او يُعاقب المتخلفون «باهدار دمائهم».

ونفى الشيخ الزنداني في حديثه عن ظاهرة العنف في اليمن الادعاءات التي تشير الى الاسلاميين باصابع الاتهام، وقال «ان من يطلقون هذه الاتهامات يعلمون جيداً ان دعاة الاسلام اكثر الناس رحمة وارقهم قلوباً، لكنها مؤامرة لخلق فجوة بين رجل الشارع المسلم والداعية، ومخطط لتشويه صورة الدعاة في اليمن لينصرف الناس عنهم. وقد تعالت الاصوات وبثت اذاعة لندن ان الاسلاميين في اليمن وراء محاولة اغتيال وزير العدل عبدالواسع سلام. ولان الحق لا بد ان يظهر فان المجرمين الحقيقيين اختلفوا في ما بينهم وحدثت مشادة بين المتورط في محاولة الاغتيال وبين شركائه اصابته خلالها رصاصة، وفي المستشفى خشي على نفسه ان يقتل فكشف كل من كانوا معه واتضح انهم من اليساريين او المحسوبين على اليسار». وأوضح، «عدت الى اليمن بعد غياب استمر عشر سنوات كنت اقوم خلالها باجراء البحوث في مجال الاعجاز العلمي في القرآن والسنة في المملكة العربية السعودية، ومن خلال هيئة الاعجاز القرآني التابعة لرابطة العالم الاسلامي وزرت بلداناً كثيرة اسلامية وغير اسلامية. وشاركت في تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات والمقابلات واللقاءات مع علماء مسلمين وغير مسلمين سابقاً لابراز حقيقة ان القرآن والسنة معجزان، حتى بلغة العلم التي لا يعترف الغرب الا بها. وخلال هذه الفترة تداعت الاحداث في اليمن ووجدت ان الظروف تستدعي تواجدي.. وكانت قضيتي هذه المرة هي التاكيد على ضرورة ان يكون الحكم لله والسيادة لشرعه وان يكون كتاب الله وسنة رسوله فوق الدستور والقانون، ووجدت الشعب يتفق معي على انه من الصعب على التيارات والتنظيمات ان تراجع نفسها بسرعة».

وسالته «الوسط»، لكن قانون الاحزاب الاخير ينص في احد مواده على رفض كل حزب تتضمن برامجه ما يخالف الاسلام... اليس هذا كافياً؟ اجاب، «هذا عظيم ولكن الواقع بعيد عن ذلك والمهم هو التطبيق وسوف اعطيك مثالاً على ذلك، هناك مصنع في عدن ينتج الخمور، هذا المصنع تدعمه الدولة. وقد طالبنا اكثر من مرة باغلاقه واعلنت المؤسسة الرئاسية انه سيغلق الا انه لا يزال يعمل حتى الآن في انتاج الخمر وبدعم من الدولة. ويقال ان هناك نية لافتتاح فرع له في مناطق اخرى» ■



المصدر : مـــايـــو
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

اليمن فى مهب الريح ..

انتخابات نوفمبر تحسم صراع السلطة ..

الأحزاب غابت .. والقبلية تفشت

خناقة بين «صالح والبيض» .. على الكرسى ..

خلال الاشهر التسعة الاخيرة ، ارتكبت فى اليمن موجة من الاعتداءات راح ضحيتها خمسة عشر شخصا من المسئولين فى الحزب الاشتراكى اليمنى وراح ضحيتها مؤخرا شقيق رئيس الوزراء الحالى حيدر ابو بكر العطاس ، الذى كان رئيسا لليمن الجنوبى قبل الوحدة .

من هم مرتكبو هذه الموجة من الاعتداءات ، لا يمكن لاحد ان يجيب على هذا التساؤل بدقة ، وبكل بساطة لم يستطع المحققون الرسميون الاجابة القطعية وكل ما امكنهم قوله ان الامر يتعلق بتصفية حسابات داخل هذا الحزب الذى شهد مصائب كثيرة عندما كان على راس السلطة فى اليمن الجنوبى سابقا وهو نفس الحزب الذى يقتسم السلطة الآن ، بعد عامين من اعلان الوحدة بين الجمهوريتين ، فى صنعاء مع حزب مؤتمر الشعب بزعامة رئيس الدولة ، على عبد الله صالح ، الذى كان يراس اليمن الشمالى قبل الوحدة .

وقد استلزم الامر بعد ان اصيب وزير العدل عبدالواسع سلام وهو من الزعماء الكبار فى الحزب الاشتراكى فى اعتداء يوم ٢٦ ابريل الماضى ، الخروج عن الصمت المعتاد ، حيث اقترحت الحكومة مكافأة مالية قدرها مليونا ريال لمن يقدم معلومات تساعد على الارشاد عن مرتكبى هذا الحادث والقبض عليهم ، وخرجت الحكومة اليمنية من سلبيتها حيث حملت البرلمان على الموافقة على قانون ينظم عملية حمل السلاح فى المدن الكبرى ولكن دون حظره ، كما كان يطالب الحزب الاشتراكى .

محترفون

هذا القانون لم يمنع ارتكاب مثل هذه الاعتداءات لان مرتكبيها فى الغالب هم محترفون يتمتعون فيما يبدو بحماية قوية ولكن مستترة ، والبعض يتحدث فى هذا الصدد عن « فرق للموت » يتم تدريبها فى اماكن مختلفة وتخدم مصالح قلة ولكن كله ليس الا مجرد افتراضات وتلميحات .

اما زعماء الحزب الاشتراكى فقد اظهروا حتى الآن صبرا انتقدته بشدة قاعدة الحزب ، فهم لا يريدون زيادة الامور سوءا ويكتفون باستخدام الفاظ عامة فى التنديد . باعداء الديمقراطية والوحدة وذلك فيما يبدو من اجل تلافى الاضرار بوحدة الشمال والجنوب التى يعتبرها الجميع انها مصيرية لا رجعة فيها ، اما وزير الادارة المحلية ، محمد سعيد عبدالله ، الذى كان يتولى قيادة اجهزة الامن المخيفة فى الجنوب والذى اصبح ديمقراطيا ويدعو الى الشرعية وهو يؤيد ايضا توخى الحذر ، الا انه يضيف قائلا : « صحيح الصبر واجب ولكن للصبر حدود » وتعتبر هذه الجملة انذارا مليئا بالتهديدات .

واجهزة امن الجنوب شانها شان نظيرتها فى الشمال احتفظت بهياكلها كاملة ، رغم انه تم حلها من الناحية النظرية غداة التوحيدة ولم يصدر عنها حتى الآن رد فعل ازاء هذه الاعتداءات التى تستهدف قادة الحزب الاشتراكى ، ولكن من المعروف ان هذه الاجهزة منظمة جيدا ولديها خبرة طويلة فى العمل السرى . والاخطر « من ذلك ان »

سوزى الجندى

الاندماج بين جيش الشمال وجيش الجنوب والذى طالما اعلن عنه لم يتم بعد بصورة عملية ويبدو ان الشريكين رايا انه من الافضل الاحتفاظ بوحداتهما الخاصة فى حالة اذا ما تدهورت الامور فيما بينهما .

تدهور

والفترة الاخيرة شهدت تدهورا ملحوظا فى العلاقات بين الرئيس صالح ونائب الرئيس على سالم البيض الذى يعد فى نفس الوقت زعيم الحزب الاشتراكى ، وكان على سالم قد اوشك ان يحدث قطيعة عندما احتجب فى يناير الماضى لمدة ثلاثة اسابيع فى مقر اقامته وابداء خلافه مع رئيس الدولة الذى كان يريد حل مجلس الرئاسة من اجل تركيز السلطة فى يديه وهو حلم يتمسك به الرئيس اليمنى وقد اعرب عنه من جديد مؤخرا حيث قال للزعماء الاشتراكيين انه يريد من وراء ذلك ان تكون له السلطة الكافية لمكافحة الارهاب . ومرة اخرى خاصم نائب الرئيس على سالم البيض السلطة التى يمتلك نصفها وذهب الى عدن حيث يوجد اصدقاؤه ومقربوه .

الطغاة

ومع اقتراب موعد الانتخابات ، المقرر اجراؤها قبل ٢٢ نوفمبر القادم والتى سوف تحدد مصير نظام اليمن الموحدة ، حيث تنتهى بذلك المرحلة (الانتقالية) التى كانت تمنح حزب مؤتمر الشعب والحزب الاشتراكى السلطة الكاملة . فلم يعد يدور الحديث الآن فى صنعاء ، كما كان الحال قبل عامين ، عن الاخوان التائهين فى الجنوب والذين عادوا الى الحظيرة ، وانما يدور الحديث الآن عن « طغاة عدن الدمويين » الذين جاءوا الى الشمال بعد ان دمروا بلادهم فى الجنوب لينشروا الفتنة والخراب فى الشمال واهل الشمال غاضبون بصراحة من اتفاقيات الوحدة التى منحت اهل الجنوب نصيبا من السلطة اكثر من اللازم ، ويؤكد الجميع ان انتخابات نوفمبر سوف تضع الامور فى نصابها الصحيح عن طريق تحجيم الاشتراكيين ويرى رئيس جامعة صنعاء الدكتور عبدالله مالكى الذى يقال انه من المقربين الى الرئيس صالح انه لا لزوم مطلقا للجوء الى الاسلحة لابعاد



عشية المحادثات السعودية - اليمنية في جنيف

العطاس لـ "الحياة": اليمن وسلطنة عمان اتفقا على رسم الحدود

□ جنيف - من خير الله خير الله:

■ عشية انعقاد اجتماع سعودي - يمني في جنيف للبحث في مسالة ترسيم الحدود بين البلدين، قال المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني لـ «الحياة» امس ان بلده وسلطنة عمان توصلا الى اتفاق في شان تخطيط الحدود بينهما وانه لم يبق سوى «صياغة الاتفاق صياغة قانونية ليوقع قريبا بين البلدين».

ورفض العطاس الذي قبل ان يتحدث للمرة الاولى عن اغتيال شقيقه هاشم في حزيران (يونيو) الماضي في حضرموت اتهام اي جهة بالوقوف وراء الحادث، لكنه لم يستبعد في حوار مع «الحياة» على هامش الحديث ان يكون اغتيال شقيقه رسالة موجهة اليه شخصيا بسبب الجهود التي بذلها للتوصل الى الاتفاق مع سلطنة عمان.

ويتوقع ان يغادر العطاس اليوم الاثنين جنيف الى صنعاء في حين وصل الى المدينة الدكتور عبدالعزيز الدالي وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية ليمثل بلاده في المحادثات مع المملكة العربية السعودية.

وفي الرياض («الحياة») ذكرت مصادر ديبلوماسية مطلعة ان وزير المعارف السعودي الدكتور عبدالعزيز الخويطر سيمثل المملكة العربية السعودية في المحادثات السعودية - اليمنية التمهيدية حول موضوع الحدود بين البلدين والتي تبدأ اليوم في جنيف. لكن الاوساط الرسمية السعودية لم تؤكد ولم تنف هذا الخبر.

وقالت المصادر نفسها ان الرياض ترى ان اجتماع

التتمة في الصفحة (٤)



الاشتراكيين عن السلطة لان الانتخابات تكفى لتحقيق هذا الهدف خاصة الاسلاميين فى « الاصلاح » وهو تجمع يضم الاخوان المسلمين وقبائل الشمال المتجهة انظارها الى المملكة العربية السعودية بصفة خاصة ، وكذلك رجال الاعمال الذين لا يريدون الاشتراكيين ، كل هؤلاء سيكونون شركاء فى السلطة افضل من الاشتراكيين .

ولكن الرئيس على عبدالله صالح لا يشارك فى وجهة النظر هذه على مطلقها ، صحيح انه يامل فى خفض نفوذ الاشتراكيين ولكنه متخوف بطبيعة الحال من مخاطر الجماعات الدينية وثيقة الصلة بالمملكة العربية السعودية .

وقد اكد قادة الحزب الاشتراكى خلال لقائهم مع الصحفيين الاجانب انهم مستعدون لدفع ثمن الوحدة وانهم يستقبلون نتائج الانتخابات مهما كانت مرارتها وهم يعرفون ان هزيمة حزبهم فى الانتخابات قد تفتح الباب امام عودة السلطات القبلية والدينية ولذا فهم يجتهدون للتفاوض مع الرئيس صالح بشأن احداث نوع من التحالف يزيل هذه المخاطر ويبدو ان المباحثات الرامية الى تشكيل قائمة انتخابية موحدة للانتخابات القادمة بين حزب مؤتمر الشعب والحزب الاشتراكى ستطول ومن المحتمل فشلها امام مواجهة معارضة حركة « الاصلاح » التى يراسها الشيخ عبدالله الاحمر ، الزعيم القوى لاتحاد القبائل الذى يرى ان الاتفاق الجارى اعداده بين الحزبين الحاكمين يتنافى مع الدستور والديمقراطية .

وتحاول حركة « الاصلاح » ان تجمع اليها اكبر عدد من الاحزاب الصغيرة مثل حزب البعث العلمانى وبعض التنظيما الناصرية الصغيرة .

وامام كل هذه العراقيل يتساءل الكثيرون عما اذا كانت انتخابات نوفمبر ستجرى بالفعل ام ستؤجل الى مالا نهاية ومن بين هؤلاء رئيس تحرير مجلة الصحوة ـ لسان حال جماعة اصلاح .



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

العطاس لـ"الحياة"

تتمة الصفحة الاولى

جنيف هو «اجتماع تمهيدي» يستهدف التعرف على النوايا في كيفية حل المسالة الحدودية. واضافت انه في حال نجاح اجتماع جنيف فان اجتماعات اخرى ستعقد على مستوى الخبراء للبحث في كل ملفات الحدود على اساس معاهدة الطائف التي وقعت بين البلدين عام ١٩٣٤ والتي تضع ترسيماً واضحاً للحدود بين البلدين.

وهنا نص الحديث مع العطاس:

● اين صار الاتفاق الحدودي مع سلطنة عمان؟

– بالنسبة الى الاخوة العمانيين اتفق بصورة كاملة على خط الحدود بين البلدين الشقيقين: يبدا خط الحدود من نقطة راس ضربة علي على البحر حتى النسق الجغرافي عند درجة ٥٢ – ١٩. (٥٢ خط العرض و١٩ خط الطول). وتم تحديد احداثيات عدد من النقاط الرئيسية على امتداد هذا الخط وتجري الترتيبات الآن لصياغة الاتفاق بصيغته القانونية ليوقع قريبا بين البلدين. واعتقد ان الاتفاق مع عمان هو اول ترجمة عملية لما ورد في بيان حكومتي بالنسبة الى معالجة قضايا الحدود مع الاشقاء.

● متى سيتم ذلك؟

– لم يحدد الوقت. كل شيء يعتمد على الظروف. لكن التوقيع سيكون خلال فترة قريبة جداً، لانه بعد الانتهاء من خط الحدود صار الامر محسوما ولم يبق سوى صياغة الاتفاق في شكل نهائي تمهيدا لتوقيعه.

● انتم في جنيف اصلاً من اجل المائدة المستديرة حول الوضع الاقتصادي في اليمن. هل حصلتم على نتائج؟

– المائدة المستديرة حققت نجاحا طيبا ومرضيا لليمن اذ تجاوبت المؤسسات الدولية والاقليمية على صعيد تقديم الدعم لليمن في مجهوده التنموي.

● هل نستطيع ان نتحدث عن ارقام؟

– ليس في هذه المرحلة ولكن هناك وعوداً قوية من المؤسسات الدولية بانها ستستمر في تقديم القروض الميسرة لتمويل مشاريع التنمية. ويعتمد الامر على المشاريع التي تتضمنها خطة التنمية المقبلة. لا ارقام لانه في هذه المرحلة لم تحدد ارقام من اي جهة.

● لننتقل الى الوضع الداخلي اليمني، ماذا عن مؤتمر الحزب الاشتراكي اليمني، هل تعتقدون انه سينعقد بعدما تأجل مرات عدة؟

– هناك حوارات داخل الحزب لعقد المؤتمر بعد تاجيله غير مرة لاسباب تنظيمية.

● خلافات؟

– لا لاسباب تنظيمية بحتة ونامل بان نتغلب على هذه الاسباب التنظيمية لكي ينعقد المؤتمر خلال الاشهر القليلة المقبلة.

● طالت اقامتكم في جنيف وثمة من تحدث عن اعتكاف...

– ابداً. اخذت اجازة واجريت بعض الفحوصات الطبية وهذه المرة الاولى التي سنحت فيها لي الفرصة لاخذ هذين الاسبوعين واجريت بعض الفحوصات هنا. انا عائد الى البلد. والمرء يجد انه في حاجة الى قسط من الراحة بعد جهد طويل وضغوط العمل. وحقيقة انه منذ ما قبل الوحدة لم تسمح لي الظروف باخذ مثل هذه الاجازة. ان سنتين واكثر من الوحدة كافيتان لاخذ راحة لبعض الوقت.



● هل تتوقعون انتخابات في اليمن؟

– نعم اختارت اليمن طريق الديموقراطية والانتخابات هي الاسلوب الذي يمارس به الشعب حقه الديموقراطي في اختيار قياداته.

● متى؟

– الترتيبات تجري لانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية اي قبل ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر).

● كيف تجري انتخابات ولا تقسيم اداريا بعد ولا دمج للجيش.

– التقسيم الاداري قائم. وصدر في الفترة الاخيرة قانون للانتخابات ستجري على اساسه الانتخابات وستقسم الجمهورية الى دوائر انتخابية حسب القانون. اما بالنسبة الى التقسيم الاداري الجديد فهذا اخذ بعض الوقت.

● والجيش؟

– الجيش حقيقة استطيع ان اقول ان قيادته موحدة. اهم شيء اعادة تنظيم القوات المسلحة للجمهورية اليمنية التي كانت جيشين وذلك من خلال اعادة تنظيم الانظمة واللوائح. هذا ما تم فعلاً والذي يجري الآن هو اعادة تنظيم القوات المسلحة للجمهورية اليمنية وليس هناك شرط ان ندمج الافراد في كل وحدة عسكرية. الدمج هو دمج المؤسسة وتوحيد قيادتها.

● هل من جديد على صعيد حادث الاغتيال الذي تعرض له شقيقكم الاصغر هاشم في حضرموت في حزيران (يونيو) الماضي؟

– حتى الآن لم تقدم هيئة البحث والتحري اي معلومات عن مرتكبي الجريمة. وانا انقطعت خلال الفترة الاخيرة عن اي معلومات. سنعود ونتابع الموضوع كما سنتابع الموضوعات الاخرى خصوصا ما يتعلق بمحاولات الاغتيال التي تمت في الفترة الاخيرة. وبعون الله سنتمكن من كشف ليس المنفذين فقط بل المدبرين ايضا لان ذلك سيعزز الوحدة الوطنية وسيصون اليمن من اي مشاكل يخطط لها الاعداء.

● هل تتهمون جهة ما؟

– لا نستطيع ان نتهم جهة ما ولكن بكل تاكيد الذين يقومون بهذا العمل لا يستهدفون مؤسسة او شخصيات معينة بل يستهدفون اليمن ووحدتها ومستقبلها ونهجها الديموقراطي.

● السلاح، كيف معالجة انتشاره؟

– في اطار برنامج البناء الوطني وضعنا خطوات لمعالجة هذه المسالة اولاها تنظيم حمل السلاح في المدن الرئيسية في الجمهورية اليمنية والانتقال التدريجي الى تنظيم حيازة السلاح في بقية المناطق. واليمنيون بطبيعة الحال لهم الحق كل الحق بان يحوزوا اسلحتهم الشخصية وقد تعودوا على ذلك ولكن ما نهدف اليه هو تنظيم هذا الحق بحيث لا يستخدم السلاح الا في المكان الصحيح.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٢

اصدروا بيان المنتدى القضائي بدل الاضراب

قضاة اليمن يحملون السلطات مسؤولية التدخل في شؤونهم

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ يبدو ان قضاة اليمن الذين كانوا يعتزمون اعلان الاضراب اول من امس السبت استبدلوا خطوتهم باصدار «بيان المنتدى القضائي» الذي وقعه القاضي حمود الهتار نيابة عن مجلس المنتدى القضائي.

وتسلمت «الحياة» نسخة من البيان بعد اجتماع طويل للقضاة دام ساعات عدة وتمخض عن استمرار اعتصام السلطة القضائية اسبوعاً جديداً في قاعة الاجتماعات في وزارة العدل ومحاكم استئناف المحافظات، بغية تحقيق المطالب التي رفعت الى الجهات المعنية اكثر من مرة والتي ظلت تلتزم الصمت.

وحمل البيان الجهات المعنية مسؤولية تلبية ما يلي:

اولاً:

١ - ترسيخ مبدأ استقلال القضاء ومنع التدخل في اي شأن من شؤون القضاء واصدار قانون حماية القضاء واستقلاله تجسيداً لمبدأ الفصل بين السلطات.

٢ - اجراء التسويات الوظيفية لاعضاء السلطة القضائية الذين «حرموا من الترتيبات في مواعيدها المحددة قانونا او لم يحصلوا على حقوهم القانونية اثناء عملية النقل في ضوء الكادر الجديد.

٣ - توفير الحماية الامنية لاجهزة القضاء والعاملين فيها وتنفيذ الاحكام والاوامر والقرارات القضائية.

٤ - توفير الاعتمادات المالية لاجهزة السلطة القضائية وكفالة استقلال القضاء مالياً وادارياً.

٥ - صرف مستحقاته اعضاء السلطة القضائية ومعاونيهم التي جاءت تنفيذاً لقانون السلطة القضائية وتوجيهات السلطات العليا.

ثانياً:

١ - تحديث الادارة القضائية وتنشيط الرقابة القضائية المتمثلة في التفتيش القضائي ومحاكم الطعن (الاستئناف والنقض) وفقا لمعايير موضوعية.

٢ - تطبيق مبدأ الثواب والعقاب المقر شرعاً وقانوناً لاستقامة الحياة واطلاق الطاقات ومضاعفة الجهود ومكافأة المحسن ومعاقبة المسيء وازاحة كل من لا تؤهله كفاءته او سلوكه في البقاء في السلطة القضائية.

٣ - اجراء التحقيقات في الوقائع التي تمثل انتهاكاً لمبدأ استقلال القضاء وضبط من تثبت ادانته بارتكاب اي منها وتقديمه للمحاكمة.

٤ - استكمال بناء السلطة القضائية باجراء التعيينات في محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابات العامة في عموم المحافظات من خلال حسن اختيار القضاة واعضاء النيابة العامة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعيداً من الاهواء السياسية ومبدأ التقاسم.

٥ - اصدار قانوني الاجراءات الجزائية والعقوبات».

ودعا «مجلس المنتدى القضائي»، في ختام بيانه، اعضاء السلطة القضائية في عموم محافظات الجمهورية الاستمرار في الاعتصام في قاعة الاجتماعات في وزارة العدل ومقار المحاكم الاستئنافية في المحافظة حتى تحقق مطالبهم المشار اليها.

«التلاحم الوطني»

على صعيد آخر، قال الامين العام المساعد لتنظيم «التلاحم الوطني لجماهير الوحدة اليمنية» السيد محمد صالح الصلاحي ان «التلاحم» هو «جبهة وطنية عريضة وتجمع جماهيري وسياسي يهدف الى منع تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد».

واضاف في تصريح لـ «الحياة» لمناسبة انتهاء «المؤتمر الاستثنائي الذي عقدته اللجنة التأسيسية لـ «التلاحم» ان القوى الشعبية والجماهير «يجب ان تشترك مباشرة في تبني قضاياها المصيرية والزام القوى السياسية الوطنية بما فيها الائتلاف الحاكم بتبنيها والعمل في سياق الثوابت الوطنية والوحدوية وتوحيد طاقات المجتمع في محاربة كل اشكال الفساد وايجاد دولة النظام والقانون وتحذير المبادئ الديموقراطية بكل ابعادها ومعانيها، وتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة والعمل على ازالة الترسبات النفسية الانفصالية والتشطيرية التي ما زالت تؤثر في العديد من العلاقات حتى الآن، وفي مقدمة ذلك انهاء الثارات القبلية وتجذير النظرة الوحدوية في الاوساط القبلية والاجتماعية والسياسية».

وحض الصلاحي الائتلاف الحاكم على المسارعة «في اتخاذ الاجراءات والتدابير العملية للبدء في عملية الاصلاح الجذري الداخلي» والعمل على المسارعة الى تطبيع العلاقات اليمنية مع دول الخليج والجزيرة العربية والتغلب على ما تركته حرب الخليج من آثار سيئة على هذه العلاقات لأن الاستقرار الداخلي لا يمكن ان يتم بمعزل عن ايجاد الاستقرار في عموم اقاليم المنطقة».

وقال ان «التلاحم» سيوظف كل طاقاته وجهوده نحو الدفع بعملية البناء الحضاري بكل صوره وابعاده في اليمن وحماية الوحدة من اي انتكاسة يسعى الى تحقيقها اعداء الوحدة».

واضاف: «لقد حقق «التلاحم» الكثير من الاهداف واكد صدقيته في الساحة بدليل تزايد عدد المنتسبين اليه من افراد وتنظيمات ومنظمات نقابية وجماهيرية وشعبية، ونطمح ان يشكل التلاحم الوطني في المستقبل الجبهة الوطنية الواسعة والكبيرة المعبرة عن صوت الشعب اليمني الفاعل والمؤثر».

المصدر : الحياة (لندن)

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢



نقاشات لجنة المؤتمر الشعبي تركز على دمج القوات المسلحة

□ صنعاء -«الحياة»:

■ أكدت اوراق العمل التي نوقشت امس في اعمال دورة اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) الثانية عشرة للمؤتمر الشعبي اليمني العام ضرورة «استكمال عمليات دمج القوات المسلحة» وتبني «سياسات اكثر شمولاً وواقعية» في ما يتعلق بالمسألة الامنية وحددت صيغة العلاقة بين المؤتمر والاحزاب الأخرى «بالتزام الفترة الانتقالية» و«اجراء انتخابات نزيهة».

وواصل المؤتمر الشعبي العام برئاسة أمينه العام الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اجتماعات لجنته المركزية لليوم الثاني، وبثت اذاعة صنعاء ان المجتمعين ناقشوا تطوير قدرات المؤتمر الشعبي التنظيمية وآلياته «بما يحقق قدراً اكبر من التفاعل والتطبيق لفكر الميثاق الوطني وتعزيز دوره في النهوض بالمسؤولية الوطنية».

واضافت ان المجتمعين بحثوا في عدد من اوراق العمل اولها «في العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى». وتشير هذه الورقة الى ان «موضوعية الظروف اقتضت ضرورة تجسيد علاقة وطيدة بين المؤتمر والحزب الاشتراكي

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٢

نقاشات لجنة المؤتمر الشعبي

تتمة الصفحة الاولى

انسجاماً مع المرحلة التاريخية وتأميناً للحد اللازم من الوفاق السياسي والاجتماعي مع الادراك التام لخصوصية كل طرف سياسياً وفكرياً وتنظيمياً».

وعرضت الورقة تعزيز «اشكال التنسيق بين المؤتمر والحزب الاشتراكي وتطورها بما يضمن سلامة المسيرة الديموقراطية، واهمية توسيع نطاق التنسيق بحيث يشارك فيه اكثر القوى حضوراً وفاعليّة في الساحة السياسية لبناء رؤية مشتركة لنظام سياسي ومستقبلي في اليمن تخص جميع القوى وتهم هذا الجيل الصانع للوحدة وكل الأجيال المقبلة».

وأكدت الورقة ان اي صيغة للعلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والاحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى يفترض فيها الالتزام بالامور الثلاثة الآتية:

– التزام انهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد وبصورة سلمية. وأن يقوم التنسيق على اساس الثوابت الوطنية التي يتضمنها مشروع ميثاق العمل السياسي.

– الانتخابات النيابية شرط اساسي للحياة الديموقراطية التي يجب ان تترسخ من خلال اجراء انتخابات ديموقراطية حرة ونزيهة.

– ان تتيح الانتخابات الفرصة امام كل تنظيم لخوضها منفرداً او بالتنسيق المشترك.

وكرست ورقة العمل الثانية التي استأثرت باهتمام المشتركين في الدورة للمسألة الأمنية. وذكر انها عرضت لهذه المسألة من مختلف جوانبها وناقشت السبل الكفيلة بمعالجة الظواهر المخلة بالامن، واكدت ان «النظرة الموضوعية للوضع الامني تتطلب تبني سياسات اكثر شمولاً وواقعية بعيداً عن التسرع والارتجال والمزايدات والمهاترات الحزبية والاعلامية». كما اشارت الى «ضرورة تعزيز اجهزة الامن وتأكيد حضورها في كل انحاء الجمهورية عن طريق مد هذه الاجهزة بالقوى البشرية ومنحها الامكانات المادية المطلوبة لتمكينها من تنفيذ الخطة الامنية التي اقرها مجلسا الرئاسة والوزراء واتخاذ الخطوات العملية العاجلة لتنفيذ ما جاء في قانون الاحزاب بمنع العمل الحزبي في صفوف المنتسبين الى المؤسسة الامنية والعسكرية». وأكدت الورقة ضرورة «حسم مسألة الانتخابات بالبدء الفوري في اتخاذ الاجراءات التنفيذية لها للانتقال الى الشرعية الدستورية الكاملة».

- اما ورقة العمل الثالثة التي تناقشها الدورة فمكرسة لمسألة استكمال عمليات دمج القوات المسلحة، وثمة أوراق عمل اخرى تخص البناء التنظيمي للمؤتمر الشعبي وترجمة اهدافه وتعزيز دوره في حياة المجتمع.



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمني يدعو للتخلص من مخلفات الماضي

المؤتمر الشعبي العام يقر تولي أنصار علي ناصر مواقع قيادية

عدن: لطفي شطاره

اقرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ـ اللجنة المركزية ـ في ختام أعمال دورتها الاعتيادية الثانية عشرة أمس في عدن ضم عدد من أعضاء اللجنة الدائمة الى عضوية اللجنة العامة ـ المكتب السياسي ـ وهم: أحمد مساعد حسين، ومحمد علي أحمد، وعبد الله احمد غانم، وعبد الله صالح البار، وعبد الله علي عليوة، وعلي أحمد السلامي.

كما أقرت اللجنة الدائمة تصعيد عبد ربه منصور وأحمد عبد الله الحسيني الى عضوية اللجنة الدائمة. وجميع هؤلاء من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد الذين سبق طردهم من عضوية الحزب الاشتراكي اليمني بعد احداث ١٣ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦ في عدن وشملهم قرار العفو العام أخيراً.

وركزت اللجنة الدائمة اهتمامها على ضرورة ايجاد المعالجات المطلوبة لقضايا الاسكان والأرض في المحافظات الجنوبية والشرقية. ودعت الى حل هذه القضية المهمة من خلال الاجتماع، وليس من خلال وجهة نظر الحزب الاشتراكي اليمني وحده باعتبارها قضية تتعلق بالأمن والسلام الاجتماعي والتطور المستقبلي لليمن.

وأكد ان الاستمرار في الصرف (العشوائي) للأرض في مدينة عدن سيؤدي الى حدوث اختناقات شديدة، وصعوبات كبيرة لتوفير المواقع المناسبة للمرافق العامة، وفقدان عدن للصفات التي يجب توفرها كمنطقة حرة.

وأشارت اللجنة الدائمة الى حدوث تجاوزات في ما يتعلق باعادة الملكية للمباني التي كانت مشغولة من قبل جهات أجنبية، وان قضية التعويضات لم تعط الاهتمام الكافي، ولم يوضع الملاك المراد تعويضهم في الحسبان عند عملية صرف الأراضي. كما ان أكثر المواقع المناسبة للتعويض تم التصرف بها لأشخاص آخرين.

وأكدت ان اعلان مدينة عدن كمنطقة حرة لن يتواكب واتخاذ الاجراءات المناسبة للحفاظ على المدينة والتصرف بها وفق خطة مدروسة تتناسب والمستقبل المرسوم لها.

ودعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في كلمة وجهها في ختام دورة اللجنة الدائمة الى قطع الطريق على من وصفهم بأنهم يحاولون إثارة البلبلة وتبديد الطاقات والجهود الهادفة الى تعزيز جسور الديمقراطية والوحدة الوطنية وقال «علينا ان نغلب دائماً المصلحة العليا للوطن فوق كل الاعتبارات، والتخلص من مخلفات الماضي ورواسبه والانطلاق من أجل تحقيق اهداف الوطن وتطلعات الشعب».

وأكد الرئيس اليمني ان الديمقراطية هي ضوابط وقيم وأخلاق، وليس فوضى وعبثاً واستهتاراً. وهي النقد الايجابي البناء الذي يعزز مسيرة الوطن ويربي الجماهير على احترام الحقوق والممارسات الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر والحرص على المساهمة في توطيد مسيرة الأمن والاستقرار للوطن والمواطن.



المصدر : الشعب
القاهرة
التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن صراع سياسى حول إسلامية التعليم

يناقش مجلس النواب اليمنى فى هذه الفترة مشروع قانون التعليم الذى يثير جدلا كبيرا فى الأوساط السياسية والاجتماعية اليمنية، بسبب الخلفية التاريخية للصراع حول التعليم فى اليمن منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م، وهو صراع يتركز حول أمرين اثنين:

الأول: إسلامية التعليم العام ومناهجه.

الثانى: المعاهد العلمية «الدينية» ومدارس تحفيظ القران الكريم.

ويقود هذا الصراع ثلاثة أطراف سياسية فى الساحة اليمنية هى: الحركة الإسلامية «التجمع اليمنى للاصلاح»، والقوى العلمانية، والتيار الملكى.. وكل واحدة من هذه الأطراف لها وجهة نظرها المستقلة حول هذا الموضوع.. وهى وجهات نظر لها طابعها الأيديولوجى والثقافى والسياسى فى ان واحد!

خلفية الصراع!

وقبل أن نتناول مواقف الأطراف السياسية المختلفة لابد أن نعرج على خلفية تاريخية موجزة عن التعليم فى اليمن.. فالتعليم فى اليمن الشمالى قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٢م كان يتميز بالطابع المذهبى، فالائمة الذين حكموا اليمن لفترات طويلة كانوا يدينون بالمذهب الهادوى «نسبة إلى الإمام الهادى يحيى بن الحسين» رغم أن معظم اليمنيين كانوا ولا زالوا يدينون بالمذهب الشافعى السنى.. واعتمد الائمة فى حكمهم على تكريس الجهل والأمية والتعصب المذهبى، مما كان يسهل لهم تعميق الطبقية الاجتماعية فى اليمن؛ حيث تم تقسيم اليمنيين من اتباع المذهب الهادوى إلى طبقات متفاوتة ويأتى بعدهم فى «المواطنة» أتباع المذهب الشافعى.. ولم يستكن اليمنيون لهذا الحكم فقد ظلوا يقاومونه بالحركات العلمية والثورات الجهادية وأشهرها ثورة ١٩٤٨م، التى كان للإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله الدور الرئيسى فى دعمها وبلورة حركة الأحرار اليمنية.. حتى تكللت ثورات الشعب اليمنى بثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م.

واهتمت الحركة الإسلامية بالتعاون مع الحكومات المتعاقبة بعد الثورة على وضع مناهج دراسية تكرس قيم الإسلام الصحيحة ومفاهيمه الحقيقية البعيدة عن روح التعصب والطبقية والسلالية التى كانت موجودة قبل الثورة، فكان أن استطاعت الحركة حشد معظم علماء اليمن من المذهبين الهادوى والشافعى، حيث توصل العلماء إلى أن يتم وضع مناهج التربية الإسلامية بعيدا عن الروح المذهبية، وأن يتم الاعتماد على الكتاب، وأصح الأدلة من السنة النبوية من أى مذهب كان، بحيث تتشكل لدى الأجيال اليمنية وحدة ثقافية وفكرية وفق منهج فقهى جامع يكرس الوحدة الوطنية، ويزيل مخلفات عهد الإمامة.

صنعاء - خاص للشعب

وقد دخلت الحركة الإسلامية فى صراع عنيف عبر أكثر من عشرين عاما مع التيارين العلمانى والملكى حول المناهج الدراسية الإسلامية.. فالعلمانيون كانوا يسعون لعلمنة المنهج الدراسى ومحو الهوية الإسلامية منه، وكانوا يستغلون الطابع الدينى الذى اتسم به حكم الائمة للإساءة إلى الإسلام والتشكيك فيه وإيهام الناس بأن التمسك بالإسلام معناه عودة الشعب إلى عهد الظلم والتخلف.. وفى الوقت نفسه ظل الملكيون يسيئون إلى المناهج الدراسية لانهم أدركوا أنها ستقضى على تأثيرهم الفكرى والسياسى والاجتماعى الذى اكتسبوه عبر السنين.

أهداف مشبوهة

أما فى اليمن الجنوبى فقد كرس الحكم الماركسى «١٩٦٧م - ١٩٩٠» عبر أكثر من عشرين عاما مناهج دراسية منبثقة عن الفكر المادى ونظرية الاشتراكية العلمية، فافتقد التعليم فى جنوب اليمن الطابع الإسلامى والروح الإسلامية، حتى وصل الامر لتسخير منهج التربية الإسلامية لخدمة النظرية الماركسية!

ونتيجة لهذه الخلفية التاريخية يقف العلمانيون اليوم بشقيهم الليبرالى والماركسى إلى جانب التيار الملكى فى موقف موحد ضد المناهج الدراسية.. ففى حين أن الماركسيين يخشون من تعميمها على مدارس ما كان يسمى باليمن الجنوبى، فإن العلمانيين الليبراليين يريدون التخفيف من الروح الإسلامية فى هذه المناهج، يؤيدهم فى ذلك الملكيون الذين يهدفون إلى إحياء التعليم المذهبى.. ويستغل الملكيون فى توجههم، المخططات الأمريكية والصهيونية فى المنطقة العربية والإسلامية، التى تستهدف إحياء النعرات المذهبية والعرقية والطائفية لإدخال المنطقة فى أتون الصراعات.

المعاهد العلمية

وإلى جانب المناهج الدراسية لمدارس التربية والتعليم فإن التيارين العلمانى والملكى يستهدفان كذلك مؤسسة المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القران الكريم.. إذ ينص مشروع القانون الحالى الذى يناقش فى مجلس النواب على إلغائهما ودمجهما بالتعليم العام.. ولنفس الأسباب التى يريد التياران الملكى والعلمانى ... أجلها إلغاء المناهج الدراسية العامة،



على عبد الله صالح

يريدان كذلك إلغاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القران الكريم.. فالمعاهد العلمية مؤسسة حكومية تم إنشاؤها بالتعاون بين الحركة الإسلامية والدولة بهدف تخريج العلماء المتخصصين فى الجوانب الشرعية، إلى جانب تخريج طلاب فى مختلف العلوم الطبيعية والإنسانية مزودين بجرعات مكثفة فى الفقه والحديث واللغة العربية، ويعتبرها الكثيرون «أزهر اليمن»، وقد منحها الجامع الأزهر الشريف عام ١٩٨١م وثيقة رسمية تعادل شهادات المعاهد العلمية اليمنية بالمعاهد الأزهرية.. فى حين تهتم مدارس تحفيظ القران الكريم بتخريج حفظة للقران ومتخصصين فى علومه وقراءاته.. ويوجد باليمن حاليا أكثر من سبعمائة معهد علمي وستمائة مدرسة تحفيظ قران، وكلها معرضة الان للإلغاء بسبب الأهواء السياسية والصراعات الأيديولوجية!

تأويلات سياسية

فى كل الاحوال ترى بعض الأوساط السياسية أن فتح ورقة المعاهد العلمية ـ بما لها من حساسية سياسية معروفة ـ فى هذا الوقت بالذات وقبل موعد انتهاء الفترة الانتقالية وإنجاز الانتخابات التشريعية بأربعة أشهر فقط يهدف إلى تحقيق أحد الاحتمالات التالية:

الحيلولة دون إجراء الانتخابات: وهذا هدف يسعى إليه الحزب الاشتراكى بإجماع كل القوى السياسية، حيث إن الانتخابات الحرة النزيهة قد تخفض نصيب الحزب فى السلطة إلى ١٠٪ على أحسن الاحوال فى حين أنه يستحوذ حاليا على أكثر من ٧٠٪ من السلطة..! ولذلك يسعى الحزب إلى افتعال أية أسباب تؤدى إلى تفجير الأوضاع بحيث تكون كافية كمبرر لوقف إجراء الانتخابات واللجوء إلى تمديد الفترة الانتقالية.. ويراهن الحزب الاشتراكى على أن إغلاق المعاهد العلمية سيدفع بالإسلاميين إلى المواجهة مع النظام، مما سيؤدى إلى خلخلة الأوضاع، خاصة مع ورود أنباء مؤكدة أن دولة مجاورة تعد عناصر يمنية بالتنسيق مع الحزب الاشتراكى لإعلان الجهاد ضد النظام الحاكم فى صنعاء باعتباره نظاما كافرا يحكمه دستور علمانى ويقيم مصنعا للخمور ويمنع صدور القوانين الشرعية الإسلامية، الخ.

الاحتمال الثانى: يرجح سياسيون اخرون أن فتح ورقة المعاهد العلمية فى هذا التوقيت أمر متفق عليه بين الحزبين الحاكمين «المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى» للضغط السياسى على التجمع اليمنى للإصلاح؛ بهدف الوصول معه إلى اتفاق واسع يشمل:

* دفع التجمع إلى المشاركة فى السلطة كشريك ثالث بهدف قطع الطريق أمامه من الاستمرار فى المعارضة التى تحافظ على سمعته وتكسب شعبية واسعة بسبب إحجامه عن تحمل المسئولية فى أخطاء النظام الحالى.

* الوصول إلى اتفاق مسبق مع تجمع الاصلاح قبل اجراء الانتخابات على تقاسم الدوائر الانتخابية والاتفاق على المرشحين فيها بالتساوى بين الاحزاب الثلاثة.. وذلك لمنع التجمع من الفوز باغلبية قد تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من مقاعد البرلمان المنتخب! ومقابل الوصول لهذا الاتفاق يتعهد الحزبان الحاكمان بإبقاء المعاهد العلمية وعدم إلغائها.

الاحتمال الثالث: وجود اتفاق بين الحزبين الحاكمين على إلغاء المعاهد العلمية فى هذا التوقيت بالذات.. وذلك بهدف إضعاف فاعلية التجمع اليمنى للاصلاح فى الانتخابات القادمة.. إذ يعتقد الحزبان أن المعاهد العلمية تشكل القاعدة الشعبية الرئيسية للإصلاح، وبالتالى فإن إلغاءها سيمنع أى فوز كبير له فى الانتخابات، وهذا يعنى أن الإصلاح لو قبل المشاركة فى أى حكومة قادمة فسيشارك من موقع الضعيف ولن يضع أى شروط مقابل هذه المشاركة.

هذه هى الاحتمالات التى يتوقعها بعض المراقبين السياسيين من فتح ورقة المعاهد العلمية فى هذا الوقت بالذات، وهى احتمالات متوقعة بشكل أو باخر.. ويعتقد الكثير من السياسيين أن الأيدى الخارجية لا تقف بعيدا عن هذه الاحداث، وقد لفتت الانظار زيارة قام بها السفير الامريكى إلى رئيس مجلس النواب فى الأسبوع قبل الماضى يوم مغادرته صنعاء متوجها إلى واشنطن.

فقط يريد الجميع أن يجدوا جوابا على سؤال محير، هو: كيف ستحافظ واشنطن على الاستقرار فى اليمن باعتباره هدفا استراتيجيا لها لتتمكن من استثمار الكميات الهائلة من النفط اليمنى، فى الوقت الذى تريد فيه ضرب الحركة الإسلامية وتحجيمها فى شعب يمتلك كل مواطن فيه على الأقل «مسدس وكلاشينكوف؟!».



المصدر : الأهرام - القاهرة

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ اليمـــن :

الانتخابات مسئولية الجميع

فى ضوء اصرار كافة القوى السياسية على انهاء المرحلة الانتقالية فى موعدها المحدد وهو ٢١ نوفمبر القادم ، واستكمال الاجراءات التنظيمية لاجراء الانتخابات النيابية قبل ذلك التاريخ ، تبرز اهمية الاتفاق على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات . ووفقا للقانون الصادر مؤخرا فان الغرض من تشكيل اللجنة هو الاشراف على العملية الانتخابية لضمان نزاهتها وحيدتها ، على ان تتكون من ٥ الى ٧ اعضاء يختارهم مجلس النواب ، ويصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ، وتكون مدة العضوية اربع سنوات يعلن خلالها اعضاء اللجنة التخلى عن انتماءاتهم الحزبية ، ومنذ صدور القانون قبل شهرين وحتى الاتفاق على مبادىء تشكيل اللجنة. دخلت كافة الاحزاب فى مساومات عديدة ، وقد بدا واضحا حرص غالبية الأحزاب على اشراك ممثلين لها فى اللجنة، وان يكون الاعضاء بعيدين تماما عن سيطرة وهيمنة الحزبين الحاكمين ، وان تتحرر من اية ضغوط تعوق عملها وتحد من حرية اجراء الانتخابات .

وقد واجه الاتفاق على تشكيل اللجنة مشكلتين ، الاولى تتعلق بتزايد ضغوط الاحزاب خارج السلطة للمشاركة فى عضوية اللجنة . ونظرا لكبر عدد الاحزاب اليمنية الذى يقارب الثلاثين حزبا وتنظيما سياسيا ، الى جانب عدد آخر من النقابات والاتحادات المهنية والابداعية ، فضلا عن رموز سياسية مستقلة ، فقد بدا متعذرا فى ضوء اقتصار الحد الاقصى لعدد اعضاء اللجنة - كما نص على ذلك القانون - وهو ٧ اعضاء ، ان يتم تلبية رغبة العدد الاكبر من الاحزاب والنقابات والمستقلين .

اما المشكلة الثانية : فتعلقت برغبة الحزبين الحاكمين فى ان يكون لهما حضور اكبر فى تكوين اللجنة عن باقى الاحزاب خارج السلطة. وهو ما رفضته القوى السياسية الاخرى .

وللخروج من هذا المازق تم الاتفاق على توسيع عضوية اللجنة بحيث يصل عددها الى ١٥ عضوا ، تم رفع العدد الى ١٧ عضوا ، على ان تقتصر مهمتها فى الاشراف على الانتخابات النيابية القادمة وحسب ، وبالتالى لا تكون مدتها ٤ سنوات كما نص على ذلك القانون . كما سمح بان يحتفظ الاعضاء بانتماءاتهم الحزبية . وقد تطلبت هذه التسوية الشاملة تعديل بعض مواد القانون ، وهو ما تم بالفعل فى مجلس النواب ، والاتجاه الحادث هو ان يعطى الحزبان الحاكمان ستة اعضاء ، وباقى الاحزاب سبعة اعضاء ، واثنان للمستقلين .

وتظهر التفاعلات السياسية والحزبية ان تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ، وان قضى على احدى بؤر التوتر السياسى التى وصلت الى ذروتها قبل اقرار الصيغة الجديدة ، فان هناك قضايا اخرى تتطلب بدورها تعاملا مرنا من قبل الجميع ، وتبرز هنا قضية عقد « المؤتمر الوطنى » الذى يستهدف التوصل الى بلورة ميثاق شرف للحياة السياسية ، واعتماد صيغة تضمن استمرار النهج الديمقراطى فى المستقبل ايا كانت نتيجة الانتخابات ، وهو ما يواجه - اى عقد المؤتمر - بتحفظات من الحزبين الحاكمين . ولا شك ان صيغة التسوية التى تم بها تجاوز مشكلة تكوين اللجنة العليا للانتخابات لا تخلو من درس هام . فحماية الوحدة مسئولية الجميع وليست حكرا على طرف دون آخر ، وان افساح المشاركة امام الجميع كفيل بايجاد الحلول الوسط المرضية لكل القوى السياسية □

حسن أبو طالب



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية لـ «الشرق الأوسط»

العلاقات اليمنية ـ الخليجية تتحسن تدريجياً

لقاء جنيف ناجح وسنواصل محادثاتنا في سبتمبر

جنيف: من عبد الله حموده

أكد الدكتور عبد العزيز الدالي وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية انه من المفروض ان تعود العلاقات اليمنية ـ الخليجية واليمنية ـ العربية بصورة تدريجية وعبر عن إحساسه «ببطء» التطورات على هذا الصعيد. وإن كان يعتقد ان «هذا الركود لن يدوم طويلاً».

جاء ذلك في حديث خاص مع «الشرق الأوسط» في أعقاب اللقاء الأول بين وفدي المملكة العربية السعودية واليمن، للاتفاق على أسس مباحثات الحدود بين الدولتين. حيث تقرر ان تبدأ الخطوات المقبلة بعد شهرين تقريباً ـ أي في شهر سبتمبر (أيلول) المقبل.

وكان الحديث فرصة لالقاء الضوء على السياسة الخارجية اليمنية على الصعيدين العربي والدولي، وتوضيح مدى الارتباط بين توجهات تلك السياسة والأوضاع والمتطلبات الداخلية.

● ما هي أهم محددات السياسة الخارجية اليمنية في هذه المرحلة؟

ـ سياستنا الخارجية تنطلق من البرنامج الذي قدمته الحكومة الى البرلمان (مجلس النواب اليمني)، ونالت ـ على أساسه ـ الثقة، وهي تتحدد في نفس المبادئ والأسس المتعارف عليها دولياً، مثل علاقات حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون مع كل الدول دون عوائق، واحترام سيادة كل دولة، وحل المشكلات ـ ان وجدت ـ بالطرق السلمية، وعدم اللجوء الى العنف والقوة لحل أي مشكلة بين دولة وأخرى.

ونركز في هذه المرحلة بشكل خاص على توفير جو من الاستقرار والأمن في منطقتنا، لأننا نشعر ـ بعد تحقيق الوحدة اليمنية ـ ان الأمن والاستقرار تحققا على المستوى اليمني، فقد كنا شطرين وحكومتين، وكانت بيننا مشكلات كثيرة، ولكن بعد الوحدة نشعر ان الاستقرار تحقق محلياً، ومن ثم تصبح الخطوة التالية هي توسيع دائرة الأمن والاستقرار في منطقتنا، وتوفير علاقات الأخوة والصداقة مع الجيران، لأن جو الاستقرار والأمن كفيل بتهيئة الظروف لتنفيذ البرامج التنموية.

وهدفنا الأساسي ـ في هذا الشأن ـ هو الاسراع بوتيرة التنمية ـ فالاستقرار ليس هدفاً في ذاته، وانما هو شرط أساسي للتنمية، والتنمية تعني رفع مستوى معيشة الناس، وتحسين ظروفهم على كافة المستويات، وهذا هو الصراع الحقيقي الآن: صراع مع التخلف والفقر الجهل، وإذا لم نتغلب على هذا، فسيكون التخلف هو سبب الكوارث والمشكلات، وبالتالي تظهر الحاجة الى تنمية سريعة للتغلب على التخلف، وهذا يستدعي توفير الاستقرار داخل اليمن وحوله.

العلاقات الخليجية

● تشيرون الى ان السياسة الخارجية ليست فقط انعكاساً للأوضاع الداخلية، وانما تلعب دوراً في تهيئة الوضع الداخلي للتطور الى حالة أفضل فكيف تنظرون الى العلاقات اليمنية ـ الخليجية فى هذا الاطار؟

- العلاقات اليمنية مع دول الخليج كانت دائماً علاقات أخوية طيبة، ولكن عندما هبت عاصفة الصحراء، غيم الجو بعض الشيء على هذه العلاقات، ولكن - على سبيل المثال - كانت علاقاتنا مع عمان مستقرة دائماً، وحتى مع هبوب عاصفة الصحراء حافظت على استقرارها، والآن تطورت بشكل ممتاز، ونحن على وشك التوقيع قريباً ان شاء الله على اتفاقية ترسيم الحدود.

● **لماذا تأخر التوقيع على هذه الاتفاقية عدة مرات؟**

- لجوانب فنية ليس إلا.

● **هل يعني هذا انه ليس هناك خلاف بشأن خط الحدود؟**

- لا ليس لهذا علاقة بالحدود أبداً، وانما جوانب فنية، استغرقت منا وقتاً، والحمد لله تغلبنا عليها حقيقة، والآن نحن بصدد تجهيز الوثائق للتوقيع عليها، وقريباً جداً ان شاء الله تسمعون أخباراً طيبة.

● **وماذا عن العلاقات مع الدول الأخرى؟**

- بالنسبة للدول الأخرى المفروض ان تعود العلاقات بصورة تدريجية، وان كان ذلك بطيئاً، فاننا كنا نريد ان تعود بسرعة، ولكنني لا اعتقد ان هذا الركود في العلاقات سيدوم طويلاً.

● **هل حققتم في جنيف خطوة على هذا الطريق؟**

- اعتبر عقد هذا اللقاء خطوة جيدة على هذا الطريق، وهذا اللقاء التمهيدي اعتبره لقاء ناجحاً.

● **والخطوة المقبلة في شهر سبتمبر (أيلول)؟**

- ان شاء الله هذا من حيث المبدأ. وستكون الاتصالات مستمرة بين حكومتي الدولتين لوضع ترتيبات ذلك.

الصعيد الدولي

● **بالنسبة الى علاقات اليمن على المستوى الدولي، يرى بعض المراقبين ان اليمن بذلت جهوداً كبيرة على الصعيد الدولي، في ضوء ركود العلاقات على المستوى العربي والخليجي، بهدف الخروج من الدائرة العربية الى الدائرة الدولية، كبديل للحركة في المرحلة الماضية، ما هي حقيقة ذلك؟**

- علاقاتنا الدولية تأثرت بعض الشيء بسبب أزمة الخليج، ولكنها عادت بسرعة الى وضعها الطبيعي بحكم وجود رغبة من قبل الحكومة اليمنية والدول الأخرى لتجاوز الموقف بسرعة، وذلك في ضوء الايضاحات التي تبودلت مع الأطراف الأخرى، ومن أجل المصالح المشتركة.

● **هل يمكن ان تسمي دولاً معينة كأمثلة؟**

- الدول الأوروبية - مثلاً - علاقاتنا جيدة معها جميعاً دون استثناء، وأخص بالذكر المانيا الاتحادية، التي زارنا رئيسها أخيراً، وكذلك فرنسا زارنا وزير خارجيتها رولان دوما، كما تبادل وزير خارجيتنا ووزير خارجية بريطانيا الزيارات، وهولندا التي نعتبرها من الدول التي تقدم لليمن دعماً جيداً، هذه بعض الأمثلة.

القرن الافريقي

● **زرتم جيبوتي وبعض بلدان القرن الافريقي، فما هو موقف اليمن مما يدور هناك، وما هي طبيعة التأثيرات المتبادلة من الأوضاع في اليمن وفي هذه الدول؟**

- كما سبق وقلت فان سياستنا ترتكز على توفير جو من الاستقرار والتعاون في منطقتنا، وهذا أيضاً ينطبق على الجانب الآخر من البحر الأحمر، مثل جيبوتي والصومال واثيوبيا، فنحاول ايجاد علاقات طيبة معهم وبينهم. وللأسف بذلنا جهوداً لحل المسألة الصومالية عندما عقد مؤتمر المصالحة في جيبوتي، وخرج المؤتمر بقرارات طيبة، ولكن هذه القرارات لم تر النور، ولم تطبق، وما يجري الآن شيء مؤسف ووضع مأساوي، فالقتال ما زال مستمراً، وهناك آلاف من اللاجئين الصوماليين مشردون في الدول المجاورة وهم اخوتنا، كما جاءت اعداد كبيرة منهم الى اليمن.

وكانت جهودنا بالأساس تستهدف عدم التحيز الى جانب طرف معين، وكذلك بذل الآخرون جهودهم أيضاً. ولكن الوضع في الصومال ما زال مأساوياً. وفي حاجة ماسة الى ان تتحرك الجامعة العربية والأمم المتحدة ليس فقط لتقديم مساعدات للاجئين، ولكن لحل المشكلة بجمع الفصائل المختلفة في الصومال، لانهاء الخلافات السياسية القائمة من أجل انهاء حالة التشتت هناك، فالأهم من عمليات الاغاثة هو مساعدة الشعب الصومالي على حل مشكلته داخلياً، ويجب ان تتحرك الجامعة العربية لحل هذه المشكلة.

وليس سراً أيضاً اننا بذلنا جهوداً لحل مشكلة جيبوتي، وتعاونا مع الفرنسيين، ومع الحكومة والمعارضة في جيبوتي، لكي لا يصل الخلاف الى درجة الانفجار، والحمد لله الحالة الآن هادئة، ونأمل ان يستمر الهدوء الى ان يعقد الاتفاق بين المعارضة والحكومة، ونحن حقيقة نشعر بتقدير شديد للرئيس حسن جوليد لحكمته وقدرته على ان يلعب دوراً كأب لجميع الجيبوتيين، حتى يصلوا الى بر الأمان.

● **وماذا عن العلاقات مع اثيوبيا؟**

- **العلاقات مع اثيوبيا واريتريا أيضاً طيبة.**

العلاقات مع إيران

● **ما هي أهم المحددات للعلاقات اليمنية - الايرانية؟**

- ايران دولة مجاورة، والتاريخ



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

بحكم انه كانت هناك علاقات قديمة منذ الاف السنين، وبحكم هذا الجوار لا بد ان تكون هذه العلاقات جيدة، وقد بدأنا نطور العلاقات مع ايران، ونضع أسس التعاون في مجالات التجارة والمواصلات، وكافة الانشطة الأخرى بين البلدين.

وهذا أيضاً ينطلق من أسس السياسة اليمنية، واعتقد ان العلاقات بين اليمن وايران وأي دولة أخرى من عناصر تحقيق الاستقرار، فلماذا تكون العلاقات بين أي دولتين مصدراً لعدم الاستقرار، إذا لم تكن هذه العلاقات موجهة ضد أي دولة أخرى. أما إذا كانت العلاقات بين أي دولتين هدفها توجيه ضغوط الى دولة ثالثة، فهنا تخرج هذه العلاقات عن دورها الطبيعي وتؤدي الى عدم الاستقرار.

ونحن والحمد لله علاقاتنا مع الكل ليس فيها عنصر لزعزعة الاستقرار في أي دولة أخرى، أو على حساب دولة أخرى.

وهنا نستطيع ان نؤكد للجميع ان علاقاتنا مع ايران لن تكون إلا لدعم الاستقرار في المنطقة، وداخل اليمن ايضاً، ونحن لا نسمح بأي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية، ومن ثم فإن علاقاتنا مع دول الجوار لن يكون لها انعكاس في إثارة عدم الاستقرار داخل اليمن.

توزيع الاختصاصات

● عند تحقيق الوحدة اليمنية، برز في تشكيل الحكومة ان كل وزير من شطر له نائب من شطر آخر، وحتى وزارة الخارجية كان فيها الدكتور شايع محسن (السفير اليمني في لندن حالياً) نائباً لوزير الخارجية، وبقيتم وزيراً للدولة للشؤون الخارجية طوال الفترة الحالية، فهناك حالياً وزيران للخارجية.

- (مقاطعاً) لا، هناك وزير الخارجية.

● أريد أن أسأل عن تقسيم الاختصاصات بينكم وبين الدكتور الارياني؟

- هناك وزير الخارجية، وهو الدكتور عبد الكريم الارياني، وانا وزير الدولة للشؤون الخارجية. وهذا ليس وضعاً غريباً، فهناك دول كثيرة فيها وزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الخارجية. صحيح اننا بعد الوحدة دمجنا جهاز دولتين، لكن هذا الموضوع انتهى الآن، وأصبحنا في وطن واحد، ودولة واحدة، وحكومة واحدة، وانتهى الانتماء الشطري الآن تماماً، ووجود نائب الوزير في أي وزارة هو من منطلق قدراته وامكانياته للعمل في هذا الجهاز أو ذاك.

● ماذا عن وضع اليهود في اليمن؟ فكما اشارت التصريحات الرسمية فإن وضعهم مثل وضع اي يمني آخر، ولكنهم يتلقون زيارات من أطراف لا ترقى فوق مستوى الشبهات، في اطار عملية الانفتاح الموجودة في اليمن، ورغبة اليمن في ان تظهر بهذه الصورة امام الخارج، وهذا يعطي فرصة للآخرين لكي يسيئوا استغلال فرصة الانفتاح الحالي؟

- نحن نؤكد أن هناك انفتاحاً في اليمن، واليهود هم مواطنون يمنيون، ونحن لا نمنع أي مواطن يمني من السفر، في ما عدا السفر الى اسرائيل فهو ممنوع، ومعظم اليهود اليمنيين يسافرون الى الولايات المتحدة الامريكية لوجود بعض أفراد أسرهم هناك.

وبالنسبة الى مسالة ان البعض استغل هذا الانفتاح بصورة سيئة، فنحن بلا شك نراقب هذا الوضع، ولا نستغرب أو نفاجأ بأن بعض الجهات تستغل هذا الانفتاح للاساءة لليمن، بدعاوى كثيرة، وكأن اليمن تريد ان تهجر اليهود اليمنيين، وهم في الحقيقة مواطنون مثل أي مواطن آخر له حق السفر والعودة، ولكن ان وجدت عناصر تريد ان تثير مشكلة في اليمن لليهود اليمنيين لن نسكت عن ذلك، ولن نسمح بأي تجاوز للسيادة اليمنية مهما كانت الاطراف والجهات التي تحاول ان تستغل الانفتاح والتعددية في اليمن، لأن هناك حدوداً إذا أرادت أطرف أخرى ان تستغل هذا الوضع لإثارة مشكلة في اليمن.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: المنتدى القضائي يناشد الحزبين الحاكمين إبعاد القضاء عن السياسة

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ صرح القاضي حمود الهتار، نائب رئيس المنتدى القضائي الى «الحياة» انه وجّه نداء الى القيادة اليمنية والحزبين الحاكمين يدعوهم فيه الى «ابعاد القضاء عن الخلافات السياسية والبدء باجراء استكمال بناء السلطة القضائية وفق معايير موضوعية وعلمية في الاختيار بعيدة عن المعايير الحزبية والسياسية او المناطقية، قبل الاجراءات المتعلقة بالانتخابات العامة المقبلة «ليتمكن القضاء من القيام بدوره في حماية الممارسة الديموقراطية لان التجربة الديموقراطية الناشئة هي في اشد الحاجة الى رقابة القضاء، والقضاء وحده هو الضمانة الاساسية لتجسيد مبدأ المشروعية».

واضاف الهتار: «لن يقدّر لمبدأ المشروعية قيام او استقرار اذا لم يوجد الى جانبه قضاء قوي، حر، نزيه ومستقل يمنع عنه الاعتداء ويدفع عنه الطغيان».

وأشار الى اغلاق المحاكم والنيابات العامة في عموم المحافظات، وقال: «لم نكن نتمنى ان نصل الى الاعتصام والتوقف عن العمل، لكنها الضرورة التي الجأتنا الى ذلك بعدما طالبنا كثيراً ولا نزال نطالب بتشكيل السلطة القضائية وتوفير الامكانات لها واعطاء حقوق العاملين فيها من اعضاء السلطة القضائية ومعاونيهم في المحاكم والنيابات والاجهزة والادارات المتخصصة منذ قيام الوحدة وحتى تاريخ الاعتصام».

وأكد ان بقاء السلطة القضائية على ما هي عليه لا يخدم «الاحزاب الحاكم ولا الاحزاب المعارضة ولا السلطة القضائية نفسها ولا المجتمع كله (...) فاذا دخلت السياسة حرم القضاء خرجت العدالة منه».

وشدد على ان المعتصمين سيعودون الى اعمالهم فور حصولهم على ضمانات اكيدة باستجابة مطالبهم.

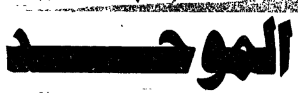
وعلمت «الحياة» ان مجلس الوزراء لم يناقش في اجتماعه امس الاربعاء مطالب المنتدى القضائي الذي احاله عليه الرئيس علي عبدالله صالح. وقال مصدر مطلع ان مجلس الوزراء سيعيد هذه المطالب الى الرئيس اليمني لبتها بصفته رئيساً لمجلس القضاء الاعلى.



المصدر : الأهالي القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

على باب اليمن الموحد



فريدة النقاش

حين حلقت الطائرة فوق « صنعاء » عائدة الى القاهرة علا صخب المدرسين المصريين وعائلاتهم فوق صوت المحركات ، كانما ارادوا ان يسبق شوقهم لبلدهم سرعة الطائرة اليمنية التى كانت كالعادة قد تأخرت ساعتين وقالوا انه هذه المرة بسبب زحام الحجاج . وحين اخذت انوار « صنعاء » ذات العمارة العربية الاسلامية الفريدة تتراجع قلت لنفسي يحق « لصنعاء » التى احببتها اكثر من أى عاصمة عربية اخرى ان تزهو بنفسها ، فهى التي بالرغم من انينها تحت وطأة أزمات متفاقمة يكتوى الشعب بنارها من تضخم وارتفاع اسعار ربما اكثر من اى بلد آخر فى العالم حيث انتشار الامراض والبطالة الا انها وحدها حققت نصرا فى زمن الانهيار العربي .. حلمت حلما ومازالت تواصله .

تشد « اليمن » قامتها بفخر ... قادمة الينا بخطى سريعة من العصور الوسطى التى حبستها فيها الامامة وشيوخ القبائل . تقول لنا : انني افتح الباب للوحدة القومية فى زمن التراجع والتفكك ممتلئة املا وفتوة تتواصل وحدة الشطرين لعامين ، ويخسر الجيران المذعورون فى السعودية الرهان حين انتظروا انهيارها الوشيك ولما لم يحدث ماحلموا به اخذوا يدبرون مشكلات الحدود ، ويطرحون فى دعاياتهم مطالب جديدة لايصدقها عاقل حول حقهم فى مارب والجوف وحضرموت وهى مناطق البترول والمياه والتى ظل قلب الحضارة والثقافة اليمنية ينبض فيها على مر العصور وقد توصلت حكومة الوحدة لاتفاقية ترسيم حدود مع عمان وبقى ان تسوى علاقاتها مع السعودية كخطوة اولية من اجل الاستقرار المنشود .

وقضية الحدود قضية وطنية رئيسية ان لم تكن القضية الرئيسية حتى ان الوزراء فى اليمن يكسبون شعبيتهم كرموز وطنية بقدر مايحسنون التعامل مع قضية الحدود ويدافعون عن حقوق اليمن التاريخية وزيران يعرفان اكثر من غيرهما كل اسرار الرمال هما عبدالكريم الايرياني وزير الخارجية وهو دبلوماسي عربي من طراز رفيع ، وعبدالواسع سلام وزير العدل الذى انهالت عليه الرصاصات من رشاش ظهيرة يوم من ابريل الماضي واختفى الجناة ونجا الوزير بالمصادفة بعد ان فقد إحدى عينيه وكان عبدالواسع قد رفض ايضا ان يسن قانونا لاقامة الحد . وهكذا تقول شواهد كثيرة ان السعودية قد تكون متورطة بقوة فى حوادث التفجير والاغتيال التى تواصلت حتى قتل شقيق رئيس الوزراء قبل ايام .

اذكر قولا لصديقي الدكتور عبدالسلام نور الدين استاذ الفلسفة السودانى فى جامعة عدن تعالى نتفلسف حول وحدة اليمن مادام ان احدا لاسمع الينا .

كنا متخوفين سنة ١٩٩٠ من الاندفاع غير المحسوب نحو الوحدة ولم نعرف فى ذلك الحين الدافع الاصلى للعجلة بالرغم من عوامل موضوعية كثيرة وواصل عبدالسلام نور الدين التفلسف .

— ماذا لو طرحنا الآن شعار وحدة الجزيرة العربية الا يمكن ان يحيى هذا الشعار آمال قوى حية كثيرة داخل السعودية تتطلع للخروج من العزلة والافلات من قبضة الاستبداد واهم من كل هذا تذوب قضية الحدود وتصبح نجران وعسير وجيزان مدنا فى الجمهورية الجديدة .

قلت له .

— انت جعلتها جمهورية اذن .

كنا نحلم لامتنا وما اكثر احلامنا الجميلة المجهضة . ولكننا وضعنا فى تخطيطنا الخيالي حلا لقضية مستعصية بين بلدين عربيين .

والصراع على الحدود قديم ، ويذكر اليمنيون كبيرهم وصغيرهم قولا لمؤسس المملكة العربية السعودية يحفظونه عن ظهر قلب :

— حافظوا على وحدتكم وقسموا اليمن

والحكم فى السعودية مذعور مرتين بسبب وحدة اليمن مرة لأن حرية التعبير غير المسبوقة فى الخليج والجزيرة العربية

والتى تتمتع بها اليمن الان حيث تنبت الصحف كالفطر ، وتكتب عن كل شىء وتفضح قدرا لايستهان به من الفساد المستشرى فهى تثقل أيضا على كاهل النظام العائلى الذى يكمم الأفواه فى الرياض لان مثقفى السعودية يقولون مثلما سبق أن قالوا أثناء ازدهار الديمقراطية ومعارك البرلمان فى الكويت قبل الغزو العراقى

ولم لاتتوفر لنا نحن ايضا مثل هذه الحرية ؟

وهل نحن أقل أهمية أو قدرة ؟

والسعودية مذعورة مرة أخرى لأن النفط يوشك أن يتدفق فى اليمن الموحد وتبشر عمليات الحفر بمستقبل خليجى ولكن فى بلد كبير بثقافته وعدد سكانه وتراثه الثورى فى الشمال والجنوب .. بلد سيكون فى حالة الاستقرار واقامة دولة النظام والقانون والعدالة الاجتماعية ـ سيكون قوة حاسمة فى تحديد مستقبل الخليج والجزيرة العربية .. قوة لتعريب المنطقة التى ملأتها الأسر الحاكمة بأبناء الجنسيات الأسيوية خوفا من النزوع القومى العربى وتحسبا من انتشار أفكار الاستنارة والتقدم التى تأتى بها عمالة كثيفة من الدول العربية غزيرة السكان بل أن بعض الأسر الحاكمة فى الخليج والسعودية تعد خططا لتدريب العمالة الأسيوية لتكون جيشا احتياطيا يحمى هذه الأسر فى حالة وقوع الهبات الجماهيرية لسبب أو لاخر خاصة بعد محنة الخليج ..

ولليمن الموحد جيش عصرى مسلح تسليحا جيدا عروبى الولاء . وطالما خطرت هذه الحقيقة ببالى فى كل مرة استمعت الى نشرة الأخبار ووجدت أن الخبر الرئيسى فيها ان لم يكن حدثا محليا مهما عادة مايكون عن المواجهات بين أطفال الانتفاضة فى فلسطين المحتلة والقوات الصهيونية .. تشد القبيلة الجيش اليها وهو مصدر الشرعية الان أكثر من ذى قبل .. أى بعد الوحدة ويشده العصر والنظام والقانون الى الجهة الاخرى .. وهو فى الحالتين عنصر التوازن الرئيسى فى السياسة متوغل فى الحياة المدنية يدير أنشطة إقتصادية كبرى .. ويشكل كبار الضباط طبقة جديدة ذات مصالح كبيرة .

ويرعى الحكم السعودى الذى يدس أنفه فى كل صغيرة وكبيرة باليمن عملية الجذب الى الوراء .. الى القبيلة .. ليحمى خطوط دفاعه هو من عدوى الديموقراطية والتعدد .. وحتى لايجد نفسه مضطرا ذات يوم قريب لفتح ثغرة فى جدار الاستبداد ليطل منها الشعب الذى يطالب بحكم نفسه وقد أرهقته إمتيازات العائلة المالكة التى تبدأ بمليارات الدولارات ولاتنتهى بكرابيج المطوعين على أجساد النساء السافرات أو على وجوه الرجال الذين يتلكأون فى الذهاب الى الصلاة مرورا بالخدمات التى يقدمها الحكم للجيش الامريكى المرابط فى الأراضى المقدسة بعد حرب الخليج لحماية النفط والأسرة المالكة .

ـ لكننا نحن النساء اليمنيات دفعنا وحدنا تقريبا ثمن الوحدة .

هكذا قالت لى صديقة هى واحدة من نساء معدودات فى صنعاء لايغطين رؤوسهن فيظنهن المارة هنديات أو فيلبينيات ، وقد إنتشرت الأخيرات فى الفنادق للخدمة وبعضهن لأشياء أخرى كما انتشرن فى بيوت الطبقة الجديدة مربيات وطباخات .

فى غيبة البرلمان الموحد صدر قانون جديد للأحوال الشخصية بقرار من مجلس الرئاسة يحط من شأن المرأة ويتراجع عن المكاسب التى كانت قد حصلت عليها فى قانون الشطر الجنوبى .. وقالت صحيفة التجمع الأسبوعية .

فى اليمن انتقل حكم آل سعود بوأده الصغيرات فى المضاجع وإحتقاره المرأة وتحويله بلقيس و أروى ملكتان يمنيتان وغزاله المقدسية وزهرة رحمة الله الى مجرد سلعة لأحط الطامعين فى انتهاك أعراضنا وهى آخر ما تملك ذلكم هو قانون الاحوال الشخصية .

ان الوحدة يجرى تعليبها فى أقوال قديمة هكذا يصرخ استاذ الفلسفة ابوبكر السقاف قائلا « انه نفس المنطق الذى اباح القات فى كل اليمن وفى جميع الايام لان القانون السابق فى الجنوب الذى كان يمنع القات ماعدا يومى الخميس والجمعة لايمكن تطبيقه فى المحافظات الشمالية دون ان تبذل اية محاولة للتوفيق فى قانون جديد يأخذ القات بما هو مشكلة اساسية مأخذ الجد . وهذا الاستهتار يتكرر مع قانون الاسرة ويصبح الغاء الاحسن شرطا للتقدم فى الحالين ، باختصار تعميم اسوأ ما فى النظامين السابقين واعتبار فيما كان سائدا فى الشمال هو طريق التقدم بالرغم من انه كان الاسوأ من زاوية مصالح الطبقات الشعبية والحريات الفكرية .

وكانت المرأة فى الجنوب قد تعلمت ووصلت لكل المناصب قاضية ورئيسة نيابة بفضل كفاءتها وبفضل التحرر السياسي والاجتماعى لنظام التوجه الاشتراكى ، اما المرأة فى الشمال فأخذت تكافح ببسالة لكى تتعلم وتعمل ووصلت بالفعل لمكانة كبيرة لكن حاصرها التزمت الاجتماعي والابتزاز الذى مارسته القوى الرجعية المتسترة بالدين اذ عملت على اصدار القانون الجديد للأحوال الشخصية الذى هو فى رأى القاضية الجنوبية « انغام فيصل » امتهان لكرامة المرأة يحاول اعادتها للعصور الجاهلية . اى انه قانون ضد التطور فقد نص على الطاعة والنشوز ، ولم يحدد سنا للزواج واعطى لولى الصغيرة ان يزوجها لمن يشاء .

ارتفعت بعض الاحداث احتجاجا على القانون وانطلقت مسيرة نسائية نظمها اتحاد نساء اليمن فرع عدن شعارها رفض قانون الاحوال

الشخصية خرجت من مبنى كلية التربية الذى كان قبل عامين مسرحا لعدوان شباب ملتحين على الفتيات بحجة انهن سافرات استهدف فرض الحجاب عليهن وابعادهن عن الطلاب فى قاعات الدرس ، وتوجهت المظاهرة الى مبنى منظمة الدفاع عن الديموقراطية وحقوق الانسان ورفعت المتظاهرات صورة لينا مصطفى عبدالخالق التي كانت قد اختطفتها جماعة دينية متطرفة فى صنعاء وسجنتها فى بيت الشيخ عبدالمجيد الزندانى احد قادة الاخوان المسلمين ثم قالوا بعد ذلك انها انتحرت والقوا بجثتها فى الشارع وقد اصر والدها القاضي على عدم دفنها قبل تشريح الجثة ومعرفة ما اذا كانت قد انتحرت حقا ؟ ولم يستجب له ؟ !

صراع ضار يجرى فى كل الساحات حول مستقبل اليمن ويتلقى الحزب الاشتراكي ممثلا لقوى المستقبل اعنف الضربات لانه رفض حتى الان أن يلعب دورا هامشيا وهو يتوسع فى الشمال على قاعدة العمال والمثقفين الديموقراطيين حاملا معه للشمال احلاما جميلة عن العدل والحرية فى دولة الوحدة ، ذلك العمق الاجتماعى لها الذى تنبه اليه مبكرا السفير المصرى احمد عطية المصرى فى كتابه الذى بقى حتى الان اهم ما كتب عن تجربة التوجه الاشتراكى فى اليمن الجنوبى تجربة اليمن الديموقراطية لذ يقول : وقد ادت عدة عوامل الى التمهل فى تحقيق الوحدة اليمنية ، ومن هذه العوامل الموقع الجغرافى للشمال اليمني ومايحدثه من تاثير على تكوين السلطة فيه وكذا اختلاف مسار كل من الثورتين اليمنيتين بالإضافة الى ان الوحدة الان اكتسبت بعدا اجتماعيا ، ولم تعد مقصورة على الإطار الدستورى والسياسي .

وكان شعار القوى المعادية للوحدة فى الماضي هو تحرير الجنوب من الشيوعيين اولا قبل الوصول الى الوحدة .

اما المؤتمر الشعبى العام ، حزب الرئيس على عبدالله صالح فيتوسع فى الجنوب على قاعدة الملاك الجدد الذين تدفقوا على عدن او ظلوا كامنين فى الجنوب فى انتظار فتح الباب على مصراعيه لرأس المال ومازال علاقة التحالف بين الحزبين مرتبكة بينما تتطلع الاحزاب الاخرى صغيرها وكبيرها لانتهاء الفترة الانتقالية على امل ان تحصل على نصيبها فى حكم البلاد وهى ترى جميعا وبدرجات متفاوتة ان مايحدث يجر البلاد الى الاسوأ .. فالحكم الجديد ياخذ بالاسوأ من النظامين السابقين مدعيا انه الاحسن منطق يجعل اللامنطق منطقيا يجرى هذا فى السياسة وفى الاقتصاد فلماذا لايشمل قوانين الاسرة كما يقول الدكتور السقاف .

بدا لى كما لو أن الاشياء التى أحبها لاتحب بعضها الاشتراكية والوحدة ..كان نظام التوجه الاشتراكى فى اليمن الجنوبى قد حقق وإن فى حدود بلد فقير معزول بعض ما حلمت به لأمتى قدر من العدالة فى توزيع الثروة وحلم للجماهير بمستقبل جدير بانسانيتها وطالما رأيت مستقبل الوطن العربى فى وحدته .. وهاهو اليمن . المشطر ـ كما يقول اليمنيون يبدأ خطوة جريئة على طريق الوحدة القومية .. ويتضارب الحلمان بل يتقاتلان ان تصبح البلاد الموحدة ساحة لانقسام اجتماعى وحشى وتفلت الحقوق البسيطة التى كانت قد تحققت .

سألت صديقتى وكيلة وزارة الاعلام أمة العليم . كيف تفسرين هذا التناقض ؟ وانخرطنا معا فى نقاش ممتع مع أستاذة فى كلية الهندسة أخذت تحكى عن الصراع بل الحرب التي تخوضها ضد الادارة التي تمنع عنها البعثة رغم تفوقها لالشيء الا لأنها إمرأة .

ومن تناقضات الوضع اليمنى الذى وفر مناخ الحرية غير المسبوقة فى الشطرين قدرة هائلة للطبقات الشعبية وللعمال على نحو خاص كي ينظموا إحتجاجاتهم وحركتهم التى إنعكست فى إضراب شامل ناجح .. انه يدفع بالنساء الى الخلف ..ويقول لنا التاريخ بلسان فصيح إن محاصرة النساء عادة ماتكون هى المقدمة للانكسار العام .

وحين ينهار مستوى المعيشة كما هو الحال فى اليمن الموحد حيث يستشرى الفساد ويمرح يتلقى الاضعف ضربات موجعة ويلوح المستقبل غامضا .

ولكن يبقى أن اليمن كما يقول سمير أمين رفضت وقاومت مصير العالم الرابع .. أبرر ذلك لنفسي بانها لها طاقة روحية هائلة تنفر من الظلم والاستبداد وتتطلع للمستقبل .

حين حلقت الطائرة فى صباح باكر عائدة الى صنعاء من عدن .. أخذت أرقب العاصمة الاقتصادية حدقت فى مبانيها كمن يبكي على أطلال أحلامه . كانت عدن فى الماضى القريب عاصمة فقيرة ذات كبرياء وطموح ورسالة .. وهاهى الان معروضة للايجار فى سوق التجارة الدولية بينما تكاد تتسول خبز يومها ولايظهر فيها من اثار تدفق رأس المال المامول سوى المبانى .

لم يتوفر لى الوقت لاقول لمن تبقى من أصدقائى فى عدن أن تجربة السوق الحرة فى بورسعيد كانت تجربة مرة وها قد إنهارت بعد أن لعبت دورا مدمرا للاقتصاد والصناعة الوطنية فلماذا تصرون على تكرار الماضى ومثل كل انفتاح اخر فى بلدان الوطن العربي تحدث هذه المقايضة الخفية الخبيثة بين حق الناس فى العيش بكرامة وتامين حاجاتهم الضرورية وبين حريات التعبير والتنظيم والاعتقاد .. وهى مقايضة سرعان ماسيرفضها الشعب الذى يعيش أياما صعبة كانه يتجه للمجهول .

وإننى لعلى ثقة ان الشعب اليمنى بقواه الحية الشريفة فى كل الاحزاب والطبقات لن يبقى طويلا أسير هذه المعادلة الخبيثة .

فرغم كل شيء ليس أمام البشرية خيار ثالث بين الاشتراكية والهمجية ويقينا .. سوف يختار الشعب اليمنى الاشتراكية فى خاتمة المطاف . وتتصالح الاشياء التى أحبها .. الوحدة والاشتراكية وينزاح الفساد المنظم والفوضى الضاربة ..



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

الدالي لـ الشرق الأوسط: لقاء جنيف ناجح

هناك وزير خارجية واحد لليمن

جنيف: من عبد الله حموده

قال الدكتور عبد العزيز الدالي وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية ان عقد لقاء جنيف بين الوفدين اليمني والسعودي خطوة جيدة على الطريق وأضاف: ان هذا اللقاء التمهيدي ناجح وان الجانبين اتفقا من حيث المبدأ على الاجتماع مرة اخرى في شهر سبتمبر (ايلول) المقبل وستكون الاتصالات مستمرة بين حكومتي البلدين لوضع ترتيبات الخطوة المقبلة

وأضاف الدكتور الدالي، في حديث لـ «الشرق الأوسط» في اعقاب اللقاء الاول بين وفدي المملكة العربية السعودية واليمن في جنيف، ان الركود في العلاقات اليمنية ـ الخليجية واليمنية ـ العربية لن يدوم طويلاً وتوقع ان تعود بصورة تدريجية

وقال ان السياسة اليمنية تستهدف تحقيق الأمن والاستقرار لأنهما كفيلان بتهيئة الظروف لتنفيذ البرامج التنموية.

واضاف ونركز في هذه المرحلة بشكل خاص على توفير جو من الاستقرار والأمن في منطقتنا، لأننا نشعر ـ بعد تحقيق الوحدة اليمنية ـ ان الأمن والاستقرار تحققا على المستوى اليمني، فقد كنا شطرين وحكومتين، وكانت بيننا مشكلات كثيرة، ولكن بعد الوحدة نشعر ان الاستقرار تحقق محلياً، ومن ثم تصبح الخطوة التالية هي توسيع دائرة الأمن والاستقرار في منطقتنا، وتوفير علاقات الأخوة والصداقة مع الجيران، لأن جو الاستقرار والأمن كفيل بتهيئة الظروف لتنفيذ البرامج التنموية.

وهدفنا الأساسي ـ في هذا الشأن ـ هو الاسراع بوتيرة التنمية ـ فالاستقرار ليس هدفاً في ذاته، وانما هو شرط أساسي للتنمية، والتنمية تعني رفع مستوى معيشة الناس وتحسين ظروفهم على كافة المستويات، وهذا هو الصراع الحقيقي الآن: صراع مع التخلف والفقر الجهل، وإذا لم نتغلب على هذا، فسيكون التخلف هو سبب الكوارث والمشكلات، وبالتالي تظهر الحاجة الى تنمية سريعة للتغلب على التخلف، وهذا يستدعي توفير الاستقرار داخل اليمن .

ورداً على سؤال حول تقسيم الاختصاصات بينه وبين الدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية باعتبار ان لكل وزير من شطر في اليمن نائباً من شطر آخر قال: هناك وزير واحد للخارجية وهو الدكتور الارياني وأنا وزير الدولة للشؤون الخارجية. مضيفاً:



صحيح اننا بعد الوحدة دمجنا جهاز دولتين لكن هذا الموضوع انتهى الآن وانتهى الانتماء الشطري تماما ووجود نائب الوزير في اي وزارة هو من منطلق قدراته وامكانياته للعمل في هذا الجهاز او ذاك.

وعن العلاقات مع ايران قال انها دولة مجاورة، والتاريخ يحكي انه كانت هناك علاقات قديمة منذ الاف السنين. وبحكم هذا الجوار لا بد أن تكون هذه العلاقات جيدة، وقد بدأنا نطور العلاقات مع ايران، ونضع اسس التعاون في مجالات التجارة والمواصلات، وكافة النشاطات الاخرى بين البلدين.

وأضاف قائلا: اعتقد ان العلاقات بين اليمن وايران وأي دولة اخرى من عناصر تحقيق الاستقرار، فلماذا تكون العلاقات بين اي دولتين مصدراً لعدم الاستقرار، اذا لم تكن هذه العلاقات موجهة ضد اي دولة اخرى، اما اذا كانت العلاقات بين اي دولتين هدفها توجيه ضغوط على دولة ثالثة، فهنا تخرج هذه العلاقات عن دورها الطبيعي، او تؤدي الى عدم الاستقرار.

وقال: وهنا نستطيع ان نؤكد للجميع ان علاقاتنا مع ايران لن تكون الا لدعم الاستقرار في المنطقة، وداخل اليمن ايضا، ونحن لا نسمح بأي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية

وعن اتفاقية الحدود مع سلطنة عمان قال الدالي: نحن على وشك التوقيع قريباً ان شاء الله على اتفاقية ترسيم الحدود.

وعن سبب تأخر التوقيع على هذه الاتفاقية عدة مرات قال الدالي انه يعود الى جوانب فنية ليس إلا.

وردا على سؤال حول ما اذا كان هذا يعني انه ليس هناك خلاف بشأن خط الحدود، قال «لا ليس لهذا علاقة بالحدود أبداً، وانما جوانب فنية، استغرقت ما وقتاً، والحمد لله تغلبنا عليها حقيقة، والآن نحن بصدد تجهيز الوثائق للتوقيع عليها، وقريباً جداً ان شاء الله تسمعون أخباراً طيبة».

وادان الدكتور الدالي محاولات بعض الاطراف اساءة استغلال الانفتاح في اليمن لاثارة البلبلة بشأن وضع اليهود اليمنيين، وقال ان اليهود اليمنيين يتمتعون بحق السفر الى الخارج مثل اي مواطن يمني اخر، ما عدا السفر الى اسرائيل.

واضاف: نحن نؤكد أن هناك انفتاحاً في اليمن، واليهود هم مواطنون يمنيون، ونحن لا نمنع أي مواطن يمني من السفر، في ما عدا السفر الى اسرائيل فهو ممنوع، ومعظم اليهود اليمنيين يسافرون الى الولايات المتحدة الامريكية لوجود بعض أفراد أسرهم هناك.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث اللبنانية

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

احزاب اليمن تنشط استعداداً للانتخابات المرتقبة

الواضح الوحيد في خريطة التحالفات هو ائتلاف الحزبين الحاكمين

لا شيء يعلو على حديث الانتخابات في اليمن هذه الايام. فهو الحديث اليومي للصحافيين وللسياسيين ولاهل الحكم واهل المعارضة معاً. وهو بالتأكيد حديث الجلسات.. جلسات التخزين التي يكون القات طابعها الرئيسي مصحوباً بالماء الزلال، وتتحول عادة الى منبر مفتوح للحوار لا حرج فيها على الرأي والرأي الآخر، ولا خوف فيها على معارض من موال، او الثاني من الاول.

والكل متفق في اليمن على ان الانتخابات ستجري وستجري في تاريخها المقرر في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل لتفتح المجال امام دخول البلاد في ظل دستور وحدوي دائم ينهي المرحلة الانتقالية ويوزع السلطات والمراكز والمناصب، مركزاً اليمن الواحد على قواعد تعددية التمثيل الديمقراطي ويفتح الطريق امام القوى السياسية والقبلية المختلفة التي يتالف منها المجتمع اليمني المركب لكي تسهم في تثبيت التجربة الوحدوية في الدرجة الاولى وتحصينها، ولكي تلعب دوراً سياسياً يتناسب مع حجم القاعدة الشعبية التي تمثلها في الدرجة الثانية، مما يجعلها مشاركة فعلية في القرار اليمني، لا على هامشه كما هي الآن.

والكل متفق في اليمن على ان الاختلاف الذي يصاحب النقاش الدائر سواء حول الانتخابات، ام حول الدستور الدائم الذي تجري مناقشة المقترحات حوله داخل الاحزاب وعلى مستوى اهل الفكر والقانون والسياسة، ليس ظاهرة سلبية، إنما ظاهرة صحية تساعد في النهاية على بلورة الصيغة الافضل لقواعد هذا الدستور واسسه وتوجهاته.

الاحزاب غير المشتركة في الحكم تقول ذلك، وتتصرف على اساسه. والسلطة الحاكمة المتمثلة بتحالف الحزبين: المؤتمر الشعبي العام الشمالي القاعدة والجذور، والحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي المنشا والقواعد ايضاً، تعلن ذلك وتركز على التاكيد بانها ملتزمة به، تماماً مثلما تؤكد إلتزامها باجراء الانتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية وحرصها على ان تكون انتخابات نزيهة وحرة تاخذ اللعبة الديمقراطية في شانها مداها الكامل. بل إن رئيس مجلس الرئاسة نفسه لا يستبعد توسيع تحالف الحزبين وانفتاحه على مزيد من القوى لكي يخوض الانتخابات المقبلة معها.

وتضع مصادر الاحزاب اليمنية التي هي خارج الحكم خطوة التوصل الى تسوية مع الحزبين الحاكمين حول تشكيل اللجنة العليا للاشراف على الانتخابات المرتقبة في اطار المقولة السابقة، وتؤكد ان احترام الراي والراي الاخر الذي ساد التجاذب حولها، وجدية النقاش الذي دار مع الحزبين الحاكمين حول طريقة هذا التشكيل وتوزيع العضوية فيها بين الحزبين وتجمع الاحزاب اليمنية الاخرى، كان وراء الصورة لتشكيل اللجنة التي وافق عليها مجلس النواب اليمني الاسبوع الماضي. كما

اكدت مصادر السلطة اليمنية الرسمية ان تشكيل اللجنة هو دليل حسّي على نية الحكومة اتمام الانتخابات النيابية في موعدها، كما انه تاكيد على جدّيتها في ما يتعلق بالانفتاح على القوى السياسية خارج الحكم والاستعداد لتوسيع قاعدة القوى المشاركة في اتخاذ القرار اليمني.

والواقع ان القوى السياسية اليمنية المختلفة، سواء في الشمال او الجنوب منغمسة حالياً في الاستعداد للانتخابات حتى اذنيها. والجميع يلعب ويناور، ويحاول عقد التحالفات التي ما زالت في صيغها في مراحلها الاولى، والتحالف الاكيد الواضح حتى الآن هو تحالف الحزبين الحاكمين، الذي تؤكد مصادرهما ان لا إنفكاك عنه ولا تراجع، وان التكهنات حول انفكاكه تقع تحت اطار التمنيات. فهذا التحالف ليس مرحلياً، بل تحالف دائم.

ولا يخفي الحزبان استعدادهما للاتفاق مع احزاب وقوى سياسية اخرى، إذا رغبت في ذلك، وخوض الانتخابات معها جنباً الى جنب. وفي هذا النطاق ظهرت هذه الرغبة، ووضح هذا الاستعداد من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح نفسه، الذي نفى الحديث عن امكان انفكاك تحالف الحزبين مؤكداً الاستعداد لتوسيع هذا التحالف.

اما القوى الاخرى، والاحزاب السياسية الباقية فما زالت تبحث وتتناقش في ما بينها سواء بشكل ثنائي او اكثر حول احتمالات الائتلاف او التحالف. لكن الصورة الواضحة لم تظهر بعد. والتفاوض والتباحث يدور بصورة يومية دائمة. اما الصورة النهائية لتوزيع القوى في الخريطة الانتخابية، فلا بد ان تكون على صورة التوزع القبلي والاختلاف المناطقي فضلاً عن الواقع الديمغرافي الذي تتشكل منه اللوحة اليمنية كلها.

وهي لوحة قد يصح وضعها تحت عنوان عام هو: الزيود والشوافع.

وهو عنوان يعني الكثير لليمنيين ولغيرهم.



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ... سبتمبر ١٩٩٢

المعارضة اليمنية تتخوف من الحظر على الديمقراطية

الحزب الاشتراكي يبحث تغيير اسمه والمؤتمر الشعبي يدعوه للاندماج معه

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

قال مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الشرق الاوسط» ان قيادة الحزب تدرس حالياً تغيير اسمه، بما يتفق مع المهام التي يضطلع بها في المرحلة الحالية، وبرنامجه السياسي الجديد الداعي الى التحديث والعصرنة والديمقراطية والعدل الاجتماعي. ولم يحدد المصدر الاسمين المقترحين، وقال ان الأمر متروك لاعضاء الحزب لاتخاذ قرار بشأنه في المؤتمر الرابع، المقرر عقده قبل انتهاء الفترة الانتقالية او بعدها، حسب قدرة الحزب على التوفيق بين الاستعداد لخوض الانتخابات المقبلة، وتهيئة الظروف المناسبة لعقد المؤتمر.

وقد اتصلت «الشرق الاوسط» من لندن بالمهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس الوزراء اليمني وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - بهدف التحقق من الخبر، واستطلاع رأيه في الاسمين المقترحين، فامتنع عن التعليق، مما يفسر بأن الامر ما زال موضع نقاش داخل المكتب السياسي، تمهيداً لطرحه على المؤتمر.

ويرجع التحفظ في الاعلان على تغيير الاسم ايضا الى عدم تحديد موعد انعقاد المؤتمر نفسه.

وتوضح المصادر ان هناك شبه اجماع على تغيير اسم الحزب الاشتراكي اليمني، بسبب المغزى الذي يمثله هذا الاسم في اذهان الكثيرين، وخاصة من حيث ارتباطه بالنظام اليساري الذي كان يحكم في الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة، وترى انه ربما يكون من المهم تغيير اسم الحزب قبل الانتخابات، للحصول على قبول شعبي أوسع في المحافظات الشمالية، يحقق له فرصة الحصول على عدد مناسب من مقاعد مجلس النواب الجديد، ويحفظ له توازناً ايجابياً في اي تشكيل جديد للحكومة بعد الانتخابات.

وأكد المصدر - في تصريح لـ «الشرق الاوسط» - ان حزبه سيناقش - خلال الاسبوعين المقبلين - امكانية وموعد عقد المؤتمر الرابع للحزب في ضوء الظروف السياسية الراهنة. ولكن هناك انباء عن تخوف أوساط المعارضة من خطر اسمته بـ «الالتفاف حول الديمقراطية» بسبب احتمالات اندماج الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، وهو احد الخيارات التي كانت مطروحة قبل الوحدة بين شطري اليمن.

فقد كتب عبده بورجي - السكرتير الصحافي للرئيس علي عبد الله صالح ونائب رئيس تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر» الناطقة باسم القوات المسلحة اليمنية - في عموده الاسبوعي يوم الخميس الماضي، عن وجود بوادر لاندماج الحزبين على جدول اعمال «لجنة التنظيم السياسي» التي تنسق بينهما برئاسة سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة اليمني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي.

وأوضح ان «فكرة مثل هذه ما اظنها الا قد راودت البعض في ... «المؤتمر» و«الاشتراكي».. لان الدمج هو المخرج الوحيد الممكن لحل الكثير من الاشكاليات الصعبة»، وتجاوز «مأزق السير في اتجاه المجهول او الانزلاق نحو هاوية الخطر».

ويرى المراقبون ان التطرق الى هذا الموضوع في هذا الوقت يمثل دعوة من جانب المؤتمر الشعبي العام الى الحزب الاشتراكي للاندماج معه، في الوقت الذي يدرس فيه الحزب الاشتراكي الخيارات المطروحة امامه. وقال بورجي ان «فكرة الدمج - حتى وان بدت للبعض مستحيلة، او التفافا على نهج التعددية الديمقراطية - جديرة بأن تناقش من قيادات وقواعد المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

الحزب الإشتراكي يفتش عن اسم يلائم المرحلة

٢٩٦ مندوباً يشاركون في المؤتمر الوطني في اليمن ويناقش علاقة السلطة مع المواطنين والمال العام

عدن: لطفي شطاره

ستشارك غالبية الاحزاب اليمنية في «المؤتمر الوطني» المقرر عقده في العشرة أيام الاولى من شهر اغسطس (اب) المقبل رغم معارضة ٧ احزاب للتسمية الرسمية للمؤتمر ومطالبتها بتعديلها الى «ملتقى وطني». والحزبان الحاكمان بالإضافة الى التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الناصري الديمقراطي تقف في صف المعارضة وتطالب بتسميته «بالملتقى» بدل «المؤتمر».

وقال الدكتور عبد العزيز السقاف رئيس اللجنة الفنية المتحدث الرسمي باسم المؤتمر الوطني لمندوب «الشرق الاوسط» ان اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر اقرت في اجتماعها مساء امس الاول عدم الرضوخ لمعارضة بعض الاحزاب وسينعقد المؤتمر بتسميته الحالية دون تعديل ويمن تبقى من احزاب كما كلفت هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية في اقناع الاطراف المتحفظة للمشاركة ولا بد للانصياع لرأي الغالبية.

واكد الدكتور السقاف ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام - الشريك في الحكم - ابدى مرونة بالغة لتجاوز العقبة التي تقف امام انعقاد «المؤتمر الوطني» والمتمثلة في تغيير التسمية وكلف عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام والدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للتفاوض مع اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر الوطني والتوصل معها الى اي صيغة تضمن عقد المؤتمر وموافقته المسبقة على اي نتيجة سيسفر عنها هذا التفاوض.

وذكر السقاف ان جميع الاحزاب ستشارك في المؤتمر وسيكون الرجل الاول او الثاني في اي حزب ممثله في المؤتمر. اما الحزبان الحاكمان - الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام - فقد يمثلهما عضو في اعلى مكتب مثل المكتب السياسي او اللجنة العامة على ان يكون مخولا بصلاحيات.

وفي ما يتعلق بالاحزاب التي لم يكتمل بنيانها فستتمثل بشخصين فقط وستتمثل الاتحادات والمنظمات الاجتماعية والمهنية - بما بين ٢ و٤ ممثلين كما سيشارك عدد من الشخصيات العامة والمستقلة ليكون اجمالي عدد المشاركين ٢٩٦ مندوبا.

وأضاف السقاف أن المؤتمر الوطني خلال فترة انعقادة التي ستستمر ثلاثة ايام سيقف امام قضيتين اساسيتين هما ميثاق العمل السياسي الذي يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم من جهة وبين الاحزاب السياسية القائمة على الساحة سواء في السلطة او خارجها من جهة اخرى. كذلك العلاقة مع المال العام وعدم تصرف اي حزب يصل الى السلطة بالمال العام. وستحتل قضية الانتخابات والاجراءات التنفيذية لنجاحها اهمية بالغة وقد اقرت اللجنة التحضيرية ثلاثة اهداف يجب ان تحققها الانتخابات وهي:

الهدف الأول: ان تكون الانتخابات شاملة لجميع المناطق والنواحي في اليمن.

الهدف الثاني: علنية الانتخابات والغاء السرية بما فيها الاجراءات التنفيذية وفرز الاصوات والاعلان عن النتائج مباشرة ودعوة مراقبين من خارج اليمن للاشراف على سير الانتخابات لتاكيد مصداقية التوجه الديمقراطية والممارسة لها وأن يكون المراقبون من بلدان ذات تجارب عريقة في مجال الديمقراطية.

الهدف الثالث: نزاهة الانتخابات، ولتحقيق ذلك فاللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني اقترحت تشكيل ٣٠١ لجنة شعبية تطوعية في كل دائرة انتخابية وهي لا تحل محل اللجان الرسمية ولكنها مساعدة ومساندة لها.

وقال السقاف «ان اليمن حقق خطوة كبيرة في مجال الممارسة الديمقراطية ولا نريد لأي شخص ان يتلاعب بهذه التجربة او ان تتعرض لاي انتكاسة وانه لا يجد اي حزب اكثر وطنية من حزب آخر الا ان الرؤى هي المختلفة».

وفي صنعاء تتواصل المشاورات الواسعة والحوارات الجدية داخل هيئات الحزب الاشتراكي اليمني على مختلف المستويات القيادية والقاعدية لدراسة عدة مقترحات بشأن تغيير اسم الحزب بما يتلائم والتحولات السياسية في اليمن والتغييرات الفكرية والأيديولوجية التي شهدها العالم في السنوات الاخيرة خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع الماركسية التي كانت تنادي بالاشتراكية.

وفي تصريح لـ «الشرق الأوسط» اكد جار الله عمر السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ان هناك رغبة جادة لدى الكثير من اعضاء الحزب بتغيير الاسم بحيث يتطابق مع ما جاء في البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب واللذين لا يزالان عبارة عن مشروعين سيتم مناقشتهما واقرارهما خلال المؤتمر العام للحزب الذي لم يحدد بعد موعد انعقاده.

واوضح جار الله عمر بانه يوجد رأيين مطروحين حالياً للنقاش داخل الحزب، ويتم مناقشتها من قبل اعضاء الحزب وهيئاته القيادية بطريقة ديمقراطية قد تستغرق بعض الوقت، مشيرا الى ان جميع المقترحات التي قدمت حتى الآن احيلت الى اللجنة التحضيرية التي قامت بأعداد مشروعي النظام الداخلي، والبرنامج السياسي للحزب.

وقال ان هناك راي يقول بالاحتفاظ بالتسمية الحالية للحزب ويبرر اصحاب هذا الرأي طرحهم بانه تحققت تحت راية هذا الاسم «الحزب الاشتراكي اليمني» منجزات كثيرة اهمها الوحدة اليمنية والديمقراطية بينما يقول الراي الثاني بأن الظروف الواقعية تغيرت وعلى الرغم من صحة ما يطرحه الرأي السابق من مبررات للاحتفاظ بالتسمية الحالية الا ان المتغيرات الواقعية تحتم رفع اسماء وشعارات وافكار واقعية تتلائم مع ظروف وواقع التغيير.



واكد بان هناك مقترحات عديدة قدمت بخصوص التسمية تجري مناقشتها بما في ذلك مناقشة الراين السابقين من قبل قواعد الحزب، واللجنة التحضيرية للمؤتمر العام المقبل للحزب تستمع للآراء المختلفة واذا ما اصبح تداول مقترحات التسمية جديا فانه لن يكون هناك محاذير لكشفها او تداولها علنا.

وبينما امتنع جار الله عمر عن الكشف عن التسميات المقترحة او التي يتم مناقشتها معللاً ذلك بانها لا تزال ملكا لاصحابها تقول مصادر سياسية مقربة من الحزب الاشتراكي ان هناك صيغتين للتسمية يتم تداولهما الآن، وهما «الحزب الوطني الديمقراطي» او «الحزب الديمقراطي اليمني» اي الغاء كلمة اشتراكية من التسمية الحالية.

الجدير بالذكر ان مشروع البرنامج السياسي للحزب يخلو من كلمة اشتراكية تماما، وكذا مشروع نظامه الداخلي.

وقد قال جار الله عمر ان شعارات الاشتراكية التي دفعها الحزب في الماضي لم تكن ملائمة للواقع، وان التفكير الحاصل في التغير يأتي من الهام الواقع، اذ ان المهمة الاساسية الآن تتمثل بالعمل على تحقيق التنمية وبناء الثروة، الشيء الذي يحتم رفع تسميات وشعارات متناسبة معه قبل شعار الاشتراكية.

***

وعن المرحلة التي وصلت اليها عملية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات اكد جار الله بأن المداولات متوقفة عند نقطة الاختلاف على تسمية الاعضاء ولم تستكمل بعد المشاورات حول الاسماء بصورة كاملة ونهائية مشيرا الى وجود اتفاق على الخط العام للتعديل في قانون الانتخابات بحيث تشكل اللجنة من ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية في البلاد بعدد يتم الاتفاق عليه وتكون اللجنة مؤقتة مهمتها الاشراف على الانتخابات المقبلة فقط، وانه ليس شرطا ان يكون اعضاؤها مستقلين، او ان يستقيلوا من احزابهم اذا كانوا منتمين لاحزاب.

الجفري يأمل بالانتقال الى "الشرعية الدستورية"

صنعاء: المؤتمر الوطني يبدأ اجتماعاته قبل منتصف آب

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ أعلن رئيس رابطة ابناء اليمن (راي) السيد عبدالرحمن علي الجفري ان «المؤتمر الوطني» سيبدأ اجتماعاته في الفترة بين ٤ و١٥ آب (اغسطس) المقبل. وعزا الأزمات الاقتصادية والامنية في اليمن الى الازمات السياسية، معرباً عن أمله بالانتقال من «شرعية الامر الواقع الى الشرعية الدستورية».

وقال الجفري: «في بلادنا ما يكفيها من الخيرات وأولها العنصر البشري اضافة الى الخيرات المادية النفطية والمعدنية والزراعية، اذا احسنّا استغلالها». واستدرك قائلاً ان «عدم وجود استقرار سياسي ادى الى الازمات الاقتصادية والامنية والاجتماعية في البلاد، ولا يمكن حل هذه الازمات من دون حل الازمة السياسية».

جاء ذلك في تصريحات للجفري نشرتها امس صحيفة «الحق» الاسبوعية بعد عودته والوفد المرافق من زيارة محافظة إب (٢٣٠ كيلومتراً جنوب صنعاء) حيث التقى ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية ووكيل المحافظة.

واشار الجفري الى اجتماعه اول من امس مع هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني وقال: «انجزنا في الاجتماع معظم التحضيرات اللازمة للمؤتمر مثل الوثائق والاجراءات الفنية الاخرى ولم يتبق الإبعض اللمسات (...) وقررنا بالاجماع عقد جلسات المؤتمر في اي يوم خلال الفترة من ٤ الى ١٥ آب (اغسطس) المقبل».

واشار الى «تحفظ بعض الاخوة عن تسمية المؤتمر الوطني ورأوا ان يسمى الملتقى الوطني. لكن بعضهم ابلغنا تغيير موقف احزابه الى قبول المناقشة وآخرون وافقوا على التسمية وهذا مؤشر ايجابي».

وأعرب الجفري عن امله بعقد المؤتمر «في الوقت المحدد له وان يؤدي الى نتائج مرجوة. ونامل من حكامنا بأن يضعوا انفسهم محل رجل الشارع او حزب من احزاب المعارضة ويفكروا كما تفكر الناس والاحزاب خارج السلطة، كي يفهموا ما نقول».

وشدد على ضرورة «ان تتغير العادة التي الفناها عن الحاكم في السابق»، وقال: «نحرص على ان يخرج الى بيته معززاً مكرماً، او ان يستمر في الحكم برضا الشعب».

وأمل بان «تنتهي الفترة الانتقالية على خير، وأن ننتقل من شرعية الامر الواقع الى الشرعية الدستورية بروح طيبة وبسلام وامن وامان».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧ يوليو ١٩٩٢

أبو لحوم يدعو الى حكومة انتقالية في اليمن

عدم وضوح الرؤية يثير قضية التزام الحزبين الحاكمين بنتائج الانتخابات

عدن: من لطفي شطاره

دعا الشيخ محمد علي أبو لحوم رئيس الحزب الجمهوري اليمني الى تشكيل حكومة انتقالية في اليمن، مهمتها دمج المؤسسات، وتهيئة الاجواء لاجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية.

وقال الشيخ أبو لحوم في تصريحات خاصة بـ«الشرق الاوسط» ان حزبه يرفض فكرة تشكيل حكومة ائتلاف وطنية لمدة ثلاثة اشهر - وهي المدة المتبقية قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

وقال انه مع تشكيل حكومة انتقالية، والاعلان عن انهاء المرحلة الانتقالية بصورة فورية، وتهيئة البلاد لاجراء الانتخابات خلال فترة لا تتجاوز العام بعد تشكيلها.

وأكد ان الاجواء الامنية ما زالت غير مهيأة لاجراء الانتخابات، بالاضافة الى عدم وجود رؤية واضحة، وتقسيم سليم للدوائر الانتخابية، وان القوات المسلحة التي تعتبر ركيزة الديمقراطية في اية دولة ما زالت مشطرة، وهو ما يثير تساؤلات حول الاسس التي ستقوم عليها الانتخابات، وشكوكا بشان امكانية امتثال الحزبين الحاكمين - الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام - لنتائج الانتخابات، اذا ما خسروها. ولكنه استبعد ان يحصل اي حزب على اغلبية ساحقة في مجلس النواب الجديد بعد الانتخابات المقبلة.

وقال الشيخ ابو لحوم ان حزبه يطمح في ان تتوصل الاحزاب السياسية والحزبان الحاكمان الى رؤية مشتركة لمضمون «المؤتمر» أو «الملتقى» الوطني، بعيداً عن الخلافات القائمة حول التسمية، والعمل على انجاح هذا المؤتمر في دراسة الاوضاع التي تمر بها البلاد.

من ناحية اخرى ذكر مصدر مسؤول ان الاحزاب اليمنية ما زالت تتشاور في ما بينها للخروج بصيغة واحدة في شأن قبول أو رفض الاقتراح الذي تقدم به المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لتعديل تسمية «المؤتمر الوطني» الى «الملتقى الوطني». وأكد ان غالبية الاحزاب تصر على بقاء تسمية «المؤتمر»، في الوقت الذي يرى فيه الحزبان الحاكمان في التسمية صيغة للمعارضة، وان «الملتقى» اقرب رؤية لتدارس الاحزاب حول مجمل القضايا التي تمر بها الساحة السياسية في اليمن.

وكانت فروع الاحزاب السياسية في عدن قد شكلت مجلس تنسيق لوضع مهمات للعمل والنشاط في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها النهوض بأوضاع محافظة عدن، ومساندة اجهزة السلطة المحلية وتخفيف هموم ومعاناة مواطني المحافظة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ: ٢٧ يوليو ١٩٩٢

مخاوف من الالتفاف على الديمقراطية في اليمن وتزايد الشكوك حول إجراء الانتخابات

صنعاء: من حمود منصر

بينما يجري الحديث هذه الايام في الاوساط العامة اليمنية عن الانتخابات البرلمانية التي يتوقع اجراؤها في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، أي قبل انتهاء الفترة الانتقالية يلاحظ وجود مخاوف كثيرة من امكانية ايجاد مبررات لتمديد الفترة الانتقالية وتأجيل موعد الانتخابات. وهذا بالفعل ما بدأت تنوه اليه بعض أحزاب المعارضة والشخصيات السياسية المعروفة بنشاطها في البلاد، في الوقت الذي لا تزال فيه مسألة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات موضع اخذ ورد بين أطراف العمل السياسي منذ شهدت الاسابيع القليلة الماضية عدة لقاءات واجتماعات بين ممثلي احزاب المعارضة والحزبين الحاكمين وطرح خلالها عدد من المقترحات. وكشفت تلك اللقاءات عن وجود عدد غير قليل من الاحزاب الوهمية التي لا وجود فعلي لها.

وأكد زعماء أحزاب المعارضة ان الحزبين الحاكمين عملا خلال الفترة الماضية على اختلاق هذه الاحزاب الوهمية والصحافة بشكل واسع لتمييع العملية الديمقراطية. وفي هذا الصدد اوضح رئيس حزب رابطة ابناء اليمن «رأي» ورئيس هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني عبد الرحمن الجفري أن الحزبين الحاكمين «الحزب الاشتراكي اليمني، والمؤتمر الشعبي العام» يسعيان بعد اقتسامهما السلطة الى اقتسام المعارضة الامر الذي جعل البلاد تصل الى مفترق طرق بسبب عدم الاستقرار السياسي الناجم عن مثل هذه التصرفات.

وقال الجفري في لقاء عقده الاسبوع الماضي مع ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية بمحافظة (إب» بان عدم الاستقرار السياسي ادى الى وقوع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد حالياً مؤكداً انه لا يمكن حل اي ازمة إلا بحل ازمة اللااستقرار السياسي.

واوضح بان ما يعنيه بحل هذه الازمة يتمثل في فهم ممارسة العمل السياسي من جانب جميع الاطراف وتسخيرها لخدمة الشعب اليمني. وتعني ايضا على حد قوله تحديد الاسلوب الذي يصل به الحاكم الى السلطة ومدة الحكم، وكذلك الكيفية التي تنتهي فيها مسؤولياته شريطة أن يلتزم الجميع بهذه المفاهيم وقال انه ما لم يتم ذلك فان اليمن سيظل يعيش في دوامة كبيرة. وفي الوقت الذي لم يتخذ فيه بعد قرار تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بعد ان رفعت الاسماء المرشحة الى مجلس الرئاسة الاسبوع الماضي من اجل فرزها واتخاذ قرار بشأنها نشبت خلافات كشفتها صحيفة «الوحدوي» المعبرة عن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري بسبب إبعاد ممثلهم من اللجنة.

وقد حاولت بعض الاحزاب التعبير عن موقفها ازاء استبعاد ممثل التنظيم الوحدوي الناصري، بل ان ابراهيم الوزير احد اعضاء اللجنة الثلاثية التي اختيرت لاقتراح أسماء اعضاء اللجنة قال: «ان ما تم عمل غير اخلاقي».

وبلغ عدد اعضاء اللجنة التي رفعت الى مجلس الرئاسة ١٧ عضواً من بينهم ٦ اعضاء للحزبين الحاكمين، و٩ أعضاء من احزاب المعارضة وعضوان مستقلان. ولكن ذلك لم يحدد بشكل نهائي على الرغم من وجود مقترحات بأن تمثل كل من الدكتورة رؤوفة حسن رئيسة قسم الإعلام بجامعة صنعاء وعمر الاصابي نائب وزير سابق، المستقلين.

من جانب آخر عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني مساء امس الاول اجتماعاً لمناقشة فعاليات عقد المؤتمر وتحديد موعده خلال النصف الاول من شهر اغسطس (آب) المقبل، وكذلك وضع اللمسات الاخيرة لوثائق وادبيات المؤتمر والمواضيع التي ستثار فيه. وكان عبد الرحمن الجفري رئيس اللجنة التحضيرية قد اوضح أن من بين المواضيع الرئيسية التي سيناقشها المؤتمر هي بحث موضوع وضع ميثاق العمل السياسي وأفضل السبل لتنفيذه. والالتزام به من قبل جميع الاحزاب السياسية. وكذلك الاتفاق على خطة تنفيذية وآليات عمل محددة لتهيئة الاجواء في البلاد لاجراء الانتخابات العامة المرتقبة بشكل حر ونزيه قبل نهاية الفترة الانتقالية.

وكشف الجفري عن وجود بعض التحفظات لدى الحزب الاشتراكي اليمني، وعدد آخر من أحزاب المعارضة حول تسمية المؤتمر، في الوقت الذي سحب المؤتمر الشعبي تحفظاته، ومعه عدد من الاحزاب الاخرى، حيث كان قد قدم اقتراحاً قبل اكثر من اسبوعين لتغيير التسمية من «مؤتمر وطني» الى «ملتقى وطني». ولهذا السبب بدأت بوادر معركة كلامية في الصحف بين التنظيم الوحدوي والتجمع الوحدوي اليمني برئاسة عمر الجاوي الذي اتهم الوحدويين بالعمل على تمييع المؤتمر.

وقد دعا رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر حزبي السلطة «الاشتراكي - المؤتمر» الى تنشيط دورهما في المؤتمر الوطني، وقال: «طالما قبل الحكام بالديمقراطية كخيار فإن عليهم ان يتحلوا بالمصداقية والموضوعية».



المصدر : العالم اليوم
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

لهيب القرن الأفريقي يمتد إلى اليمن :

السلاح في كل بيت !

تقرير : مصطفى كامل حسن :

عندما وجه بعض الصحفيين الاجانب اللوم لحيدر ابو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن بسبب تردد الحكومة اليمنية في استقبال لاجئي القوارب الصوماليين، طرح رئيس الوزراء اليمني العديد من الاسباب التي جعلت بلاده ترفض في بداية الامر استقبال اللاجئين الصوماليين ولكن لسان حاله كان يقول «عندنا مايكفينا من مشاكل ولانريد ان يجسم نموذج الكابوس الصومالي فوق بلادنا. ولا أن يمتد لهيب القرن الافريقي نحونا».

والخوف من امتداد لهيب القرن الافريقي إلى اليمن يتزايد كل يوم، فجميع المعطيات والعوامل التي أدت لاندلاع حرب تدمير الذات في الصومال موجودة في اليمن وخرجت من مكمنها ونضجت وقد يصعب احتواؤها مالم تتم مواجهتها على الفور.

حلم الوحدة

راود حلم الوحدة وقيام اليمن الكبرى جميع اليمنيين منذ استقلال اليمن الجنوبي عن انجلترا في اوائل السبعينات. ومع وصول علي عبد الله صالح إلى السلطة في اليمن الشمالي وانتهاء الصراع داخل الحزب الاشتراكي لصالح انصار عبد الفتاح اسماعيل اتفقت القيادتان على وحدة شطري اليمن وتحديد فترة زمنية مدتها خمس سنوات يتم خلالها الاعداد لعملية الدمج إلا أنه لأسباب غير واضحة حتى الان اتفق الجانبان على اختصار هذه المدة لعام واحد والاسراع باعلان الوحدة. وتم اعلان الوحدة في وقت كان يسمى فيه اليمن الجنوبي «بكوبا الوطن العربي» من حيث تبني قادتها للأفكار الماركسية دون الاخذ في الاعتبار طبيعة الشعب ومستواه التعليمي أو الثقافي وكان خير وصف أطلق عليهم ذلك الوصف الذي أطلقه الكاتب المصري أحمد بهاء الدين بانهم مجموعة من «المراهقين السياسيين». أما في الشرط الشمالي فكان الوضع سيئا من الناحية الادارية مع غياب القانون وكانت مظلة «المؤتمر الشعبي العام» تضم كل التيارات السياسية من أقصى اليسار حتى أقصى اليمين. وبتحقيق الوحدة اندمج النظامان السياسيان في كل من عدن وصنعاء في حكومة واحدة حيث استحدثت اكثر من ١٣ وزارة لاحتواء الجميع واعلنت الحكومة برئاسة حيدر أبو بكر العطاس (وهو من الجنوب) وتشكل مجلس رئاسة بعضوية ثلاثة شماليين واثنين من الجنوب وأصبح الرئيس علي عبد الله صالح رئيسا للمجلس وسالم البيض نائبا له. كما أعلنت صنعاء عاصمة سياسية وعدن عاصمة اقتصادية وتجارية وباشرت حكومة الوحدة عملها في صنعاء وتم الاتفاق على تقاسم الوظائف وتوزيع المهام والمناصب بالمساواة بين الحزبين «الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي» وهو الحزب الحاكم في الشمال. وتم الاتفاق على اجراء الانتخابات النيابية في الحادي والعشرين من شهر نوفمبر من هذا العام.

وعلى الرغم من السهولة التي تم بها تقسيم الحقائب الوزارية إلا أن عملية تقاسم المسئوليات والاعباء والثروات اعترضتها مشاكل جمة أرجعها البعض لاختلاف المستويات والخلفيات الثقافية والعملية وأرجعها اخرون للتنافر القبلي، أدت كل هذه العوامل إلى نوع من الخلاف بين بعض الموظفين القادمين من عدن وزملائهم في صنعاء وراحت طاحونة الخلافات تدور حتى طالت الوزراء والقيادات العليا حيث دخل أكثر من وزير جنوبي في صراع مع نائبه الشمالي أو وزير شمالي مع نائبه الجنوبي.

آثار التنافس

أدى التنافس والصراع المعلن بين أعضاء الحكومة من الحزبين إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية، فالأسعار تواصل ارتفاعها حتى أصبحت بعض المواد الاساسية صعبة المنال، لذوي الدخل المحدود.. واتهم الموظفون في الجنوب مجلس الرئاسة بالتحيز للشماليين في كل شيء حتى دفع المرتبات الشهرية. ومع انتشار البطالة والاضطرابات العمالية وأزمة السكن أعلن المؤتمر الشعبي العام الشمالي والحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي على الملأ خلافاتهما التي كانا يخفيانها من قبل وانطلقت موجة من العنف السياسي أدت إلى تبادل اتهامات قاسية بين الجانبين. ووصل الأمر لاتهام أعضاء في الحكومة للرئيس علي عبد الله صالح بالتسبب في الأزمة الاقتصادية بسبب ارتباطه الوثيق بالرئيس العراقي صدام حسين ابان حرب الخليج مما ادى لتوقف معونات دول الخليج



المصدر : العالم اليوم
القاهرية

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

فضلا عن عودة عدد كبير من اليمنيين من دول الخليج وتوقف مع عودتهم مصدر رئيسي لدخل العملات الاجنبية من تحويلاتهم فى الخارج. وأمام اشتداد الأزمة الاقتصادية شهدت اليمن سلسلة من الاضرابات كان أهمها الاضراب الذى جرى فى مارس الماضي بدعوة من الاتحاد العام لنقابات العمال اليمنية واخرها اضراب القضاة ووكلاء النيابة هذا الشهر.

موجة الاغتيالات

صاحبت جو التخبط السياسي والاقتصادى فى اليمن ظاهرة انتشار حمل السلاح ب... حالة الأمن والاغتيالات السياسية.. فقد ازداد بشكل مخيف حمل السلاح بين اليمنيين لدرجة أنه أصبح لايخلو بيت من السلاح. والمقصود بالسلاح فى المدن المسدسات والبنادق الالية، أما فى المناطق الريفية والجبلة فالسلاح يمتد ليشمل مدافع الهاون والمدافع المضادة للطائرات والدبابات. وهناك أسواق يمنية متخصصة فى بيع السلاح مثل سوق الطلح شمال شرق البلاد وقرية العبارة الواقعة على الحدود السابقة بين شطرى اليمن وسوق عمران على بعد ٤٥ كيلومترا من العاصمة صنعاء.

وعلى الصعيد القبلى فإن السلاح يشكل أمرا اساسيا قد يفوق الحصول علي الغذاء أو المسكن. فالقبائل تضع فى اعتبارها دائما هيمنتها واعتدادها بذاتها واستقلاليتها الشديدة وهى فى سبيل ذلك مستعدة للصدام حتما مع الحكومة.

وقد انعكس التطاحن القائم بين العناصر الشمالية والجنوبية داخل الحكومة على القبائل الشمالية والجنوبية أيضا التى يعتمد عليها رجال السياسة اعتمادا كليا إذا ماتطور الصراع إلى قتال. وقد وصل الامر إلي أن بعض القبائل أصبحت تمتلك أسلحة متطورة غير موجودة فى الجيش، فبعض القبائل على سبيل المثال تمتلك صواريخ مضادة للطائرات والدروع تطلق من على الكتف. وعلى الرغم من ان مجلس النواب اليمنى أقر الشهر الماضى قانونا ينظم حمل وحيازة وتجارة الأسلحة إلا أن القبائل الرئيسية فى اليمن اعلنت معارضتها لهذا القانون.. واصدر شيوخ القبائل الرئيسية بيانا انتقدوا فيه مشروع القانون واعتبروه غير مدروس دراسة متأنية.

اتهامات للحكومة

وتتهم بعض عناصر المعارضة اليمنية مسئولين حكوميين باستيراد وتسويق كميات كبيرة من الأسلحة تشمل البنادق الآلية والمسدسات والصواريخ حيث عاد عليهم ذلك بأموال طائلة. وتؤكد هذه العناصر ان الحكومة لاتستطيع نزع سلاح القبائل وإلا اندلعت حرب أهلية شاملة فى اليمن. وصاحب انتشار حمل السلاح تفشى موجة من الاغتيالات. وتشير بعض التقديرات إلى اغتيال اثنين وسبعين شخصا خلال الشهور الستة الماضية. ومن أهم هذه الحوادث حادث اغتيال هاشم العطاس الشقيق الاصغر لرئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس فى الخامس عشر من شهر يونيو الماضى. وكشان غالبية حوادث الاغتيال لم يعرف الجانى بعد. وبعد هذا الحادث بأيام وقع حادث اخر راح ضحيته مستشار وزير الدفاع واثنان من جنود الأمن فى احدى نقاط التفتيش وسط العاصمة. ويقول المراقبون إن أحد أهم الاسباب الكامنة وراء حوادث الاغتيالات ذلك الصراع المعلن والمشتعل بين وزير الدفاع هيثم قاسم وهو من الجنوب ووزير الدخلية غالب القمش وهو من الشمال والمسئول عن تنفيذ الخطة الامنية الرامية لتنظيم حمل السلاح. وقد اتهم الحزب الاشتراكي الجنوبى صراحة بعض أجهزة الدولة بمحاولة تصفية قيادات الحزب وأعلن متحدث باسم الحزب ان بعض الجهات تنفذ الخطة الامنية بشكل استفزازى ضد قيادات الحزب الاشتراكي.

وعلى الرغم من تصاعد تلك السلسلة من المشاكل المتباينة مع اقامة الوحدة قبل عامين فإن الحكومة اليمنية مازالت متفائلة بالمستقبل مؤكدة على ان الانتخابات النيابية ستتم فى موعدها فى الحادى والعشرين من شهر نوفمبر القادم وان الوحدة اصبحت أمرا واقعا لا ردة فيه وأن لهيب القرن الافريقى بعيد عن اليمن.

الانتخابات اليمنية بين التمنيات والمخاوف

اليمن : صراع حول الانتقال الى الشرعية الدستورية

جرى في الآونة الاخيرة ما يمكن ان نسميه بالتخطيط لمستقبل اليمن بعد الفترة الانتقالية او كما يحلو لبعض المراقبين وصفه بـ «طبخة» التحول من الشرعية الاتفاقية (اشارة الى اتفاقية اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية المعلنة في ٢٢ ابريل (نيسان) ١٩٩٠) الى الشرعية الدستورية ذات الطبيعة الدائمة.



مسألة التحول في اليمن متعلقة بعدة عناصر مترابطة مع بعضها البعض، منها التنسيق بين الحزبين الحاكمين وما يمكن ان ينتهي اليه من تحالف او صيغة اندماج او برنامج حد ادنى، او ترتيبات أخرى يجري البحث عنها وفيها في آن واحد، ومنها العلاقة بين الاحزاب خارج السلطة وبين بعضها البعض من جانب، وبينها جميعا او الغالبية الرئيسية منها من جانب وبين الحزبين الحاكمين من جانب آخر. وتدخل في هذه العملية او في هذه «الطبخة»، الكيفية التي سيتم على اساسها تنظيم الانتخابات التي باتت شبه مقررة، بل ومحسومة قبل ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل ، وهو نهاية الفترة الانتقالية الحالية، وهل ستكون انتخابات حرة ونزيهة كما تفيد وعود السلطة الحاكمة، أم ستتدخل فيها اعتبارات وعوامل غير ظاهرة للعيان.

وتمثل بعض العوامل في الوقت الراهن جوهر التفاعلات السياسية اليمنية، سواء تلك التي تتم بين ممثلي الاحزاب وقياداتها بصورة رسمية ومقننة، أم تلك التي تجري في المقايل (جمع مقيل) بين شخصيات حزبية ومستقلة، وفيها يتم التوصل الى بعض الصيغ والاتفاقات الاولية او حتى شبه النهائية. ومن الممكن القول ان المدخلات التي اشرنا اليها تجد اختبارا عمليا لها في ثلاثة موضوعات هامة تتداخل بحكم طبيعتها وترابطها السياسي والمعنوي: أولها مسألة «عقد أو عدم عقد» المؤتمر الوطني العام والصراع حول اهدافه ومضامينه الكبرى. والثاني وضع ميثاق عمل سياسي يتم اقراره وفقا للمشاريع المقدمة من الاحزاب، على ان ينظم لدى الوصول اليه علاقات الاحزاب والسلطة الحاكمة في المستقبل. والثالث الاتفاق على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات التي ستوكل اليها -حسب نص قانون الانتخابات الصادر حديثا- مهمة الاشراف على الانتخابات النيابية الاولى في ظل الوحدة اليمنية.

تمنيات ومخاوف

على صعيد الاحاديث المتبادلة بين الجميع دون استثناء، سواء الذين يسيطرون على السلطة أم هؤلاء الذين هم خارجها من احزاب وشخصيات عامة، هناك اصرار على ان تكون الانتخابات نقطة تحول رئيسية في تاريخ البلاد، وهي بالفعل كذلك. وعلى صعيد التمنيات هناك عدد كبير من التمنيات أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، وان يشارك فيها الشعب اليمني بحرية واقبال دون قيود أو تدخلات او اعتراضات منظورة أو مخفية.

على الجانب الآخر، اي صعيد المخاوف التي يبديها البعض، هناك مخاوف شتى تطول متغيرات هيكلية، واخرى عابرة، اكثر المخاوف بروزا تلك النابعة من تأثير حالة الانفلات الامني الجارية في البلاد، وتأثير الخلافات التي تظهر احيانا وتختفي احيانا اخرى بين الحزبين الحاكمين. كما ان هناك مخاوف من تأثير عدم استكمال بعض مهام كبرى للفترة الانتقالية مثل دمج القوات المسلحة ووجود بعض كتائب ووحدات عسكرية في المدن الرئيسية أو



بالقرب منها، فضلا عن المخاوف الناشئة حديثا من انعكاسات الاوضاع الاقليمية على مجمل التحركات الشعبية والحزبية اليمنية، وانعكاسات الازمة الاقتصادية على مواقف المواطنين من العملية الانتخابية. وهناك من يضيف -مثل القاضي احمد الشامي والامين العام لحزب الحق الاسلامي- مخاوف من تأثير حالة الأمية الواسعة الانتشار بين المواطنين اليمنيين، الامر الذي قد يؤدي الى ظاهرة شراء ضمائر الناس بالأموال، فيما يفقد العملية الانتخابية مضمونها الحقيقي.

مثل هذه المخاوف دفعت احد الاحزاب - وهو الحزب الجمهوري الذي يرأسه السيد محمد ابو لحوم، ويشغل منصب نائب الرئيس فيه السيد صادق عبد الله الاحمر - الى اعلان تحفظه الرسمي على اجراء الانتخابات، وشجبه المشاركة في اللجنة العليا للانتخابات، مشيرا في آخر بيان له صدر في الاسبوع الأول من هذا الشهر ان الضمانات الحقيقية والاساسية لنزاهة الانتخابات هي اربعة رئيسية، انهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد تماما، تحديد الدوائر الانتخابية لوضوح العملية الانتخابية، دمج الوحدات القتالية في القوات المسلحة، وتطبيق قانون الاحزاب الذي يحظر العمل الحزبي داخل القوات المسلحة.

والنتيجة التي يخرج بها بعض المحللين من هذه القائمة المتصادمة من التمنيات والمخاوف ان اجراء الانتخابات النيابية يتعرض لقائمة من التحديات، وان الوقت الباقي على نهاية الفترة الانتقالية لن يؤدي بالطبع الى تغييرات رئيسية وايجابية في الخريطة الامنية والاقتصادية اليمنية، او في مزاج المواطنين لصالح اجراء انتخابات حرة ونزيهة. وبعبارة اخرى فان مجمل العوامل الهيكلية ستظل على حالها، ان لم تزدد سوءا، وبالتالي لا يبقى سوى محاولة التحكم في المسائل الاجرائية. ومن هذه الزاوية تأتي اهمية التحركات التي تعكف عليها الاحزاب جميعا بهدف السيطرة على المسألة ولو جزئيا على الأقل.

مؤتمر وطني

ابرز التحركات الحزبية الجماعية تجري تحت عنوان عقد المؤتمر الوطني العام والذي يستهدف بلورة وثيقة سياسية تلتزم بها الاحزاب جميعا سواء التي سوف تستمر في السلطة او التي ستبتعد عنها لسبب او لآخر، على ان تمثل مجمل القواسم المشتركة التي يجب الا يحيد عنها طرف في المستقبل. والاعتقاد الشائع ان تلك الوثيقة حال الوصول اليها ستكون الى جانب الحركة والحيوية التي تبرزها الاحزاب والصحافة والجمعيات الطوعية والنقابات وغيرها بمثابة االدعم للتجربة التعددية كما هي جارية الآن. ووثيقة كهذه ستحدد حركة النظام السياسي مستقبلا ولا بد انها ستخضع لقدر كبير من المساومات والمناقشات. وهو ما جرى حوله بالفعل شد وجذب حزبيان منذ فترة طويلة.



المصدر : المجلة

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

وفكرة «المؤتمر الوطني» تعود في الواقع الى ما قبل اعلان دولة الوحدة، وقد دعت اليها احزاب كانت معارضة لهذا الشطر او ذاك، ولم يعترف بشرعيتها الا مع اقرار النظام الحزبي التعددي بعد قيام الوحدة. وقد استهدفت الفكرة آنذاك بلورة اطار تنظيمي تتم من خلاله مشاركة القوى السياسية المختلفة في مناقشة مشاكل الوحدة المرتقبة. وقد حال موقف الحزبين الحاكمين من تنفيذ الفكرة قبل الوحدة على اعتبار ان مشاركة اطراف اخرى في العمل الوحدوي قد تحد من دورهما المتميز في بنائها وتحقيقها، وهو ما اعتبرته الاحزاب في تلك المرحلة دليلا على الرغبة في استبعاد مشاركة اي طرف آخر في انهاء حقبة التشطير. وبعد وجود الجمهورية اليمنية، وشيوع الغموض حول ابعاد عملية التعددية السياسية، ورغبة القوى السياسية والاحزاب التي تواردت على الساحة حتى قبل اصدار قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية (الذي صدر في ١٦ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٩١ اي بعد ١٧ شهرا كاملة على قيام الوحدة) في بلورة علاقة سليمة قانونيا ودستوريا مع السلطة الحاكمة وغيرها من الاحزاب والمؤسسات السيادية، طرحت فكرة المؤتمر الوطني العام. ومرة ثانية فان عدم حماس الحزبين الحاكمين لها جعلها غير قابلة للتنفيذ.

وهذا السيناريو تقريبا تكرر في اعقاب الازمة الاولى بين الحزبين الحاكمين، التي وصلت الى ذروتها في شهر ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩١، واذ ذاك لجأت الاحزاب السياسية غير المشاركة في السلطة الى طرح الفكرة في محاولة لايجاد آلية سياسية تنهي الازمة بين الرئيس ونائبه، الا ان احداث الجزائر الاولى (تعليق نتيجة الانتخابات واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد والدخول الى حالة الفراغ الدستوري) الى جانب عوامل اخرى تمثلت في وساطات داخلية بين الرئيس ونائبه، أنهت تلك الازمة الاولى، ولم تتح لفكرة المؤتمر الوطني ان تنفذ عمليا.

وطرح الاحزاب المعارضة للمؤتمر الوطني كان يقابله في كل مرة طرح آخر من قبل الحزبين الحاكمين، مثل عقد طاولة مستديرة، او اعادة حالة التنسيق بينهما مرة اخرى، فيما يتم عمليا استبعاد اي مساهمة من اي حزب آخر في الشؤون السياسية العامة.

المرة الاخيرة التي حرصت فيها الاحزاب السياسية على عقد المؤتمر الوطني العام جاءت مصاحبة للازمة الثانية بين الحزبين الحاكمين، التي استمرت معظم شهري ابريل (نيسان) ومايو (ايار) الماضيين، وعكست نفسها سلبا على كافة التحضيرات للانتهاء من الفترة الانتقالية والدخول جديا في مضمار الاستعداد للانتخابات. وازاء تلك الازمة وحالة الجمود العامة التي صاحبتها وجدت الاحزاب السياسية أن عقد المؤتمر الوطني سوف يكفل ‹



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

الخروج من سطوة وهيمنة الحزبين الحاكمين على الحياة السياسية، وان المؤتمر سوف يعطي لكل الاحزاب فرصة للتعبير عن دورها ومشاركتها الفاعلة في «ضبط» الوضع السياسي العام، وفي توفير الية تكفل مشاركة الجميع دون استثناء، كما تكفل للحزبين الحاكمين طريقة لحل خلافاتهما مع حفظ ماء الوجه لكل الاطراف.

وفي محاولة لتجسيد هذه الاهداف تشكلت هيئة تحضيرية للمؤتمر الوطني من ممثلين لعدد من الاحزاب والشخصيات المستقلة، برأسها عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن «رأي» وعضوية عبد الوهاب الانسي الرجل الثاني في حزب التجمع للاصلاح، وعمر الجاوي عن التجمع الوحدوي اليمني، ود. محمد عبد الملك المتوكل استاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء، ويحيى الشامي عضو المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي، وعبد القدوس المضواحي عن التنظيم الوحدوي الناصري، وعبد الرحمن مهيوب عن حزب البعث، كما تم تشكيل عدة لجان فرعية للوثائق، وتنظيم المسائل الادارية، واخرى للاتصال بالاحزاب لغرض تأمين مساهمة جميع هذه الاحزاب دون استثناء.

■ [illegible]

هذا الجهد الحزبي واجهه عدة مشاكل منها تمويل نفقات عقد المؤتمر، ومدة الانعقاد ومكان الانعقاد، ووسيلة الدعوة، والمعيار الذي ستدعى على اساسه الاحزاب او الشخصيات او النقابات والجمعيات التطوعية، وغير ذلك من المسائل التنظيمية ذات الطابع السياسي العام. اما اخطر المشاكل فكانت مشكلة موقف الحزبين الحاكمين من الدعوة، فهناك موقف الحزب الاشتراكي الذي ساهم ابان تصاعد الخلاف مع شريكه المؤتمر العام في شهري ابريل (نيسان) ومايو (ايار) الماضيين، وكان موقفا داعما للفكرة. ولكن بمجرد ان تمت محاصرة هذا الخلاف، اذا بالحزب الاشتراكي يصبح اقل حماسا لعقد المؤتمر الوطني.

ويقول بعض العارفين بخلفيات الاحداث، ان موقف الحزب الاشتراكي هذا ليس جديدا، وانه ربما وظف دعمه السابق لفكرة المؤتمر الوطني كوسيلة للضغط غير المباشر على شريكه في الحكم لتسوية الخلافات بينهما. وما ان تحقق له هدفه حتى ابتعد عمليا عن مساندة عقد المؤتمر الوطني، بل ربما ضغط على بعض الفاعليات السياسية والقبلية ايضا، مثل التي لعبت دورا رئيسيا من قبل في تأمين مؤتمر التلاحم الوطني، والذي عقد في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩١، للابتعاد عن فكرة المؤتمر الوطني، وان هذا السلوك تكرر من قبل كثيرا.

ويرى الحزب الاشتراكي من جهته انه لم يسحب تأييده للمؤتمر، لكنه يرى ضرورة الاخذ في الاعتبار حقيقة تنسيقه مع المؤتمر الشعبي العام، وحقيقة ان شريكه ليس متحمسا لعقد المؤتمر الوطني كما تريد الاحزاب الاخرى. ومن هنا فقد طرح رأيا آخر -غير محدد المعالم- هو عقد ملتقى او لقاء وطني.

اما المؤتمر الشعبي العام فلا يبدي حماسا ازاء عقد مؤتمر وطني عام، ومن جهته يطرح فكرة عقد طاولة مستديرة تحقق ما يراه من اهداف مرجوة من المؤتمر وهي الاتفاق على تحقيق نزاهة الانتخابات، وحيادها، والتوصل الى وثيقة العمل السياسي، وهو ما يجد قدرا كبيرا من الرفض من باقي الاحزاب غير المشاركة في السلطة.

وبالطبع فأن الخلاف بين مؤتمر وطني عام و طاولة مستديرة او ملتقى وطني ليس مجرد خلاف على اسماء، لكنه خلاف على الجوهر وعلى طريقة ومكانة الحزبين وتميزهما في الحياة السياسية في البلاد. فالمؤتمر الوطني حال انعقاده، تحت رعاية مباشرة من الاحزاب المعارضة، يعني ايجاد الية سياسية مسنودة ومدعومة من كل الاحزاب، وهذا سيؤدي الى تكبير دورها، وامكانية ان تفرض رؤاها على الوثائق التي ستصدر عنه. كما ان عقد المؤتمر بهذه الطريقة سيتيح تحجيم ادوار الحزبين الحاكمين من جهة اخرى، وبعبارة اخرى سيكون له نفوذ سياسي ومعنوي لضبط الحياة السياسية اليمنية.

اما عقد طاولة مستديرة فأنه يعني تقليص احتمالات تصاعد دور الاحزاب



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

المعارضة، والحد من تدخلاتها في الحياة السياسية ومستقبلها، سواء في ما تبقى من الفترة الانتقالية او بعدها، كذلك فان الطاولة المستديرة تعني بحكم طبيعتها عددا محدودا من الافراد المشاركين، والذين يمكن التحكم في اختيارهم على نحو او آخر، وبالتالي التحكم في نتائج عمل تلك الطاولة، اي سحب البساط من تحت اقدام احزاب المعارضة، وتهميش دورها المستقبلي.

اما اقتراح الحزب الاشتراكي -اي عقد ملتقى وطني عام- فهو يجمع بين شكل جماعي عام، ونتائج غير ملزمة، ويفرغ فكرة المؤتمر الوطني من مضمونها الذي بلورته الاحزاب المعارضة، وفي الوقت نفسه يحقق الاهداف

التي يسعى الى بلورتها عمليا الاقتراح الذي يدعمه المؤتمر الشعبي العام وهو عقد طاولة مستديرة محكومة الاعضاء والنتائج مسبقا.

اللجنة العليا للانتخابات

الخلاف على المؤتمر الوطني بالطريقة المشار اليها، كرر نفسه في مسألة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات التي نص على تشكيلها قانون الانتخابات. فالمادة ٢٠ من القانون المذكور تنص على تشكيل لجنة عليا للانتخابات من عدد لا يقل عن خمسة اعضاء ولا يزيد عن سبعة يتم تعيينهم بقرار من مجلس الرئاسة من بين قائمة تحتوي على ١٥ اسما يرشحهم مجلس النواب ممن توافر فيهم الشروط المحددة في القانون. وتقول المادة ٢١ ان مدة العضوية في هذه اللجنة اربع سنوات مع جواز تعيين من سبق تعيينه في هذه اللجنة في دورة ثانية. واشترطت المادة ٢٢ عدة شروط من بينها اذا كان العضو المعين في اللجنة منتميا الى اي حزب او تنظيم سياسي وجب عليه اعلان استقالته من ذلك الحزب مدة عضويته في اللجنة، وان لا يرشح نفسه في اي انتخابات عامة مدة عضويته في اللجنة. الا ان هذه المواد وجدت طريقها للتعديل لتتوافق مع الاتفاقات التي انتهت اليها المساومات بين الاحزاب.

والاقتراحات المطروحة تعكس بدورها توازنات مرغوبة على هذا النحو او ذاك. ومن الافكار التي طرحها الحزبان الحاكمان على اللجنة التحضيرية المشكلة من الاحزاب المعارضة، ان يتم تشكيل لجنة عليا للانتخابات برئاسة احد اعضاء مجلس الرئاسة اليمني وعضوية اثنين من المجلس الاستشاري، وعضوين من مجلس النواب، وعضوين من مجلس الوزراء، وتقوم الفكرة على اساس تمثيل المؤسسات السياسية المختلفة سواء التنفيذية والنيابية، على ان يراعى في عملية الاختيار تمثيل الاحزاب المختلفة، الا ان الفكرة رفضت جملة وتفصيلا من قبل احزاب المعارضة.

ومقابل الرفض طرحت اللجنة التحضيرية -كممثلة للاحزاب المعارضة- اقتراحا بديلا قوامه ان تشكل اللجنة العليا للانتخابات من تسعة اعضاء تمثل فيها الاحزاب بوضوح، بحيث يصعب ان يتوافر لحزب بذاته وضع ما يؤثر من خلاله على مسار العملية الانتخابية او عمل اللجان الفرعية وبالطبع لم يجد هذا الطرح تأييدا من الحزبين الكبيرين.

آخر الاقتراحات المطروحة على طاولة البحث والصراع والتوازنات السياسية الكلية فكرتان رئيسيتان: اولاهما قدمها حزبا رابطة أبناء اليمن «رأي» والتجمع الوحدوي اليمني، وتقضي بتشكيل حكومة ائتلاف وطني من قبل جميع الأحزاب، ويكون لها الاشراف الكامل على الانتخابات ثم تسلم بعدها السلطة لحكومة الحزب الفائز، على ألا يكون تشكيل تلك الحكومة بديلا من الاجراءات الواردة في قانون الانتخابات، ويبدو ان الفكرة لا تجد دعما مناسبا حتى من الاحزاب المعارضة الاخرى، لأسباب تتعلق بكيفية تشكيل تلك الحكومة، واستنادا على ان تشكيلها ذاته ضد الاجراءات الواردة في قانون الانتخابات، وانه من الصعب قبول سابقة تعني تجاوز ما ورد في القانون حتى لو كان الهدف من ورائها ساميا.

الاقتراح الثاني، وقدمه الحزبان الحاكمان وقوامه توسيع عدد اعضاء اللجنة العليا للانتخابات من ٩ اعضاء الى ١١ عضوا، على ان يكون منهم ستة اعضاء للحزبين الحاكمين. واثنان من المستقلين، والباقي - اي سبعة اعضاء - يمثلون باقي الاحزاب. في بداية الامر رفضت باقي الاحزاب هذا الاقتراح. كما رفضته رئاسة مجلس النواب. الذي رأى في الاقتراح اجحاف غير مبرر. اما رفض الاحزاب فعائد الى ان الاقتراح اعطى للحزبين الكبيرين ستة مقاعد في وقت واحد، وبما يتيح لهما تاثيرا اكبر على عمل اللجنة. ومن هنا طرحت الاحزاب خارج السلطة ان يحصل الحزبان الحاكمان على اربعة مقاعد بدلا من ستة، وان يكون لهما دور في تسمية الاعضاء المستقلين، وهو ما رفضه الحزبان الحاكمان على اساس ان التقليل من حصتهما من شأنه ان يعكس نفسه سلبا على دورهما، وسيعطي للاحزاب المعارضة نفوذا اكبر، وهو امر غير مقبول من وجهة نظرهما بالطبع.

وهكذا فأن الصراع على النسب والحصص، شأنه شأن الصراع على عقد مؤتمر وطني او مجرد مائدة مستديرة. هو في ذاته صراع على حدود الدور الذي سيقبل به كل طرف لذاته مقابل الدور الذي ستقوم به الاطراف الاخرى. ورغم ان الصراع، من حيث الشكل يتعلق بالاجراءات ومسائل تنظيمية بحتة، فانه في جوهره صراع على مستقبل اليمن، ومن يحكم وكيف يحكم ■

حسن ابو طالب



«خلط الأوراق الحزبية» قبل نهاية الفترة الانتقالية

توجهات اندماجية للحزب الاشتراكي اليمني وسباق بين حزبي معارضة والمؤتمر الشعبي

صنعاء: «الشرق الاوسط»

علمت «الشرق الاوسط» ان حوارات مكثفة تجري حاليا لتوحيد الحزب الاشتراكي اليمني - احد التنظيمين المشاركين في الحكم - وحزب التصحيح الشعبي الناصري وحزب الاحرار الدستوري اليمني معاً في اطار تنظيمي واحد، يعبر عن مصالح كتلة اجتماعية واسعة، تشترك في أهداف وطنية عامة، اهمها «تحقيق التنمية وتحديث المجتمع اليمني، واشاعة الديمقراطية، وبناء دولة المؤسسات القائمة على اساس سلطة النظام والقانون».

وكان عبد الرحمن نعمان زعيم حزب الاحرار الدستوري - وهو نجل الشخصية الوطنية التاريخية البارزة احمد محمد نعمان، احد مؤسسي حركة الاحرار اليمنيين في الاربعينات والخمسينات - قد اعلن في مقابلة صحافية الشهر الماضي عن استعداد حزبه لتطوير تحالفه مع الحزب الاشتراكي اليمني، بما في ذلك الدمج في اطار تنظيم سياسي واحد، وكذلك اعلن مجاهد القهالي أمين عام حزب التصحيح الشعبي الناصري في تصريحات مماثلة بعد ذلك.

وكان حزب الاحرار الدستوري قد اعلن في الكثير من بياناته انه يعبر عن مصالح الرأسمالية الوطنية، حيث يضم الحزب في عضويته شريحة من التجار - بينها اسرة زعيم الحزب - يطالبون بسيادة النظام والقانون كأساس لازدهار الاقتصاد الحر الذي يتطلعون اليه، بينما يضم حزب التصحيح الشعبي الناصري بعض القبائل في شمال صنعاء، يتزعمها مجاهد القهالي رئيس الحزب، وكانت قد تمردت على نظام الحكم في اليمن الشمالي سابقا عقب اغتيال الرئيس اليمني الاسبق ابراهيم الحمدي، الذي كان يحظى بدعم بعض قبائل المناطق الشمالية.

ويرى بعض المراقبين ان خطوة توحيد الاحزاب الثلاثة قد تكون احد البدائل المطروحة بالنسبة للحزب الاشتراكي اليمني بشان تغيير اسمه، الذي ما زال محل نقاش واسع في اوساط الحزب، خصوصا ان له علاقات حميمة وقوية ومواقف متطابقة مع الحزبين الدستوري والتصحيح خلال العامين الماضيين.

وهناك بديل توحيدي آخر بدأت الأوساط السياسية اليمنية تتناوله بالتحليل التفصيلي، ومناقشة كل الاحتمالات المترتبة عليه اذا ما وافق عليه الحزب الاشتراكي وشرع في تنفيذه، وهو يتمثل في دمج الحزب الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي العام في تنظيم سياسي واحد.

وأكدت مصادر موثوقة لـ «الشرق الاوسط» ان هذه الفكرة راودت بعض اوساط وقيادات المؤتمر الشعبي العام، وانها طرحت للمناقشة بجدية في اجتماعات الدورة الثانية عشرة الاعتيادية للمؤتمر، التي انهت اعمالها منذ أسبوع في صنعاء.

وقالت مصادر داخل المؤتمر ذاته ان هناك نية جادة لبحث هذه الفكرة وعرضها على الاشتراكي، الا ان قيادات الحزب الاشتراكي ترفض التعليق على هذه الفكرة حتى الآن.

وتقول مصادر مقربة من الحزب ان مبادرة جانب المؤتمر بطرح هذه الفكرة ليست بريئة، وربما كانت تعني توفير اطار حماية للقوى الاصولية غير المرغوب فيها شعبياً ودولياً. ويرى بعض المحللين ان هذه المبادرات ليست الا لعبة لخلط الاوراق قبل نهاية الفترة الانتقالية.



المصدر : صوت الكويت الكويتية

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا الصراع الدموي في اليمن؟

بقلم: د. عبدالرحمن البيضاني*

أزمة اليمن يمنية.. من أبوين يمنيين مهما لمستها أياد خارجية

لقد فرحنا بالوحدة السياسية وعلينا ان نتكاتف لحمايتها بالالتزام بقواعد الوحدة الوطنية، ممارسة فعلية وليس بالشعارات

اقتربت اليمن من فتنة شعبية مسلحة، كشرت عن أنيابها في محاولات الاغتيال السياسي المتواصلة، والفساد المالي الذي أصبح القاعدة المعلنة في ادارة شؤون الدولة، مع الاصرار على رفض كل محاولة علمية جادة، تستهدف تخفيف المأساة الاقتصادية التي تطحن عظام الشعب اليمني بسبب الممارسات السياسية الشخصية، واساليب النظام الأمامي التي تحولت الى قاعدة أصولية في النظام الجمهوري.

وبينما كان لزاما على الدولة ان تدرج كل حصيلة الموارد النفطية في الميزانية العامة سمعنا عن غضب السيد علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية حين فشل في منع السلطة من الاستيلاء على نسبة عالية من هذه الحصيلة، التي تستنزف منها كما تشاء على المريدين والمؤلفة قلوبهم، فسمعنا عن أرقام فلكية للهدايا والمخصصات الشخصية، وسمعنا عن تراخيص استيراد السلع التي تمنح للمقربين لبيعها للتجار في مقابل الملايين من الدولارات، وسمعنا عن الموافقات التي تعطى لأهل الثقة لتحويل ملايين الريالات الى عملات اجنبية بالسعر الرسمي كي تباع هذه الموافقات في السوق السوداء، ثم يجري اقتسام فروق التحويل بين أهل الثقة وأهل القرار.

يحدث كل ذلك، وما لا يتسع المجال لحصره تحت سمع وبصر جموع المواطنين الذين أرهقهم الغلاء الفاحش، والفساد المستحكم، مع ...

الأمل الضائع في مستقبل افضل.

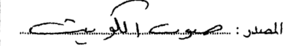
وبدلا من اسراع السلطة في معالجة هذه الأزمة، فانها تمعن في تعميق جذورها مكتفية بترويج الاشاعات حول المحاولات التي جرت اخيرا واستهدفت اغتيال الرجل الثاني في الحزب الاشتراكي، ثم وزير العدل، فرئيس مجلس الوزراء، الى جانب الشخصيات القيادية الأخرى وتزعم ان الأساليب التي استخدمت في هذه المحاولات أساليب دخيلة على اليمن بشطريها.

تحاول السلطة بهذا الزعم أن تتنصل من مسؤوليتها عن هذه الأحداث، وتسندها الى جهات خارجية، بينما لايزال في وسعها ان تعالج الأزمة من جذورها اليمنية فتفسد كل محاولة خارجية، على فرض وجودها.

ان أزمة اليمن ازمة يمنية، ومن أبوين يمنيين مهما لمستها أياد خارجية.

وعند البحث عن صحة نسب هذه الأزمة فان البحث لا يقتصر على مجرد الرجوع الى ما يسجله المؤرخون من الأحداث التي حدثت، لأن الذي يفرض نفسه على المفكرين ليس فقط ما حدث من الأحداث او الأسباب المباشرة لحدوثها، واما الى جانب ذلك، فانهم يتلمسون الاحاطة بجذور البواعث التي أدت الى تراكم



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

هذه الأسباب حتى وقعت تلك الأحداث.

وجذور الأزمة اليمنية تغوص الى اعماق ما قبل قيام الجمهورية سنة ١٩٦٢ حين كان شمال اليمن فريسة طيعة في قبضة الامام، وجنوبها غنيمة مستباحة في قفص الانكليز.

كان شعب اليمن في الشطر الشمالي يعاني من التفرقة العنصرية والتفرقة الطائفية، حيث يرتكز النظام الشعبي الزيدي في اليمن على حصر حقوق الامامة في السلالة الهاشمية، وحصر وظائف الدولة الرئيسية في الطائفية الزيدية أتباع هذا المذهب، الذين احتكروا الجندية لجباية الضرائب من جموع المواطنين اتباع المذهب السني الشافعي.

فكان لزاما على الجمهورية اليمنية ان تعلن لحظة قيامها الغاء التفرقة العنصرية والتفرقة الطائفية، اللتين كانتا السبب الأساسي للظلم الاجتماعي والتخلف الحضاري في اليمن، والا لما كان هناك سبب لقيام الجمهورية، إذ لم يكن جائزا ان يستشهد ألوف الشهداء لمجرد ابدال قبعة عسكرية بعمامة إمامية.

فعندما أعلنت الجمهورية مبدأ المساواة، لأول مرة بعد الف ومائة عام، التف حولها من كانوا ينشدون المساواة بين جميع اليمنيين في الواجبات والحقوق، بينما رفضها كل من رأوا فيها ما يعارض حقوقهم العنصرية وامتيازاتهم الطائفية، فحملوا السلاح ضدها، وساعدتهم على ذلك قيادات مناهضة للامامة الهاشمية، قبلت الاشتراك في إقامة الجمهورية حتى ترث النظام الهاشمي، ثم حاربت المساواة حتى تحتفظ بالامتياز الطائفي.

وتاهت هذه القيادات بين ولائها الطائفي (المسيطر) الذي ساقها الى طعن الجمهورية من الخلف، وشعارها الجمهوري (المعلن) الذي اضطرها الى حماية الجمهورية من الامام، فكانت أشد بطشا بالنظام الجمهوري وهي تمزقه في مأمنه، ومن موقع القيادة.

استمرت الفتنة الأهلية حتى أطبقت نكسة ١٩٦٧ التي كانت من نتائجها اتفاقية الخرطوم في ٢٩ اغسطس (آب) ١٩٦٧، والتي اقتضت اجراء مصالحة وطنية بين الجمهوريين والاماميين، الذين اندمجوا في جميع اجهزة الجمهورية يحملون معهم بواعث الصراع المسلح التي تخلص بعضهم من رواسبها، بينما احتفظ اكثرهم بالاصرار على ذات الامتيازات الامامية في ظل الجمهورية، وانضموا بذلك الى زملائهم الجمهوريين المتشبثين بذات الاصرار، فاتسعت دائرة الثورة المضادة التي استقرت في احشاء الجمهورية، وعمقت تجريدها من أهم مقوماتها بما في ذلك مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف العامة، والجيش، وأجهزة الأمن، ووزارات السيادة، وبعثات الدراسات العليا خارج اليمن.

أما في قفص الانكليز فلم يكن شعب الجنوب يعاني من تفرقة طائفية، فجميع المواطنين من السنة الشوافع، ولا يشكون من تفرقة عنصرية.

عند قيام الثورة اليمنية سنة ١٩٦٢ كان تعداد اليمنين في الجنوب نحو مليون وسبعمائة ألف مواطن، يتطلعون الى وحدة الوطن اليمني تحت شعار المساواة بين جميع اليمنيين، فتطوع منهم نحو ربع مليون مقاتل تدفقوا على صنعاء للدفاع عن جمهورية المساواة، قدربنا منهم اكثر من مائة وخمسين أف مقاتل تحت اشراف العميد المصري وحيد رمضان، ثم نظمناهم في كتائب الحرس الوطني ودفعنا بهم الى المناطق الشمالية المتمردة للقتال جنبا الى جنب مع القبائل الزيدية المناصرة للجمهورية، التي يتزعمها بطل الجمهورية الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وكان الجيش الزيدي الذي ورثناه عن الامام قد تفرق معظمه وذهب كل الى قبيلته.

ويسجل التاريخ أن اشتراك المقاتلين الجنوبيين في الدفاع عن الجمهورية، في أقصى شمال اليمن، كان بمثابة الاعلان الأول عن استعادة الوحدة اليمنية على أرض المعارك الفدائية، فالمتطوع الجنوبي لم يكن يسأل عن موقعه بيننا حين ينتصر، وانما تطلع الى موقعه مع الشهداء حين يستشهد لذلك لم نجد صعوبة حتى توصلنا في مفاوضاتنا مع بريطانيا الى مشروع الاتفاق على حق شعب الجنوب في تقرير مصيره، لأن تدفق هذه الألوف من المتطوعين الجنوبيين على ساحات القتال دفاعا عن صنعاء قد اقنع بريطانيا بأن ساعة رحيلها قد دقت في عدن.

ثم كان ما كان، وأبقوني في القاهرة بعد محادثاتي مع الرئيس الراحل عبدالناصر لترتيب اوضاعنا على إثر نجاحنا في الحصول على الاعتراف الاميركي بالجمهورية اليمنية، وفور خروجي من الحكم بدأ الرئيس السابق عبدالله السلال في تسريح كتائب الحرس الوطني من ابناء الجنوب ونزع سلاحهم، زاعما ان تواجدهم الشافعي في هذه الساحات الزيدية المتمردة قد أثار المشاعر الطائفية، وبهذا التصرف الطائفي نقل السلاح كل أعباء حماية الجمهورية الى عاتق القوات المصرية، ثم بدأت عملية صلاح الدين وهي الاسم الرمزي لعملية اجلاء الانكليز عن الجنوب اليمني المحتمل بأسلوب التعمليات الفدائية، فالتحق بها الكثيرون من المتطوعين الجنوبيين العائدين من ساحات القتال في شمال اليمن.

هذه إشارات عابرة الى ما يحدث الان في اليمن، والأسباب المباشرة لحدوثها، وبواعث هذه الأسباب، اشارات عابرة الى رواسب النظام الامامي التي تحولت الى قواعد اصولية في النظام الجمهوري، وبعد أن طال على شعب الشمال الانتظار المرهق والممل، لظروف جديدة تقوى على تحقيق الأهداف الحضارية، التي تعثرت، فاذا برواسب الحكم الامامي المسيطرة على شعب الشمال تتجمع كي تمد سيطرتها الى شعب الجنوب؟ حتى تفرض نفسها على جمهورية الوحدة، لعلها تسقط من خيال الأجيال اليمنية الصاعدة آخر أمل في العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص.

وفي مواجهة هذه الرواسب الأمامية تقف جموع الشعب اليمني، ومعها الأغلبية العظمى من شباب الزيود المثقفين، الذين تخلوا عن تلك الرواسب بعد أن شرح الله صدورهم للوحدة الوطنية، وتخرجوا في مدارس اليمن وجامعة صنعاء وشتى الجامعات في سائر بقاع الأرض، الى جانب عناصر القبائل الشمالية التي آمنت بمبادىء الجمهورية وتطلعت الى الحضارة الحديثة، التي طرقت الجمهورية ابوابها المغلقة، تلك الحضارة التي تستند على قواعد الوحدة الوطنية، لأنها هي الأقوى، والأقدر، على تحقيق الاستقرار، والترحيب بالكفاءات القادرة، والمبادرات الخلاقة، التي تبني الوطن فتحقق الآمال الشعبية الحضارية.

وفي دوامة الصراع بين الآمال الشعبية الحضارية وقوى الرواسب الأمامية المضادة سوف تنتهي الفترة الانتقالية، حيث يقال ان الانتخابات العامة سوف تجري في شعب مسلح وتضاريس مقاتلة، ونفوس معبأة برواسب قديمة (متجددة لا تهدأ) وعيون متحفزة (ساهرة لا تنام)

ومستقبل دموي يرقص فوق بركان.

لذلك اصلي لله تعالى، مناديا أهل التجارب والراي، كي يجتمعوا ليناقشوا البواعث الحقيقية لما يحدث الان في اليمن، على ان يكون نقاشهم نقاشا موضوعيا وصريحا، وان يتفقوا قبل ذلك على الا يتهم احدهم الآخر بالطائفية، او العنصرية، او العمالة لدولة عربية، او اجنبية، بسبب ما يطرحه في المناقشة، طالما يسوق الأدلة القاطعة على صدق ما يطرح، من اجل تحقيق الوحدة الوطنية الفعلية، واستئصال جذور الصراع الدموي من اليمن، وإقامة الدولة اليمنية الحضارية الناهضة.

لقد فرحنا بالوحدة السياسية، امل الأجداد والأحفاد، وعلينا ان نتكاتف من اجل حمايتها بالالتزام بقواعد الوحدة الوطنية، بالممارسة الفعلية، وليس بمجرد اطلاق الشعارات ومعاداة كل من يدعون الى العدالة والمساواة، ويطرحون الحقائق على بساط البحث والمناقشة الوطنية، المخلصة والجادة.

وليكن الموضوع الأول في المناقشة، هل يقبل اصحاب الامتيازات الأمامية حكم الأغلبية التي تظهر من خلال الانتخابات الحرة؟ أم سوف يرفضون نتائج الانتخابات الحرة بالقوة اذا لم يتمكنوا من تزويرها بالقوة.

لا بد من معالجة هذه الرواسب الأمامية قبل إجراء الانتخابات - اذا كانت نزيهة - حتى تتهيأ النفوس لقبول نتائجها، لأن الانتخابات النزيهة التي تجري قبل تصفية هذه الرواسب سوف لا ترضي أصحاب الامتيازات الأمامية الموروثة، التي عضوا عليها بالنواجذ.

فاذا اجريت الانتخابات قبل ذلك فتلك مصيبة، واذا تأخرت عن ذلك فالمصيبة اعظم.

وبين هاتين المصيبتين يخدرون الشعب بشعار الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وحرية الصحافة، وتشجيع منح تراخيص الصحف والمجلات والنشرات، التي تجاوز عددها العشرين بعد المائة، بقصد تشتيت فكر المواطنين بين عشرات الصحف وتبديد طاقاتهم بين عشرات الأحزاب.

أما دوائر الفكر الذي يسعى الى اكتشاف المعالجات المنطقية والجذرية للظواهر الاجتماعية والسياسية فانها دوائر حمراء مغلقة، يدور الحوار الرسمي والشعبي الان في فراغ بعيدا عنها، والحوار في (فراغ) سباق مع (العدم).

وأما اهل التجارب والراي، فلهم حرية الصمت، او الكتابة في مائة وعشرين صحيفة ومجلة ونشرة، طالما كان من حق السلطة الا تقرأ لأحد.

هذه قواعد الديمقراطية الان في اليمن أكتب ما تشاء.. ما دمت أفعل ما أريد.

• نائب رئيس الجمهورية اليمنية الأسبق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

بعد الاستماع إلى تقرير عن لقاء جنيف

مجلس الرئاسة اليمني يقرر خفض عدد الجيش ١٢,٥ في المائة

لندن: «الشرق الاوسط»
عدن: من لطفي شطاره

ناقش مجلس الرئاسة اليمني امس ترتيبات نقل ٥ آلاف جندي من رجال القوات المسلحة الى جهاز الأمن التابع لوزارة الداخلية، لتعزيز دور وحدات الأمن التي تشكو من نقص القوة البشرية، وذلك بهدف دعم تنفيذ الخطة الأمنية التي وضعتها الحكومة، لمواجهة سلسلة الاغتيالات السياسية التي ذهب ضحيتها عدد من اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني، وتشديد الرقابة على حمل وحيازة الأسلحة في العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية في المحافظات. وقد حضر الاجتماع - الذي ترأسه الرئيس علي عبد الله صالح - الى جانب اعضاء المجلس كل من المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، والدكتور عبد العزيز الدالي وزير الدولة للشؤون الخارجية، والعقيد غالب مطهر القمش وزير الداخلية والأمن، والعميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع، والعميد الركن عبد الله حسين البشيري رئيس هيئة الاركان العامة، وعدد من قادة وزارتي الدفاع والداخلية والأمن.

وقالت مصادر مطلعة ان الاجتماع اطلع على تقرير من الدكتور عبد العزيز الدالي رئيس وفد اليمن الى اللقاء التمهيدي - الذي عقد في جنيف الاسبوع الماضي - لوضع ترتيبات مباحثات الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية. وأعرب عن ارتياحه لإنجاز تلك الخطوة بين البلدين الشقيقين، وتابع كذلك خطوات تنفيذ الخطة الأمنية على الصعيد الداخلي.

ويرى المراقبون ان قرار تحويل ٥ آلاف جندي من القوات البرية اليمنية البالغ عددها ٤٠ ألف جندي يعني تخفيضاً لـ ١٢.٥ في المائة من الجيش اليمني.



المصدر : الأهـــــــــــــال
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

العمود الفقرى للتحالف الوطنى العريض المنشود فى اليمن

هذه اول مرة اكتب فيها فى الصحافة المصرية بعد تحقيق الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ وكانت اخر مرة كتبت فيها فى صحيفة الاهالى فى ٤/١٠/١٩٨٩ وفى ١/١١/١٩٨٩ اثناء اقامة قصيرة فى القاهرة التى استضافتنى خلال الخمسينيات طالبا شأن الكثير من امثالى الذين بعثتهم المعارض اليمنية ابان الحكم الملكى والاستعمارى لليمن للدراسة فى مصر الثورة كما رحبت بى لاجئا سياسيا شأن العديد من الثوريين اليمنيين كان فى مقدمتهم قائد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ورئيس جمهوريتها المشير عبدالله السلال والذين كان من الطبيعى ان يتخذوا من مصر التى دعمت ثورتهم بالنفس والنفيس مقاما لهم بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ واتاحت لى صحافتها وبالذات مجلات الطليعة والكاتب وروزاليوسف خلال السبعينيات ان أعبر بالمقالة والبحث عن معضلات الثورة اليمنية بشقيها ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ وعن الشروط اللازم توفرها لتحقيق الوحدة اليمنية قبل ان ينهى الرئيس السادات حقى فى اللجوء السياسى فيها فى ابريل ١٩٧٧ مما جعلنى اشعر ان عودتى الى القاهرة التى اصهرت اليها خلال سنى الدراسة ليس بمثابة رد اعتبار لواحد من ملايين العرب الذين شغفوا بها حبا فقط وانما ايضا بمثابة رد اعتبار لمفرداتها التى قال جمال عبدالناصر انها كانت ملاذا نضاليا لكل اصحاب الرسالة والقضية العادل من ايام جمال الدين الافغانى .

ومن الجدير بالذكر ان احد المقالين الآنفى الذكر فى الاهالى قد حمل عنوان تحولات ديمقراطية فى شطرى اليمن حيث لم يمض سوى وقت قصير حتى اعلن بيان ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ فى عدن بين رئيس الشطر الشمالى امين العام للمؤتمر الشعبى العام الاخ الفريق على عبدالله صالح والامين العام للحزب الاشتراكى اليمنى الحاكم فى الشطر الجنوبى الاخ على سالم البيض هذا البيان التاريخى الهام الذى وضع حجر الاساس لوحدة اليمن التى اعلنت بالفعل فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ واحتفظت لها بدور قيادى بارز ومتميز فى تحقيقها بعد حالة مخاض وتعسر استمرت اكثر من ربع قرن .

وقد اقترن اعلان دولة الوحدة اليمنية الجمهورية اليمنية بالاخذ بمبدأ الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية اساسا للحكم ونهجا للحياة الاجتماعية وهو مايترتب عليه قيام اكثر من اربعين حزبا اضافة الى عشرات الصحف الحزبية والاهلية .

وبذلك كانت اليمن سباقة فى ارتياد افاق الديمقراطية حتى وان اتسمت فى المرحلة الراهنة بطابع من التعددية السياسية والحزبية والصحفية الفوضوية التى لاتحكمها استراتيجيات مدروسة وبرامج مقرة وبدائل سياسية محددة ولغة حوارية مهذبة واحترام حقيقى للرأى الاخر وحيث ينقسم التيار السياسى الواحد ويتفرع الى عدة تنظيمات متخاصمة متنافية وحيث تجتمع داخل التنظيم الواحد شرائح اجتماعية قديمة وجديدة متزمتة ومتفتحة مع الجمود ومع التطور ضد التخلف وضد التقدم .

حقا توجد تنظيمات سياسية فى طور التشكيل ذات مسحة اقرب الى الليبرالية غير ان ليبراليتها تميل بها الى التعاطف مع اكثر القوى يمنية وتزمتها كما ان هناك تنظيمات سياسية فى مرحلة التكون هى اقرب الى نوادى المثقفين منها الى الاحزاب ذات القاعدة الشعبية .

وبين هذا الكم من التنظيمات والاحزاب الهلامية المتعددة المتفتتة المتنافية والمفرخة والتى لايخلوا بعضها من التأثيرات الخارجية عليها تبدى فى الساحة ثلاثة تنظيمات سياسية كبيرة مؤثرة فى الدولة والمجتمع معا هى المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه امينه العام رئيس مجلس الرئاسة الفريق على عبدالله صالح والحزب الاشتراكى اليمنى الذى يحتل موقع الرجل الاول فيه امينه العام نائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض والتجمع اليمنى للاصلاح الذى يمسك بزمام القيادة فيه عضو المجلس الاستشارى الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر .

واذا جاز استخدام المصطلحات المعروفة فى توصيف التيارات والتنظيمات السياسية لامكن اعتبار الاول منبرا للوسط والثانى منبرا لليسار والثالث منبرا لليمين دون ان يعنى ذلك انتفاء التناقضات والتباينات وتنوع الرؤى داخل كل منبر على حدة مما يفسح المجال لدخول او خروج قوى سياسية من والى داخل كل منبر منها ودون ان يعنى ذلك انه ليس هناك ازدواجية داخل العديد من اعضاء بعض هذه المنابر فهو حينا يمينى وحينا ثانيا يسارى وحينا ثالثا وسطى ازاء هذه القضية او تلك وهو ماينطبق بشكل عام على العديد من اعضاء المؤتمر الشعبى العام وينطبق بشكل أخص على الكثير من اعضاء الحزب الاشتراكى

وتلك تقريبا هى وجهة النظر التى افضى بها الامين العام المساعد عضو مجلس الرئاسة الاخ سالم محمد اثناء توديعنا له فى ١٩/٧/١٩٩٢ فى طريقنا الى القاهرة للعلاج حيث اكد انه لاانقسام داخل الحزب وتوزع فيه بين ماكان يسمى صفا مبدئيا وصفا غير مبدئى او ما اشبه ذلك مما كان يتردد قبل قيام دولة الوحدة وادى من ثم الى التناحر الدموى داخل الحزب فى احداث ١٣ يناير ١٩٨٦ المأساوية فالشخص الحزبى الوحد يمكن ان يكون يمينيا او يساريا او وسطيا حسب نوع وطبيعة القضية

وقيادة الحزب لم تكن موحدة كما هى عليه اليوم كما قال الاخوة جارالله عمر وعبدالواحد المرادى اعضاء المكتب السياسى للحزب خلال توديع لهم وهو ذات الرأى الذى كثيرا ماسمعته من رئيس الوزراء الاخ حيدر ابوبكر العطاس ورئيس مجلس النواب الاخ الدكتور ياسين سعيد نعمان ومن غيرهم وقيادة الحزب وعلى رأسها امينه العام الاخ على سالم البيض الذى يؤكد تمسكه بالاحتفاظ باقوى علاقة شخصية مع الاخ الرئيس على عبدالله صالح قيادة الحزب هذه كلها تشدد على القول بانه لابديل قط للتحالف بين الحزب والمؤتمر الشعبى العام وتوطيده وتعميقه ومن ثم توسيعه ليشمل كل راغب فى الانضمام اليه من القوى السياسية والاجتماعية الاخرى ذلك كان رأيها المثبت فى مشروع برنامج الحزب والوثائق وذلك كان ردها على استفسار الكاتب عن رأيها فى الحديث الهام الذى ادلى به الرئيس على عبدالله صالح لصحيفة الوحدة اليمنية فى عدد ١٥/٧/١٩٩٢ والذى اعتبر فيه التحالف بين المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى بانه ليس من صنف التحالف المرحلية او التكتيكية وانما هو عقد تحالف وطنى راسخ لاانفصام له وانه منفتح على الاحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية المشاركة فى مسيرة بناء دولة الوحدة والديمقراطية وانه عقد زواج كاثوليكى كما جاء فى حديث الرئيس على عبدالله صالح مع كاتب هذه السطور اثناء اتصاله به لتحيته على هذا التقييم الرفيع لاهمية التحالف مع الحزب ومع القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية الاخرى ثم لتوديعه .

ونفس التشديد على اهمية هذا التحالف وعلى ضرورة توسيعه



يسمع دائما من العناصر القيادة المجربه والوضاحة الـرؤية فى قيادة المؤتمر الشعبى العام امثال الدكتور عبدالكريم الاريـانى ويحيى المتوكل وعلى لطف الثور وغيرهم وهو مايمكن قـراءته فى صحف بعض الاحزاب والمنظمات الجمـاهيرية ذات النـظرة الوطنية والقومية والتقدمية ناهيك ان ذلك هو موقف العديد مـن الشخصيات الوطنية الذى عبرت عنه فى رسالة مشتركة موجهة الى قيادات الاحزاب والمنظمات الجماهيرية وغيرها .

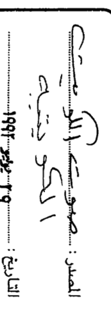
وحتى الميثاق السياسى الذى تبذل الجهـود الان لـوضعه فى صيغته النهائية وليكون بمثابة تعبير عن الوفاق الـوطنى بيـن مختلف الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الاجتماعية لن يكون فى حالة التوصل اليه واقـراره بـديلا عـن التحالف الوطنى العريض المنشود الذى يمثل المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى عموده الفقرى

د . محمد على الشهارى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت الكويتية



التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

تقرير اخباري

جثة مستشار الدفاع في ثلاجة المستشفى والحزبان يتراشقان بالتهم

علي صالح يستعد للاطاحة بشركائه في الحكم

صنعاء، عدن - «صوت الكويت»: ما زالت جثة مستشار وزير الدفاع اليمني ماجد سيف في ثلاجة الموتى في مستشفى «الجمهورية» في عدن بعدما نقلت من صنعاء حيث اغتيل منذ حوالي شهر الى العاصمة الثانية بطلب من الحزب الاشتراكي اليمني الذي يستعد لتحويل مراسيم دفن المغدور وهو عضو في قيادة الحزب الى تظاهرة سياسية ضد حملة الاغتيالات التي فشل آخرها في اغتيال عضو المكتب السياسي للحزب انيس حسن يحيى قبل اسبوعين.

ويقول الحزب الاشتراكي انه يرفض دفن جثة ماجد قبل استكمال التحقيق، وقد ابلغ وزير الدفاع هيثم قاسم ضباطاً في أحد الوية الجيش في عدن كانوا يتساءلون عن الموقف من «تطاولات» ضد قادة عسكريين، انه شخصياً يتابع التحقيق في اغتيال مستشاره، ويؤكد الحزب انه يمتلك معلومات كافية عن ان جهاز الأمن المركزي في صنعاء هو الذي يقف وراء عملية اغتيال ماجد الذي يحتل عضوية اللجنة المركزية في الحزب.

ويلاحظ المراقبون ان البيان الصادر عن الدورة ١٢ لمؤتمر الشعب العام الذي يترأسه الرئيس علي عبدالله صالح قد خلا من الاشارة التقليدية الى اهمية تطوير علاقته بشريكه الثاني في الحكم، الحزب الاشتراكي اليمني، فقد ركز البيان الختامي على التنسيق والتحالف مع الأحزاب والمنظمات السياسية مقابل الاشارة الى العلاقات السيئة والتوتر بين «المؤتمر» و«الاشتراكي».

واضاف «انعقدت الدورة في ظل ازمة تعاني منها السلطة التشريعية وخلافات تكاد تعصف بالنواب نتيجة الخلاف على من يتسيد على التعليم».

وفي غضون ذلك تجاهلت صحف ومنابر الحزب الاشتراكي اليمني هذا الاسبوع مناسبة مرور عشر سنوات على تنصيب الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية بعد تصفية واغتيال الرئيس السابق ابراهيم الحمدي، ولم تهتم بهذه الذكرى الا صحف ومنابر الاعلام الرسمي، كما تجاهلت صحف المعارضة الرئيسية هذه المناسبة، وعلقت صحيفة «التجمع» لسان حال حزب التجمع الوحدوي اليمني الذي يرأسه عمر الجاوي بقولها



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

«المفروض ان يحتفي الرئيس بيوم الوحده لا بيوم آخر عندما اصبح رئيساً لليمن الشمالية».

ومن جانبه برر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي جار الله عمر هذا التجاهل بقوله ان مؤتمر الشعب العام الذي عقد دورته بهذه المناسبة ناقش قضايا تتناقض مع الاتفاقات التي تمت بين الحزبين مثل قضايا الامن والاسكان والارض.

ويقول المراقبون ان الرئيس علي عبدالله صالح كرس دورة المؤتمر الاخيرة، للمزيد من الضغط على الحزب الاشتراكي لاجباره على اغلاقه ملف «القضايا الامنية»، وكذا الموافقة على شروطه الأخرى وعلى برنامجه لسير الانتخابات القادمة، والتي تقول المصادر المطلعة ان من بين هذه الشروط ان يوافق الاشتراكي ان يكون نصف مقاعد البرلمان القادم للمؤتمر ونصفها الآخر يقسم بين «الاشتراكي» ومختلف القوى السياسية، غير ان «الاشتراكي» يرفض تماماً هذه الشروط، ويرى أن مسألة الانتخابات هي من مهمة «مؤتمر القوى السياسية» الذي حدد انعقاده في النصف الاول من شهر اغسطس (آب).

ويلاحظ المراقبون ان الرئيس صالح يضع المزيد من العراقيل لانعقاد ذلك المؤتمر فهو يرفض تسميته مؤتمراً مطالباً بتحويله الى «مائدة مستديرة» لكي لا يتخذ قرارات ملزمة لمختلف القوى السياسية، ويلاحظون ان سياسة صالح في الأشهر القليلة القادمة للانتخابات ستتم بتصعيد التوتر خاصة بين «المؤتمر» و«الاشتراكي».

وحسب المعلومات التي يرددها البعض من رموز حزب المؤتمر فان على «الأشتراكي» ان يرحل كما رحلت الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وبلدان شرق اوروبا، وعليه ان يصبح حزباً معارضاً محدوداً. ويرى المؤتمر ان تحالفاته تتم مع احزاب اخرى اكثر انسجاماً معه مثل حزب التجمع للاصلاح رغم الانقسامات الجديدة في صفوفه.

الى ذلك توقعت صحيفة محلية انهيار النظام السياسي في اليمن، وقالت ان احداث الاسبوع الماضي كشفت عن خلل في اطار النظام القائم على اكثر من صعيد.

وقالت صحيفة «التجمع» امس انه بعد ان انهى قضاة البلاد اعتصامهم الذي استمر اسبوعين احتجاجاً على انتهاكات تتعرض لها السلطة القضائية، برزت ازمة اخرى حول التعليم تنذر بعاصفة اخرى.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٢

سالم صالح محمد يدعو للحوار بين الأحزاب اليمنية

استمرار الحوار والحملات الصحافية المتبادلة بين الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح

عدن: من لطفي شطاره

حاول سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وعضو مجلس الرئاسة ورئيس لجنة التنسيق بين الحزبين الحاكمين (الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام) تبديد مخاوف وقلق الاحزاب السياسية اليمنية غير المشاركة في الحكم، وقال - في مقالة تلفزيونية بثتها القناة الثانية في عدن مساء امس الاول - «علينا ان ننظر بايجابية الى عملية التنسيق بين الحزب والمؤتمر، وان لا نهمل - في نفس الوقت - علاقاتنا مع الآخرين، واهمية وجودهم، وضرورة اسهاماتهم في مثل هذه الظروف».

واضاف: ان الاحزاب السياسية اقرت ميثاق العمل السياسي - الذي طرحه الحزبان الحاكمان - رغم طرحها بعض الملاحظات حوله، واكد ان المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اتفقا على تسمية الاجتماع الوطني المقترح «ملتقى» بدلاً من «المؤتمر الوطني» او «المائدة المستديرة»، وانه يؤمل تحقيق ما تصبو اليه جميع القوى الوطنية في توفير اجواء ديمقراطية.

ودعا سالم صالح الاحزاب اليمنية الى توفير اجواء مستقرة وهادئة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة، منوهاً بأن هناك من يعمل الآن على تعكير الاجواء.

وطالب الاحزاب اليمنية الى منح الحزبين الحاكمين ما اسماه «شيئا من التقدير» عند اختيار ممثليهما في اللجنة العليا للانتخابات، وفي اشارة الى الاختلاف القائم بين الاحزاب اليمنية والحزبين الحاكمين بشأن تحديد عدد مقاعد كل طرف في لجنة الاشراف على الانتخابات، ومطلب الاحزاب المتعلق بحرية اختيار المستقلين في اللجنة، بعيداً عن تدخل الحزبين الحاكمين، فقال: «ان على الاحزاب ان تقدر دور الحزبين الحاكمين في تهيئة المناخات الديمقراطية، واقتناعهما بالاهمية الكبيرة لاشراك الاحزاب في العملية السياسية، رغم ان قانون الاحزاب لم ينفذ بعد، ولم يلتزم به اي حزب».

وتدور في الوقت الحاضر مناقشات واسعة بين الحزبين الحاكمين، لتطوير التحالف بينهما خلال الفترة المقبلة، وقالت مصادر مطلعة لـ «الشرق الاوسط» ان بعض الآراء تطرح خيار الدمج بين الحزب والمؤتمر، باعتبار ان المصلحة الوطنية تقتضي ذلك، ويبرر اصحاب هذا الخيار رأيهم بأن برنامجي الحزبين - اللذين تم تعديلهما بعد قيام الوحدة - يتماثلان في كثير من القضايا الحيوية، خاصة في المجالين السياسي والاقتصادي، كما ان تلك الرؤية المشتركة انعكست بوضوح في برنامج البناء والاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل الذي تتبناه حكومة العطاس.

وأضاف سالم صالح ان حزبه ما زال يواصل حواراته المستقلة في التنسيق مع عدد من الاحزاب اليمنية المختلفة معه في الرؤى، مثل حزب البعث والتجمع اليمني للاصلاح، بعد ان بدأت تلك الحوارات قبل عيد الاضحى الماضي، ونتج عنها تفاهم طيب يعكس الشعور بالمسؤولية المشتركة.

والمح سالم صالح الى احتمالات تشكيل حكومة جديدة ولكنه لم يحدد ما اذا كانت ستشكل قبل انتهاء الفترة الانتقالية ام انها ستأتي عن طريق صناديق الاقتراع، وقال «ان الاقتصاد اليمني يعتبر حجر الزاوية والتحدي الصعب امام الحكومة المقبلة، وان برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل الذي طرحته حكومة العطاس قد تعثر العمل به»، الا انه لم يكشف عن اسباب هذا التعثر.



المصدر : الاخبار
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

حكايات عربية

بقلم : وجيه أبوذكرى

الزيود والشوافع في اليمن السعيد

تطلع شوافع اليمن الشمالى الى الوحدة مع الجنوب للقضاء على سيطرة « زيود الشمال » واقامة وطن ينعم بالمساواة بين افراد المجتمع الواحد ، والوطن الواحد .

وانتظر شوافع الشمال « الخلاص » على ايدى قيادات الوحدة ، والقضاء على امتيازات الزيود .

ومرت الاسابيع والشهور .. ولم يتحقق للشوافع المساواة مع الطبقة التي حكمت اليمن اثناء حكم الائمة ، ولم تتمكن ثورة سبتمبر من تحقيق مبدأ المساواة ، كما لم تتمكن دولة الوحدة من تحقيق هذا المبدأ .. وظل « السادة » هم الزيود ، والشوافع هم العبيد .

بعد الوحدة بدأ الصراع

الشوافع يريدون المساواة .

والزيود لايريدون التنازل عن امتياراتهم التاريخية .

الزيود فى حماية الحكومة المركزية بقيادة الرئيس على عبدالله صالح .

والشوافع يتطلعون الى على سالم البيض نائب الرئيس .

●●●

سالت محدثى القادم من عدن : ماهى مظاهر هذه التفرقة ؟

قال . مثلا .. الدولة تعطي السلاح للمواطن الزيدى ، ومن حق اى زيدى أن يحمل السلاح حتى فى المدن ، ولكن اذا حمل الشافعى السلاح ، فانه يقدم الى المحاكمة .

قال مثلا .. الشوافع فقط هم الذين يدفعون ضرائب للدولة ، ولايدفع الزيدى اى ضرائب ، ومن المفارقات المضحكة حتى البكاء فان مأمور الضرائب يمر على المحلات التجارية بغرض تحصيل الضرائب ، فيدخل متجرا ، ويترك المتجر المجاور له ، فالاول شافعى من دافعى الضرائب.. والثانى زيدى من المستفيدين منها .

حتى بائعات الخبز « اللحوم » تدفع للدولة حقها ، وبليونيرات اليمن من الزيود لا أحد يدفع للضرائب شيئا .

قال : مثلا .. المفروض ان تكون البعثات الدراسية فى الخارج لليمنين .. ولكن اصبح من التقاليد المتعارف عليها ان تكون نسبة البعثات ٩ زيود وشافعيا واحدا !!

قال : مثلا .. البعثات الدبلوماسية فى الخارج ، هى نفس النسبة للبعثات التعليمية .. رغم ان الكفاءات الدبلوماسية تجدها لدى الشوافع .

●●●

اخطر مافى هذه القضية هى قضية القوات المسلحة اليمنية ، لقد كان المفروض ان يكون هناك .. قوات موحدة .. وكانت قيادات اليمن الجنوبى قد وافقت على.. وحدة القوات .. الا انها اكتشفت ان الغرض من هذا التوحيد هو القضاء على « القوات الشافعية » وتجريدها من السلاح ، ثم تسريحها ، لتظل القوات اليمنية بقيادات زيدية ونسبة كبيرة من الجنود الزيديين . لذلك ، رفض على سالم البيض ، السقوط فى هذا الكمين ، ولم يسلم الجيش الجنوبى للقيادات الزيدية فى الشمال ، ثم اتفق على صيغة من اخطر مايكون . هى ارسال كتائب زيدية تتواجد حول عدن ، فى مقابل كتائب شافعية ـ من الجيش الجنوبى ـ تتواجد حول صنعاء .. ولأن قيادات الشمال تخشى كتائب الشوافع ، فلقد وضعت بجوارها كتائب زيدية مسلحة بالصواريخ ، مما دفع بقيادات الجنوب أن تضع قواعد لقوات الشوافع فى عدن بجوار القوات الزيدية .

معنى ذلك .. ان اى خلاف .. يتحول الى انفجار .. لايعرف احد مداه .

●●●

يقول محدثى : الرئيس عبدالله صالح لايثق فى الحرس الشافعى ، لذلك ارسل الى العراق تباعا ، مايقرب من عشرة آلاف جندى زيدى ، تم تدريبهم فى العراق ، وعادوا ليكونوا حرسا للرئيس اليمنى . وبذلك فان « عصر الامامة » قد عاد ولكنه يرتدى هذه المرة « الكاب » بدلا من « العمامة » !!

والحل ؟

يقول محدثى : لابد من مؤتمر قومى .. يشترك فيه كافة « القوى السياسية » فى اليمن الموحد ، وتطرح هذه القضية بشكل واضح وصريح .. ويتم وضع الحلول الواضحة لها ، والاخطر من هذا فان الوزارات التى تسند رئاستها للشوافع ، يتم تعيين نائب للوزير من الزيديين ، ولهذا « النائب » كل سلطات الوزير ، اما اذا كان الوزير زيديا فلا مشكلة فله كل السلطات والسيادة التاريخية .

●●●

محدثى شافعى .. ويتوسل بمرارة . للرئيس اليمنى على عبدالله صالح ان يعمل على انقاذ اليمن من هذه التفرقة ، ويؤكد ان الانفجار قادم .. فما قبله شوافع اليمن عبر التاريخ الانسانى ، آن لهم ان يرفضوه اليوم . ويحذر محدثى من البركان القادم والذى لاشك فيه .



المصدر : اليسار القاهرية

التاريخ : ... يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



عشرة أيام في اليمن

تجربة المشاركة بين الحزب والمؤتمر

تواجه مشاكل الأمن وتوحيد الجيش والتعليم.. والأزمة الاقتصادية

حسين عبد الرازق

عندما هبطت الطائرة في مطار صنعاء قبل منتصف ليلة ٢٧ مايو الماضي كنت قد انتهيت لتوى من مراجعة الملف الذى حملته معى حول تجربة عامين من الوحدة بين شطرى اليمن، وكتبت على ورقة صغيرة مجموعة من التساؤلات والقضايا قررت أن تكون هي محور زيارتنا لليمن (فريدة النقاش وأنا) والتي استغرقت ١٠ أيام قضيناها في «صنعاء» ، ومع زيارة خاطفة لتعز وعدن وحجة.

كانت التساؤلات عديدة ومتداخلة، تتناول عامين من الوحدة... الانجازات والمشاكل والأزمات.. الأبعاد والحقيقة حول الخلاف بين الحزبين الشريكين في الحكم «المؤتمر الشعبي العام» و«الحزب الاشتراكي اليمني» في ضوء الأزمة بين الرئيس «على عبد الله صالح» ونائبه «على سالم البيض» الذى غادر صنعاء في نهاية أبريل (١٩٩١) إلى عدن.. قضية الاغتيالات واضطراب الأمن والتي بلغت ذروتها بمحاولة اغتيال الصديق «عبد الواسع سلام» وزير العدل.. الخلافات بين الأحزاب حول موعد انتهاء الفترة الانتقالية، وما تردد عن نية لمدها وتأجيل الانتخابات العامة، وتعديل الدستور لحساب الحزبين الحاكمين.. التدهور الذى أصاب مدينة عدن، العاصمة الاقتصادية وعاصمة الشطر الجنوبي سابقا.. ماينشر ومايقال عن فساد جهاز الدولة والاتهامات التي طالت شخصيات سياسية بارزة من الشمال والجنوب على السواء.. الدور السعودي البالغ التأثير في حياة اليمن وتربص حكام الرياض باليمن الموحد، ومحاولتهم فرض حدود مصطنعة على اليمن ينزع منها أهم مناطق البترول فيها.. الأزمة الاقتصادية التي أصابت كل الأحلام التي فجرتها الوحدة، و... و...

مؤامرات خارجية وداخلية

ومن البداية فرضت قضية «على سالم البيض» والخلاف بين الحزبين نفسها علينا، رغم ان الصحافة اليمنية (هناك ترخيص ب ١٤٦ صحيفة، وتصدر حاليا بصورة منتظمة حوالى ٤٠ صحيفة، أطلعت على ٢٧ منها خلال هذه الأيام العشرة) لم تنشر أى شئ عن الموضوع باستثناء صحيفة وحيدة هي «الرأى العام» التي نشرت مانشيتاً بعرض صفحتها الاولى، وباللون الأحمر، فيقول:



المصدر : اليسار
التاريخ : يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«ياعقلاء اليمن.. أيها المواطنون الشرفاء:
لاتدعوا الخلاف يتسع بين الرئيس ونائبه»

ولم تنشر كلمة واحدة تحت هذا المانشيت، وهو أمر غير مسبوق فى تاريخ الصحافة، -فى حدود ما أعلم-.

ومع ذلك فلم يكن هناك حديث للقوى السياسية فى لقاءاتها الرسمية ، أو فى «المقايل» التى تنعقد بعد الغذاء يوميا لتناول القات، إلا هذا الموضوع.

ووقوع خلاف بين الحزبين الحاكمين اللذين حققا الوحدة، وكان كل منهما يحكم فى احد الشطرين (الحزب فى الشطر الجنوبى أو جمهورية اليمن الديمقراطية والمؤتمر فى الشمال أو الجمهورية العربية اليمنية) أمر طبيعى ومفهوم.

وكما قال «على سالم البيض» الأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى، ونائب رئيس مجلس الرئاسة فى حديث له فى فبراير الماضى... «إن العلاقات (بين الحزبين) تتعرض لتحديات حقيقية وموضوعية. والصعوبات الموضوعية تهز دائما إرادة الناس سواء كان حزبا أو حزبين أو أكثر.. ويجب أن نجيد فن إدارة التباينات والخلافات». ويؤكد نفس المنطق «يحيى التكلى» عضو اللجنة العامة (المكتب السياسى) للمؤتمر الشعبى العام ورئيس الدائرة السياسية به.. «الخلافات بين الحزبين فى هذه المرحلة الحساسة أمر طبيعى خصوصا أن هناك مهمات لم تنجز بعد، مثل عدم استكمال دمج المؤسسات الأمنية... قبل الوحدة كان بين المؤتمر والحزب أزمة فى العلاقات وفى التواصل. وتحسنت العلاقات فى نهاية الثمانينات... ومنذ قيام الوحدة بدأنا بالسير فى الطريق الصحيح نحو تقريب وجهات النظر. ويمكننا القول بصراحة أن العلاقات بيننا الآن علاقات صحيحة وصادقة أفضل مما كانت عليه فى الماضى...ولكن هناك مؤثرات خارجية وداخلية لتفجير الخلاف بين الحزبين.. ويوجد فى ثنايا الحزب والمؤتمر عناصر- وربما تيارات -لاتدرك هذه المؤامرات..»

طبيعة المؤتمر

ولكن بعيدا عن قيادتى الحزب والمؤتمر فهناك رؤى أخرى مختلفة. فمثلا د. أبو بكر السقاف، وهو واحد من مثقفى اليمن المتقدمين، قال قبل الوحدة بأسابيع فى تليفزيون عدن «.. هناك نظامان اجتماعيان مختلفان أحدهما ذو توجه إشتراكى فى الجنوب، والآخر ذو توجه رأسمالى تابع فى الشمال» ملحما بذلك الى صعوبة- وربما استحالة- الجمع بين الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى فى نظام مشترك للحكم.

وتؤكد بعض الدوائر اليمنية أن التصور الذى كان سائدا بين قوى يمنية وعربية عديدة من بينها قوى داخل «المؤتمر الشعبى العام»، أن الوحدة ستؤدى بسرعة إلى ابتلاع الحزب الاشتراكى واجتثاث كل ماينت للوجه الاجتماعى التقدمى الذى كان سائدا فى الجنوب. ولكن الوحدة اليمنية لم تتم على الطريقة الألمانية، وإنما قامت على المشاركة وقدر من المساواة بين المؤتمر والحزب. ودفعت هذه الحقيقة قوى

اليمن
تطبق آليات السوق..
ولا يوجد سوق!

عديدة داخل المؤتمر (من الشمال والجنوب) لمحاولة تفجير العلاقة بين الشريكين..خاصة والمؤتمر الشعبى العام كان أقرب مايكون الى تنظيم ذى طبيعة جبهوية بصورة ما، يضم فى داخله القوات المسلحة والقبائل والاخوان المسلمين» وبعثيين وناصريين، والقوى الجنوبية المعارضة للحزب الاشتراكى فى الجنوب التى وقفت ضده من البداية والتى خرجت من صفوفه فى التصفيات المختلفة وصولا إلى أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ بعد جريمة الاغتيال التى بدأت



المصدر : ......الميثاق......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... يوليو ١٩٩٢

بالمكتب السياسي بقرار من «على ناصر» ، وكانة القوى التى قبلت بقيادة الرئيس على عبد الله صالح. وقد انسحب «الاخوان المسلمون» والقبائل الموالية للسعودية من المؤتمر وكونوا «التجمع الوطنى للاصلاح» دون أن يفقدوا تأثيرهم على المؤتمر أو الحكم . كما انسحبت قوى أخرى عديدة ، وان ظل الطابع المحافظ للمؤتمر غالبا على تكوينه واختياراته.

تمنى الوحدة

على الضفة الأخرى تشعر بعض قيادات الحزب الاشتراكى (وكوادره) أن مشاركتهم فى السلطة وتحملهم مسئولية الحكم (مناصفة) مع المؤتمر الشعبى تجبرهم على تحمل نتائج كل السياسات المتبعة ، وتقديم تنازلات أساسية حرصا على نجاح التجربة وعلى الوحدة اليمنية. وفى حوار مع عدد من اعضاء المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى استمر عدة ساعات أثناء «المقيل» أجمع الحاضرون على أن الحزب يتصرف **بمرونة مبالغ فيها كرد فعل لعقدة التطرف اليسارى الذى حكم سياساته فى الماضى**، وأنه قدم خلال الفترة الماضية تنازلين أساسيين **«الاول قبوله لإصدار قرار بقانون الاحوال الشخصية عاد بالمرأة اليمنية الى الخلف** عشرات السنين، وألغى بجرة قلم كل المكاسب التى تحققت للمرأة فى الشطر الجنوبى خلال حكم الحزب الاشتراكى.

والثانى اضطراره- رغم تحفظ المكتب السياسى.. لقبول الفقرة الواردة فى «برنامج البناء الوطنى والاصلاح السياسى والاقتصادى والمالى والادارى» والتى تحدد السياسة الاقتصادية لليمن فى الاعتماد على «آلية السوق بما يعزز تطور الانتاج والانتقال التدريجى الى الحرية الاقتصادية»... وذلك تجنبا لأزمة مؤكدة مع المؤتمر الشعبى العام إذا ماتمسك المكتب السياسى للحزب الاشتراكى بالغاء هذه الفقرة. فبالاضافة الى أن هذه الفقرة التى تلزم اليمن بأتباع آلية السوق تتناقض مع كل مواقف الحزب الاشتراكى- بما فى ذلك مشروع برنامجه الجديد- فهى تتناقض مع أى تفكير اقتصادى سليم، حتى لو كان رأسماليا صرفا. فاليمن مازال يفتقر إلى أى مقومات حقيقية للسوق بمعناه الرأسمالى. وكما قال لى الدكتور ياسين النعمان رئيس مجلس النواب وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى«...**يستحيل الحديث عن آليات السوق دون وجود السوق أصلا**. وادعاء حياد الدولة وهروبها بالحديث عن السوق وآلياته، هو تعبير عن عجزها عن حماية المنتج والمستهلك معا.

ولاينكر الحزبيون أن هناك نوعا من الاحباط بين كوادر الحزب الاشتراكى ، وبين قطاعات من الجماهير فى اليمن شمالا وجنوبا على السواء. فكثيرون راهنوا على ان **الوحدة الفورية التى أعلنت فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ واشتراك الحزب الاشتراكى فى الحكم، سيلعب دورا فى تأسيس دولة- بالمعنى الحقيقى للكلمة- ومواجهة الفساد المالى والادارى فى اليمن**، بل أن هناك الآن اتهامات تتردد فى بعض الدوائر، تتناول عددا محددا من قادة الحزب والدولة (ثلاثة على وجه التحديد) باستيعاب جماعات المصالح والفساد لهم ، وتغير مستوى واسلوب حياتهم بعد انتقالهم الى صنعاء. وإن كانت كوادر الحزب الاشتراكى الناقدة والساخطة تلتف حول **على سالم البيض ود. ياسين سعيد النعمان ومحمد سعيد عبد الله (محسن) وجار الله عمر ويحيى الشامى والمرادى وسيف صايل..** وغيرهم من قيادات الحزب، وتراهن على استمرار تمسكهم بالخط الصحيح، وقدرتهم على مقاومة المغريات الكثيرة التى تقدم لهم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسار

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

يحيى المتوكل

دمج القوات المسلحة

وقد كثر الحديث عن الخلافات عقب الأزمة الاولى بين الرئيس على عبد الله صالح، وعلى سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة فى ديسمبر من العام الماضى، عندما لزم على البيض منزله فى صنعاء، وامتنع عن لقاء الرئيس أو مزاولة أى عمل. ورغم ما قيل من أن السبب المباشر للأزمة كان سحب أعضاء حراسته الخاصة واستبدالها بحراسة موحدة- دون علمه- بحجة استكمال عملية توحيد ودمج القوات المسلحة وأجهزة الأمن، فمن المؤكد ان هناك أسبابا أهم وأعمق فجرت هذه الأزمة والتى استمرت عدة أسابيع، ويمكن تلخيصها فى ثلاثة عناوين كبيرة هى:

- استمرار الفساد المالى والادارى فى أجهزة الدولة.
- الضيق من اضطراب الأمن وما بدى من تقاعس الأجهزة الأمنية عن التصدى لهذه الاضطرابات.
- قضية دمج وتوحيد القوات المسلحة، وهى قضية محورية وحاسمة.

فرغم ان التوحيد قد تم على المستوى القيادى والمؤسسى بين القوات المسلحة فى الشمال والجنوب، كذلك فى الدفعات الجديدة من الجنود والضباط، فلا يستطيع أحد القول أن هناك الآن قوات مسلحة واحدة وموحدة فى اليمن.

فمن ناحية هناك جيش كامل بأسلحته المتنوعة وهو الحرس الجمهورى، مازال له وضعه الخاص. ومن ناحية ثانية مازال أفراد القوات المسلحة موزعين بين الاحزاب بالرغم من صدور قانون الاحزاب الذى يمنع أى نشاط سياسى للاحزاب داخل القوات المسلحة ويمنع أفرادها من الانضمام للأحزاب. ويحضر ضباط القوات المسلحة- حتى الآن- إجتماع اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام واللجنة المركزية للحزب الاشتراكى بملابسهم الرسمية. وكما تؤكد كافة المصادر اليمنية فهناك أيضا وجود نشاط سياسى للاحزاب الأخرى داخل القوات المسلحة، خاصة التجمع اليمنى للاصلاح » القائم على تحالف قبلى مع الاخوان المسلمين والقريب من الحكم السعودى، وكذلك البعث والناصريين.

والملفت للنظر أن هذه الأزمة وقعت بعد صدور «برنامج البناء الوطنى والاصلاح السياسى والاقتصادى والمالى والادارى» واقراره من مجلس النواب (١٥ ديسمبر ١٩٩١)، والذى يعد بمثابة برنامج مشترك للعمل بين المؤتمر والحزب.

وتم تجاوز هذه الأزمة بعد سلسلة من الوساطات اليمنية، انتهت الى اتفاق على خطوط عريضة للعمل معا حتى انتهاء المرحلة الانتقالية فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٢، ومبادرة من الرئيس على عبد الله صالح الذى قام بزيارة البيض فى منزل الأخير. وتلى ذلك انعقاد مجلس الرئاسة بأعضائه الخمسة بعد توقف دام شهرا. وأكد المجلس فى هذا الاجتماع «أهمية تعزيز مجالات التحالف والتنسيق والتفاهم بين المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى وتطويرها، وضرورة توسيع نطاق ذلك التحالف مع كل الأحزاب والتنظيمات السياسية وتحقيق المصلحة الوطنية العليا».

كما دعا المجلس لإنجاز ماتبقى من مهام المرحلة الانتقالية «وتحسين الأوضاع



المصدر : اليسار

التاريخ : .... يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اغتيالات سياسية.. تشير إلى أعداء الوحدة فى الخارج والداخل.

المعيشية للمواطنين والحد من الغلاء، وتعزيز جوانب الأمن، وسرعة إستكمال ماتبقى من عمليات دمج المؤسسات وفى طليعتها مؤسسة القوات المسلحة والأمن وتطبيق قانون الأحزب، واعداد قانون

الانتخابات وتقديمه إلى مجلس النواب فى فبراير القادم».

وتلى ذلك عقد لجنة التنسيق العليا بين المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى برئاسة سالم صالح عضو مجلس الرئاسة والأمين المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى. وصدر عن هذا الإجتماع فى ٢٥ يناير ١٩٩٢ «تصميم مشترك لأعضاء المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى حول الأوضاع الراهنة»، جاء فيه أنه قد واتخذت فى الفترة الماضية جملة من الاجراءات لبناء دولة الوحدة ومعالجة عدد من المشكلات القائمة، الا أن الإجراءات لم تجر بوتيرة عالية لإنجاز مهام الفترة الإنتقالية فى وقتها المحدد، مما انعكس سلبا على أوضاع البلاد التى أصبحت تعانى فى الوقت الراهن ظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية غاية فى الصعوبة»، وسجلت هذه الوثيقة ماأسمته بنتائج الاتفاق بين قيادتى الحزب والمؤتمر، وهى خمسة عشر نقطة تم التوصل اليها عقب المصالحة بين الرئيس ونائبه. وكان من أهمها:

- حل مشكلة المسجونين والمحكومين لأسباب سياسية

-يواصل الأخ الرئيس والأخ النائب العمل على وضع الأسس والاتجاهات لخطة دمج القوات المسلحه وتقديمها لمجلس الرئاسة خلال فترة أسبوع.

- تعزيز الأمن والاستقرار ووضع خطة أمنية لكل انحاء الوطن، وتوجيه الأجهزة الأمنية لكشف كل أعمال التخريب والاغتيالات التى تمت، وتحميلها مسئولية القيام بواجبها.

وعقب إصدار هذه الوثيقة عقد إجتماع- هو الأول من نوعه- حضره سكرتيرا منظمات الحزب ورؤساء فروع المؤتمر فى جميع المحافظات مع لجنة التنسيق العليا لمناقشة تنفيذ بنود الاتفاق.

وبدا أن المؤتمر والحزب يتجهان بثبات للعمل المشترك معا، خاصة بعد أن نشرت صحيفة «الصحوة» نص ماأسمته وثيقة التحالف بين الحزبين، وهو مشروع أولى أعدته لجنة رباعية من المؤتمر والحزب للإنتقال من المشاركه الى التحالف الاستراتيجى بين التنظيمين. ولم يكن قد نوقش بعد فى أى هيئات قيادية.

٤ أسباب للخلاف

فجأة وقبل احتفالات العيد الثانى للوحدة (١٢ مايو ١٩٩٢) تفجرت الأزمة الثانية بين الرئيس ونائبه. ولم يلزم على سالم البيض منزله فى صنعاء كما فعل فى الأزمة الأولى ،ولكنه سافر الى عدن، ولم يتوقف عن الظهور العام واستقبال الزوار. وألقى البيض كلمة مرتجلة فى الندوة التى نظمها معهد «عبد الله باذيب» فى عدن حول البرنامج الوطنى للبناء والاصلاح،وأعلن فيها..«الأن اليمن فى وضع مزر وخطير..هناك رياح تعصف بهذه السفينة وهناك بوادر خطيرة جدا تواجه سفينة الوحدة والديمقراطية لكى لا تصل الى بر الامان..الحزب الاشتراكى اليمنى كشريك اساسى فى السلطة يتحمل المسئولية عن هذه الأوضاع ،وإذا قبلنا بعض الأشياء فنحن نعتبرها تضحيات من أجل شىء أكبر ..ولكن الي هنا وأكثر من ذلك يصعب السكوت عليه ..نطالب بأن كل شىء يعلن فى هذا البلد لأن مانعمله هو من أجل هذا الشعب وبالتالى لا توجد هناك سرية ،لهذه الأشياء وهذا التفكير هو من أساليب الماضى وعلينا أن نتركه..فالاتفاقيات بيننا يجب أن تعلن وحتى الخلافات اذا كانت بيننا



المصدر : الـيسار

التاريخ : ....ر يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المرونة...

كرد فعل للتطرف

اليساري في الماضي

... أحد ،ويمكن فى بعض الأوقات أن نزعل على أنفسنا لأننا كنا مقصرين واصغر من تقدير -الناس.فالناس كبرتنا وهذا الشعب جعلنا نكبر وبالتالي نريد أن نكون كذلك..ولذا علينا أن نرجع الى الشعب عندما يتصعب المسار ،فهو مرجعنا وقوتنا..» وقد نشرت الصحف اليمنية الحكومية والحزبية كلمة البيض بعد حذف العبارات التى تشير الى الخلافات بأستثناء صحيفة«الثورى»الناطقة بلسان الحزب الاشتراكى.

وأصبح واضحا أن الأزمة اعمق من السابقة وأن هناك أسبابا إضافية دفعت الى تفجرها .وتلخص مصادر احزاب المعارضة أسباب الأزمة فى أربعة أسباب

الأول:يرتبط بأصدار قرارات جمهورية أساسية تتعلق ببعض القوانين أو التعينات فى وظائف حساسة فى الدولة دون مناقشتها فى مجلس الرئاسة ودون علم نائب رئيس المجلس.

والثانى:يتعلق بصدور قانون التعليم .فالتعليم فى اليمن الموحد يعانى لا من إزدواجية التعليم فحسب ولكن من ثلاثيته.**فهناك التعليم الدينى بمناهجه الخاصة،ويعمه ٧٠٠معهد دينى** يسيطر عليها بصورة أو بأخرى الاتجاهات السلفية،ويمارس حزب «التجمع اليمنى للاصلاح »والاخوان المسلمون والسعودية نفوذا واسعا داخلها.**وهناك التعليم العام فى المحافظات الجنوبية** ومناهجه التى كانت ترتبط بأختيارات الحزب الاشتراكى اليمنى.**والتعليم العام فى الشمال** والخاضع للاتجاهات التى كانت سائدة خلال حكم المؤتمر الشعبى العام.

وفى أثناء المباحثات التى جرت قبل الوحدة لم يتمكن الشريكان من الاتفاق على قانون يوحد التعليم وأجل الأمر الى ما بعد قيام الوحدة وقدمت الحكومة قانونا لتوحد التعليم لم يتطرق الى توحيد المناهج ،فرفضه مجلس النواب واعد المجلس مشروعا جديدا لتوحيد التعليم والمناهج بحيث يكون فى اليمن مدرسة واحدة ومنهج واحد،وشارك فى اعداد هذا المشروع ٧٠ عضوا ،ورغم أن هذا القانون مدرج فى جدول اعمال مجلس النواب من الدورة السابقة فلم ينظر المجلس فيه حتى الآن.وكلما تحدد موعد لمناقشته واقراره يتم التأجيل بأسباب مختلفة فى كل مرة.وفى الدورة الأخيرة أجل مشروع قانون التعليم للنظر على وجه الاستعجال فى قانونى الانتخابات وتنظيم حمل السلاح.ويشعر على سالم البيض والحزب الاشتراكى اليمنى،**أن هناك اصرارا من المؤتمر على عدم اصدار هذا القانون رغم وجود اتفاق بين الشريكين على اصداره** ولا تخفى قيادات المؤتمر رغبتها فى التروى فى إصدار هذا القانون تجنبا لردود ألفعال متوقعة عند صدوره من الأحزاب الدينية التى تعارض انهاء الازدواجية بين التعليم العام والتعليم الدينى،وتقاتل للحفاظ على سيطرتها ونفوذها على المعاهد الدينية.

والسبب الثالث: للأزمة يتعلق بقضية **العفو السياسى العام**.فطبقا للاتفاقات بين المؤتمر والحزب كان مقررا أن يصدر قانون بالعفو العام عن كافة القضايا السياسية بما فى ذلك العفو عن«**على ناصر**» رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية حتى ١٣يناير ١٩٨٦ ،**واحمد مساعد حسين** وزير أمن الدولة فى عهده،**ومحمد على احمد** محافظ ابين آنذاك،**واحمد عبد الله** قائد القوات البحرية ،**وعبد الله على عليوه** رئيس هيئة الاركان،**وعبد ربه منصور هادى** نائب رئيس الأركان ،وهم السته الذين حكم عليهم غيابيا بالاعدام لدورهم الأساسى فى جريمة اغتيال اعضاء المكتب السياسى وكوادر اللجنة المركزية فى أحداث ١٣يناير ١٩٨٦..والعفو عن اعضاء الجبهة الوطنية فى الشمال المحكوم عليهم لمعارضتهم لنظام حكم الرئيس **على عبد الله صالح**..وكانت هذه الجبهة تضم اعضاء فى حزب الوحدة الشعبية وهو الاسم الذى كان اعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى فى الشمال ينشطون تحته،وعدد من الاحزاب والشخصيات الوطنية المعارضة.



المصدر : اليسار

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن الرئيس على عبد الله صالح اصدر قرارا مستقلا يوم ٩مايو عن على ناصر وجماعته ثم اصدر قرارا بعد ٤٨ ساعة بالعفو عن ١٦من المحكوم عليهم من اعضاء الجبهة الوطنية وظل هناك ٦٤ آخرون لم يشملهم العفو، مما اعتبره إخلالا بالاتفاق ومحاولة للإحتفاظ بورقة للمساومة.

كيف يعمل حزب اشتراكى وآخر رأسمالى فى حكومة واحدة؟!

اغتيالات..من كل لون

السبب الرابع والمباشر لانفجار الأزمة،كان محاولة اغتيال«عبد الواسع سلام» وزير العدل وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى،واحد ألمع الشخصيات السياسية فى اليمن، والذى لعب دورا هاما فى قضية ترسيم الحدود مع«عمان» وفى التصدى ورفض كثير من مشروعات القوانين التى تستجيب لضغوط التيارات الظلامية والسعودية،وقد طرحت محاولة اغتيال«عبد الواسع سلام» قضية الأمن فى اليمن برمتها.

وحوادث اضطراب الأمن والاغتيال فى اليمن متنوعة ومتعددة وتكشف عن أبعاد غاية فى الخطورة،وتشير الصحف اليمنية الى بعض هذه الحوادث البارزة.

فمثلا شهدت عدن لأول مرة فى تاريخها الحديث انفلاتا واسعا فى الأمن،كان أبطاله«الأمن المركزى»

،حيث قامت مجموعة منهم«بانتهاك اعراض الناس،مرتكبة أبشع الجرائم بدءا بأغتصاب فتيات طاهرات عفيفات وإنتهاء بأعمال السطو والسرقات بقوة السلاح..وحولوا مدينة عدن الهادئة الى وكر للرعب والخوف..»على حد قول صحيفة «صوت العمال» الاسبوعية واوسع صحف اليمن انتشارا والتى تصدر عن الاتحاد العام للعمال.وتمضى الصحيفة قائلة..«وعندما تمكنت اجهزة الأمن اليقظة والتى تربت على النظام والقانون طوال ٢٥عاما (فى جمهورية اليمن الديمقراطية) من القبض عليهم ،ماذا حدث؟..حاول اصحاب «فوق» بالضغط على أصحاب«تحت» لتحويل الجناة الى صنعاء لتغطية فضيحة الأمن المركزى..ورفضت السلطات المحلية الرضوخ لتعليمات«فوق»مبررة موقفها بأن القانون واحد فى عموم الوطن..»

ولكن الحادثة الاولى التى كان لها بعد سياسى واضح ،وهى محاولة اغتيال «عمر الجاوى» المفكر الوطنى والأمين العام لحزب «التجمع الوحدوى اليمنى»فى سبتمبر١٩٩١والتى ذهب ضحيتها المهندس حسن على الحريبى.ورغم وعد الحكومة بتقديم الجناة الى العدالة،فقد سجلت القضية ضد مجهول.

كذلك محاولة اغتيال الدكتور أحمد الأصبحى أمين سر اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام،والذى سافر بعدها للعلاج فى الخارج ولم يعد حيث تستقر لديه قناعة بأن محاولة اغتياله تمت بتدبير ومعرفة قوى داخل جهاز السلطة.

أيضا تشير صحيفة «صوت العمال» الى ما أسمته مسلسل العقيد الجاكى.الذى..«سدد رصاصات مسدسه الى قلب رجل الأمن وحافظ النظام«عبده شرف الدين»،وتمت محاكمته تحت ضغط جماهيرى واسع واصدرت المحكمة حكمها العادل باعدامه، ويتدخل من«فوق»يتم استئناف «تمييع» القضية.ويعلم الله أين يتنزه اليوم العقيد «الجاكى» داخل الوطن او خارجه».

ثم تقع جريمة اغتيال «لينا مصطفى عبد الخالق»ذات العشرين ربيعا وابنة مصطفى عبد الخالق نائب وزير التشريع لتفجر الغضب بين القوى السياسية وفى الشارع.فقد اختفت «لينا»من منزل والدها فى عدن وبعد أشهر وجدت مقتولة فى منزل زعيم الاخوان المسلمين وأحد قادة حزب«التجمع اليمنى للاصلاح» عبد المجيد الزندانى برصاص مسدس إبنته وقيل أنها انتحرت وانها كانت قد هربت من منزل أبيها ولجأت الى بيت الزندانى بعد أن تحجبت واختارت التدين وكشف التحقيق عن وجود شبهات حول اختطاف «لينا» واحتمال



المصدر : الميسار

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

قتلها.الغريب أن جهات التحقيق لم تستجب لطلب والدها ونائب الوزير» ورئيس المحكمة سابقا بتشريح الجثمان وقامت بدفنه.ولم تجرأ على معاينة مكان الجريمة وهو قصر الزندانى،بل ولم تستدع عبد المجيد الزندانى لسماع أقواله بصفته مالك المنزل الذى وقعت فيه الجريمة.

وقد شيعت جماهير صنعاء وعدن فى مظاهرة حاشدة وجنازات رمزية جثمان الفقيدة مطالبة بالقصاص والأمن ..ولكن يبدو أن الحكومة عاجزة -كما قالت صوت العمال-عن «مجرد الاقتراب من موقع الجريمة..لأن حكومتنا الهزيلة تدرك قوة عبد المجيد الزندانى ومن وراءه.»

وتوالت الاحداث الأمنية ..محاولات اغتيال إنصبت اساسا على قيادات وكوادر الحزب الاشتراكى..محاولة اغتيال العقيد الركن الدكتور عبد الله احمد بن احمد مستشار رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة مع افراد اسرته..أحداث شغب دامية عقب فوز النادى الاهلى فى صنعاء على نادى التلال فى عدن ..الى أن وقعت محاولة اغتيال «عبد الواسع سلام» وزيرالعدل،فكانت بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير.

المصالحة..

وقعت محاولة اغتيال وزير العدل يوم ٢٦ابريل١٩٩٢ اثناء ركوبه لسيارته ومغادرته للوزارة التى تقع فى شارع الزبيرى احد الشوارع الرئيسية المزدحمة فى صنعاء وعلى بعد ٢٠٠متر من البنك المركزى .وقد أصيب الصديق«عبد الواسع سلام» بعددمن الطلقات استقرت احداها فى رأسه وافقدته إحدى عينيه،وقد نقل الى المستشفى ثم للعلاج فى المانيا حيث ما يزال هناك حتى الآن.

وكان واضحا أن هذه الجريمة نقلة جديدة فى عمليات الاغتيال السياسى والعنف التى لونت الحياة فى اليمن الموحد وذلك لأكثر من سبب..

١-وقوع الحادث فى صنعاء وفى وضح النهار ونجاح القتلة فى الهروب رغم الزحام الشديد فى المنطقة وصعوبة المرور فى الشارع.

٢- شخصية عبد الواسع سلام احد قيادات الحزب الاشتراكى اليمنى وما يسترو قضية ترسيم الحدود مع عمان وأهم خبير فى هذه القضية وأحد أبرز العناصر التى تعارض فرض القوانين التى تحاول القوى السلفية ومن ورائها السعودية فرضها على اليمن للقضاء على محاولات تحديث الدولة واقامة الدولة المدنية الحديثه.

٣- تصاعد عمليات الاغتيال ووصولها الي أحد قادة الحزب الاشتراكى البارزين،تشير الى أن الحزب مستهدف اساسا ،وبالتالى مشاركته مع المؤتمر فى السلطة ومن ثم قضية الوحدة اليمنية برمتها.

وقد أحس الجميع -بلا استثناء- بخطورة الحادث فسارع مجلس الرئاسة بعقد اجتماع خاص فى اليوم التالى مباشرة ،أصدر فى إثره بيانا **أكد فيه أن محاولة الاغتيال استهدفت نظام دولة الوحدة ..والنهج الديمقراطى** ،كما عقد مجلس الوزراء اجتماعا خاصا لهذا الغرض..وناقش مجلس القوات الاوضاع الأمنية في ضوء هذه الجريمة وتقريرا قدمه رئيس الوزراء، واصدرت الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا بيانا استنكرت فيه هذا الاعتداء واعتبرت «الاعتداء بكل اشكاله جريمة كبرى».وأصدرت الاحزاب والتنظيمات السياسية بيان استنكار ونظمت الاحزاب مظاهرة احتجاج كبرى فى صنعاء وعدن شارك فيها ٢٠حزبا ضمت كل الاحزاب الرئيسية فى اليمن بلا استثناء.وصدر قرار بمنع حمل السلاح فى المدن،ثم قانون ينظم حمل السلاح.

ورغم هذا الاجماع الواسع فلم تتوقف عمليات الاغتيالات.فاغتيل مسئول الحزب الاشتراكى اليمنى فى صعدة،ثم جرت محاولتان لإغتيال **سالم صالح الأمين** العام المساعد للحزب الاشتراكى وعضو مجلس الرئاسة **وحيدر العطاس** رئيس الوزراء، وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى.

وقد أظهر الحزب الاشتراكى-قيادة وجماهيرا -قوة هائلة على ضبط النفس،دفعت بالصحفى اللبنانى«خيرالله خيرالله»الذى يتابع بإهتمام أحداث اليمن ويكتب فى الحياة اللندنية(السعودية)قائلا..



«واذا كان من وسام يعلق على صدر الحزب الذى تخلى عن الماركسية وبات أقرب الى الاحزاب الاصلاحية الغربية فهو وسام القدرة على ضبط النفس فى ظروف أقل ما يمكن أن توصف به أنها عصيبة..»

ولكن الأمين العام للحزب ونائب رئيس مجلس الرئاسة «على سالم البيض» رأى أن الأمر قد تجاوز الحد، وأنه لا بد من وقفة

الصلة

بين اغتيال لينا

ومحاولة اغتيال

عبد الواسع سلام

، واتخذ قراره الاحتجاجي وغادر صنعاء الى عدن، بعد أن أكد للرئيس على عبد الله صالح ، أن الجهات التى تقوم بعمليات الاغتيالات وتقف ورائها معروفة تماما ، وأن أجهزة الأمن قادرة على ضبط الجناة اذا كان هناك قرار سياسى واضح بذلك..

وتفاعلت الأزمة بصورة واضحة وفرضت نفسها على احتفالات الوحدة والحياة السياسية. وعقد المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى اجتماعا خاصا فى الاسبوع الأخير من شهر مايو. واتخذ قرارا بضرورة عودة الأمين العام لصنعاء وممارسته لعمله ومناقشة كل قضايا الخلاف مع المؤتمر بوضوح وصراحة. وسافر الى عدن سالم صالح ود. ياسين سعيد النعمان وسيف صايل وجار الله عمر. وكان «محسن» موجودا هناك من قبل. وبعد مناقشات طويلة مع البيض، عاد سالم ومحسن الى صنعاء والتقيا بالرئيس على عبد الله صالح. وتم التوصل لخطوط الاتفاق بين الطرفين.

وفى يوم الأربعاء ٣ يونيه تحرك «على سالم البيض» من عدن لزيارة «إب» و«ذمار» ثم عقد لقاء بينه وبين الرئيس على عبد الله صالح فى احد القرى القريبة وعاد على سالم البيض الى صنعاء. وعقد اجتماع مشترك يوم السبت ٦ يونيه بين اللجنة العامة (المكتب السياسى) للمؤتمر الشعبي العام، والمكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى، بحضور على صالح والبيض. وتلا ذلك اجتماع للمكتب السياسى للحزب الاشتراكى ودورة طارئة للجنة المركزية يومى الأحد والاثنين (٧ . ٨ يونيه)، وأقفل ملف هذه الأزمة بين الشريكين..

ولا يمكن إدراك أهمية وخطورة هذه الأزمات وعلاقة المشاركة بين الحزب والمؤتمر بالنسبة لمستقبل اليمن.. ما لم تدرك المناخ والظروف التى تتم فيها هذه التجربة الوحدوية الهامة.. وخاصة التركيبة السياسية البالغة التعقيد فى ظل التعددية السياسية، وتداخلها مع الأرضاع القبليةوانعكاساتها على قضية الدستور والانتخابات التى يفترض أن تتم فى اغسطس أو سبتمبر القادم، والأزمة الاقتصادية واحتمالات تدفق النفط وارتباط كل ذلك بموقف الحكم السعودى وتدخلاته في كل ما يتعلق باليمن سياسيا واقتصاديا، وضغوطه من أجل ترسيم للحدود يغتصب بموجبه مزيد من أرض اليمن.. وهو موضوع الرسالة القادمة..



المؤتمر الشعبي يضم انصار الرئيس الجنوبي السابق الى مكتبه السياسي

عودة علي ناصر محمد تتحول الى ورقة انتخابية

يختفي الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد وراء جدار سميك من الصمت تاركاً للتكهنات ان تاخذ مداها حول موضوع عودته الى اليمن من منفاه «الاختياري» في سوريا الذي انتقل اليه قبل حوالي ثلاث سنوات، وقبل شهور من اتفاق الوحدة الذي تم بين «حلفائه» في صنعاء، التي كانت تستضيفه وتقدم له المساندة والدعم، وبين «اعدائه» في عدن، الذين كان يريد الثار منهم بعدما اطاحوا ونكلوا بانصاره في تلك الليلة الدموية من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٦.

وقد كان خروج علي ناصر من صنعاء مقدمة لدخول علي سالم البيض وحيدر ابو بكر العطاس اليها على بساط الوحدة اليمنية بين الشطرين، وجزءاً من ترتيبات التسوية غير المعلنة التي تمت بين المؤتمر الشعبي العام في الشمال والحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، وجعلت من قيام الوحدة امرا في متناول الحزبين اللذين تالف من قيادتهما المجلس الرئاسي في دولة الوحدة الجديدة.

وقد تمت في اليمن بعد خروج علي ناصر محمد، وقيام الوحدة، امور كثيرة على طريق اذابة التناقضات الاقليمية بين الشطرين، وفي اتجاه ازالة الخلافات العقائدية، والتباينات السياسية بين الحزبين وقيادتهما، ومنها المقايضة التي حصلت بينهما قبل اشهر وقضت باصدار العفو (الجنوبي) عن علي ناصر ورفاقه الذين كان النظام العدني قد حكم عليهم بالاعدام، في مقابل اطلاق سراح مساجين من انصار هذا النظام كانوا نزلاء السجن في صنعاء.

وقد جرى ذلك كله تحت عنوان تغليب مصلحة الوحدة، والتخلص من مخلفات الماضي ورواسبه والانطلاق من اجل تحقيق اهداف الوطن وتطلعات الشعب، كما قال رئيس مجلس الرئاسة اليمني علي عبدالله صالح لاعضاء اللجنة الدائمة في المؤتمر الشعبي التي عقدت دورتها العادية الثانية عشرة في عدن مع بدايات الاسبوع الماضي.

وانعقاد الدورة في عدن بالذات له ابعاد وحدوية، مثلما له مغاز تخدم الدعوة الى التخلص من مخلفات الماضي، التي حث عليها الرئيس اليمني، خصوصا ان اللجنة اقرت في عدن ضم انصار علي ناصر محمد الى المكتب السياسي للمؤتمر وتثبيتهم في مواقع قيادية فاعلة.

والخطوة، كما يقول المراقبون، قد تسبب الازعاج لحلفاء المؤتمر الشعبي العام وشركائه في الحكم من الحزب الاشتراكي اليمني الذي وافقوا «على مضض» على العفو الذي صدر عن هؤلاء، وها هم يواجهون الآن احتمال الجلوس معهم حول طاولة واحدة، فضلاً عن امكان التحالف معهم في لوائح واحدة في الانتخابات اليمنية المتوقعة في الخريف المقبل.

غير ان هؤلاء المراقبين يقولون ايضا، ان المؤتمر الشعبي العام يدرك ذلك الا انه مكره لا بطل لم يكن امامه مخرج سوى تجاوز اعتراض شركائه في الحكم من الحزب الاشتراكي اليمني، والمغامرة باعطاء انصار علي ناصر محمد «الشرعية» الحزبية في المؤتمر الشعبي العام، وفي ظنّه انه يصيب عصفورين بحجر واحد: العصفور الاول هو توسيع قاعدته الحزبية المرتكزة في معظمها الى الشمال وتقديم نفسه في الانتخابات المقبلة على انه حزب غير «شطري»، والهدف الثاني اكتساب نسبة لا باس بها من المقترعين من مؤيدي الرئيس اليمني الجنوبي السابق وانصاره، تساعده في تسجيل انتصارات انتخابية يسعى اليها... خصوصا ان تحالفه مع شريكه في الحكم (الحزب الاشتراكي اليمني) امر غير مؤكد، بل انه تحالف مهدد ولا سيما بعد ظهور تباينات بين قيادات الحزبين، سواء داخل مجلس الرئاسة والحكومة، او داخل التشكيلة القيادية المشتركة للحزبين. كذلك بعد ظهور محاولات جدّية وعلنية من الحزب الاشتراكي لعقد تكتل انتخابي بينه وبين عدد من الاحزاب اليمنية التي تقف موقف النقيض السياسي للمؤتمر الشعبي العام.

يضاف الى ذلك كما يقول هؤلاء المراقبون، ان القرار ينم عن «رغبة» غير معلنة لدى قيادة المؤتمر الشعبي في عودة علي ناصر السريعة الى اليمن، مع ما في تلك العودة من محاذير بسبب عدم استقرار الوضع الامني اولا، ونتيجة الحزازات الناتجة الآن وقد توقظها هذه العودة.. ولا سيما لدى قيادات الحزب الاشتراكي اليمني التي تتقاسم الحكم الآن مع قيادات المؤتمر الشعبي.

ومهما يكن الامر فان الكلمة في هذا الموضوع هي لعلي ناصر محمد نفسه.. الذي يختفي وراء جدار الصمت مع العودة وضدها، بينما هو في طليعة العارفين ان الوقت غير مناسب لذلك، مع ان رسل الحكم ابلغوه الرغبة العليا في عودته اكثر من مرة.



الأحمر والزنداني والأنسي لـ« المسلمون »:

لا .. لتجفيف المنابع في اليمن

صنعاء ـ كتب شريف قنديل:

أصبح من المؤكد أن يصوت مجلس النواب اليمني في جلسة السبت القادم على مشروع قانون ينص على إلغاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم فيما وصفه الإسلاميون بخطة «تجفيف المنابع». شهدت «المسلمون» مداولات ومناقشات المجلس قبل أن يقرر رئيسه الدكتور ياسين سعيد نعمان تأجيل التصويت على القرار إلى جلسة السبت. كما استطلعت آراء علماء اليمن ورموز التيار الإسلامي بها والذين يتعرضون الآن لحملات اعلامية مكثفة. قال الشيخ عبدالله الأحمر رئيس التجمع اليمني للاصلاح «أكبر حزب إسلامي» إن الهدف من اقرار القانون الجديد هو الحيلولة بين الأجيال القادمة وبين الإسلام، وأضاف ان الحملة التي يتبناها الحزب الاشتراكي وبعض المزايدين تدخل ضمن حملة عالمية تستهدف الإسلام من جذوره ومضى يقول: لقد حولوا الموضوع إلى قضية سياسية لانهم يظنون أن هذه المعاهد العلمية هي القاعدة الأساسية للتجمع اليمني للاصلاح. وقال الشيخ عبدالمجيد الزنداني الداعية المعروف «منظر الحزب» إن اليساريين والعلمانيين ادركوا أن الصحوة الإسلامية تسير في بلادنا قدماً وأن القاعدة التعليمية تمكن الطالب من معرفة دينه ولذلك يسعون بالفعل إلى تجفيف المنابع من البداية ومضى قائلاً: لقد وضعت لجان الوحدة قانوناً رأوا انه لا يحمل جرعة كافية من الخروج على الإسلام والتضييق عليه وتجفيف منابعه لذلك يشرعون الآن في اضافة هذه الجرعات، وأوضح انهم «يعني الاشتراكيين وغيرهم» يسعون للمسارعة باتخاذ قرار إلغاء المعاهد قبل خوض الانتخابات خوفاً مما قد تأتي به من نتائج لا تمكنهم من تحقيق أهدافهم. وقال عبدالوهاب الانسي «مفكر» الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح وعضو مجلس النواب إن القوى اليسارية تريد الآن أن تميع كل المكتسبات الإسلامية الموجودة في بلادنا استغلالاً لعملية الدمج وتوحيد المؤسسات المتماثلة، ومضى يقول: لقد ظلت اليمن بعيدة عن التيارات المعادية للإسلام لكن اتجاه تجفيف المنابع يسعى لأن يسود في بلادنا. من جهة أخرى اعلن الشيخ الأحمر رئيس التجمع اليمني للاصلاح إن حزبه سيخوض الانتخابات المقبلة حتى ولو جاءت مزيفة وقال «سنخوضها وليس أمامنا سوى هذا الخيار وعلى الآخرين الذين يملكون أدوات التلاعب أن يدركوا أن محاولات التزييف ستواكبها حملات مضادة».

وحول رد فعل التجمع في حالة اقرار إلغاء المعاهد ومدارس تحفيظ القرآن الكريم قال إن موقفنا هو موقف الشباب والشعب المسلم وسوف نقف مع هذا الشعب فنحن لا نستطيع أن نتحكم في العواطف الإسلامية وعلى الجميع أن يدرك ذلك.

وكانت صحف الحزب الاشتراكي قد واصلت حملاتها على علماء اليمن مستخدمة عبارات «أصحاب الذقون وملء البطون» وغيرها من عبارات خارجة وطالبت بما اسمته بتطهير المساجد منهم ومن اشرطتهم المسجلة كما حاولت هذه الصحف تصوير المعاهد العلمية بأنها لا تخرج سوى المؤذنين ومع ذلك فهناك نقص فيهم!

وقد نفى الشيخ الزنداني ما نسبته احدى المجلات العربية إليه من أنه يهدر دم الاشتراكيين وقام بتسليم المجلة مذكرة نفى فيها تماماً أن يكون قد التقى بمندوبها وقال الشيخ الزنداني لـ«المسلمون» لم أتحدث بمثل هذا الكلام مطلقاً ولم أتحدث مع مندوب المجلة على الاطلاق وقال إن هذه الحملة تستهدف الاساءة للإسلام وللإسلاميين ■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليسار
القاهرة

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

رسالة صنعاء

مجلس النواب اليمنى غير مقتنع بالاجراءات لضبط الحالة الأمنية

خطة مقترحة من الحزب الاشتراكى

تتضمن توحيد الجيش واخراجه من العاصمة



عندما كان الاخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني متوجها الى عدن في الاسبوع الأخير من ابريل الماضي بعد محاولة اغتيال عبد الواسع سلام وزير العدل وصلته معلومات من صنعاء عن تعرض منزل سالم صالح عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب للضرب بنيران الرشاشات من قبل مجموعة مجهولة .وفي اليوم التالي مباشرة وصلت نائب الرئيس أخبار أخرى عن تعرض منزل حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب للنسف بالديناميت..

ورغم أن الحادثتين لم تسفرا عن أية خسائر إلا أن جوا من القلق قد لف الجميع من جراء التدهور الشديد لحالة الأمن،وفي نفس الاسبوع استدعى مجلس النواب اليمني الحكومة وعقد معها جلسة مساءلة.. وكان المجلس قد طلب من الحكومة في جلسة سابقة تقريرا مفصلا عن حالة الأمن وعن الإجراءات التي اتخذتها للكشف عن مدبري محاولة اغتيال وزير العدل..

قام التليفزيون اليمني ببث وقائع تلك الجلسة التي قدم فيها وزير الداخلية والامن

علي الصراري

تقريرا عن حالة الامن الا أن العديد من أعضاء المجلس قد عبروا عن عدم اقتناعهم بالتقرير صراحة ،وحملوا الحكومة ووزارة الداخلية مسئولية التقصير معتبرين أن ماسمعوه من وزير الداخلية ليس كافيا ولا يدل على توجه حقيقي لضبط الأمن وإيقاف أعمال الاغتيالات والعنف..

وخلال تلك الفترة شاعت أحاديث وأخبار عديدة عن وجود أزمة في الائتلاف الحاكم ،وتناقلت بعض الصحف اليمنية والعربية أنباءا عن وساطة بين الرئيس اليمني ونائبه قام بها كل من ياسر عرفات الرئيس الفلسطيني ونايف حواتمة الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وبعض الشخصيات اليمنية البارزة مثل المشير عبد الله السلال الرئيس اليمني الاسبق ..إلا أن مصدرا قياديا في الحزب الاشتراكي اليمني قد نفى صحة تلك الأنباء الخاصة بالوساطة ،وأكد في خبر تناقلته بعض الصحف اليمنية أن علي سالم البيض سيرأس اجتماعات دورة اللجنة المركزية للحزب السابعة والعشرين،والتي انعقدت فعلا في صنعاء في ٦. ٧يونيو١٩٩٢،تنفيذا لقرار المكتب السياسي وبالنظر الى أن الوضع الأمني هو أبرز ما انشغلت به الأوساط السياسية والشعبية في اليمن خلال الأشهر الأخيرة،فقد كان نفس الموضوع مدار بحث موسع في الاجتماع المشترك للمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني،واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام صبيحة يوم ٦يونيو قبل دورة اللجنة المركزية بساعات..وفي حين كان رأي المكتب السياسي أن يقتصر البحث على المسألة الأمنية كان رأي اللجنة العامة أن يبحث الاجتماع في عدد من الأمور الأخرى المرتبطة بالعلاقة بين التنظيمين تكون بينها المسألة الأمنية،وأن يؤجل تقديم الورقة المتعلقة بأوضاع الأمن في البلاد والتي قرر المكتب السياسي تقديمها الى دورة اللجنة المركزية نفس مساء اليوم..ولم يصل



المصدر : اليسار
التاريخ : يونيو ١٩٩٢
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاجتماع المشترك الى أى اتفاق محدد،واتفق على استئناف الاجتماع المشترك بعد عطلة عيد الأضحى..

فى مساء نفس اليوم بدأت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى.دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين وتداولت فى ورقة تحليلية حول بعض القضايا الملحة فى الوضع السياسى الراهن ،وركزت المناقشات على مسائل العنف والأرهاب وخطره على الديمقراطية والوحدة ،وكذا على التصورات الخاصة،بالفترة الانتقالية المحددة فى اتفاقية اعلان الجمهورية اليمنية بثلاثين شهرا تبدأ فى ٢٢مايو ١٩٩٠وماتبقى منها،وما أنجز من مهامها ، وكذا فى عدد من القضايا الأخرى المتصلة برؤية الحزب للتحالفات الاجتماعية والسياسية ومستقبل النظام السياسى ودور الحزب فى المستقبل..

وفي ختام الدورة اتخذت اللجنة المركزية عددا من القرارات الهامة كان من أبرز ماتعلق منها بالوضع اليمنى القرار الخاص بأدانة العنف والاغتيالات السياسية،وعدم قبول الحزب لاستمرار تلك الأعمال بأى حال من الأحوال ،ودعوة الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى وجماهير الشعب للاشتراك فى عملية حماية الأمن ومكافحة الارهاب ..كما أقرت اللجنة المركزية تمسك الحزب بتنفيذ اتفاقية اعلان الجمهورية اليمنية خلال ماتبقى من الفترة الانتقالية،وانتهاء تلك الفترة فى وقتها المحدد، واجراء الانتخابات العامة فى موعدها من أجل الانتقال من شرعية الاتفاقية الى شرعية الدستور وأقرت اللجنة المركزية مشروعية التحالفات السياسية مؤكدة على أن تكون معلنة ومتكافئة وتقوم على الاتفاق البرنامجى وأن الحزب سيضع ما يتفق عليه ويختلف بشأنه مع القوى الأخرى أمام الناس لكى تكون علاقاته بالاخرين قائمة على الوضوح ، وتجنب التكتيكات الضارة المتسترة بعدم الإعلان..

تصور الحزب ومقترحاته لمعالجة الأوضاع الأمنية

دعت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى لدى مداولاتها حول الوضع الأمنى الى بلورة رؤية مشتركة بين الحزب والمؤتمر ومن خلال ممثليها فى أجهزة الدولة المختلفة حول الخلفيات والدوافع للاخلال بالأمن ،وكذا الاجراءات والوسائل اللازمة لصد هذا الخطر الداهم مشيرة الى اهمية تكوين وعى مشترك بمدى فداحة .الأضرار السياسية ،والاجتماعية والاقتصادية التى تلحق بالمشروع الوحدوى الديمقراطى فى اليمن ،بحيث يعلو الشعور بالمسئولية تجاه الوطن على كل مكسب أو



المصدر : الميثاق

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خسارة حزبية أو سياسية.

ونوهت الى إدراك الجميع لمدى ضخامة الموروث من النزاعات السياسية والاجتماعية التى خلفتها سنوات من الحروب وعدم الاستقرار وسائر التناقضات فى المصالح والأهواء السياسية ،إلا أن مثل هذا الإدراك ينبغى أن يكون الأساس المعرفى والمعلوماتى لتشخيص الحالة واقتراح العلاج المناسب لها ،مشيرة الى أن هذا الموروث كعناصر سلبية تشكل القابلية الداخلية ولأية أعمال معادية لأمن البلاد واستقرارها وتطورها..

وركزت مداولات اللجنة المركزية على أن ظاهرة العنف سواء كانت سياسية أو من قبيل أعمال الثأر الشخصى ،إنما تقف وراءها ثقافة معينة تبررها وتزودها بالدافع المعنوى ويقيم اجتماعية معينة تسهل قبولها والتعايش معها اجتماعيا فالتعالى والعصبية وعدم التسامح،واضفاء صفة البطولة على الجناة والافتقار الى روح المساواة بين المواطنين هى جزء من هذه الثقافة التى يتعين إدانتها ، ومن ثم مواجهتها بكافة الوسائل ،بما فى ذلك المواجهة الفكرية.

وتطرقت اللجنة المركزية الى ما يمكن أن ينجم من آثار سياسية واقتصادية واجتماعيةفى حالة عجز الخطة الأمنية عن الحد من ظاهرة العنف ، متوقعة النتائج التالية

١-التأثير سلبا على نفسية ومزاج الناس من النظام فى هذه المرحلة الحساسة التى تتضافر خلالها عوامل عديدة كالغلاء وسوء المعيشة الى جانب العنف،لتدفع بالمواطن الناخب أكثر فأكثر الى الابتعاد عن السلطة وسحب ما بقى لها من رصيد لدى المواطنين ،خاصة أن هناك شعورا باطنيا متناميا لدى قطاعات معينة من السكان يربط ما بين الوحدة ومابين هذه المشاكل وهو شعور سطحى وعاطفى ،لكن الوعى العادى يحاكم الأشياء فى ضوء المؤثرات التى تمس حياته اليومية وأهمها الأمن والخبز والعمل.

٢-إذا أضحت ظاهرة العنف خارج السيطرة ،فسوف تؤدى الى بروز صعوبات تؤثر سلبا على الديمقراطية والانتخابات البرلمانية القادمة،لأن الحالة الواقعية غير المرضية ستكون أبلغ وأقوى من أية برامج أو وعود انتخابية ، وهى بداية لمستقبل مجهول..

٣-سيفضى استمرار أعمال العنف الى اغراء الراغبين فى الانتقام من النظام الحالى بسبب مواقفه السياسية.

٤-سوف تؤدى حالة الأمن المتدهورة الى إيقاف عملية التنمية .

٥-ستزيد من حالة القلق وترفع نسبة البطالة لتنعكس ثانية على حالة الأمن ،الأمر الذى يضعف حجة الحكومة التى طال تكرارهاوالقائلة بتأثير العوامل الخارجية على معيشة الناس فى اليمن بعد حرب الخليج.

٦-رغم اقبال شركات النفط على العائد للتنقيب عن النفط فى اليمن،فإن أى تدهور اضافى يؤثر على اعمال هذه الشركات وعلى موظفيها قد يؤدى الى تغيير موقفها الحالى باتجاهات عديدة أقلها تجميد أعمالها مؤقتا.

٧-إن الاتجاه الرئيسى لاعمال العنف كان موجها ضد مقرات واعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى،قد قوبل بالصبر والامتناع عن توجيه الاتهام لأية جهة أو حزب أو شخص بعينه ،تاركا المسألة برمتها لجهات التحقيق والقضاء،،غير أن أكثر ما يخشى هو أن الجهات التى تقف وراء هذه الاعمال قد تلجأ الى تغيير اهدافها وتكتيكها،وتضرب بأكثر من اتجاه لتثير مزيدا من الشكوك وردود الأفعال وتبادل المخاوف.خصوصا اذا لم تفلح أجهزة الأمن فى القبض على الجناة وتحديد هويتهم.

٨-اذا لم تنجح الحكومة بتنفيذ وعودها بضبط حالة الأمن فترة زمنية معينة ،فسوف يلجأ المواطنون الى تأمين أنفسهم بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وسوف تنمو فعالية وتأثير الكيانات الموازية لسلطة الدولة.

٩-سيخلف انفلات الأمن افدح الاضرار بعملية التطور السلمى الديمقراطى للبلاد ،ويدفع المواطن الى تحميل



المصدر : اليسار

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الديمقراطية المسئولية،ويغذى النزوع الى الديكتاتورية من جديد.

١٠-الاقرار بأن أعمال الثأر والاغتيالات السياسية عملية سياسية بالدرجة الأولى لا تستهدف حزبا أو شخصا بعينه وأنما تستهدف أمن البلاد والنظام العام والمشروع الوحدوى الديمقراطى اليمنى برمته.

وذكرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى بما شاع مؤخرا من أقاويل عن وجود عناصر غير يمنية تتدرب فى اليمن بهدف ممارسة الارهاب فى بلدانها أو غيرها ،بما فى ذلك عودة والمجاهدين العرب»فى أفغانستان الى اليمن بعد أن اقفلت فى وجوههم الأبواب،ومنهـا الهـباب الافغانى-الباكستانى،وما قيل عن أن الجزائريين الذين قتلوا رجال الشرطة فى الجزائر قد اعترفوا أنهم سكنوا وتدربوا فى شقق معينة فى اليمن،والأخطر من ذلك ما يشاع من أن بعض الجهات العربية تعمل على التخلص من بعض العناصر الارهابية المطلوبة دولها بإرسالها إلى اليمن.

ولمواجهة الوضع الأمنى المتدهور اقترحت اللجنة المركزية خطة متكاملة تضمنت عددا كبيرا من الاتجاهات والتفاصيل الرئيسية والثانوية التى سيؤدى تطبيقها إجمالا الى تحقيق سيطرة حازمة على الحالة الأمنية فى البلاد .نثبت هنا أهم الاتجاهات التى اقترحتها الخطة:

١- مواصلة العمل بصورة مكثفة فى مجموعة الاجراءات المستمرة فى الخطة الأمنية واعتقال مرتكبى جرائم القتل المعروفين واستمرار التحقيق والبحث لمعرفة مرتكبى الجرائم الأخرى مع زيادة فعالية الاجراءات المتخذة ، والتعامل مع هذه المسألة على نحو استثنائى ، وتحديد فترة زمنية لا تجازها.

٢- تعزيز دور أجهزة الشرطة واعادة انتشارها في مختلف المواقع والمحافظات حسب احتياجات ومتطلبات الأمن فيها وحل المشاكل التى تؤثر على معنوياتها وخاصة ما يتعلق منها بالمعيشة وتوحيد القوانين والنظم والعمل بها ، وتحديد الصلاحيات بوضوح وتحت المسئولية الشخصية.

٣- تحديد صلاحيات الأمن السياسى وهيكله وتحديد نشاطه بما يتفق مع الدستور وفى إطار مكافحة النشاط والتجسس المعادى لسيادة وأمن واستقرار البلاد

٤- منع حمل الاسلحة في المدن الرئيسية وفقا للقانون

٥- تعزيز وحدة القوات المسلحة واعادة انتشارها بما يلبى احتياجات الدفاع عن الوطن وسيادته ، واخراج القوات المسلحة من العاصمة والمدن الرئيسية والإبقاء على احتياطى محدد فيها، وعدم زج الجيش فى قضايا مدنية لا تخصه ووضع إجراءات فعالة للتقيد بالقوانين واللوائح بما فى ذلك تطبيق قانون الأحزاب الذي يمنع الحزبية فى القوات المسلحة.

٦- عقد مؤتمر وطنى لانهاء مشاكل الثأر القبلى بصورة نهائية بما يعمق الوحدة الوطنية ويعزز الأمن والاستقرار ،بحيث يضع هذا المؤتمرأسسا واضحة لانهاء مشاكل الثأر والتصدى لأية محاولات للاخلال بها.

٧- تطبيع الوضع السياسى من خلال اطلاق من تبقى من المعتقلين السياسين ،واصدار عفو وطنى سياسى عام يجرى تطبيقه واحترامه، وحل مشاكل التوظيف لأولئك الذين عوقبوا فى وظائفهم لأسباب سياسية.

٨- اغلاق أية مراكز أو معاهد تقوم بعملية التدريبات العسكرية خارج المؤسسات الشرعية للدولة.



المصدر : الشرق الأوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

العطاس في حديث شامل لـ الشرق الأوسط

موقف السوفيات في ١٩٨٦ افتقر الى التفهم الواقعي

جنيف: من عبد الله حموده

أكد المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني انه لم يكن راضيا عن اعتكاف علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني في منزله بعدن، واقنعه بالعودة الى صنعاء في اطار العلاقة الوثيقة التي تربطهما منذ زمالة الدراسة. وقال أن «معالجة القضايا لا تتم بهذا الاسلوب، فالناس تختلف. ولكن الاختلاف يجب ان يعالج من خلال موقع العمل، وليس من خارجه».

جاء ذلك في حديث صحافي شامل مع «الشرق الأوسط» ـ ينشر الجزء الاول منه اليوم والثاني غداً ـ تطرق فيه العطاس الى خبرته السياسية في الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة.

وتطرق الى الصراعات التي تفاقمت وانتهت بأحداث ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦، فقال انه اقترح حلاً لتوزيع المناصب في اللجنة المركزية حينئذ، ولكن الرئيس السابق علي ناصر عارض ذلك، رغم حرص العطاس على «الا ندفع بعضنا البعض للوقوف في مواقف مضادة»، كما ان موقف السفير السوفياتي اقتصر على الدعوة الى «عدم تقليص علي ناصر» دون تفهم واقعي للأمور.

وأوضح انه سافر الى موسكو ـ من الصين ـ بعد وقوع الاحداث، وأسهم في تفادي مواقف خاطئة من جانب موسكو، كما انه رفض الذهاب الى اثيوبيا، حيث كان يوجد علي ناصر، حتى لا يحسب على جناح الرئيس السابق. وقال ان اهتمامه الاساسي في ذلك الوقت كان يتركز على حماية اليمن والحفاظ عليها.

وعلق على احتمالات عودة علي ناصر فقال «هذه مسألة يقدرها علي ناصر شخصيا».

وانتقد العطاس تجربة التطبيق الاشتراكي في جنوب اليمن، وقال «من الضروري ان تكون في البلد ثروة أولاً، حتى اذا ذهبت في يد قلة من الناس، بدأنا في اعادة توزيعها لتحقيق العدالة الاجتماعية»، وفي غيبة ذلك تساءل «اذا لم يكن هناك انتاج، هل نوزع الفقر؟».



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شدد على ضرورة الانتقال بالعلاقة مع المؤتمر الشعبي الى "صيغة متقدمة"

الاشتراكي اليمني: ميثاق الشرف سيكون موضوعاً رئيسياً في الملتقى الوطني

□ صنعاء - «الحياة»:

■ شدد السيد سالم صالح محمد، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني عضو مجلس الرئاسة، على ضرورة ان يرتقي الحزبان الحاكمان (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي) باعمال التنسيق بينهما والانتقال الى «صيغة متقدمة» والا يكتفيا بما تم التوصل اليه حتى الآن في هذا الصدد.

وقال السيد سالم صالح محمد في مقابلة مع القناة التلفزيونية الثانية في عدن نقلتها صحيفة «الثوري» الاسبوعية، ان «تطور العلاقة بين الحزبين سيكون عاملاً مساعداً لدفع عملية التنسيق بين كل الاحزاب والقوى السياسية وليس العكس كما يعتقد بعضهم».

واشار الى ان الحزبين الحاكمين يوليان اهمية كبيرة لموضوع «الملتقى الوطني» وهو الاسم البديل لـ «المؤتمر الوطني» و«المائدة المستديرة» خصوصاً ان فكرة عقد المؤتمر انطلقت اساساً من اجتماعات الحزبين في تعز في وقت سابق.

ونوه بان «الملتقى الوطني» سيناقش كموضوع رئيسي «ميثاق الشرف» بين الاحزاب والقوى السياسية. واكد ان كل الاحزاب تلتقي من حيث الجوهر حول الثوابت الوطنية التي يقوم عليها الميثاق.

وعن الانتخابات النيابية المقبلة، قال سالم صالح محمد انها «تشكل حدثاً فريداً في بلادنا باعتبارها ايذاناً بدخولنا عهداً جديداً بكل معنى الكلمة».

واشار الى ان الاتفاق على اللجنة العليا للانتخابات «سيمهد الطريق نحو الاعداد النهائي للانتخابات، وان اجراء انتخابات حرة ونزيهة هو الهدف الذي تتوجه نحوه الآن كل القوى الحريصة على تعزيز الديموقراطية في البلاد».

وقال «ان توطيد الامن والاستقرار يشكل الضمانة الرئيسية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة»، منوهاً بان «هناك من لا يريد ان يمضي اليمن في تحقيق اهداف التنمية وانجاز برنامج الاصلاح والبناء الاقتصادي».

وكان السيد عبدالرحمن علي الجفري، رئيس هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، صرح الاسبوع الماضي بان المؤتمر الوطني سيبدأ اجتماعاته في الفترة بين ٤ - ٥ آب (اغسطس) الجاري. وعزا الازمات الاقتصادية والامنية في اليمن الى الازمات السياسية، معرباً عن امله بالانتقال من «شرعية الامر الواقع الى الشرعية الدستورية».



في تصريح لـ الشرق الاوسط بعد محاولة اغتياله

هيثم: أعرف هوية المسؤولين عن مخطط التفجيرات في اليمن

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

اكد رئيس الوزراء اليمني الجنوبي السابق محمد علي هيثم - في اول تصريح له عقب اكتشاف محاولة لاغتياله واحباطها - ان افراد حرسه الخاص عثروا على عبوات ناسفة امام منزله مساء امس الاول، تتضمن لغماً شديد الانفجار، من النوع الذي يستعمل في تدمير الدبابات، واصابع من الديناميت، واجهزة توقيت، كانت مضبوطة لتفجير العبوة لكنها اكتشفت قبل ساعة من موعد الانفجار. وقال ان قوات الامن هرعت الى المنزل، وأبطلت مفعول المتفجرات، وبدأت حملة تمشيط واسعة في منطقة الحادث بحثاً عن الجناة.

وأضاف هيثم لـ «الشرق الاوسط» انه على علم بالجهات التي تقف وراء مثل هذه الحوادث، بهدف اثارة حالة من الارتباك والبلبلة، تعوق اجراء الانتخابات في موعدها المقرر في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، وهو موعد نهاية الفترة الانتقالية، التي اعقبت انجاز الوحدة بين شطري اليمن، ولكنه رفض تحميل جهة محددة مسؤولية تدبير الحادث.

وكانت المتفجرات في صندوق من الورق المقوى (الكرتون) امام منزله بضاحية حدة في العاصمة صنعاء، وقد اكتشفت في الوقت نفسه الذي كان فيه العقيد مطهر غالب القمش وزير الداخلية والامن يترأس اجتماعاً ضم محافظي المحافظات اليمنية، لبحث خطوات تنفيذ الخطة الأمنية في المحافظات، ودراسة الاحتياجات المطلوبة لذلك.

وجدير بالذكر ان محمد علي هيثم كان اول رئيس وزراء في الشطر الجنوبي من اليمن عقب الاستقلال في عام ١٩٦٧، وهو عضو في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام (احد الشريكين في الحكم)، وقد تعرض لمحاولتي اغتيال سابقتين اثناء وجوده في منفى اختياري بالقاهرة، كانت الاولى عام ١٩٧٥، والثانية عام ١٩٧٦، واصيب في المحاولة الثانية في انفه وذقنه وما زالت آثار الاصابة واضحة في وجهه، وخمس اصابات اخرى أدت الى كسر ساعده الأيسر، كما قتل سائق سيارته المصري في ذلك الحين.

واوضح هيثم ان الحادث الذي وقع في نفس يوم لقاء الرئيس اليمني مع رجال القضاء يمثل تحدياً للاجراءات التي تتخذها الحكومة اليمنية لتثبيت الأمن والاستقرار، وتعبيراً عن قدرة الذين يقفون وراء هذه المحاولات على الوصول الى اعلى مستوى في السلطة.

ووصف الحادث بانه «يقع في اطار التخطيط المكشوف للاخلال بالأمن، وتوسيع نطاق الارهاب، للحيلولة دون الانتقال الى ما بعد الفترة الانتقالية بطريقة دستورية وديمقراطية».

وتأتي هذه المحاولة ضمن سلسلة عمليات عديدة شهدتها صنعاء في الآونة الاخيرة، وشملت انفجارين بجوار منزلي سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، وكذلك انفجار قنبلة اخرى في فناء منزل النائب احمد الحبيشي رئيس تحرير صحيفة «الوحدة» الاسبوعية، وعضو الحزب الاشتراكي اليمني.



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

٧٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢

حيدر العطاس «مهندس بناء الدولة اليمنية»

في حديث خاص لـ الشرق الأوسط

يخطئ الحزب والمؤتمر اذا ناورا ضد بعضهما

حيازة السلاح حق وتنظيم حمله مسألة مهمة

● حكومة الحزب الواحد ليس لها صلاحيات ● عندما تملكت الدولة كل شيء حرمت القطاع الخاص من دور في البناء ● نكس الجنود الشماليون رشاشاتهم عندما علموا بوجودي في الخطوط الأمامية ● تشاورنا مع الأحزاب حول برنامج الإصلاح ولها الحق في طرح برامجها ● لا أستطيع قيادة مجلس الوزراء بدون برنامج والأحزاب ممثلة في الحكومة ● لن تصاغ التحالفات مع الأحزاب إلا بحسم العلاقة بين التنظيمين الحاكمين ● الحوار يحدد القواسم المشتركة ويستمر لإنهاء نقاط الخلاف ● لا يسمح اليمن لعلاقته مع دولة بالإساءة الى علاقاته مع الآخرين ● لا توجد معسكرات لتدريب



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ... ١٩٩٣

الأصوليين وهذا يضر باليمن قبل غيره ● اليمن جزء من الجزيرة ويجب أن يساهم في استقرارها ● يتعين على الحزب والمؤتمر الوقوف على أرضية موحدة والتوصل لفهم مشترك

الخطة الأمنية استفزت الخارجين على القانون

جنيف: من عبد الله حموده

لم يكن الانطباع الذي تركه حديث المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء اليمني - بشأن المؤهلات التي يتمتع بها لقيادة الحكومة في هذه المرحلة نابعا من فراغ، فقد استطلع الجزء الاول من هذا الحديث الشامل خبراته الفنية والسياسية في الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة، والقيود التي فرضتها المنافسة والمزايدة بين القيادات على حركة التنمية وعملية بناء الدولة. وهو يضع في هذا الجزء - الثاني والاخير - من الحديث الاسس التي يعتمدها لبناء دولة الوحدة، انطلاقا من احترام قاعدة «التشاور» مع الاحزاب في ظل التعددية السياسية، الى افساح الطريق امام القطاع الخاص للمشاركة في البناء، على اساس «برنامج البناء والاصلاح السياسي والاقتصادي» الذي يقوم على الثوابت الوطنية، ويعتمد الاستمرار في الحوار اسلوبا للتوصل الى اتفاق يحسم نقاط الخلاف المتبقية. ويؤكد العطاس على اهمية التحالفات السياسية بين الاحزاب والتنظيمات المتعددة، ولكنه يشير الى اهمية استقرار العلاقة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام - باعتبارهما «التنظيمين الاساسيين» - وضرورة توصلهما الى توحيد في النظرة الى الواقع اليمني الذي يتعاملان معه. ولا ينفصل فهم رئيس الوزراء اليمني لظروف بلاده وواقعها عن تصوره لعلاقاتها مع الدول الاخرى والمجاورة، فهو حريص على ان علاقات اليمن مع دولة ما يمكن ان تضر بعلاقاتها مع الدول الاخرى، او تكون على حسابها، ويرى ان اليمن جزء من الجزيرة العربية، يجب ان يعيش مع الدول الاخرى الموجودة بها في امن واستقرار.

واذا كانت عملية بناء الدولة اليمنية في المرحلة الراهنة تبدأ بتحقيق الوحدة بين شطري اليمن، فانه من الطبيعي ان يبدأ الحوار في الجزء الثاني من الحديث بالتطرق الى الظروف التي تحققت فيها هذه الوحدة.

● اشارت بعض التقارير السياسية الى ان جنوب اليمن كان يعاني من ازمة ضخمة جدا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي بعد سقوط الكتلة الشرقية، فكانت الوحدة بالنسبة له حلا ملائما، ثم جاءت ظروف الانفراج الدولي التي نشأت في نفس الفترة فلم تكن هناك معارضة من جانب بعض الاطراف العربية وغير العربية، فسهلت عملية توحيد شطري اليمن. ولكن عنصر الازمة الاقتصادية كان قائما وله دور، فهل يمكن ان توضح هذه النقطة او ترد عليها؟

- لا اعتقد ابدا ان الوضع الاقتصادي كان السبب في الوحدة، لو ان الوضع الاقتصادي في الجنوب كان سيئا لدرجة انه دفعه الى الوحدة، فالوضع الاقتصادي كله كان غير مناسب وضعيف، ويرجع ذلك الى اننا لم ننتبه الى بناء قاعدة انتاجية في اليمن، واعتمدنا على الخارج كمصدر للانتاج، كما ان الدولة امتلكت كل شيء، ولم تترك المجال لراس المال الوطني لكي يساهم في عملية البناء الاقتصادي، ولم يكن الوضع في اي شطر من اليمن افضل منه في الشطر الآخر، وكان ذلك من العوامل التي ساعدت في تحقيق الوحدة، وسببا بجهدي واسهامي نحو هذا الهدف، لانني توصلت الى قناعة بان اليمن لا يمكن ان يستقر طالما ظل مجزءاً. وعندنا حوادث كثيرة حصلت، مثل الحروب التي وقعت بين الشطرين، وآخرها المشكلة التي كانت حول منابع النفط في المنطقة بين شبوة ومارب، التي نشبت فيها المعارك.

وفي عام ١٩٨٩ قمت بزيارة خاصة لهذه المنطقة، وهي منطقة صعبة ووعرة، لا يستطيع احد ان يصلها بسهولة، لانه توجد فيها «رملة السبعتين»، وهي كثبان من الرمال يصل ارتفاع بعضها الى ٢٠٠ متر، والوصول اليها صعب جدا. ذهبت لارى هذه المنطقة التي تدور الحرب بسببها، ووصلت فعلا الى مقربة حوالي ١٥ مترا من الحدود مع الشمال قبل الوحدة، حيث تتداخل حدود الشطرين. وايضا اثر في نفسي عندما وصلت الى قرب المواقع الشمالية (قبل الوحدة)، وسمع الجنود الشماليون ان حيدر العطاس رئيس مجلس الرئاسة موجود، ان نكسوا رشاشاتهم في الرمال. اثر في هذا الموقف تماما، لانه فعلا ليس هناك شيء نتحارب عليه.

وكانت الرمال متحركة، لدرجة انهم قالوا لي ان الطباخ كان يذهب بالطعام الى مجموعة من الجنود الجنوبيين، يتضح انه ان ذهب الى الجنود الشماليين. كان ذلك احد المواقف الاخرى المؤثرة، ويتضح من ذلك ان الاستقرار لا يتحقق الا بالوحدة، حتى الاستقرار على مستوى الشطر الواحد لا يتم اذا ظل اليمن مجزءاً والشيء الآخر الذي اقتنع به تماما، هو ان اليمن لا يمكن ان يتطور الا بالديمقراطية، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية في شطر دون آخر. كانت هذه هي العوامل التي دفعتنا لتحقيق الوحدة، واعتقد انها عوامل صحيحة، وبدون وحدة اليمن، وبدون الديمقراطية لن تستقر الامور، وسنظل نرتكب اخطاء، وانا اوعز كثيرا من الأخطاء التي ارتكبت على مستوى الشطر الواحد، او على مستوى اليمن كله، الى غياب الممارسة الديمقراطية، وحتى في ظل نظام الحزب الواحد، لو كانت فيه ديمقراطية لقلت الاخطاء...

● كانت الفترة التي قضيتها رئيسا لمجلس الشعب الأعلى في ظل حكم حزب واحد (بجنوب اليمن)

تختلف في طبيعتها عن رئيس حكومة مع ٥٠ حزبا، لكنها تلقي ضوءا - اضافة الى ما ذكر - على امور آخرى.

- (مقاطعاً) بالعكس اعتقد انه من الافضل الحكم في ظل ٥٠ حزبا، بدلا من الحكم في ظل حزب واحد.

صلاحيات الحكومة

● **لماذا؟**

- لأن الحكومة لديها صلاحيات، وتتصرف في حدود صلاحياتها، واذا خرجت عن صلاحياتها تتعرض للنقد، اما في ظل الحزب الواحد، فليست هناك صلاحيات للحكومة.. هذا باختصار.

● **في الوقت الحاضر تعمل الحكومة للتشاور مع الاحزاب بشان الاتفاق على عقد «مؤتمر وطني» او «مائدة مستديرة»، «منتدى» او اي اجتماع من نوع آخر، لاصدار «ميثاق للعمل السياسي»..**

- (مقاطعا) بالنسبة الى قانون الانتخابات، لقد اشرت في مقالك الثاني الى ان الحكومة لم تتشاور مع الاحزاب حول هذا القانون.

● **الاحزاب قالت انكم لم تتشاوروا معها حول مسودة القانون، وقدمتموه الى مجلس النواب، ثم سحبتموه من مجلس النواب لكي تتشاوروا معهم حوله مرة اخرى.**

- بالعكس، يمكن انا كرئيس حكومة حرصت على دعوة الاحزاب للتشاور معها اكثر من مرة، ودعوتهم للقاء للتشاور حول قضية مؤتمر السلام. وطبعا تباينت الآراء، وحرصت على ان اثبت قاعدة في حواراتي مع الاحزاب، وهي اننا يمكن ان نختلف، ولكن يجب ان لا نتوقف، لأننا اذا اختلفنا وتوقفنا، فكل شيء سيتوقف، ومن ثم لن يكون هناك داع اساسا لهذا الحوار. وبالنسبة الى القضايا التي نتفق عليها فقد بدأ العمل لتنفيذها، اما القضايا التي نختلف فيها، فعلينا ان نتابع تبادل الراي والحوار، وفي الحقيقة فان هذا هو اسلوب اتخاذ القرار. ثبتنا هذه القاعدة، وناقشنا على اساسها مؤتمر السلام، ثم عقدنا اجتماعات حول قانون الانتخابات، وقبلها عقدنا عدة اجتماعات بالنسبة لبرنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاجتماعي. وقالت لي بعض الاحزاب اننا نعد هذا البرنامج كبديل لبرامج الاحزاب، فقلت لهم ان كل حزب له الحق في ان يقدم برنامجه، ولكننا ايضا نريد ان نبني اليمن بشكل موحد، فلنبحث عن القواسم التي يمكن ان نتفق عليها، والسياسات التي يمكن ان نتبعها، ثم نضعها في هذا البرنامج.

دور الاحزاب

● **ولكن عندما اعددتم هذا البرنامج وطرحتموه سبقتم برامج الاحزاب الاخرى، وهناك احزاب كثيرة لم تطرح برامجها بعد. هل يضع طرح هذا البرنامج لهم الحدود التي يعدون برامجهم على اساسها؟**

- كل طرف يستطيع ان يضع البرنامج الذي يريده، ومن لا يتفق مع ما جاء في هذا البرنامج يمكنه ان يضع برنامجا آخر، لكن هذا هو البرنامج الذي اريد ان اتبعه وابني على اساسه، وكذلك اريد ان يتفق الناس عليه، ولكن كل انسان يستطيع ان يطرح ما يريد. وبالنسبة لي فانه من الصعب - كرئيس هيئة تنفيذية - ان اقود مجلس الوزراء والهيئات الاخرى بدون برنامج، خاصة وان مجلس الوزراء لا يتكون فقط من الحزب والمؤتمر، وانما هناك تنظيمات سياسية اخرى. فالحكومة إسما من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، ولكن - بعد ظهور الاحزاب - اتضح ان بعض الناس ينتمون الى تنظيمات سياسية اخرى. فكان لا بد من هذا البرنامج، وفوق هذا ايضا ذهبنا الى مجلس النواب، وشكل المجلس لجنة مثلت فيها كل الاحزاب لمناقشة البرنامج، وشاركت في عدد من اجتماعاتها واقترح المشاركون بعض التعديلات، فقبلنا بها، ووضعنا في النهاية هذه الصيغة. فهذا الخط انا اتبعته في الحقيقة، وتبنيته في التعامل مع الاحزاب، وقد لا نتفق على كل القضايا فهذا شيء واضح. وقاعدة اثبتناها خلال المناقشة، ولهذا استغربت عندما مررت بشكل سريع على مقالك اليوم، فتوجدت انك قلت اننا لم نتشاور مع الاحزاب.

● **المعلومات التي حصلنا عليها قالت ان تقديم المشروع الى البرلمان تاجل عدة مرات من اجل مناقشته مع الاحزاب، لأنه اعد وقدم للبرلمان، ثم سحب من اجل التشاور بشانه.**

- بالعكس ناقشته في عدة اجتماعات مع الاحزاب، وطرحوا بعض الآراء، اتفقنا على بعضها، واختلفنا على البعض الآخر، ومن الطبيعي ان نقدم المشروع ونطرحه للمناقشة، ويدافع كل طرف عن رايه في البرلمان، وبعد ذلك جاءت آراء اخرى كثيرة، فدعونا أصحابها للمناقشة مرة اخرى، وأعطينا الفرصة للأحزاب والتنظيمات.

واعتقد انه بالنسبة لقانون الانتخابات بالذات انعقدت ثلاثة او اربعة اجتماعات مع الاحزاب لمناقشته، وأخذنا بالقضايا التي اتفقنا عليها، ولكن ايضا هناك خلاف بين الاحزاب نفسها حول بعض القضايا.

● **كانت احدى القضايا التي اتفقتم عليها هي نظام التعليم؟**

- هذا قانون آخر، وهو قانون التعليم الذي أعد مشروعه قبل الوحدة، وقدم الى مجلس النواب ضمن مجموعة القوانين التي قدمت بعد الوحدة مباشرة، وهي ٤٠ قانونا، ثم شكل المجلس لجنة أعادت صياغة هذا القانون، واعتقد ان قانون التعليم لا بد وأن يصدر لأنه مهم جدا، واقترحنا عليهم حل نقطة الخلاف حول هذا القانون على اساس الحل الموجود في برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاجتماعي، والاخذ بالصيغة الموجودة فيه.

● **يعني هل المعاهد العلمية (الدينية) ستستمر ام لا؟**

- لقد وضعنا في البرنامج صيغة لحل المشلكة التي كانت موجودة، وهي تستوعب الحل، وتعطي فرصة لمعالجة الموضوع.

شبكة التحالفات

● **شبكة التحالفات الحادثة بين الاحزاب السياسية في اليمن حاليا، تقول بوجود اربع كتل كل منها تتكون من احزاب مختلفة، ولا تعتبر هذه الشبكة صورة دقيقة تماما للواقع، ولكنها احد التصورات المطروحة. فهل يمكن ان تتفق الاحزاب، وتظهر شبكة تحالفات مختلفة؟**

- شكل شبكة التحالفات الذي نشر ليس دقيقا، ولكنه يشير الى اتجاه، فلا شك ان هناك تحالفات تصاغ حاليا، لكن لدي قناعة ان هذه التحالفات لن تشكل وتصاغ ما لم تحسم اولا قضية التحالف بين الحزبين الحاكمين، واعتقد ان الجهود الآن تبذل لحسم هذه القضية.

● **ما هو الشكل الذي تتوقع ان ياخذه هذا الحسم، صورة التوحيد او التقسيم؟**

- لا، سيكون في صورة تحالف بين الحزب والمؤتمر، ولا بد ان يوجد برنامج وصيغة تنظيمية لهذا التحالف. وهذا بالتالي يسهل حدوث التحالفات الاخرى التي قد تتشكل بعد ذلك، لأن الحزب والمؤتمر هما التنظيمان الاساسيان، وتوجد تنظيمات اخرى على الساحة، ونحن لا ننفي دور الآخرين.



المصدر: الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١ اغسطس ١٩٩٢

● من بين الكتل السياسية المطروحة واحدة تضم الحزب الاشتراكي، الذي يعمل لعقد تحالفات مع حزب الحق وحزب العمل الاسلامي واتحاد القوى الشعبية، والتجمع الوطني للاصلاح ورابطة ابناء اليمن. ويثير ذلك تساؤلات عديدة، لأن التوجهات السياسية لهذه التنظيمات متباينة تماما؟

ـ انا ضحكت عندما قرأت الصورة التي نشرت بها هذه المعلومات، لأنها ـ بالطبع ـ مستقاة من أناس، وهؤلاء الذين يعطون المعلومات ليسوا متجردين، وبالتالي يعطون هذه المعلومات بعضها كما يتصورونها، او كما يريدون ان تحدث، والبعض الآخر يريد ان يخلق بلبلة وتمزقا، لكن ليست هذه هي الصورة الحقيقية.

● لكن مع نقطة تباين الاتجاهات التي انتقدتموها بالنسبة الى الكتلة التي قيل ان الحزب الاشتراكي يتحالف في اطارها، جرت بالفعل اتصالات بينكم (في الحزب الاشتراكي) وبين التجمع اليمني للاصلاح؟

ـ نعم نحن في الحزب الاشتراكي ـ كما هو الحال في المؤتمر الشعبي ـ متفقون على فتح قنوات الاتصال مع الاحزاب الاخرى، والتحاور معها للامساك بالقضايا المشتركة، هذا سيسهل على الحزب والمؤتمر تحالفهما. كما انه سيسهل عليها استقطاب قوى وتنظيمات اخرى للتحالف معهما، لأنهما سيستطيعان ـ من خلال حواراتهما مع التنظيمات المختلفة ـ ان يحددا القواسم المشتركة ونقاط الخلاف، ومن ثم يسهل التحالف، ونحن نجري اتصالات مع «الاصلاح» ومع كل التنظيمات وقد شاركت شخصيا في بعضها.

● حدثت بعض هذه الاتصالات في منزلكم في حضور سالم صالح محمد (عضو مجلس الرئاسة)؟

ـ نعم حدث ذلك في حضور سالم صالح محمد والشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، وكان لقاء طيبا، وضعنا فيه منهاجا للحوار، ونحن لا نشترك في الحوار وحدنا، فهناك لجنة مشتركة لذلك، شكلت منذ فترة، ثم تعطلت اعمالها، ثم قررنا ان نشارك في لقاء على هذا المستوى لتذليل الصعوبات امام اللجنة، ووضع اسس اجراءات ممارستها لمهمتها، واعتقد اننا وضعنا الاسس اللازمة لذلك.

تحالفات أم مناورات

● اذا كنا نناقش الامور في صورة من الانفتاح والصراحة الشديدة، فإن هناك بعض الآراء تتصور ان الاتصال للتنسيق مع التجمع اليمني للاصلاح ليس بالضرورة راجعا الى الرغبة في التنسيق، لأن هناك دائما نوعا من الصراع والخلاف السياسي بين الحزب الاشتراكي والتجمع، واتهامات تبادل بشأن الاغتيالات السياسية، ولكنه ايضا خطوة حصيفة سياسيا من جانب الحزب الاشتراكي، لأنه يرى ان المؤتمر الشعبي يتخذ خطوات لتوثيق علاقاته مع كل من التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث اليمني، فالحزب الاشتراكي يحاول فتح اتصالات مع نفس التنظيمات، حتى يتفادى اختلال التوازن لغير صالحه في اطار التحالف الحاكم.

ـ رأيي الشخصي ان الحزب والمؤتمر سيرتكبان خطأ كبيرا، اذا ما ناور كل منهما على الآخر، وبنيا حساباتهما في حواراتهما مع الآخرين على قدر من التنافس في الكسب لصالح الحزب او لصالح المؤتمر، وهنا نسمح لنفسنا ان نقول ان هذه الامور ـ اذا تمت ـ لن تكون في صالح التحالف بين الحزب والمؤتمر، ولن تخدم اليمن.

● يعني الان الاتصالات تجري في هذا الاطار؟

ـ نعم في هذا الاطار تتم الاتصالات ويتم التنسيق، اما اذا عمل كل من الحزب والمؤتمر على كسب الآخرين على حساب الآخر، فاعتقد ان هذا لن يخدم اليمن، التي هي بحاجة الى جهود الجميع.

المؤتمر الوطني

● متى ينعقد «المؤتمر الوطني» الذي يريدون تغيير اسمه الى «المنتدى الوطني»؟

ـ هي مائدة مستديرة.

● يبدو انك مازلت مصرا على «مائدة مستديرة».

ـ والله انا اعتقد انها «مائدة مستديرة» او «مؤتمر وطني»، فالموضوع لا يفرق كثيرا بالنسبة للهدف، أليس كذلك؟

● التسمية ليست مهمة، ولكنها تعني مضمونا مختلفا بالنسبة للاطراف المتعددة، وتشير الى عدد المشاركين، فاسم «المؤتمر» يشير الى ان عدد المشاركين سيكون اكبر من عددهم في مائدة مستديرة، كما ان فرصة طرح الآراء تكون اكبر في حالة عقد مؤتمر، هذه هي النقاط التي الاحظها كفرق بين المفهومين.

ـ هذا صحيح، ولكن المشكلة هي اننا في الوطن العربي كله نكتب ولا نقرأ. لقد دار حوار كثير حول هذا الموضوع عند صياغة برنامج البناء والاصلاح السياسي والاقتصادي، وبالذات حول الاسس والثوابت، وهل تكون جزءا من ميثاق الشرف والأداء بالنسبة لنا. وهذه الفقرة في البرنامج، وحيث ان الجميع ـ في مختلف سلطات الدولة والهيئات التنفيذية وخارجها ـ يتفقون على ضرورة وضع برنامج للبناء والاصلاح وتنفيذه، فان الاسس والثوابت والاهداف العامة التي ذكرت في الفصلين الاول والثاني من هذا البرنامج تشكل مدخلا مناسبا لنقاش عام من قبل الاحزاب والتنظيمات السياسية والشعبية والتنظيمات الجماهيرية والقوى والشخصيات الوطنية، واساسا للحوار منها بغية الوصول الى ميثاق للشرف الوطني، تستند عليه كل منها في عملية البناء والاصلاح من اجل تقدم اليمن وغده، على ان تتم الدعوة من قبل الاحزاب والتنظيمات السياسية والشعبية والتنظيمات الجماهيرية والقوى والشخصيات الوطنية في فترة اقصاها الربع الاول من عام ١٩٩٢، هذه الفقرة وضعت في البرنامج منذ البداية، وحاولت الحكومة ان تتبنى هذا الموضوع، فقالوا لها ان هذه قضية تخص الاحزاب، فقلنا لهم تفضلوا، ومازالوا يناقشونها حتى الآن. لكن لو اخذوا بما في البرنامج اعتقد انهم كانوا سيصلون الى صيغة مناسبة.

● ماذا عن العلاقات بين ايران واليمن الآن؟

ـ هي علاقات طبيعية عادية مثل علاقات اليمن مع اي دولة عربية أو اسلامية، فدولة اليمن الآن في عهدها الجديد لا تسمح لأحد ان يتدخل في شؤونها الداخلية، او يسيء اليها، او الى علاقاتها مع الآخرين. فاليمن حريص على ان يحمل علاقات مع كل الدول، طبعا باستثناء اسرائيل، لكي تخدم العلاقات المشتركة بين اليمن وهذه الدول، التي كانت ومازالت تسهم في القضايا سواء على المستوى الاقليمي بالوطن العربي والمنطقة المحيطة، او القضايا الدولية، ولكن لا يمكن ان نسمح لعلاقة دولة اليمن مع اي دولة ان تسيء الى علاقاتها مع الآخرين، او ان تسيء الى وضعها الامني.

● اذن ما رأيكم في ما يقال عن التنسيق بين ايران والجبهة الإسلامية في السودان؟ وما نشر عن وجود معسكرات لتدريب الاصوليين في تعز؟ وما مدى صحة هذا القول؟



المصدر : العالم اليوم
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

مسئول يمنى كبير لـ « العالم اليوم »

لسنا فى حالة عداء مع احد

الاستقرار والتنميه وحسن الجوار.. هدفنا

□ القاهرة ـ مجدى الدقاق:

أكد مسئول يمنى كبير أن هم بلاده الأول هو تحقيق الاستقرار فى الداخل والاسراع بخطى التنمية الاقتصادية.

وأوضح المسئول اليمنى ـ الذى فضل عدم ذكر اسمه ـ فى تصريحات لـ «العالم اليوم» تعقيبا على قرار حكومته بتخفيض عدد القوات المسلحة اليمنية أن قرار حكومته كان متخذا منذ عدة شهور وأخذ طريقه للتنفيذ خلال هذه الأيام مؤكدا أن القرار جاء لاستكمال الخطة الأمنية بعد تصاعد أعمال الاغتيال والعنف السياسى فى البلاد لهذا فإن أغلب أفراد الجيش المسرح سيتم الاستفادة من خبراتهم فى أعمال الأمن الداخلى. وسيتم إلحاقهم بوزارة الداخلية وقد تم ذلك فعلا بالنسبة لـ ٥٠٠ فرد.

وقال المسئول اليمنى إن بلاده ليست فى حالة حرب أو عداء مع أحد ويهمها فى الأساس بجانب أهدافها الاقتصادية أن تظل علاقاتها مع أشقائها وجيرانها فى المنطقة طبيعية ومستقرة، على أساس حسن الجوار والمصالح المشتركة.

ويأتى القرار اليمنى ـ الذى يعد الثانى من نوعه بعد قرار مجلس الرئاسة اليمنى عقب إعلان الوحدة بتجميد عقود وشراء السلاح من الخارج ـ انطلاقا من الأولويات اليمنية التى ترى أن البلاد فى أشد الحاجة للاستقرار وإبراز الوجه الديمقراطى لنظام الحكم فى البلاد لتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية التى بدأت فى التدفق على اليمن وخاصة فى قطاع النفط والغاز.

ويقول المسئولون اليمنيون إن الأرض اليمنية تحمل فى باطنها مخزونا نفطيا هائلا يمكن أن يقلب المعادلة الاقتصادية فى المنطقة لذلك فإن القيادة اليمنية تهدف إلى تهدئة خواطر كل القوى التى ساهمت حرب الخليج فى توتر علاقات اليمن بها بعد الموقف اليمنى من هذه الحرب.

ويقول بعض المراقبين إن الحديث عن القرار اليمنى لا يمكن فهمه إلا فى إطار التذكير بدور المؤسسة العسكرية كقوة وطنية فى المجتمع اليمنى حيث برزت هذه المؤسسة كقوة سياسية أساسية قبل الثورة وبعدها، واختلط فى كثير من الأحيان العمل السياسى بالعمل العسكرى حتى ان تشكيلات المؤتمر الشعبى العام ـ وهو الحزب الشريك الان فى الحكم مع الحزب الاشتراكى يضم نسبة كبيرة من العسكريين يحضرون اجتماعاته بالزى العسكرى الرسمى.

فى حين تحتل قيادات الجيش فى الحزب الاشتراكى مواقع حزبية مهمة تصل حتى عضوية المكتب السياسى.

وقد أثيرت مؤخرا قضية مشاركة العسكريين فى العمل السياسى وصدر قانون الاحزاب مؤكدا استبعاد الجيش من العمل الحزبى والسياسى بشكل عام.

ويقول المراقبون إن القرار اليمنى له بعد اقتصادى اخر هو تخفيض الانفاق الحكومى، وهى السياسة التى تتبعها حكومة المهندس حيدر أبو بكر العطاس إلى جانب أن اليمن يحتاج لإبراز الوجه المدنى للدولة وخصوصا مع إصدار دستور جديد والأخذ بالتعددية الحزبية وصدور قوانين الاحزاب والصحافة وتنظيم حمل السلاح.

واختتم المسئول اليمنى حديثه بقوله : أود أن أؤكد مجددا أن هدف القيادة السياسية اليمنية هو التنمية والاستقرار فى الداخل، والأمن والسلام فى المنطقة.



المصدر : الشرق الاوسط ([illegible])

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢

- لا توجد معسكرات، ولا نسمح بذلك.

● **يعني انك تنفي ذلك نفيا قاطعا.**

- نعم انفيه تماما، فليس هناك شيء، ولن نسمح بأي من هذا القبيل، لأنه يضر باليمن اولا، قبل ان يضر غيره.

الاغتيالات والأمة

● **بالنسبة لحملة الاغتيالات السياسية وموقف الخطة الامنية، لا يمكن ان يخلو اللقاء عن التطرق الى هذا الموضوع.**

- حقيقة هذه عملية مسيئة لليمن، والحكومة مصممة على ان تواصل جهودها في تنفيذ الخطة الامنية، التي - كما يبدو - استفزت كثيرا من العناصر، والحقيقة اننا لم نقصد بالخطة الامنية استفزاز اي طرف، وانما نريد ان نحفظ الامن والاستقرار. فالأمن - بالنسبة الى اي انسان - هو المظلة التي يجب ان يحتمي بها.

● **ولكن يقال ان الخطة الامنية استفزت اشخاصا من الحزب الاشتراكي، اكثر من غيرهم في المؤتمر الشعبي او في اي احزاب او تنظيمات اخرى؟**

- لست ادري ذلك، واستغرب ان تكون قد استفزت اشخاصا من الحزب.

● **مثل العقيد ماجد مرشد (مستشار وزير الدفاع وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي) الذي قتل في مواجهة مع قوات الامن، عندما رفض التوقف بسيارته، وقال ان تنفيذ الخطة الامنية فيه نوع من التجني.**

- كان ماجد شخصية هادئة محترمة، لم اكن اظن انه يقع في مثل هذه المشكلة، ولا يمكن - في ضوء معرفتي بهذا الشخص - ان اصدق مثل هذا الموقف، بل بالعكس هو شخص عسكري يحب النظام ويحترمه، وقد حصل خطأ بكل تأكيد، ومن اجل الكشف عن ذلك شكلت لجنة برئاسة النيابة العامة قبل سفري للتحقيق في هذا الحادث، ومن المتوقع ان ارى تقريرا عن الموضوع لدى عودتي. وفي حقيقة الامر فان الخطة الامنية لم تستفز جهات سياسية او تنظيمية، ولكنها استفزت العناصر الخارجة عن النظام والقانون. ولا اعتقد ان اي مؤسسة من المؤسسات شعرت - كمؤسسة - انها استفزت من جانب الخطة الامنية، ولكن المؤسسة تتكون في النهاية من مجموعة افراد.

● **ما هي آخر تطورات قانون تنظيم حمل السلاح؟**

- اتوقع الآن ان تعد لائحته التنفيذية قريبا، لأنني اصدرت تعليمات قبل سفري بإعدادها، وسيناقشها مجلس الوزراء، ثم تصدر ونبدأ في تطبيقها، وهذا هو الهدف الاول. وعندما دار النقاش حول حيازة وحمل السلاح استقرأنا - ونحن نعد هذا القانون - الاوضاع السائدة، واقترحنا الشيء المعقول، لم نطرح في هذا القانون قضية حيازة الاسلحة، ولكننا طرحنا تنظيم حمل السلاح.

● **تنظيمه في اماكن معينة؟**

- داخل المدن والعواصم الرئيسية كبداية، وهو برنامج معد بشكل موضوعي بحيث نستطيع تنفيذه في هذه الفترة، تنظيم حمل السلاح مسألة مهمة جدا وضرورية، وفي مصلحة الجميع، وليس ضد احد، اما حيازة الاسلحة فهذا حق لكل مواطن يمني.

واليمنيون يشعرون دائما بالفخر بسلاحهم، لكن تنظيم حمل السلاح يستهدف الا يساء استخدامه، فهل يجب ان يستخدم في حالتين: حالة الدفاع عن النفس، وحالة الدفاع عن الوطن، واليمنيون تعودوا - دائما - ان يدافعوا عن انفسهم بسلاحهم ضد الاشرار، وان يدافعوا عن الوطن ضد العدوان، ولكن ظهرت في الاشهر الاخيرة مظاهر تسيء الى اليمنيين، وتشوه تقاليدهم في حمل السلاح وحيازته، ولذلك فاننا نتجه الى تنظيم هذه المسألة - خدمة لجميع المواطنين اليمنيين.

وطبعا انا - كرئيس حكومة - لا يجوز ان امشي بحراسات كثيرة، فلم اتعود على ذلك، وانما نريد لجميع المواطنين ان يعيشوا حياة مستقرة. وهناك ايضا قضية التنمية، فلا يمكن ان نطمح فيها اذا لم يكن هناك استقرار يعرفه المستثمر، وانه ليس هناك من يقلقه، فالاستقرار هو الوجه الآخر للتنمية.

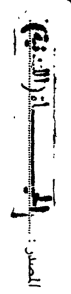
العلاقات الخليجية

● **سؤال اخير عن اليمن وعلاقاته الخليجية العربية؟**

- اليمن جزء من الجزيرة العربية، ولا يمكن الا ان يعيش اليمن مع اشقائه في الجزيرة والخليج في تعاون ووئام واحترام متبادل، وفي امن واستقرار. هذه عوامل مساعدة لتحقيق التنمية الشاملة في الجزيرة العربية، كجزء اساسي من الوطن العربي.

فاليمن عبر التاريخ كله كان دائما مصدر سلام وامن واستقرار لكل المنطقة والخليج، وبالنسبة للسحابة التي تخيم هذه الايام على العلاقات اليمنية مع جيرانها في الجزيرة والخليج فان ثقتنا كبيرة في ان تنقشع، لأنها تكونت بسبب احداث الخليج، وبكل تأكيد عندما يتجاور الاشقاء ويتصارحون ستزول كل هذه السحب وستنقشع، ولن تعود العلاقات الى حالتها الطبيعية فقط ولكنها لا بد ان تتطور وتزدهر لخدمة الناس في الجزيرة والخليج، وخدمة الوطن العربي ككل.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

مهرجان خطابي في جامعة صنعاء يطالب باعتماد الاسلام اساساً له

مجلس النواب اليمني يواصل مناقشة مشروع قانون التربية

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ استأنف مجلس النواب اليمني امس جلساته بعد استراحة دامت اسبوعاً، وفي راس جدول اعماله متابعة مناقشة مشروع قانون التربية والتعليم الذي اثار ضجة كبيرة داخل قاعة المجلس وخارجها وعلى مستوى الصحافة الوطنية والاحزاب والمنظمات السياسية.

وكان «اتحاد طلاب اليمن» نظم مهرجاناً خطابياً وشعبياً في كلية الشريعة والقانون في جامعة صنعاء، وخرج ببيان تضمن مطالب عدة اهمها «ان ينبثق القانون الذي سيعد، من الاسلام عقيدة وشريعة، وان يعبر عن مقومات حياة الامة، واحترام القواعد الاجرائية والقانونية في مناقشة القانون والحد من التجاوزات اللاقانونية، وان تتم مناقشة القانون بتجرد تام بعيداً من المهاترات الحزبية، ووقف التقاسم في صوغ المناهج وتشكيل لجان متخصصة تتحرى الصواب والنافع وتحقيق مطالب العلماء التي حددتها رسالتهم الى رئيس مجلس الرئاسة... ورفعت برقية تتضمن هذه المطالب الى كل من رئيس مجلس الرئاسة ورئيس مجلس النواب.

وناقش اجتماع لـ «علماء العاصمة صنعاء» الوضع التعليمي وصدر بيان يقضي بتشكيل لجنة تحضيرية مكونة من ثمانية اعضاء برئاسة الشيخ عبدالمجيد الزنداني، والدعوة الى اجتماع عام لعلماء اليمن خلال الايام المقبلة واستكمال توقيع بيان علماء صنعاء ونشره وتوزيعه على الشعب.

ونظمت «نقابة المعلمين اليمنيين» في كلية الشريعة ندوة تربوية اشترك فيها عدد من التربويين لمناقشة قانون التربية والتعليم. ورفع المشاركون في ختام الندوة برقية الى رئيس مجلس الرئاسة واعضائه، واعضاء المجلس الاستشاري ومجلس النواب ومجلس الوزراء ووزير التربية والتعليم تضمنت خلاصة ما توصل اليه التربويون المتخصصون من خلال الاوراق المقدمة الى هذه الندوة، واهابت بالجميع تنفيذ توصيات هذه الندوة.

من جهة اخرى تسلمت «الحياة» سيلاً من البيانات التي وجهتها الاحزاب والمنظمات السياسية الاخرى والمدرسين ورجال التربية في مختلف محافظات الجمهورية، الى رئيس واعضاء مجلس النواب، ناشدوا فيها المجلس «لسير قدماً لتحقيق وحدة التعليم كما هو الحال في كل دول العالم».



احتدام الخلاف بين الأحزاب اليمنية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني

عدن: من لطفي شطاره

استمر اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني بين الحزبين الحاكمين في اليمن - المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني - مع احزاب المعارضة منعقدا لساعات امس، بسبب المواجهة الساخنة بين الطرفين حول عدد من القضايا التي تهدد انعقاد المؤتمر الذي من المقرر ان يبدأ اعماله بعد غد.

وقال المراقبون السياسيون ان الخلاف بين الطرفين يتركز حول الوثائق المقدمة الى المؤتمر ومشروع «ميثاق العمل السياسي».

وصرح مصدر حزبي لـ «الشرق الاوسط» ان تواصل الاجتماع - الذي بدأ في العاشرة صباحا - كان بسبب الجدل الساخن، الذي لم يقتصر على تسمية المؤتمر، أو الوثائق المقترح مناقشتها، ولكنه «فرصة لكي تمارس الاحزاب ضغطها بشأن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وطرح الآراء حول من سيترأس هذه اللجنة»، خاصة ان الاحزاب تسعى لكي يتمتع المستقلون بحق اختيار من يشغل مقاعدهم، دون تدخل من الحزبين الحاكمين.

الحزبان الحاكمان ما زالا معترضين على التسمية

اليمن: "المؤتمر الوطني" سيحدد موعده اليوم

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ افادت مصادر سياسية في صنعاء ان اجتماعا عقد امس بين اعضاء هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية لعقد «المؤتمر الوطني» اليمني وممثلين للحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي). واتفق في الاجتماع على ان يحضر ممثلون للحزبين المؤتمر الصحافي الذي سيعقده اليوم رئيس اللجنة التحضيرية السيد عبدالرحمن الجفري والذي يتوقع ان يحدد فيه موعد انعقاد المؤتمر الذي يعترض الحزبان على تسميته.

وكانت اللجنة التحضيرية اقترحت موعداً اقصاه ١٥ آب (اغسطس) الجاري لعقد «المؤتمر الوطني» على ان تتمثل فيه كل الاحزاب وتكون مهمته التوصل الى صيغة اتفاق بين الاحزاب تتخذ شكل ميثاق شرف لضمان انتقال البلاد الى ما بعد المرحلة الانتقالية في جو من الهدوء.

وقال مصدر لـ «الحياة» ان الحزبين الحاكمين سيطرحان اليوم خيارات عدة لتسمية المؤتمر وستناقش هذه الخيارات اللجنة التحضيرية بحضور ممثلي الحزبين.

وصرح ناطق باسم اللجنة التحضيرية بان اللجنة تفكر ايضا بتوسيع عضويتها وضم الحزب الجمهوري للمشاركة في فعاليات اللجنة. لكنه لم يعرف ما اذا كان الحزب الجمهوري الذي يعترض على



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢ [illegible]

اجراء الانتخابات العامة في الظروف الراهنة من منطلق ان البلاد ليست مهيأة لها، سيقبل المشاركة في اللجنة التحضيرية.

وكان مقرراً ان يعقد المؤتمر الصحافي اول من امس السبت الا انه تاجل الى اليوم بناء على طلب الحزبين الحاكمين اللذين يبدو انهما اتفقا على صيغة لتسمية اللقاء تستبعد عبارة «المؤتمر الوطني». وقال الجفري لـ «الحياة» انه لا يزال متمسكاً بتسمية «المؤتمر الوطني» نظراً الى انه انتخب رئيساً للجنة تحضيرية مهمتها الإعداد لمثل هذا المؤتمر، الا ان في استطاعة اللجنة التحضيرية التي ستدرس اقتراحات الحزبين الحاكمين أن تختار تسمية اخرى. وعلم ان من بين التسميات المقترحة «الملتقى الوطني» او «اللقاء الوطني» او «الطاولة المستديرة».



بسبب انتخاب شيخ لا يؤيد التجمع اليمني

وكيل محافظة صعدة يفرض حصاراً عسكرياً على رازح

صنعاء : «الشرق الأوسط»

تتعرض منطقة رازح في محافظة صعدة ـ التي تبعد ٢٤٠ كيلومتراً عن صنعاء ـ لحصار عسكري فرضه يحيى عبد الله الشائف وكيل المحافظة منذ اسبوع. وقال شهود عيان وصلوا إلى صنعاء أمس إن وكيل المحافظة، الذي يعتبر أحد المسؤولين في جهاز الأمن الوطني، يرتبط بعلاقة وثيقة مع حزب التجمع اليمني للإصلاح، وأنه فرض هذا الحصار عقاباً لأبناء منطقة رازح، لأنهم انتخبوا شيخاً جديداً، لا يؤيد «التجمع» ويميل إلى «حزب الحق».

وكان ابناء رازح قد انتخبوا قبل نحو اسبوعين الشيخ الطيب عوض بدلاً من الشيخ السابق عبد الله ناصر منصور الذي يحمل عضوية التجمع اليمني للاصلاح.

وتتهم مصادر يمنية وكيل المحافظة بانه فرض الحصار على ابناء المنطقة، وبينهم الشيخ عوض، بناء على توجيهات من قيادة التجمع اليمني للاصلاح.

وكان الشيخ صالح جبران عوفان، شيخ مشائخ منطقة رازح، قد وصل إلى صعدة قادماً من صنعاء لبحث المشكلة مع وكيل المحافظة، ولكن الوكيل يحيى الشائف أعتقله هو وابنه ومرافقيهما مساء يوم الخميس الماضي في فندق النيل في مدينة صعدة.

وكان حزب الحق قد أقام مخيماً في شمال صعدة خلال الفترة من ١٥ ـ ١٨ يوليو (تموز) الماضي قبيل الانتخابات. وتعرض أحمد محمد الشامي، الأمين العام للحزب، لاطلاق النار عليه في منطقة جرف سفيان اثناء توجهه إلى المخيم من جانب جماعة يقودها شيخ له علاقة بالتجمع اليمني للاصلاح قطعوا الطريق عليه وحاولوا منع وصوله إلى المخيم ولم يتمكن من الاستمرار في طريقه إلا بعد تدخل عدد من مشائخ المنطقة.



المصدر : الأهـــــرام
القاهرة

التاريخ : ٤ أغطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

○○ صنعاء - أكد الفريق على عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمنى أهمية تطبيق قانون تحريم الحزبية بين صفوف الجيش ليبقى ملكا لكل الشعب وحاميا للشرعية والوحدة .



الأحزاب اليمنية تختتم اجتماعها بخلافات حول «المؤتمر الوطني»

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطاره

اختتمت اللجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني» في اليمن أمس اجتماعاتها بعد ان ناقشت مشروع «ميثاق العمل السياسي»، ومشروع «الخطة التنفيذية لوضع اليات محددة لتهيئة الاجواء لاجراء انتخابات نزيهة وحرة»، ولكن عبد الرحمن الجفري رئيس اللجنة قال ـ ردا على سؤال لـ «الشرق الاوسط» ـ ان هناك عددا من القضايا ما زالت معلقة، من بينها موضوع تسمية «المؤتمر»، وموضوع توسيع هيئة رئاسة اللجنة.

وأوضح ان المؤتمر الشعبي العام وحزب البعث اليمني والتجمع اليمني للاصلاح والحزب الجمهوري، والديمقراطي الناصري ما زالوا متحفظين على التسمية، بينما سحبت الاحزاب الاخرى ـ بما فيها الحزب الاشتراكي ـ تحفظها بهذا الشأن، غير ان الاشتراكي عاد امس وأعلن تضامنه مع المؤتمر الشعبي بالتحفظ على التسمية، وعلى حجم رئاسة اللجنة التحضيرية.

وأشار الجفري الى ان اللجنة التحضيرية ستتفق خلال الايام العشرة المقبلة على موعد عقد المؤتمر، وانه سيستمر لمدة ثلاثة ايام، لمناقشة عدد من المقترحات من بينها تشكيل حكومة ائتلافية خلال الاشهر المتبقية من الفترة الانتقالية.

وأكد عمر الجاوي ـ نائب رئيس اللجنة ـ ان «الوثائق التي سيتناولها المؤتمر تتضمن عددا من ثوابت العمل الوطني، ومنها الاتفاق على الشرعية، والالتزام بالقوانين». ومن المتوقع ان ينعقد المؤتمر في اوائل النصف الثاني من هذا الشهر اذا ما تمكنت اللجنة من الاتفاق على موعده.

وقالت مصادر حزبية لـ «الشرق الاوسط» ان الاجتماع وافق على توسيع هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية، وفسر المراقبون ذلك بانه محاولة لتطويق المعارضة من جانب بعض الاحزاب بشأن القضايا الاجرائية، وفتح الطريق امام عقد المؤتمر ومناقشة القضايا الجوهرية.

بين الطريق إلى الرفاهية أو الانزلاق في الهاوية

الطموحات المستحيلة تهدد الديمقراطية اليمنية
الانتخابات اختبار لمصداقية القيادة في الإصلاح



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٢

لندن: «الشرق الاوسط»

على الرغم من التأكيدات المتكررة من جانب القيادة اليمنية بشأن التزامها باجراء الانتخابات البرلمانية ـ المقررة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل ـ في جو من الحرية والنزاهة، فإن الظروف السائدة في اليمن تدفع كثيرا من المراقبين الى التشاؤم، أو ـ على الاقل ـ البعد عن التفاؤل بشأن مستقبل التجربة الديمقراطية في صنعاء. ويرى هؤلاء المراقبون ان اختيار أول برلمان موحد بالانتخاب ليس سوى اختبار جديد للقيادة اليمنية، فهي إما ان تقرر المضي قدما في التجربة الديمقراطية التي اختارتها، أو ان تتراجع في خطواتها، وتضع الشعب اليمني والعالم أمام الامر الواقع، انطلاقا من القول ان «تغيير الحال من المحال».

وينطلق هؤلاء المتشائمون من ان الاجواء العامة في اليمن ليست مهيأة تماما لإحداث التغيير الذي ينتظره كثير من المثقفين اليمنيين، انطلاقا من طموحهم لرؤية واقع جديد، تنبع فيه السلطة من صناديق الاقتراع، وتعتمد على سيادة النظام والقانون، بعيدا عن القوة المسلحة والانتماء للهياكل الشعبية التقليدية، وغيرهما من المظاهر التي يعتقدون انها تشكل عوائق داخلية رئيسية أمام ديمقراطية حقيقية.

وعندما يتركز الحديث حول الاجواء العامة في اليمن، يتعين الاشارة الى التطورات التي حدثت منذ ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠م، وهو تاريخ اعلان الوحدة بين ما كان يسمى شطري اليمن (الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) في اطار الجمهورية اليمنية، فقد رافق اعلان دولة الوحدة اتفاق قيادة الشطرين على افساح المجال لحرية التعبير عن الرأي الآخر (المعارضة)، وبالتالي السماح للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية القديمة ـ التي لم يكن مسموحا لها ان تمارس اي نشاط علني قبل الوحدة ـ ان تعاود انشطتها بشكل علني، وكذلك تشكيل تنظيمات جديدة تعلن عن نفسها، وذلك بشرط أساسي ضمني، وهو ان لا يتجاوز الرأي الآخر أو الاحزاب والتنظيمات المعارضة حدود الثوابت المتفق عليها، وان لا تصل طموحاتها الى حد التفكير في الاطاحة ـ ولو سلميا ـ بالحكومة، التي اختارتها القيادة بعد ان حققت الوحدة، وسلكت طريق الديمقراطية. وذلك في اطار اقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة. ومع إقرار مبدأ حرية التعبير عن الرأي الآخر، والتعددية الصحافية التي رافقت اتاحة الفرصة لتشكيل الاحزاب، وعدم الاعتراف كليا بحق القيادة اليمنية في الاحتفاظ بمكانتها، انتهزت مختلف القوى السياسية الفرصة، واخذت تمارس لعبتها المفضلة، المتمثلة في اثارة مشاعر الناس، والعزف على أوتار أمانيهم وتطلعاتهم، بالرغم من ادارك هذه القوى ان اية تغييرات جذرية في اسلوب الادارة والحكم في اليمن لا يمكن أن تحدث بسهولة، على الاقل خلال السنوات القليلة المقبلة، ورغم علمها الاكيد ان حدوث تحول اساسي يتمثل في استعداد القيادة اليمنية الحالية التسليم بحتمية التغيير، فان شيئا من الاماني والتطلعات والطموح يعتبر نوعا من المستحيلات. ووسط هذه الاجواء غير الطبيعية يقع الخبراء والمراقبون السياسيون في حيرة من أمرهم، ويصبحون عاجزين عن توقع ما قد يحدث خلال الانتخابات المقبلة أو بعدها، مع افتراض انها ستتم بدون صعوبات تذكر، خاصة اذا ما علمنا ان الدستور الحالي ـ الذي تمكنت الحكومة اليمنية من تمريره رغم الجدل الكثير الذي دار وما يزال يدور حوله ـ لا يتيح اختيار حكومة حزبية أو ائتلافية منتخبة مباشرة من الشعب، وانما يسمح فقط للنواب المنتخبين ان يختاروا مجلس الرئاسة ـ دون ان يحدد من اين ـ ثم يختار المجلس بدوره الحكومة، ويقدمها للنواب لكي يمنحوها الثقة.

ويعتقد بعض الدبلوماسيين الغربيين في صنعاء ان مجرد استعداد القيادة اليمنية لاجراء انتخابات حرة مباشرة للبرلمان المقبل يعتبر خطوة متقدمة، بغض النظر عن اية خطط متوقعة للتحكم في نتائج هذه الانتخابات، أو فرض توجهات معينة في المرحلة التالية عليها، فالمهم عندهم ان تكتسب الحكومة اليمنية شرعيتها من الناخبين بشكل أو بآخر، أما الحديث عن تغييرات جذرية في اسلوب الادارة والحكم فذلك ليس



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٢

شأنهم، على اعتبار ان المهم - من وجهة نظرهم - ان يعرف الناس ان من حقهم اختيار ممثليهم للبرلمان، وهذه هي المرحلة الاولى، التي سيعقبها - بالتأكيد - مرحلة محاسبة اعضاء البرلمان أو الحكومة على اية اخطاء أو إساءة في استخدام السلطة. وهناك ممن يترقب - بحذر شديد - تطورات المسألة الانتخابية في اليمن، وعلاقتها بالتعددية الحزبية أو تعدد الانتماءات والولاءات، خاصة وهم يركزون على ان الظاهر - من وجهة نظرهم - هو ان الخلاف الدائر في الساحة اليمنية لا يرتكز فقط على مسألة الاصلاح وتحسين الأوضاع الاقتصادية والادارية في البلاد، بقدر ما يؤكد على اهمية أن تشارك جميع القوى السياسية في الحكم، وكأن الخلاف يدور فقط حول قطعة من الحلوى يريد كل منهم ان يحصل على نصيبه منها.

ومما يؤكد وجهة النظر الاخيرة، ان ما يدور حول انعقاد «المؤتمر الوطني» أو «الملتقى الوطني» أو «لقاء المائدة المستديرة» - الذي يجري التحضير له على قدم وساق بمباركة الحكومة والقيادة اليمنية، وتحت سمعها وبصرها، ويتحمس له كثير من السياسيين في اليمن، كانت فكرته الاساسية تتمثل في الدعوة للاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري، واتاحة الفرصة لمن يملك قدرة افضل على الادارة والحكم ان يقدم ما لديه، لكن الفكرة تطورت وتم تشذيبها، لتبتعد عن مسألة الاصلاح وتقييم اداء الحكومة الحالية، وتصل في نهاية المطاف الى بحث الاتفاق حول «ميثاق شرف» يحدد معالم التنافس بين الاحزاب، ويضع بعض الضوابط لممارساتها، ثم بحث كيفية اجراء انتخابات حرة ونزيهة تكون الفرصة فيها متكافئة لجميع القوى السياسية في البلاد، بعيداً عن اي تدخل محتمل من الحكومة الحالية.

هذه كلها مؤشرات تجعل الفترة المقبلة من حياة الشعب اليمني من أهم المراحل التي مر بها في الماضي أو سيمر بها مستقبلاً. وكما ذكر صحافي غربي مهتم بالشؤون اليمنية فانه سيكون على اليمنيين في نوفمبر المقبل - وهم يقفون في حافة الجبل - ان يختاروا الطريق السهل المبشر بالخير والرفاهية، أو ان ينطلقوا نحو الهاوية.



المصدر : الحيــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٢

بعد ما تجاوز صعوبات توحيد شطريه

اليمن يستعد لحقبة من النمو الاقتصادي المستمر لكن التحول الى نظام اقتصاد السوق سيكون صعباً

□ لندن - «الحياة»:

■ تاسست الجمهورية اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ في اثر اندماج الشطرين الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية) والجنوبي (جمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية). وتمخض عن قرار توحيد الشطرين قيام دولة تبلغ مساحتها ٥٢٥ الف كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها، طبقاً لتقديرات عام ١٩٩٠، حوالي ١٢ مليون نسمة.

ويعيش معظم السكان في المناطق الريفية ويعتمدون بالدرجة الاولى على الزراعة. ومساحة الارض المزروعة تتقيد بوفرة الموارد المائية غير ان للبلاد ثروات طبيعية قيمة اخري منها الثروة السمكية الهائلة في مياهها الاقليمية واحتياطات النفط والغاز الكبيرة وغيرهما من المعادن التي لم يتم استغلالها على نطاق تجاري بعد.

و تمضي دراسة نشرت في النشرة الفصلية الاقتصادية والمالية التي تعدها مجموعة المؤسسة العربية المصرفية فتقول انه منذ توحيد شطريه قبل عامين حقق اليمن تقدماً في عدد من الميادين الاقتصادية خصوصاً في ميدان تطوير الموارد الهيدروكروبونية الا ان البلاد عانت من نكسات ايضا منها عواقب ازمة الخليج التي وقعت بعد توحيد شطريها بوقت قصير.

الا انه يمكن القول بان اليمن استطاع في وجه عام تجاوز الصعوبات الادارية الاولية التي افرزها قرار توحيد شطريه. مع ان السلطات الرسمية تعترف بان على البلاد ان تعالج في غضون الاعوام القليلة المقبلة طائفة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية حتى تتمكن من استغلال طاقاتها الكامنة على الوجه الاكمل.

بنية الاقتصاد اليمني

يتبين من الاحصاءات المتوافرة ان الاستهلاك الخاص يمثل الفئة المهيمنة في البلاد اذ شكل ٧٥ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٠. وكانت نسبة الاستهلاك والاستثمار الحكوميين من الناتج المحلي الاجمالي ٢٧ و١٦ في المئة على التوالي في حين كانت نسبة صادرات السلع والخدمات منه ١٤ في المئة وكانت نسبة المستوردات منه ٣٣ في المئة.

وتظهر الحسابات القومية الموحدة لليمن قبل وبعد توحيد شطريه ان نسبة اجمالي الاستهلاك والاستثمار في طور الهبوط منذ منتصف الثمانينات.

ويتجلى هذا التراجع في الانكماش المستمر في ذات الفترة في حصة المستوردات من الناتج المحلي الاجمالي. اما نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي فانها تضاعفت من جهة قيمتها بحلول نهاية الثمانينات لكنها تراجعت بعض الشيء في عام ١٩٩٠.

وفي عام ١٩٩٠ بلغت الحصة القطاعية للخدمات الحكومية من الناتج المحلي الاجمالي ٢٥ في المئة تلتها حصة الزراعة (٢٢ في المئة) ثم التجارة (١٣ في المئة) فالتعدين (١٠ في المئة) فالصناعات الانتاجية (٩ في المئة) ثم القطاع المالي (٨ في المئة).

ويتضمن قطاع التعدين النفط الخام والغاز وازدادت حصته من الناتج المحلي الاجمالي منذ منتصف الثمانينات بمقدار ١٠ اضعاف.

وتجلت الزيادة في شكل خاص عام ١٩٨٨ الذي كان اول عام كامل للانتاج النفطي في اليمن الشمالية سابقاً. اما حصة القطاع الزراعي فهي تتراجع منذ عام ١٩٨٥ اذ تخلف معدل النمو في هذا القطاع عن معدلاته بالنسبة لبقية قطاعات الاقتصاد.

وفي قطاع الصناعات الانتاجية استأثرت قطاعات الصناعات الغذائية والكيماوية وتكرير النفط بالقسط الاكبر من النشاط اذ بلغت حصتها من القيمة المضافة للقطاع ككل حوالي ٨٠ في المئة.

وتلت تلك القطاعات صناعة مواد



البناء والورق والمنتجات ذات العلاقة بها وكذلك قطاع الصناعات النسيجية والجلدية.

وفيما يهيمن القطاع العام على الانشطة الصناعية بحكم دوره في ميدان الطاقة فان القطاع الخاص يضطلع بنشاط مهم ايضا في الميدان الصناعي اذ قدرت حصته من اجمالي الانتاج الصناعي (بما فيه التعدين) عام ١٩٩٠ باكثر من ٢٥ في المئة.

والقطاعان الصناعيان العام والخاص يستخدمان ٥٠ في المئة و٤٠ في المئة على التوالي من العمالة الصناعية في حين تتوزع النسبة الباقية على المؤسسات المختلطة والتعاونية.

ويتبين من بنية العمالة في القطاع العام ان معظم المستخدمين عام ١٩٩٠ جاء من الشطر الجنوبي سابقا على رغم ان حصته في هذه الفئة الانتاجية لا تتجاوز ٥ في المئة، الا ان غالبية اليمنيين تعتمد على الزراعة كمصدر للدخل لا سيما وان ٧٥ في المئة من السكان يقطنون المناطق الريفية.

القطاع النفطي

قبل توحيد شطري اليمن كانت الانشطة النفطية تتركز في الشطر الشمالي من البلاد على رغم ان النفط والغاز اكتشفا في العام نفسه (١٩٨٤) في الشطرين.

وبدأ الشطر الشمالي تصدير النفط في عام ١٩٨٧ واستقر الانتاج عند معدل ٢٠٠ الف برميل يوميا.

وبعد توحيد الشطرين. بدات عمليات التنقيب في مناطق على الحدود السابقة بينهما وتصاعد اهتمام الشركات الاجنبية بعمليات التنقيب عن النفط في المنطقة.

والى جانب حقل مارب الذي يستخرج منه النفط حالياً والنفط الذي اكتشف في منطقة شبوه اكتشفت كميات مهمة تجارياً من النفط في منطقتي جنه ومسيله.

وتقدر الاحتياطات النفطية المؤكدة الآن بحوالي اربعة بلايين برميل ومن المتوقع ان يشهد الانتاج ارتفاعاً بمقدار ثلاثة اضعاف بحلول منتصف التسعينات.

اما بالنسبة لاستغلال احتياطي الغاز الذي يقدر بحوالي ١٥ تريليون قدم مكعب فانه ما يزال قيد الدراسة، ومن المرجح ان يخصص هذا المورد بالدرجة الاولى للاستهلاك المحلي نظراً الى صعوبة انتاجه لغرض تصديره حالياً.

وتتضمن مشاريع المعالجة النفطية اليمنية مصفاتين: مصفاة مارب البالغة طاقتها ١٠ الاف برميل يوميا التي بدات عملياتها عام ١٩٨٦، ومصفاة عدن البالغة طاقتها ١٧٠ الف برميل يوميا وانشئت في الخمسينيات.

الا ان المصفاة الثانية تعمل الآن بثلث طاقتها والبحث جار على قدم وساق عن مصادر لتمويل برنامج لتحديثها. ويتضمن انتاج المصفاتين نفط الوقود بالدرجة الاولى ثم الغازولين ووقود الطائرات وتبلغ حصتهما من الانتاج الصناعي ١٥ في المئة تقريبا.

القطاع الخارجي

في عام ١٩٩٠ طرا تحسن كبير على وضع ميزان المدفوعات اليمني مقارنة بوضعه في السنوات التي سبقت توحيد شطري اليمن. الا ان الظروف التي ساعدت على هذا التحسين كانت استثنائية اذ ان عودة اكثر من ٨٠٠ الف يمني بعد اندلاع ازمة الخليج في آب (اغسطس) ١٩٩٠ عززت دخل اليمن من الحوالات من اربعة بلايين ريال يمني عام ١٩٨٩ الى ١٦ بليون ريال يمني عام ١٩٩٠.

ونتيجة لهذه الزيادة في التحويلات الخاصة هبط مقدار العجز في الحساب الجاري من ١٠ بلايين ريال يمني عام ١٩٨٩ الى بليوني ريال يمني عام ١٩٩٠.

وتتالف الصادرات اليمنية بالدرجة الاولى من النفط الخام والمنتجات ذات العلاقة، وكانت الصادرات قبل تطوير الموارد الهيدروكربونية (في السنوات التي سبقت توحيد الشطرين) تتالف من السمك والفاكهة والخضر والبن والتوابل. وعلى رغم ان اليمن استطاع زيادة صادراته من السمك عام ١٩٩٠ هبطت صادراته من البن والتوابل الى حد كبير بسبب زيادة الطلب المحلي، اثر عودة العمال اليمنيين من الخليج، من بين اسباب اخرى.

ويصدر اليمن ايضا كميات كبيرة نسبيا من الجلود وكميات محدودة من الالياف النسيجية والبضائع الجلدية المنتهية. اما بالنسبة للمستوردات الرئيسية فتتضمن السكر والقمح والرز وقطع الغيار للمكائن والاسمنت التي تشكل اهم بنود المستوردات في النصف الاول من عام ١٩٩١.

ويستورد اليمن ما يحتاجه من بلدان عدة وكانت حصة الدول العربية من اجمالي مستورداته عام ١٩٩٠ حوالي ٢٥ في المئة. وكانت حصة المملكة العربية السعودية من الصادرات الى اليمن ثمانية في المئة من اجمالي ما استورده الاخير عام ١٩٩٠ مقارنة بـ ١٣ في المئة عام ١٩٨٩.

وجاءت فرنسا في المرتبة الثانية اذ بلغت حصتها سبعة في المئة تلتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة (٦ في المئة لكل منهما) ثم استراليا والمانيا (٥ في المئة لكل منهما) ودول اخرى منها دولة الامارات العربية المتحدة واليابان وما كان الاتحاد السوفياتي اذ بلغت حصة كل منها اربعة في المئة.

الا ان صادرات القمح جعلت استراليا في النصف الاول من عام ١٩٩١ المصدر الرئيسي لليمن اذ بلغت حصتها من الاجمالي ١٥ في المئة وكانت وفي الفترة ذاتها المستورد الرئيسي للصادرات اليمنية غير النفطية.

الديون الخارجية

في نهاية عام ١٩٩٠ تجاوز حجم الديون الخارجية على اليمن، حسب التقديرات الرسمية، سبعة بلايين دولار كان ما يزيد على ٨٥ في المئة منها عبارة عن ديون طويلة الاجل معظمه كان مستحقا لما كان الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية (٦٥ في المئة من اجمالي الديون الطويلة الاجل).

الا ان القيمة الدولارية لمستحقات دول اوروبا الشرقية ستكون اقل بكثير من الرقم الحالي في ضوء الاصلاحات المالية التي نفذتها هذه الدول اخيراً.

اما بالنسبة لمستحقات المؤسسات الانمائية الدولية والاقليمية ومستحقات الدول العربية والصناعية على اليمن فبلغت ٣٣ في المئة من اجمالي الديون الطويلة الاجل التي تستحق بعد ٣٠ عاماً ولا تتجاوز معدلات الفائدة المستحقة عنها عموماً ثلاثة في المئة.

الميزانية بعد التوحيد

كان برنامج العائدات والنفقات اليمني عام ١٩٩٠ حصيلة برامج ميزانيتي الشطرين، الشمالي والجنوبي سابقاً. الا ان العائدات كانت دون المستويات المتوقعة لها وعلى رغم ان الحكومة شددت الرقابة على الانفاق فان الميزانية عانت عجزاً تجاوز العجز المتوقع بنسبة ٢٠ في المئة، ومع ذلك كان الاداء المالي للحكومة جيداً لا سيما في ضوء العقبات التي واجهتها نتيجة ازمة الخليج.

وطالبت ميزانية السنة المالية ١٩٩١ (كانون الثاني/ يناير - كانون الاول/ ديسمبر) بزيادة الانفاق عن مستوياته الفعلية لعام ١٩٩٠ بنسبة ٤٠ في المئة، وتضمنت زيادة متوقعة بنسبة ٤٥ في المئة في العائدات اضافة الى المستوى الذي بلغته في السنة السابقة.

وعكست تلك التوقعات والتقديرات تكاليف التوحيد وعودة العمال اليمنيين في بند الانفاق، كما عكست في بند العائدات زيادة العائدات النفطية والتجارة والدخل المتحصل من الضرائب غير المباشرة.

وكانت النتيجة عجز تخميني تجاوز مستواه الفعلي عام ١٩٩٠ بنسبة ٣٧ في المئة.

اما بالنسبة لتقديرات عام ١٩٩١ فانها كانت مختلفة تماما وتضمنت عجزاً في الميزانية كان في الواقع اقل من المعدل المستهدف بنسبة ٢٥ في المئة تقريبا.

وكانت العائدات في عام ١٩٩١ قريبة من التقديرات في حين هبط معدل الانفاق دون المستويات المتوقعة له، وتجلى هذا الهبوط بالذات في قطاعات الانفاق الانمائي (التي تعتمد على المساعدات) ومدفوعات الديون وعكس في الدرجة الاولى صعوبات كانت خارج ادارة الحكومة ومنها الاضطرابات التي شهدها ما كان الاتحاد السوفياتي الذي كان المقرض الرئيسي لليمن.

وفيما يتعلق بالانفاق في السنة المالية ١٩٩٢ يتوقع ان يزداد بنسبة ٢٥ في المئة عن مستوياته الفعلية في عام ١٩٩١ في حين يتوقع ان يرتفع الدخل بنسبة ٣٠ في المئة.

والمصادر الرئيسية للزيادة في العائدات هي التعريفات الجمركية والضرائب على البضائع والخدمات والعائدات المستحصلة من موجودات الدولة (بما فيها الارباح والدخل من البيع المحتمل لمؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص).

ومن المتوقع لقيمة العائدات النفطية ان تهبط بعض الشيء، ومن المتوقع ان يتقلص حجم الانفاق العسكري وتكاليف خدمة الديون في عام ١٩٩٢، الا انه من المتوقع ان تبلغ قيمة مرتبات واجور الموظفين والمستخدمين الحكوميين ضعفي قيمتها المقدرة لعام ١٩٩٠ وكذلك الحال بالنسبة للانفاق الانمائي. وبشكل عام يتوقع ان يظل مقدار العجز في الميزانية عند مستواه في عام ١٩٩١.

التطورات النقدية

في غياب السبل غير النقدية لتمويل العجز في الميزانية في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ لجأت الحكومة الى الاقتراض من القطاع المصرفي، وترتب على ذلك تعزيز السيولة المحلية التي ادت الى جانب الاصول المحولة للعمال اليمنيين العائدين، الى زيادة حادة في معدل التضخم.

وطبقا للتقديرات الحكومية ارتفع جدول الاسعار العامة عام ١٩٩٠ بنسبة ٣٧ في المئة في عدن وبنسبة ٣٤ في المئة في صنعاء، وسيكون من عواقب الاستمرار في تمويل العجز في الميزانية تقدأ نوبة اخرى من التضخم وارتفاع العبء على الريال اليمني في السوق المالية المتوازية.

وتراقب الحكومة هذا الوضع بقلق بالغ اذ في وقت سابق من عام ١٩٩٢ كان سعر الريال اليمني في السوق المالية المتوازية ٢٧ ريالاً يمنياً لكل دولار في حين كان السعر الرسمي ١٢،٠١ ريال يمني للدولار.

التخطيط للمستقبل

ينتهج اليمن استراتيجية انمائية تقوم على عوامل السوق والمبادرات الخاصة في القطاعات الانتاجية للاقتصاد، وسيظل دور الحكومة حيويا في تقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة اللذين يعتبران حيويين لمستقبل البلاد.

اما في الوقت الحالي فان التخطيط الاقتصادي انتقالي بطبيعته في ضوء الحاجة الى التوفيق بين نظامين اقتصاديين مختلفين بشكل جذري: الاقتصاد المخطط مركزيا للشطر الجنوبي والاقتصاد الحر نسبيا للشطر الشمالي.

ويتوقع للتخطيط الاقتصادي المنظم المتوسط المدى في اليمن ان يبدا في عام ١٩٩٣ بعد دمج النظامين القانوني والاداري للشطرين وبعد تشريع قوانين استثمارية جديدة ووضعها قيد التطبيق اذ ان هذه التدابير ستتيح ربط الميزانية السنوية ببرامج التخطيط الانمائي الطويلة الاجل.

اما في الوقت الراهن فان التخطيط للمشاريع يفتقر الى الشمولية ويتوقف تنفيذ المشاريع على ما تسمح به الميزانية بدلاً من ان يخضع تنفيذها للاعتبارات الانمائية الطويلة الاجل.

اخيراً لا بد من الاشارة الى ان كفاءة خطط الحكومة اليمنية الخاصة بالمستقبل الاقتصادي للبلاد ستتوقف على الوتيرة التي تطور بها الحكومة الموارد النفطية والغازية وعلى حجم المساعدات التي ستتلقاها لدعم الاستثمارات في البنية التحتية.

وسيكون من الضروري في بداية الامر ان تبادر الحكومة عاجلا الى تخفيف المشاكل المزمنة لميزان المدفوعات اليمني والتي ستتفاقم من تخفيف القيود المفروضة على نظام الاستيراد لا سيما في غياب اي زيادة مهمة في الصادرات النفطية.

وسيستدعي اليمن ايضا مساعدات بشروط ميسرة لتنمية الموارد البشرية للبلاد وبنيتها التحتية في الوقت الذي تشجع فيه الحكومة مبادرات القطاع الخاص وتحاول ابقاء الديون الخارجية ضمن حدود يمكن ادارتها في اطارها.

كما ان التحول الى نظام اقتصاد السوق سيكون بلا شك صعبا الا انه يمكن في ضوء الادلة المتوفرة حاليا النظر الى مستقبل اليمن بقدر بالغ من التفاؤل.



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المالية الحكومية ١٩٩٠-١٩٩١
(مليون ريال يمني)

	١٩٩٠أ	١٩٩١ب	١٩٩١ج
العائدات	٢٤,٤٤٩	٣٥,٣٠٦	٣٤,٧٩٧
عائدات الضرائب غير النفطية	١٠,٠٣٩	١٢,٠٦١	١٣,٦٨٢
عائدات القطاع النفطي	١٠,٢٢٢	٦,٩٩٤	١٢,٢٨٢
عائدات أخرى	٤,١٨٨	١٦,٢٥١	٨,٨٣٣
المصروفات	٣٥,٩٦٧	٥٠,٩٨٠	٤٦,٧٩٨
المصروفات الجارية	٢٨,٨٣٤	٤٠,٣٤٤	٣٩,٩٣٧
المصروفات الرأسمالية	٧,١٣٣	١٠,٦٣٦	٦,٨٦١
العجز	١١,٥١٨	١٥,٦٧٤	١٢,٠٠١

ملاحظة: (أ) فعلية، (ب) توقعات الميزانية، (ج) فعلية (اولية).
المصدر: مصادر رسمية.

ميزانية اليمن لعام ١٩٩٢
(مليون ريال يمني)

العائدات	٤٥,٧٧٨
الضرائب	٢١,٢١٥
العائدات النفطية	٥,٨٩٤
العائدات من أصول الدولة والقروض وما شابه	١٨,٦٦٩
المصروفات	٥٨,١١٤
المصروفات الجارية	٤٤,٢٣٧
المصروفات الرأسمالية	١٣,٨٧٧
العجز	١٢,٣٣٧

المصدر: مصادر رسمية.

ميزان المدفوعات ١٩٨٩-١٩٩٠
(مليون ريال يمني)

	١٩٨٩	١٩٩٠
الميزان التجاري	١١,٥٣٣-	١٣,٧٩٥-
صادرات السلع	٦,٧٦٥	٧,٠٦٦
الصادرات النفطية	٥,٨٠٢	٦,١٨٨
المستوردات من السلع	١٨,٢٩٨	٢٠,٨٦٣
صافي الخدمات والتحويلات	١,٦٨٠	١٢,٠٨٦
الخدمات	٣,٨٣٩-	٥,٤٣٣-
التحويلات الخاصة	٣,٦٢٧	١٦,١٢١
التحويلات الرسمية	١,٨٩٢	١,٣٩٧
ميزان الحساب الجاري	٩,٨٥٣-	٦,٧١١-
ميزان حساب رأس المال	٨,٢١٦	٤,٨٥٠
صافي رأس المال الطويل الأجل	٥,٠٦٠	٤,٤٥٤
رأس المال القصير الأجل	٣,١٥٥	٣٩٦
صافي الخطأ والسهو	٧٦٨	١٩٧
التغير في الاحتياطي (- زيادة)	٨٧٠	٣,٣٦٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، الاحصائيات السنوية ١٩٩٠، ١٩٩٢.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٢

الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات ١٩٨٩-١٩٩٠ (مليون ريال يمني)

	١٩٨٩	١٩٩٠
الزراعة والغابات والثروة السمكية	١٤,٦٨٢	١٦,١٠١
التعدين	٣,٩١٢	٧,٠٣٠
النفط والغاز	٣,٥١٢	٦,٥٥٠
الصناعة	٥,٨٦١	٦,٥٨٦
تكرير النفط	١,٢٧٦	٩٥٤
الكهرباء والماء والغاز	١,١٩١	١,٤٠٠
البناء	٢,٨٣٨	٣,٣٩٤
التجارة	٧,٧٨٤	٩,٥٩٠
النقل والاتصالات	٥,٢٠٢	٦,٠١٥
المالية	٤,١٥٤	٤,٩٢٩
الخدمات وغيرها	١١,٤٣٧	١٨,٨٦٨
الخدمات الحكومية	١٠,٨٧٥	١٨,٢٠١
الناتج المحلي الاجمالي بالسعر العائد للمنتج	٥٧,٠٦١	٧٣,٩١٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، الاحصائيات السنوية ١٩٩٠، (١٩٩٢).

الناتج المحلي الاجمالي حسب الاتفاق ١٩٨٩-١٩٩٠ (مليون ريال يمني)

	١٩٨٩	١٩٩٠
اجمالي الاستهلاك	٦٤,٧٩٢	٧٩,١٨٤
الاستهلاك الخاص	٤٨,٣٢٢	٥٨,٠٣٠
الاستهلاك الحكومي	١٦,٤٧٠	٢١,١٥٤
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	١١,٣٥٦	١١,٩٧٠
التغيرات في قيمة الاسهم	١٣٤	٧٠٠
صادرات البضائع والخدمات	١٠,٢٠٥	١٠,٤٧١
المستوردات من البضائع والخدمات	٢٥,٠٨١-	٢٥,١٦٦-
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	٦١,٤٠٦	٧٧,١٥٩

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، الاحصاءات السنوية ١٩٩٠، ١٩٩٢.

المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ اغسطس ١٩٩[illegible]

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني تتهم الحزبين الحاكمين بالهيمنة

العطاس يحاول تهدئة معارضة التجمع اليمني والأحمر يدعو لمؤتمر «الخلاص» من قانون التعليم

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: «الشرق الاوسط»

عقدت الاحزاب الممثلة في مجلس النواب اليمني (البرلمان) اجتماعا مساء امس مع المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة اليمنية لمناقشة الخلاف حول قانون التعليم، ومستقبل «المعاهد العلمية»، التي تتبع نظام التعليم الديني في ضوء التوجه الى توحيد نظام التعليم في اليمن، وانهاء المعركة التي يقودها حزب التجمع اليمني للاصلاح والأحزاب المؤيدة له ضد الحزب الاشتراكي وانصار الغاء «المعاهد العلمية».

وكان الاجتماع يستهدف التوصل الى حلول توفيقية تلتزم بها جميع القوى السياسية بما فيها الحزبين الحاكمين، في ضوء اصرار التجمع اليمني على عدم الغاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن، والاستعاضة عنها بتدريس مادة الدين الاسلامي ضمن المقررات التعليمية الموحدة. ويرى التجمع وانصاره ان الغاء المعاهد العلمية يمثل تغييبا لدورهم، الذي تمتعوا به قبل قيام الوحدة في شمال اليمن، خاصة وانهم يطالبون بتعميم هذه المعاهد في مختلف المحافظات اليمنية حالياً.

وتمثل هذه المواجهة بين التجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي اليمني المرحلة الثانية من معركة بدأت بمطالبة التجمع باغلاق مصنع صيرة لانتاج المشروبات الكحولية في عدن. وقد نشرت صحيفة «٢٢ مايو» - في عددها الأخير - مقالا كتبه احد المتشددين من انصار التجمع هاجم فيه الحزب الاشتراكي، قال فيه ان «معركة التعليم الراهنة أوصلت المواجهة الى حافة الصدام، مستعيدة بأثر رجعي المعارك السالفة التي لم تحسم بعد سلمياً وشرعياً».

ونبه المقال السلطة الى خطورة المواجهة بين التيار الاسلامي والحزب الاشتراكي، وطالبها «بالوقوف مع التيار الاسلامي والاحتكام الى الشرعية وارادة الامة لتحقيق الوفاق الاجتماعي والسياسي»، ولكن صحيفة «عدن» - الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي نشرت امس ان «الرافضين لمشروع قانون التعليم يعبرون عن فقدان مصالحهم، والميزانيات التي ترصد لهم داخليا وخارجيا، كما سيفقدون التزاماتهم مع الحركات المتطرفة المرتبطين بها».

ومن ناحية اخرى اعلن التجمع اليمني للاصلاح مساء امس الاول عن تشكيل لجنة تحضيرية برئاسة الشيخ عبد الله الاحمر وعضوية كل من الشيخ عبد المجيد الزنداني والدكتور عبد الغني قاسم عضو مجلس النواب لعقد «مؤتمر خلاص وطني» خلال الاسابيع المقبلة.

وجاء الاعلان عن «مؤتمر الخلاص» في المهرجان الخطابي الذي نظمه التجمع اليمني للاصلاح مساء امس الاول وشارك فيه بضعة آلاف من انصاره، ناقشوا فيه المطالب التي رفعها علماء الاصلاح الى رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة الاسبوع الماضي، بهدف اصلاح قانون التعليم ومنع محاولات الغاء المعاهد العلمية.

وبينما نفى فارس السقاف عضو التجمع ان تكون هناك نية حاليا للخروج في مسيرة جماهيرية الى مجلس النواب اليوم، بعد فشل تنظيم



مسيرة امس الاول وقال ان الحوار هو الاسلوب الامثل لحل الخلاف. اكد مصدر اخر انه ربما نظمت مسيرة اليوم، في ضوء نتيجة الاجتماع مع العطاس مساء امس.

وتهدف اللجنة التحضيرية لـ «مؤتمر الخلاص» الى اجراء اتصالات مع المسؤولين في الدولة، ثم الاعلان عن المؤتمر والدعوة اليه في اواخر الاسبوع الحالي، ولكن المراقبين في صنعاء يشككون في امكانية نجاح ما يرمي اليه التجمع، ويسوقون - دليلا على ذلك - الصعوبات التي تعاني منها عملية تنظيم «المؤتمر الوطني» على الرغم من اتفاق الاحزاب على عقده منذ فترة طويلة.

واكد مجاهد القهالي رئيس حزب التصحيح الشعبي الناصري لـ «الشرق الاوسط» ان اجتماع رؤساء الكتل البرلمانية للاحزاب مساء امس لم يسفر عن اي اتفاق، باستثناء بحث تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة المواد ٣، ٣٠، ٣١ من قانون التعليم، التي اجل البت فيها، وتقديم مقترحات لاعادة صياغتها بما يتلاءم والهدف العام للبلاد.

وكان تقرير اللجنة - الذي قدم امس في مجلس النواب - قد اكد ان تدمج المدارس الابتدائية والاعدادية والموحدة مع المعاهد العلمية بمرحلتيها الابتدائية والاعدادية ومدارس البدو الرحل في مرحلة اساسية واحدة تسمى «مرحلة التعليم الاساسي» ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون. كما اقترحت اللجنة ان تنص المادة ٣١ من القانون على ان تدمج المدارس الثانوية نظام ثلاث سنوات، والمدارس الثانوية نظام اربع سنوات، والمعاهد العلمية الثانوية في مرحلة واحدة تسمى «مرحلة التعليم الثانوي العام».

ومن ناحية اخرى تعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للاحزاب اليمنية اجتماعا اخر لها غداً لتحديد موعد انعقاد المؤتمر قبل نهاية هذا الشهر.

وكشف مصدر حزبي مطلع لـ «الشرق الاوسط» ان هناك احتمالين امام الاجتماع، هما: اما ان تقبل اللجنة بالشروط التي وضعها الحزبان الحاكمان بشأن توسيع رئاسة اللجنة التحضيرية، واضافة احزاب جديدة الى عضويتها، واعادة مناقشة الوثائق المقدمة الى المؤتمر، واما ان ترفض ما طرحه الحزبان عليها، وبالتالي يتحول المؤتمر الى مؤتمر للمعارضة ومحاكمة السلطة، «التي لا ترغب إلا في مزيد من الهيمنة والسيطرة على النشاط السياسي في البلاد».

واكد المصدر ان الحزبين الحاكمين يريدان ان يلعبا الدور الموجه لتسيير اعمال المؤتمر، الا ان اللجنة التحضيرية لا ترى ما طرحه المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني من مطالب ملزما لها».

اليمن وتجاوز المرحلة الانتقالية

تواجه دولة الوحدة اليمنية بفترة قد تكون جوهرية في تاريخها السياسى، خصوصا فى ضوء الضغوط الاقتصادية ــ والاجتماعية، المتولدة عن الوحدة بين شطرى اليمن، واقترانها بظواهر باعثة على عدم الاستقرار الداخلية متمثلة فى حدة الاضطرابات والمظاهرات التى تشهدها اليمن من فترة لأخرى، وانتشار حمل السلاح وتدهور حالة الأمن العام وسلسلة الاغتيالات السياسية المتكررة. ومبعث هذا الاعتقاد، هو الشكوك التى تكتنف عملية انجاز خطوتين هامتين فى سبيل تجاوز الصلة الانتقالية، هما: عقد مؤتمر المائدة المستديرة أو ما اصطلح على تسميته «الملتقى الوطنى» الذى سوف تشارك فيه كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية فى اليمن، لإقرار ميثاق العمل السياسى الذى بنظم تعامل الاحزاب مع بعضها البعض، والمضي قدما فى الاجراءات العملية والاعداد النهائي للانتخابات النيابية قبل انتهاء الفترة الانتقالية فى ٢٢ نوفمبر القادم.

والجدل السائد حاليا فى الاوساط اليمنية، يعكس في جوهره حدة الأزمة التى تواجه دولة الوحدة والتي يمكن ارجاعها إلى أن عملية الوحدة فى ذاتها لم تتمكن حتى الان من تدشين واقع جديد يصبح محل اجماع وولاء مغاير لواقع الانقسام والتباينات السابقة لعملية الوحدة كما لم يستطع أحد النظامين استيعاب النظام الاخر كليا فى منظومة تفاعلاته السياسية والاجتماعية، بحيث مثلت عملية الوحدة فى نهاية المطاف، محاولة القفز فوق الواقع والتكيف مع تناقضاته وليس تغييرها مما يفسر إلى حد كبير ازمة الدولة اليمنية والتى تتمثل في عدم القدرة على تجاوز المرحلة الانتقالية، بكل ما تطرحه من تناقضات وتداعيات بفعل العجلة فى تحديد هذه المرحلة فبعد أن كانت خمس سنوات وفق ما اتفق عليه زعيما شطرى اليمن فى هذه المرحلة جرى اختزالها إلى سنة واحدة مع الاعلان عن الوحدة فى مايو ١٩٩٠، جرى تمديدها لسنة أخرى. أضف إلى ذلك ضعف قوى التوحيد فى الهياكل التحتية والشعبية داخل المجتمع اليمنى، فعمليات مثل التذويب والانتشار المنتشرة فى ادبيات الاندماج والتكامل لم تتح لها الفرص سواء للعمل فى الهياكل التحتية او الانتقال من قطاع لاخر واقتصرت على مجرد التكييف فى الهياكل الرسمية للسلطة فى شطرى اليمن فهناك مؤسسات مهمة لم يتم التذويب والانتشار فيها وعلى رأسها المؤسسة العسكرية فعمليات الوحدة لا تتم بقرارات رسمية إنما بتجاوزها عبر اليات التذويب والتكامل فى المؤسسات التحتية.



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ اغسطس ١٩٩٢

أحزاب المعارضة اليمنية تحاول الضغط على السلطة

السقاف متفائل بشأن موقف المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي يناور لتحقيق توازن لصالحه

لندن: من عبد الله حموده

صرح الدكتور عبد العزيز السقاف - المتحدث الرسمي باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للاحزاب اليمنية - ان الاعتراضات التي يطرحها المؤتمر الشعبي (احد الحزبين الحاكمين) لا تمثل رفضا لمبدأ عقد المؤتمر او الوثائق التي سيناقشها، او حتى طريقة الإعداد له، ولكنها تعبير عن الظروف السياسية الجديدة التي تسود اليمن، «لأن رجل السلطة الذي كان حراً في كل شيء، بات عليه ان يخضع لرقابة الاحزاب والصحف في كل شيء، وبالتالي اصبح عليه ان يتغير، وهذا يفسر محاولته الاستئثار بالقرار والتردد بشأن التغيير».

واضاف ان مطالب المؤتمر الشعبي بشأن «الانضمام الى هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، وأيضا بشأن الحساسية من الاسم، تعتبر مطالب متواضعة وليست عنجهية».

وقال انه يتحدث بصفة شخصية مستقلة، ولكنه يتفهم موقف اولئك الذين «قضوا وقتا طويلا في السلطة».

وأوضح انه «متفائل»، ويعتقد «ان هناك امكانية للتوصل الى اتفاق يرضي المؤتمر الشعبي العام».

وكانت «الشرق الاوسط» قد اجرت لقاء صحافيا - عبر الهاتف - مع الدكتور السقاف، حول النتائج التي توصلت اليها اللجنة التحضيرية في اجتماعاتها التي انتهت يوم الاحد الماضي، واعلنت نتائجها في مؤتمر صحافي في اليوم التالي، استعداداً للاجتماع الذي تعقده اليوم للتوصل الى «حلول توفيقية» تمهد الطريق امام عقد المؤتمر الوطني قبل نهاية هذا الشهر، وتفتح الطريق امام عملية الاعداد للانتخابات العامة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وأشار الى ان المؤتمر الشعبي العام «يحرص على ان لا يكون المؤتمر الوطني اجتماعا للمعارضة، ولكن مؤتمراً وطنيا يجمع كل الناس». وذكر ان اللقاء مع يحيى المتوكل عضو اللجنة العامة ومسؤول العلاقات الخارجية في المكتب الشعبي العام، وجار الله عمر عضو المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني اسفر عن «رغبة حزبي السلطة في المشاركة الفاعلة».

ورداً على سؤال حول الاسماء البديلة المقترحة، قال السقاف ان من بينها «الملتقى الوطني»، و«مؤتمر الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية».

وأوضح ان هناك بدائل اخرى من هذا النوع، ولكن الراي لم يستقر على اسم معين.

واكد ان المؤتمر الشعبي العام وبعض الاحزاب الاخرى «من الموالية له» تضغط من اجل الانضمام الى رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني «حتى يتمكن من توجيه المناقشة، ومنحى اتخاذ القرارات».

وقال «وافقنا على طرح اقتراح المؤتمر الشعبي في اجتماع اللجنة التحضيرية على أن يحضروا معنا المؤتمر الصحافي، ونظهر جميعا على اننا متفقون، ثم نترك حل الخلافات للجنة التحضيرية، لكي تناقشه في اجتماع اليوم.

وانتقد الدكتور السقاف موقف الحزب الاشتراكي اليمني، الذي تراوح بين تأييد مطالب المؤتمر الشعبي العام ومعارضته عدة مرات، وأكد - في هذه النقطة انه يتحدث باسمه شخصياً - ان «الحزب الاشتراكي اذا صلح حاله مع المؤتمر الشعبي، وكانا على وئام، فإنه يساند موقف المؤتمر، وعندما يختلف معه لأي قضية، فإنه يؤكد التزامه بتأييد موقف اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني والاحزاب المعارضة».

وأضاف «ومن ثم فإننا نصر على التعامل مع الرأس - اي المؤتمر الشعبي - ونطلب ان يدون تحفظاته وملاحظاته كتابة، لكي نتعامل معها على اسس واضحة»، وعاد يقول ان «الحزب الاشتراكي يحاول استخدام المؤتمر الوطني للضغط على المؤتمر الشعبي، لكي يساومه حول قضايا اخرى، وهذه المساومات هي التي تفسر سلوكه المتقلب».

وقد طرحت «الشرق الاوسط» قضية الاتفاق بين الاحزاب اليمنية جميعا على الوثائق الجوهرية التي سيناقشها المؤتمر الوطني وتتضمن «ميثاق العمل السياسي»، الذي ينظم العلاقة بين القوى السياسية في الحكم والمعارضة، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعلاقة الاحزاب الحاكمة بالمال العام، وضوابط ممارسة السلطة، والتحضير لانتخابات حرة نزيهة في ظروف أمنية مستقرة، وان الخلاف يتعلق بتسمية «المؤتمر الوطني» وتشكيل لجنته التحضيرية وهي مسائل اجرائية محدودة الأهمية، فقال الدكتور السقاف «لا احب ان اكشف كل اوراقنا، ولكننا نفضل ان نتعرف على جدية الطرف الآخر، وان نعرف ان هذه هي آخر المطالب، وليست هناك مطالب اخرى، لأنه قد تكون للتغييرات الشكلية انعكاسات جوهرية، ما دامت القضايا الجوهرية - في الوثائق - لم تقر بشكلها النهائي».

وأضاف: انهم - أي المؤتمر الشعبي العام والأحزاب المؤيدة له - «يشعرون اننا اذا اتفقنا على تغيير الاسم، وتغيير تشكيل هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية، سيكون بامكانهم التقدم بمطالب اخرى لتغيير الوثائق ايضا».

وأكد ان الهدف من عقد المؤتمر الوطني لمناقشة الوثائق المطروحة - رغم ان مضمونها موجود في الدستور - سيؤدي الى «ان تلتزم الاحزاب بما توقع عليه، لأن الوثائق تتضمن اتفاقات وتعهدات، وليست مجرد توصيات»، وقال «نحن ننازع من في السلطة، ونحاول ان ننظم سلوكه، ومن ثم فإنه لا يتعاطى معنا بسهولة، وان كان موافقا على المبدأ وراغبا فيه».

ورداً على سؤال على موعد عقد المؤتمر أشار الدكتور السقاف الى انه قد يتعرض الى بعض التأجيل، عن موعده المقرر في ١٥ اغسطس (آب) الحالي، ولكنه سينعقد في اواخر هذا الشهر على الاكثر حتى ينجز المهمة التي شكل من اجلها.



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

التاريخ : ٦ ... ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطر الإنشقاق يهدد الحزب الاشتراكي اليمني

الشامي يستنكر استقالات إب ويتهم قوى غير حزبية بإثارة المشاكل

عدن: من لطفي شطاره

اعترف يحيى الشامي ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، ورئيس الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية «جودي» سابقا بوجود مشاكل اجتماعية ناجمة عن الصراع السياسي خلال الفترات السابقة قبل الوحدة. وفي رد على سؤال وجهته اليه «الشرق الاوسط» عن الاستقالات الجماعية بين صفوف اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة اب ـ التي تبعد حوالي ٢٣٠ كيلومترا عن عدن ـ كشف عن وجود جهات معينة لم يفصح عنها، تقف امام الاتفاق على حل هذه المشاكل، وقال انها تزرع صعوبات عمدا، لكي تخلق حالة من ردود الفعل عند الاعضاء الذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل.

وقال الشامي «ينبغي ان نتاكد من مدى صحة البيان الذي صدر عن منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة إب، الذي وقع عليه ٤٠ عضوا، ومعرفة صدق الاشخاص الذين وقعوا عليه، واضاف «يحدث بين وقت وآخر ان تصدر بيانات وهمية، ويتبين ان الكثير من اصحاب الاسماء لا يعرفون شيئا عن هذه البيانات».

وذكر ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني توقعت، بعد تحقيق الوحدة مباشرة ـ ان تحدث بعض الاعمال التي تستهدف الحزب، بسبب دوره في تحقيق الوحدة، وارساء مبدأ الديمقراطية في اليمن، وقال ان « هناك جهات مختلفة داخل الحزب، تحركها جهات اخرى لم يحن الوقت بعد للكشف عنها، وهو نوع من الأساليب لخلق حالة من التوتر لدى بعض الحزبيين (الحاكمين)، الا ان هذه الجهات هي من خارج صفوف الحزب، وليست من داخله».

وقد اوعز المراقبون السياسيون في اليمن الاستقالات الجماعية التي اعلنتها منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة «إب» الى «مماطلة الحزب في عقد مؤتمره الرابع»، الذي جرى تأخيره لأكثر من موعد، بينما يعلق كثير من الاعضاء الآمال عليه في الخروج من الوضع الذي يعيشه الحزب حاليا، بطرح برنامج جديد يقره المؤتمر، ويواكب متطلبات المرحلة.

فقد بدت صورة الخلافات داخل الحزب عندما اعلنت الجبهة الوطنية الديمقراطية انشقاقها عنه في نهاية العام الماضي، كما قرر فيه الاعضاء المستقيلون من الحزب في محافظة إب امس الاول الانضمام رسميا الى الجبهة الوطنية الديمقراطية.

وقال بيان صادر عن الاجتماع الموسع لاعضاء الحزب في محافظة إب نشرته صحيفة «الايام» العدنية امس، ان قيادة الحزب الاشتراكي اليمني لم تعد تمثل مصالح قواعد الحزب وكوادره في كل الجوانب الحقوقية والسياسية والادبية، وان قيادة حزب الوحدة الشعبية اليمنية «حوشي» وقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية «جودي» سابقا ارتكبتا خيانة وطنية في حق كوادر وقواعد الحزب والجبهة، عندما وافقت على الدمج القسري مع الحزب الاشتراكي دون الرجوع الى كوادر وهيئات «حوشي» و«جودي».

واضاف البيان أن قيادة الحزب الاشتراكي اليمني كشفت ـ الآن عن اقنعتها المزيفة، من خلال سعيها وراء تحقيق مكاسبها الشخصية على حساب حقوق قواعد الحزب ومناضليه، وضربت عرض الحائط بكل الاهداف والشعارات النبيلة التي تغنت بها على مدى السنوات الماضية. وقال البيان ان «حجم الخلاف الموجود بين قيادة وقواعد الحزب هو سبب عدم انعقاد المؤتمر الرابع له حتى اليوم، رغم مرور اكثر من سبعة اشهر على انتهاء مؤتمرات المحافظات. وبليل آخر على ان قيادة الحزب لا تقبل بالديمقراطية، وتريد البقاء في مواقع القيادة في المكتب السياسي واللجنة المركزية مدى الحياة، عن طريق عقد الصفقات المسبقة والتقاسم بين اجنحة القيادة المتناقضة والمجزأة، وعدم الاهتمام بالاحوال المعيشية المتردية لأسر شهداء الثورة والمعاقين والعجزة، ووضع العراقيل امام اي محاولة لتحسين احوالهم المعيشية».

واختتم البيان ـ الذي وقعت عليه ٤٠ شخصية من مختلف هيئات منظمة الحزب بالمحافظة ومديرياتها ـ بأن الاعمال والنشاطات التي تقوم بها قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في الوقت الراهن منافية لكل الوثائق البرنامجية للحزب، بعد تجميد النظام الداخلي والبرنامج السياسي السابقين، وعدم إقرار الوثائق الجديدة حتى الآن، وان اي تصرف من قبل القيادة يعتبر غير شرعي، وقراراتها غير ملزمة لأي من منظمات الحزب وكافة اعضائه.



تعليقاً على ما حصل للحزب الاشتراكي في محافظة إب

اليمن: جارالله عمر يتهم "جهات" بعدم حل مشاكل المستقيلين

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ نفى السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ان يكون للاستقالات في صفوف قيادات الحزب في محافظة إب اي تأثير على الحزب مؤكداً ان «خروج مئات لن يغير في الامر شيئاً»، وحمل «بعض الجهات» التي رفض تسميتها مسؤولية عدم حل المشاكل التي كان يعاني منها المستقيلون من الحزب. وقال في حديث مع «الحياة» ان هذه الجهات استدعت هؤلاء وقالت لهم «اننا سنحل مشاكلكم لان قيادة الحزب الاشتراكي ترفض الحل».

وسئل جارالله الذي يعتبر منظر الحزب الاشتراكي عن تفسير الحزب لبيان الاستقالة وهل كان صدوره مفاجأة فاجاب: «الحقيقة ان البيان لم يكن مفاجئاً لأن هذه المشكلة هي مشكلة الذين لم تعط لهم حقوقهم واعني اولئك الذين كانوا في حزب الوحدة الشعبية والجبهة الوطنية الديموقراطية. هذه مشكلة قديمة منذ قيام الوحدة، وهي مشكلة حقيقية وشكاوى الناس مبررة لأن الحقوق التي اكتسبت لهم ولبعض الشهداء اوقفت بعد قيام الوحدة، وظلت المطالبات قائمة ولكن لم ننجح في حل هذه القضية نجاحاً تاماً...».

● من اوقفها؟

- اوقفت من قبل الحكومة... لكن الحقيقة انه بسبب الوضع الموجود في بلادنا لا نستطيع ان نقول ان المؤسسات هي التي تقرر فعلا... هناك تداخلات وتأثيرات من خارج هذه المؤسسات... واعتقد انه لو وجه سؤال الى وزير الخدمة المدنية لعرفنا الحقيقة، لانه هو الذي يعرف هذه

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible]

اليمن : جارالله عمر يتهم "جهات"

تتمة الصفحة الاولى

الحقيقة، ويعرف ان الملفات لديه منذ سنتين ولم تحل رغم مطالبتنا بهذا الموضوع، ورغم زيارة السيد احمد علي السلامي، رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني في مجلس النواب، وزارة الخدمة المدنية مرات عدة وعلى رغم الاوامر التحريرية من رئيس مجلس الوزراء لحل هذه المشكلة فانها لم تحل حتى الآن لأن وزير الخدمة المدنية يقول ان لديه اوامر من جهات اخرى بعدم الحل.

● ذكر البيان ان دمج «الجبهة الوطنية الديموقراطية» بالحزب الاشتراكي اليمني كان قسراً وانتم لكم مركز في تلك الجبهة ما هو تعليقكم على ذلك؟

- يمكن ان يكون هذا الكلام ناتج عن عدم الالمام بتاريخ العملية السياسية بالنسبة الى الحزب... فالحزب الاشتراكي كان موحداً... وتوحد بالخيار الحر بين فصائل عدة كانت تعمل في الشمال والجنوب، في آذار (مارس) ١٩٧٩، وهذه عملية تاريخية اكبر من ان يشكك بها، وكانت هي المقدمة اصلا لتوحيد اليمن. ولكن كل يعبر عن وجهة نظره وبقدر ما لديه من المعلومات.

● تعتقد بعض الاحزاب الاخرى ان انفصال هذه الفصائل سيهزّ مكانة الحزب الاشتراكي في المنطقة الوسطى؟

- اولاً: اريد ان اقول ان لدى الحزب الاشتراكي اليمني سياسة جديدة لم تفهم بعد. الحزب الاشتراكي لديه توجيه ديموقراطي كامل يقوم على حق كل عضو وكل شخص وكل مجموعة في ان يختار برنامجه، وهذا حق مكفول ومشروع لكل مواطن ولكل الناس سواء اكانوا اعضاء في الحزب الاشتراكي او خارجه.

وانا اريد ان اقول لكم ان هذا البيان وزع امس هنا في مكاتب الحزب الاشتراكي ولم يعترض احد على توزيعه، والذين وقعوا البيان مناضلون ووطنيون... كان بعضهم في الجبهة والبعض الآخر في المؤتمر الشعبي... ولكن نحن اولاً نعترف بأن هناك مشكلة تخص هؤلاء، ونحن نوافق على ان يذهبوا الى الجهة التي تستطيع حل مشاكلهم... واذا الاخوة في المؤتمر الشعبي لديهم امكانية لحل هذه المشاكل، سنقدم لهم الشكر لأن هذه مشكلة حقيقية.

ثانياً: من حق كل الناس ان يشكلوا احزابهم طبعاً. عدد الاعضاء في إب اكثر من ثلاثين الفاً، وخروج مئات لن يغير في الامر شيئاً، لكن المبدأ العام بالنسبة الينا هو ان من حق الناس اختيار طريقهم وبرنامجهم ومستقبلهم السياسي...

هذه قضية يجب تاكيدها لأننا نقر الآن حق الاختلاف في الحزب والمكتب السياسي واللجنة المركزية وحق اعلان هذا الخلاف.

● بما ان الحزب والمؤتمر هما الحزبان الحاكمان لماذا لم يتكاتفا في حل هذه المشاكل؟

- هناك بعض الجهات، التي لا اريد ان اسميها حرصا على هذا التحالف الضروري لليمن، اعاقت ورفضت حل مشاكل الناس، وهي التي استدعتهم وقالت: اننا سنحل مشاكلكم لأن قيادة الحزب الاشتراكي رافضة للحل، وهي التي وزعت على الصحف ونشرت ان الحزب الاشتراكي اليمني هو الذي وظف ثمانين الفا.

ومن ناحية اخرى استدعتهم تلك الجهات وقالت لهم: ان قيادتكم هي التي رفضت الحل ونحن سنحل لكم المشكلة... لكننا نتجاوز كل ذلك، ونقول: نوافق على حل مشكلة هؤلاء ونوافق على حقهم في اختيار الجبهة الوطنية او اي حزب آخر يريدونه.



العالم اليوم

اليمن وتحديات التحول الاقتصادى

يدخل اليمن حاليا مرحلة جديدة للتخطيط الاقتصادى وهو التخطيط باستخدام آليات السوق عن طريق انتهاج استراتيجية تقوم على المبادرة الفردية في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد مع استمرار الدور الحيوى للحكومة فى تقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وفى الوقت الحالى فإن التخطيط الاقتصادى يعد مرحلة انتقالية من التخطيط المركزى والذى استمر منذ تاسيس الجمهورية اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ على اثر اندماج الشطرين الشمالى والجنوبى وقد تولد عن هذا مشاكل التوفيق بين نظامين اقتصاديين مختلفين جذريا: الاقتصاد المخطط مركزيا للشطر الجنوبى والاقتصاد الحر نسبيا للشطر الشمالى، ويتوقع للتخطيط الاقتصادى المنظم أن يبدأ مع عام ١٩٩٣ بعد دمج النظامين القانونى والإدارى للشطرين بعد صدور التشريعات الخاصة بالقوانين الاستثمارية الجديدة وبداية تطبيقها، تلك الإجراءات التي ستتيح ربط الميزانية السنوية بالبرنامج الانمائى طويل الأجل للخطة الاقتصادية إلا أنه يمكن القول بأن اليمن استطاع على وجه العموم تجاوز الصعوبات الإدارية التى ابرزها قرار توحيد شطريه مع أن السلطات الرسمية تعترف بأن على البلاد أن تعالج فى غضون الأعوام القليلة القادمة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية حتى تتمكن من استغلال طاقتها الاقتصادية حيث يعيش معظم السكان على الدخل الزراعى فى حين أن مساحة الأرض المزروعة تتقيد بمدى وفرة الموارد المائية غير أن اليمن تمتلك ثروات طبيعية ذات قيمة اقتصادية مرتفعة مثل الثروة السمكية الهائلة فى مياهها الإقليمية واحتياطيات النفط والغاز الكبيرة وغيرها من المعادن التى لم يتم استغلالها على نطاق تجارى بعد غير أنه يجب على الحكومة اليمنية أن تتعود على استخدام السياسات النقدية والمالية للتأثير على النشاط الاقتصادى بدلا من استخدام اسلوب التخطيط المركزى لدفع الاقتصاد اليمنى للامام.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

نزاع الأراضي يهدد مستقبل عدن كعاصمة اقتصادية

وزير الاسكان اليمني لـ الشرق الاوسط: الحكومة تهمل المشكلة والقضاء والنيابة يساعدان مزيفي وثائق ملكية الأرض



عدن: من لطفي شطارة

اكد محمد احمد سلمان وزير الاسكان والتخطيط الحضري اليمني ان ازمة الاسكان في عدن من اخطر المشاكل المطروحة، وانتقد الحكومة لعدم الاهتمام بهذه المشكلة مشيراً الى انه في خطط ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ لم تعتمد الحكومة اي مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود كما وجه انتقادات للقضاء والنيابة العامة وبعض الاجهزة في الدولة التي تساعد بعض المزيفين الذين يدعون ملكية اراضي بتصديق بعض وثائقهم.

وقال في لقاء مع «الشرق الاوسط» ان الوزارة تحاول وضع الحلول من خلال تشجيع قيام التعاونيات السكنية التي بلغ عددها حتى اليوم ٧٢ وحدة سكنية تعاونية في عدن ستقوم الوزارة بمنح هذه التعاونيات والاراضي بسعر رمزي للغاية واعفاء وارداتها من مواد البناء كالحديد والاسمنت من الرسوم الجمركية، وكذلك منحهم تسهيلات من بنك الاسكان للقيام باعمال البناء.

والمعروف أن الكثير من المراقبين يعتبرون مشكلة الاسكان اليمني «قنبلة موقوتة» مهددة بالانفجار بين لحظة واخرى.

وكانت هذه المشكلة يمكن ان تؤدي الى اعمال عنف كبيرة تحديداً في عدن وفي الاشهر الاولى لقيام الوحدة عام ١٩٩٠ عندما غضبت الجماهير التي احتشدت امام مبنى وزارة الاسكان في عدن احتجاجاً على عدم حصولها على اراض للبناء الشخصي خلال فترة سيطرة الحزب الاشتراكي اليمني على مقاليد الحكم في الجنوب حتى قيام الوحدة وما صاحبها من بسط عشوائي على الاراضي والمتاجرة بالاراضي ومنح مستثمرين مقربين من بعض المسؤولين مواقع مغرية وفي قلب العاصمة الاقتصادية عدن في الوقت الذي منحت الحكومة للموظفين وذوي الدخل المحدود اراض خارج عدن وبعيدة عن الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والطرقات بالاضافة الى كونها اراضي لا تزال موضع نزاع لظهور ملاك لها طمستهم السياسة السابقة للحزب في امتلاك كل شيء.

وتبرز اليوم هذه المشكلة بصورة اكثر خطورة على مستقبل عدن كعاصمة اقتصادية ومنطقة حرة من خلال تفاقم المشكلة وعدم وجود حلول حاسمة لانهائها.

وقد اعطت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام الشريك في الحكم في دورتها الاخيرة مساحة واسعة من مناقشاتها مسألة الاراضي والصرف العشوائي والمتاجرة بها بالاضافة الى عدم تطبيق اتجاهات القيادة اليمنية المتعلقة باعادة الممتلكات العقارية والمحلات التجارية الى اصحابها الذين تركوها مجبرين بعد صدور قانون التأميم في ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٦٩ في جنوب اليمن ودعت لحل قضية الأراضي والاسكان في عدن بصورة مشتركة وليست احادية النظرة او الانفراد بتلك الحلول على اعتبار ان هذه هي مشكلة الحزب وعليه حلها ولكنها طالبت الى وضع مخارج لوقف عملية التصرف بالاراضي ومنحها لاشخاص.

وتؤثر هذه المشكلة على تطوير مساحة الاستثمار في عدن وجذب الرأسمال العربي والاجنبي اليها في ظل النزاع القائم على الاراضي فيها.

وبالنسبة لدخول عملية توزيع الاراضي على المستثمرين والاجراءات المطلوبة لحصول المستثمر العربي والاجنبي على قطعة ارض للاستثمار قال وزير الاسكان لـ «الشرق الاوسط»: «قانون الاستثمار واضح ونحن نمنح الاراضي بعد اقرار المشروع وفق المساحة المحددة للمشروع ونعطي امتيازات في هذا الاطار تتمثل في اعفاء المستثمر من قيمة الارض لفترة زمنية يجري تحديدها وفقاً لاهمية المشروع المقدم مع منح اعفاءات جمركية للآليات والمعدات وبقية الاشياء المرتبطة بالمشروع. واذا كانت هناك استثمارات لبناء وحدات سكنية لاكثر من ١٠٠ وحدة سكنية نمنح اعفاء كاملا للاسمنت والحديد. وفيما يتعلق بالمشاريع السياحية فهناك مناطق سياحية محددة في عدن مخصصة للاستثمار فيها».

وبالنسبة لاولويات للاستثمار قال: «لا يوجد شيء اسمه اولويات في قانون الاستثمار نحن فتحنا الباب واسعاً للاستثمار في مجال الاسكان وأي مجال اخر يمكن ان تتحقق من ورائه جدوى اقتصادية ويضيف فائضا ماليا للعملية الانتاجية في اليمن. الا اننا نرفض افكار بعض المستثمرين للاستيلاء على الاراضي اولاً ومن ثم تحديد المشروع او التصرف بالارض هذا امر مرفوض. فنحن نمنح الارض بعد دراسة المشروع واقراره في لجنة الاستثمار».

وقال رداً على سؤال عن التهديد الذي تشكله المضاربة بالاراضي على مستقبل الاستثمار وقيام المنطقة الحرة في عدن. قال إن الاراضي في المحافظات الجنوبية مملوكة للدولة، لذلك اعتقد الكثير من الذين بسطوا ايديهم على الاراضي بانهم سيمتلكونها او تتحول الى ملكيتهم. وعندما تقوم الدولة بصرف هذه الاراضي للمستثمرين يحاول المستولي على الارض ان يمنع المستثمر من تنفيذ مشروعه ويحاول ان يستفيد من عدم فاعلية بعض الاجهزة الامنية. وأشار الى ان رئيس الوزراء اعطى توجيهات صارمة لمحافظ عدن وادارة الشرطة والقضاء والنيابة العامة بضرورة حماية المستثمر وحماية الاراضي التي تسلم له من قبل الدولة.

وقال ان وزارة الاسكان لا تسمح بتنازل مستثمر عن الارض لصالح مستثمر آخر بعيداً عن موافقة الوزارة.

وحول المطالبات التي برزت مؤخراً من قبل اشخاص وأسر من العهود السابقة قال: «جشع الناس وهلعهم. يمكن ان يزيف اي شيء» مشيراً الى اعتقال بعض الاشخاص بتهمة تزييف بعض الوثائق ولكن المؤسف ان القضاء والنيابة العامة وبعض الاجهزة في الدولة تساعد هؤلاء المزيفين في ان تحرر لهم بعض الوثائق بشكل مزيف. فمثلاً اسرة «العقارية» تقدمت بوثائق مصدقة من بعض القضاة في عدن حول ملكيتهم لاراضي «بير فضل» في ضواحي عدن في الوقت الذي تمتلك فيه الوزارة وثيقة تؤكد بيع اسرة «العقارية» هذه الاراضي لسلطان لحج وحينها تنازل السلطان عن هذه الاراضي لحكومة عدن.



حوادث عربية

الاحزاب المختلفة على تسمية «مؤتمرها» مدعوة للاتفاق على الميثاق

اليمن على ابواب قطوع آب!

تكاثر الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن يجعل من الصعب جداً احصاء عددها، فكيف بتعداد اسمائها؟ والناظر الى خريطة هذه الاحزاب يربكه تشكيلها الفسيفسائي فضلاً عن الحيرة التي تصيبه عندما يحاول ان يكتشف الفوارق السياسية التي تميّز واحدها عن الآخر، في غياب البرامج التي تحدّد سياسات كل منها فضلاً عن منطلقاته الفكرية والعقائدية.

وهذه مهمة مستحيلة على اليمنيين انفسهم، فكيف اذا كان المراقب من خارج اليمن يبحث عن الحقائق في بلد تتوالد فيه الاحزاب بسهولة، ويستطيع اي يمني ان يشكل حزباً وينصّب نفسها اميناً عاماً ليصبح من حقه ان يحيط نفسه بحرس مسلح، من دون ان يسأله احد عن عدد اعضاء حزبه، و ما هو برنامجه، وما هي مصادر تمويل هذا الحزب.

وهذه الفوضى الحزبية تنطبق الى حدّ ما على الحزبين الرئيسيين الحاكمين، وهما المؤتمر الشعبي العام الشمالي، والحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي، اللذان مازالا يعتمدان على برنامجين مختلفين كان كل منهما يحاول تنفيذه قبل اعلان الوحدة، ولم يكلف احدهما نفسه بعدها باجراء مراجعة له او تكييفه مع الواقع الوحدوي الجديد.

ومع أن التقديرات تشير الى وجود ما بين ٣٥ و ٥٠ تنظيماً حزبياً تنشط الآن في اليمن دون مراعاة لكل القواعد الحزبية المتعارف عليها، إلا ان العدد الصحيح يبدو صعب المنال، إن لم يكن مستحيلاً. وهذا التعدد الذي قد يبدو صحياً للوهلة الاولى ودليلاً على حيوية الحياة السياسية اليمنية وصدق التوجهات الديمقراطية لدى السلطة، يحمل في جانب آخر ابعاداً سلبية في هذه المرحلة الانتقالية التي يبحث خلالها اليمنيون عن الجوامع المشتركة التي تركز الوحدة اليافعة على قواعد ثابتة، قبل الاقدام على خوض اول تجربة انتخابية من المتوقع ان تجري في اليمن على اساس التصويت الشعبي الحر، ويستعدون من اجل ذلك لعقد «مؤتمر وطني» يبحث هذه القواعد ويصدرها في «ميثاق» للعمل السياسي لتلتزم بها جميع الاحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وتتعهد بعدم الخروج عليها حاضراً ومستقبلاً.

ومن الادلة على سلبيات هذه الفوضى الحزبية ذلك الجدال الدائر منذ شهور بين «احزاب» المعارضة و«حزبي» الحكم حول التسمية التي يجب ان تطلق على «المؤتمر» المقرر عقده في منتصف الشهر الجاري. فالحزبان الحاكمان يريدان تسميته «الملتقى الوطني» وتتمسّك الاحزاب المعارضة بتسمية «المؤتمر الوطني» وتصر عليها، بينما يحاول حزب «التجمع اليمني للاصلاح» ان يخرج بحلّ وسط بين الاثنين عن طريق طرح تسميته «مؤتمر القوى الوطنية».

وتقول اوساط يمنية سياسية مستقلة، انه إذا كان الخلاف على كلمتي «ملتقى» و«مؤتمر» قد استغرق شهوراً، واخذ كل هذا الجدل، فماذا ستكون عليه الحال عندما يجتمع ممثلو كل هذه الاحزاب في قاعة واحدة ليبحثوا ما هو اهم من التسميات، اي «ميثاق العمل السياسي» الذي سيحدد، ليس ضوابط العمل الحزبي وحدها، بل صورة يمن المستقبل، ومبادىء نظامه السياسي وقواعده الدستورية، فضلاً عن توزيع الحصص في هذا النظام على القوى والاحزاب السياسية، تحت شعار التعددية الديمقراطية، وسوى ذلك من المبادىء الاساسية التي تؤمن الاستمرار لليمن الموحد، فضلاً عن الاستقرار السياسي والامني الذي يوفر انتقالاً دستورياً طبيعياً للسلطات، ويمنع المفاجآت الدراماتيكية والمغامرات السياسية كالانقلابات و«الثورات»، وحركات التصحيح وغيرها من اشكال القفز الى السلطة التي عرفتها اليمن ـ بشقيها ـ وعانت منها طويلاً.

وماذا ستكون عليه الحال خصوصاً، عندما سيتصدى المجتمعون الى بحث الموضوع الاهم، وهو التشكيل الهرمي لنظام الوحدة السياسي من اعلى القمة الى ادنى القاعدة، وهو النظام الذي سيعرض مشروعه الحكم الثنائي الحالي لمناقشته والموافقة عليه. وماذا ستقول الاحزاب عن هذا المشروع الذي يجري التداول بعناوينه في بعض الحلقات الضيقة، التي يؤكد اصحابها ان هناك اتفاقاً سرياً على ما ورد فيه بين قيادات الحزبين الحاكمين، اي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني،

وهو عبارة عن «ميثاق شرف» سيعرض على الاحزاب الباقية للموافقة عليه، وينص اهم بنوده على التعهد بالخضوع لاحكام الدستور ونتائج الانتخابات تحت كل الظروف، وعلى ان يكون نظام الحكم رئاسياً، كما انه يتكفل بضمان فترتين رئاسيتين جديدتين (كل فترة خمس سنوات) للفريق علي عبدالله صالح ولنائبه علي سالم البيض، إعترافاً بما بذلاه من جهود في سبيل جعل الوحدة امراً واقعاً.

ولا تنفي الاوساط اليمنية وجود هذا «الميثاق»، وان كانت تنفي حصول اتفاق عليه بين الحزبين اللذين ما زالا يتناقشان حوله ويبحثانه، في ظل تخوف الحزب الاشتراكي من النقمة التي قد يثيرها لدى القوى السياسية الاخرى، والمعارضة التي قد يواجهها. وتستشهد هذه الاوساط بأن الحزبين الحاكمين لم يتوصلا حتى الان الى عقد «تحالف انتخابي» يخوضان في ظله جولة الاقتراع المرتقبة، فكيف يمكنهما ان يتفقا على مثل هذا الميثاق الذي يكرس الرئاسة للشطر الشمالي من اليمن. وهما الآن يتصرفان وكأن كل حزب سيذهب في طريق... خلال هذه الانتخابات، مع العلم ان المؤتمر الشعبي العام قد يفضل خوض الانتخابات بمفرده، او مع شريك آخر، وقد يكون حزب «الاصلاح» (جبهة الاصلاح اليمنية) الذي يقوده الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، او قد يكون غيره.

على كل حال، حسبما تؤكد هذه الاوساط، فان الامر يتوقف في مجمله على طبيعة المجريات داخل «المؤتمر» الوطني المرتقب عقده في منتصف الشهر الجاري، وتجري الاستعدادات التحضيرية له على قدم وساق. فاذا توصل المؤتمرون الى صيغة يجمعون عليها لميثاق العمل السياسي المقترح، فان الامور ستجري في اليمن حسب البرنامج الموضوع لها وتجتاز البلاد قطوع آب، فتتم الانتخابات في موعدها المفترض اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، ويأتي مجلس نواب تخضع الامور فيه

علي عبدالله صالح: فترتان رئاسيتان

للعبة الاكثرية والاقلية، وتكون اليمن الموحدة قد اجتازت القطوع الاكبر في عمرها اليافع.

وإذا لم يتفق «المؤتمر الوطني» المرتقب على الميثاق؟

في هذه الحال يصبح الباب مفتوحاً على مختلف الاحتمالات وفي طليعتها ان ينفذ الحكم الحالي شروط المرحلة الانتقالية الى النهاية، فيجري الانتخابات كما هو مقرر، من دون ان يكون الاتفاق الكامل مع الاحزاب حاصلاً. وهذا الاحتمال سيسفر عن مجيء مجلس اكثريته تنتمي الى الحزبين الحاكمين. ومن الطبيعي ان يتقاسم الحزبان المراكز الاولى في الحكم، فيبقى علي صالح رئيساً، ويأتي بجنوبي نائباً له (علي سالم البيض على الارجح)، بينما يأخذ الشماليون رئاسة الحكومة، مقابل رئاسة المجلس للجنوبيين، ويجري توزيع المناصب الوزارية، والمراكز المهمة الاخرى على الاحزاب والقوى الاخرى، كل حسب قاعدته.. القبلية وتأثيره السياسي.

وهذا إحتمال طيب، قد لا يرضي الجميع لكنه يحافظ على الوحدة.

اما الاحتمال السيء، فهو ان يؤدي عدم الاتفاق على «الميثاق» الى بروز معارضة «شارعية» تستوجب الاستعانة بالجيش لفرض القانون والمحافظة على الدستور. وفي هذه الحال قد تولد حالة شبيهة بالحالة الجزائرية، فتأتي حكومة «تكنوقراط» وتعلن حالة الطوارىء وتعلق الانتخابات الى اشعار آخر!

وهذا احتمال ممكن ما لم تحزم الاحزاب امرها وتقدم المصالح الواحدة على المناصب الاحادية، على صعوبة هذا الامر في بلد فسيفسائي التركيب، الولاء فيه للقبيلة والعشرية يتقدم على الولاء الاوسع!

س. ح



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الاوسط (المدينة)

التاريخ: ٧ اغسطس ١٩٩٢

البيض يقضي ١٠ أيام في حفل زواج بحضرموت

تزايد احتمالات تأجيل المؤتمر الوطني والمتوكل يؤكد سبق القيادة الى فكرته

عدن: من لطفي شطارة

كشفت مصادر حزبية يمنية مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان هناك صعوبات تعوق انعقاد «المؤتمر الوطني» لجميع الاحزاب اليمنية في موعده المقرر يوم ١٥ اغسطس (آب) الحالي، على النحو الذي أعلن عنه في اكثر من تصريح لرئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

وقالت المصادر ان المؤتمر «لن ينعقد في موعده، حتى وان تنازلت بعض الأطراف عن مواقفها». واوضحت ان هناك «مناورات لتأجيل عقد المؤتمر».

وجدير بالذكر ان كلا من عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة ابناء اليمن ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني - وعمر الجاوي - زعيم حزب التجمع الوحدوي اليمني - لم

١٢١ - ٢٠

يحضرا الاجتماع الذي عقدته اللجنة التحضيرية مساء امس الاول، لمناقشة مطالب الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) بشأن تغيير اسم «المؤتمر» وتوسيع رئاسة اللجنة التحضيرية، اضافة الى رأيهما في مشروعات الوثائق المطروحة للمناقشة.

وذكرت المصادر ان لقاء حاسما سيعقد يوم الاحد المقبل، لاتخاذ قرار بشأن هذه القضايا، وربما يضطر المشاركون في اجتماع اللجنة التحضيرية الى استبعاد رابطة ابناء اليمن والتجمع اليمني الوحدوي، اذا لم يحضر الجفري والجاوي الاجتماع، واذا لم يتم تشكيل سكرتارية جديدة تحضر لعقد لقاء بديل للمؤتمر الوطني، واعداد وثائق جديدة لتقديمها اليه.

ورغم ان الامور لم تصل الى مرحلة الانشقاق في صفوف المعارضة، فإنه يلاحظ ان الحزب الاشتراكي اليمني يكثف حاليا من تأييده لموقف شريكه في الحكم «المؤتمر الشعبي العام»، ويصر على اهمية مشاركة الحزبين الحاكمين ودورهما في حشد الاجماع حول موقفهما من تأييد الوثائق التي ستلتزم بها جميع الاحزاب اليمنية بشأن ميثاق العمل السياسي، والاجراءات التنفيذية لاجراء الانتخابات العامة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

كانت لجان فنية حزبية قد دعت الى تشكيل حكومة ائتلافية لادارة شؤون البلاد خلال الاشهر المتبقية من الفترة الانتقالية، الا ان الحزبين الحاكمين يرفضان ذلك، على اساس ان ذلك يلغي دور اللجنة العليا للانتخابات، المقرر اعلانها رسميا خلال الايام القليلة المقبلة.

وصرح يحيى المتوكل، عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) ورئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية في المؤتمر الشعبي العام - في مقابلة تليفزيونية بثتها القناة الثانية في عدن مساء امس الاول - ان الحزبين الحاكمين اتفقا على عقد مائدة مستديرة للاحزاب اليمنية والشخصيات المستقلة بعد الوحدة، لمناقشة نفس القضايا المطروحة امام «المؤتمر الوطني»، واوضح ان هناك اجماعا حول هذا التوجه، لتوفير ضمانات اجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وقال المتوكل ان «التنسيق بين الحزب والمؤتمر، او بين الاحزاب الاخرى وكل منهما لم تصل بعد الى مستوى التحالفات، لان الديمقراطية الوليدة لم توفر بعد الاساس الحقيقي لبناء تحالفات ثابتة». وعبر المتوكل عن رغبة حقيقية لدى المؤتمر الشعبي العام في «تحالف حقيقي» مع الحزب الاشتراكي اليمني، لتعزيز الديمقراطية، وليس للالتفاف عليها.

وصرح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في حديث امام العاملين في وزارة الادارة المحلية ان الديمقراطية يجب ان لا تفهم على انها «الباب المخلوع» او «مجرد توجيه الشتائم وتوزيع التهم على الناس»، ولكنها «مسؤولية وحرية التعبير عن الرأي، والرأي الآخر بالكلمة الصادقة، والنقد البناء الهادف».

ورحب الرئيس اليمني «بحرية التعبير»، ووضع «مصلحة الوطن فوق المصالح الضيقة والانانية».

غياب البيض

وتتزامن الجولة التي يقوم بها الرئيس اليمني على الوزارات والمحافظات مع احاديث تدور في عدن عن غياب نائبه علي سالم البيض عن النشاط السياسي لاكثر من عشرة ايام.

وقال مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الشرق الأوسط» ان سبب غياب البيض هو «وجوده حاليا في محافظة حضرموت للمشاركة في الاحتفال بزواج احد اقاربه»، ونفى ان يكون ذلك «اعتكافا سياسياً».

وفي اطار المداولات والخلافات بين الاحزاب وفي صفوفها اعتبر جار الله عمر - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني - ان الاستقالات الجماعية من الحزب في محافظة إب «تجسيد للديمقراطية»، وقال انها «لن تؤثر على حزب يدعو الى التمسك بالديمقراطية، لانها تشكل خطراً اذا كان الحزب سريا او غير ديمقراطي، وهما حالتان لا تنطبقان على الحزب الاشتراكي اليمني».

وأكد جار الله عمر - في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» - ان «الشكوى التي وردت في بيان الاستقالة صحيحة»، بسبب عدم حل مشكلات اعضاء حزبي الوحدة الشعبية «حوشي» والجبهة الديمقراطية «جودي» اللذين اندمجا في الحزب الاشتراكي اليمني. ولكن البيان - الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه يحمل قيادة حزب الوحدة الشعبية، الذي كان يقوده جار الله عمر، مسؤولية معاناة اعضائه، ويهدد وحدة الحزب الاشتراكي اليمني».

ومن بين الشخصيات الاربعين الموقعة على البيان قيادات بارزة مثل محمد ناجي الحالمي عضو منظمة إب، والشيخ ناصر صالح الماطراي عضو قيادة مديرية الضالع، ومحمد بن محمد الشوكي عضو قيادة مديرية تعطبة، وعبده مسعد محسن الزقري عضو قيادة مديرية دمث، وعلي احمد عبد الرب الصباري عضو قيادة مديرية النادرة.

ولكن الملفت للنظر هو وجود اسماء قياديين في بعض الاقطار الخليجية الاخرى، مثل ناجي محمد العباري عضو قيادة منظمة الكويت واحمد حميد عبد الغني عضو منظمة قطر، مما يثير تساؤلات حول وجود تشكيلات من حزب مشارك في الحكم منتشرة في دول أخرى، او ان ذلك مظهر لابتعاد بعض العناصر المتذمرة عن اليمن.



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩٢

فتنة السفير اليمنى

السفير يستعدى الدولة والقوات المسلحة لضرب الإسلاميين بلا مبرر

صنعاء - من شريف قنديل:

فجر حزب التجمع اليمنى للاصلاح «اقوى حزب إسلامي فى اليمن» قنبلة سياسية ثانية قبل خوض الانتخابات النيابية القادمة. حصل التجمع اليمنى للاصلاح على تقرير دبلوماسى «اشتراكى» يستعدى الدولة على الإسلاميين اعده السفير اليمنى فى القاهرة عبدالجليل غيلان أحمد. وكان «التجمع» قد نشر منذ أيام وثيقة التحالف السرى بين المؤتمر العام والحزب الاشتراكى وهى الوثيقة التى اثارت ردود فعل واسعة النطاق. قالت مصادر التجمع اليمنى لـ«المسلمون» ان السيناريو «التخريبى» الذى اعده السفير يشمل استعداء الدولة وقواتها المسلحة ضد الإسلاميين عن طريق نشر مزاعم بوجود خطط لتفجير الأوضاع فى البلد، وتزوير الانتخابات والدخول فى مصادمات مسلحة مع رجال الأمن، الأمر الذى يتنافى تماما مع سياسة ومنهج التجمع بل والشعب اليمنى، اضافت مصادر التجمع ان السفير غيلان وصف تقريره «السرى للغاية» بانه خلاصة تقرير مقدم لمصر حول تقويم الأوضاع فى اليمن الأمر الذى نشك فيه تماما حيث أن التقرير يتفق بل ويتطابق فى مضمونه واسلوبه وكلماته مع «المزاعم» التى نشرتها صحف الحزب الاشتراكى حول الخطر الذى يشكله «الإسلاميون» وتحذير الدولة منهم والمطالبة بسرعة التحرك ضدهم مما يؤكد عدم وجود ادنى علاقة لمصر بالتقرير وكاتبه ومقدمه وفحواه.

تضمن التقرير ان عدم المبادرة بقمع «الإسلاميين» يعتبر نقطة ضعف فى الدولة وان أوضاع اليمن سوداوية، وانه يتوقع تصاعد النشاط «الاصولى» فى الفترة القادمة، كما حرص التقرير على اثارة مخاوف الدولة بانها هدف للنشاط الإسلامي القادم، كما حدد عدة أسماء معرضة للاغتيال. كما ركز التقرير على معاناة «المثقفين» فى عدن وأشار إلى وجود نشاط بينهم يدعو إلى فك الوحدة لانها أضرت بمعدلات البناء والتقدم فى عدن. وتقول مصادر التجمع اليمنى ان السفير نقل على لسان مصدر زعم انه مصرى الفاظا لايستخدمها غالبا آلا اليمنيون مثل «المناطقية» وهذه الكلمة بالذات مشهورة فى المحافظات الجنوبية خاصة فى اثناء الصراع على السلطة داخل الحزب وهى غير منتشرة فى عموم اليمن، كذلك فمن الأمور الغريبة على حد تعبير مصادر التجمع مانسبه السفير إلى مصدر زعم انه مصرى ايضا من عبارات وآراء ضد الدول العربية ذات العلاقات الاخوية مع مصر وهو أمر لايمكن ان يقع من أى مسؤول مصرى حتى ولو جاء فى حديث خاص مع دبلوماسى أجنبى. وقد علق الشيخ عبدالله الاحمر رئيس التجمع اليمنى على التقرير بانه تقرير الفتنة وقال الشيخ عبدالمجيد الزندانى ان عمليات الإغتيالات مسألة خاصة باولئك الذين يصفون بعضهم بعضا صراعا على السلطة وقد أكدت الدلائل ذلك، وقال الكاتب الصحفى محمد اليدومى إن تقرير الفتنة يهدف أيضا إلى الإساءة لحزب المؤتمر العام كما يهدف إلى تغطية الانشقاقات والخلافات بين الاشتراكيين وبعضهم من جانب وبين الآخرين من جانب آخر على حساب الإسلام والشعب اليمنى المسلم الذى تختلف طباعه وبيئته عن شعوب وبلدان أخرى ■

العدد القادم:

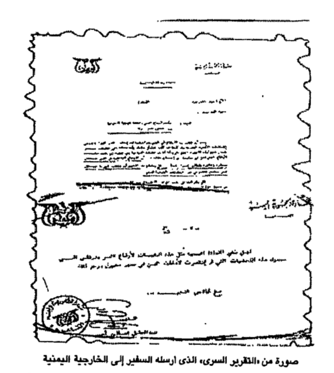
شهادة الإسلاميين على اليمن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢



مع خالص التحيــــة ..

صورة من «التقرير السرى» الذى ارسله السفير إلى الخارجية اليمنية



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٢

. هى فضيحة بكل المقاييس، وهى جريمة بكل المقاييس وهى منبة فى جبين الأمة وهى عار!

. رائحة الجثث المتعفنة ورائحة الضمائر المحترقة تملأ المكان، وعيون الأطفال تحملق فى لوحة مكتوبة بالطين على الباخرة المعطوبة «جوب وين».. تقول اللوحة: «ياهوان الإنسان المسلم فى كل مكان».

. اتردد فى ان أبدا وقد اصبحت الكتابة كعدم الكتابة فباسم فن اكتب والجثث امامى كتب مصفوفة والشعب لا يقرا؟

. هل اصبحت مهمتنا هى الثرثرة؟ هل استمرانا الذل إلى هذه الدرجة؟ هل بات الهوان نوعا جديدا من المخدرات التى اصابت الأمة؟

. هل نعتزل الكتابة ام نعتزل التفكير؟

. اكتب ام أصرخ فى وجه الأمة؟

. شخصان مسلمان او ثلاثة تسببوا ويتسببون فى ماساة شعب مسلم ضاع نصفه والنصف الباقى فى الطريق. طريق الضياع.. فليذهب الاثنان او الثلاثة! لا فلتحاكمهم الأمة قبل أن يرحلوا.

«المسلمون» فى مخيمات الصوماليين باليمن

فضيحة المسلمين على شاطىء الجحيم فى عدن

أطفال الصومال يصرخون وهم يحملقون فى عورة الأمة

رسالة عدن من

شريف قنديل



المصدر : المسلمون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

«صيدلانية» تبيع «اللب» وزوجة الدبلوماسى تبيع السجائر فى الشوارع

جنرال حاصل على الدكتوراة يتسول ومراسل صحفى يعمل حمالاً

عفوا لانتصار الرئيس المؤقت على مهدى ولانتصار الجنرال محمد عيديد وللباكين على سياد برى، فحين يكون مصير شعب بأكمله فى يد ثلاثة أو أكثر فليرحل الثلاثة ومن معهم!

سيقولون ان المشكلة اكبر من مهدى وعيديد وان لكل بلد طبيعته وحساسيته وسيقولون انها مؤامرة خارجية وسيقولون - واخشى ان يظلوا يقولون - حتى ازهاق أخر نفس من الضحايا!

اين عقل الامة؟ وأين مؤسساتها؟ ولنتصارح من الآن وفى العلن: هل نحن جادون فى مسألة ان قرارنا بيدنا؟ هل نحن جادون فى قدرة منظماتنا الإسلامية والعربية على مواجهة الاخطار خاصة اذا كانت تلك الأخطار لا علاقة لها بالغرب أو الشرق وانما هى إسلامية محضة؟

اذا لم تتحرك الامة وتملك من الشجاعة ماتردع به نفرا من أبنائها اختلفوا فيما بينهم فاضاعوا شعبا بأكمله فمتى تتحرك؟

اذا كانت الأمة فى ظل النظام الدولى الجديد لا تستطيع ان تفعل شيئا لمسلمى البوسنة والهرسك نظرا لحساسية القضية هناك! واذا كانت كذلك لاتستطيع ان تفعل شيئا للقدس والأقصى نظرا لحساسية القضية هناك! واذا كانت أيضا تكتفى بموقف المتفرج فى انحاء كثيرة من العالم نظرا لأى شىء هناك!

فما حجتها فى الصومال والقاتل والمقتول مسلمان والدول المحيطة بالصومال دول مسلمة والمصيبة برمتها إسلامية من أولها لآخرها؟ فمتى تتحرك الامة؟ ومتى يعود عقلها؟! وإلى متى ستظل هذه الحروب بين هذه الدول المسلمة وتلك «المسلمة» أيضا بل بين افراد هذه الدولة المسلمة وبعضهم بعضاً؟ بل بين الانسان المسلم ونفسه؟ نعم انه يقتل نفسه انه ينتحر!

الحوار المالح

على شاطىء الجحيم فى عدن ترسو السفن الآتية من موقع الجريمة أو الفضيحة، وعلى الشاطىء يرقد الشباب وقد نحلت أجسادهم وأطلت عيونهم تحملق فى عورة الامة حين تركت نفرا من ابنائها يقتلون بعضهم بعضا ويشربون دماء بعضهم بعضا ويلقون بالجثث الميتة فى الشوارع وبالجثث غير الميتة فى اتون المعارك لتزيدها اشتعالا.

الآف من المسلمين يرقدون عرايا مهانين على شاطىء فضيحة الأمة فى عدن وعريهم هذا ليس بسبب الحرارة وانما بسبب الفقر وهوانهم هذا بسبب الذل وعلى الشاطىء كان الحوار المالح بطعم علقم المأساة.

على شاطىء عدن وبالتحديد فى منطقة «الحسوة» بوابة كبيرة وجنود يمنيون وسؤال عن البطاقة الصحفية وتصريح الدخول ودخلت.. دخلت النار فى عدن حيث وضعت كل ذات حمل حملها ورأيت الناس سكارى وماهم بسكارى.

نادت على امرأة تجلس على الأرض وأمامها صندوق ورقى متهالك تعرض عليه بضاعتها من أكياس اللب والحلوى الرديئة ويبدو انه كان مملوءا بدواء منظمة «أطباء بلا حدود» قبل ان يفرغ . قالت بشفقة شديدة: اجلس! قلت: لماذا؟ قالت: لانك صحفى عربى ولاننى اريد ان أتحدث للصحافة العربية.. وأضافت بطلاقة: لقد مللت الحديث للصحف الغربية والاذاعات وتليفزيونات العالم لكنى ارى ان حديثى معك ربما كان أكثر تأثيرا! عفوا ياامرأة من اين جئت بهذه الطلاقة والثقافة؟ قالت وقد أعياها البكاء: انا «صيدلانية» حصلت على البكالوريوس فى الصيدلة وأنا شاهدة على المأساة! قلت: لماذا خرجت؟. عفوا لماذا أتيت إلى هنا وأنت حاصلة على البكالوريوس؟ قالت: ليس هذا فقط فاخى أيضا حاصل على بكالوريوس الطب وهو طبيب شهير فاجأته الحرب قبل ان يفكر فى الخروج وحين تأخرنا كان لابد من الصعود إلى باخرة الموت المتجهة إلى الشواطىء اليمنية حين وصلنا إلى هنا اخذوا جوازات السفر وقرر أخى ان ينضم إلى منظمة «أطباء بلا حدود» الموجودة بيننا الآن!

الدم يعنى الدولار

قلت لها: كيف كان الخروج؟ قالت: جاءوا فقالوا ان سحنتى خمرية وشرايينى ووجهى مملوءان بالنضارة رغم مرور ثمانية أشهر على الحرب وهذا يعنى ان معى دولارات!

ردت شقيقتى: لن نعطيكم شيئا لانكم مجرمون . وقبل ان تكمل كان احدهم قد أطلق عليها خمس رصاصات لتسقط أمامى وأمام أطفالى الصغار.. حين ضربت بيدى على صدرى ظهرت سلسلة ذهبية اشتراها لى والدى بمناسبة حصولى على البكالوريوس فشدها أحدهم وتركنا ومضى!

فررت بأسرتى ومعى أخى الطبيب من المكان وحين علمنا بتحرك الباخرة إلى الخارج كان لابد من تسديد اكثر من خمسمائة دولار حيث كان سعر التذكرة مائة للكبار وخمسين للأطفال وكان ماكان. وها انا أجلس امامك على الأرض وأبيع قطع الحلوى الرديئة واكياس اللب.. قلت متأثرا: عفوا أيتها الدكتورة لم أكن أدرى ان بائعة اللب حاصلة على البكالوريوس وأخت الطبيب «عثمان». قالت: لاتتعجب فعلى بعد خطوات من هذه الخيام هناك عند خزان المياه تجلس امرأة أخرى تبيع السجائر.. بضاعتها الرديئة عبارة عن خمس علب من السجائر تبيعها بالمفرد أتدرى من تكون؟ قلت: لا! قالت: انها زوجة دبلوماسى صومالى كبير كان يعمل فى احدى سفاراتنا بالخارج!

على استحياء

ترددت فى الذهاب اليها لكن رجلا طويل

٠٠٣٠١٣٦



المصدر : المسلمون

التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القامة تميزه علامات الانكسار وضع يده فى يدى قائلا: هيا إلى «فاطمة» وفاطمة لم يعد فى عيونها دمع تسكبه فطوال أكثر من عام وهى تسكب دمع على زوجها الذى ضاع وعلى ولدها الذى ضاع وعلى مالها الذى ضاع، اما بناتها فهن الان فى جيبوتى. كان يوما حزينا ذلك اليوم الذى اتى فيه الزوج الدبلوماسى لحمل اسرته معه إلى الخارج وفور دخوله لمنزله داهمه «الرجال»- هل هم رجال حقا؟! اخذوا مامعه وحين ادركوا انه شخصية دبلوماسية قتلوه خوفا من اى رد فعل آخر قد يقوم به بعد مغادرتهم.. ضاع الزوج قتلا وضاع الابن مرضا وعندما عادت فاطمة الثكلى بعد ان شيعت ضناها كان جيرانها قد اخذوا بناتها معهم إلى جيبوتى بعد ان اعتقدوا ان فاطمة قد ماتت.. وهى قد ماتت بالفعل لكن قلبها ينبض ويداها ترتعشان وهى تقلب الرمل الموجود على شاطىء المصيبة أو الفضيحة.

اكتملت حلقة المفاجآت والمضحكات المبكيات وانا ارى أحد الشباب يتقدم من الرجل الذى صحبنى إلى حيث فاطمة مؤديا التحية العسكرية. كان الشاب جنديا وكان الرجل جنرالا سابقا يقول الجنرال الحاصل على الدراسات العليا فى الشؤون العسكرية من عدة كليات عالمية: قبيل الحرب باشهر قليلة كانوا قد قرروا تحويلى إلى هيئة البريد وحين اشتعلت الحرب وفى اثناء عودتى إلى منزلى اطلقوا على الرصاص فأصبت فى يدى اليمنى التى شلت الآن وفى قدمى التى تراها أمامك متورمة. يدى وقدمى لاتهمانى كثيرا بقدر مايهمنى زوجتى التى تصارع الموت منذ ايام.

قلت للجنرال السابق: لو اتيحت لك الآن فرصة اللقاء بكل من الرئيس المؤقت على مهدى والجنرال محمد فارح عيديد فما الذى تقوله لهما؟ قال الجنرال: سأقول لهما كفى ماصنعتماه بنا وسأقول لمن يصبح فيهما رئيسا للصومال هل تعلم الآن انك تجلس على جماجم الآلاف من أبناء شعبك؟

القصص متشابهة والروايات المبكية اكثر من ان تعد وانا أتجول بين الخيام لأرى انهارا من الحزن والألم تنساب من فتحات الخيام في جداول صغيرة تشق طريقها نحو شاطىء الكارثة حيث ترسو سفينة «جوب وين» التى شهدت وفاة مئات من الصوماليين فى مياه اليمن.

كل شىء هنا على الأرض. النوم على الأرض والطعام والشراب والموت.. والموت هنا يحوم حول كل خيمة . وطفل صغير يريد ان التقط له صورة والصورة هنا سوداء تماما وطفلة تحمل الهم وتنهر اختها الصغرى كأنها امها.. قلت لها: أين أمك؟ قالت: ماتت! وأين والدك؟ قالت: فى فرنسا ومابين الموت وفرنسا علاقة ومابين الشفاء وفرنسا علاقة فمنظمة «أطباء بلا حدود» جاءت من فرنسا لتنقذ الصوماليين المسلمين وتلك قصة أخرى!

ماء البحر وماء شملان

ورغم تشابه المواقف والقصص والمحن التى يتعرض لها المسلمون فى كل مكان فان ماصنعه المسلمون ببعضهم بعضا فى الصومال فاق مافعله قابيل بأخيه هابيل، ولعل قصة قراصنة البحر خير دليل. فعندما صعد الصوماليون إلى الباخرة بعد ان سددوا كل مايملكونه مقابل الهرب من الحرب وبعد ان اقتربت الباخرة من الشواطىء اليمنية وعلم طاقمها ان السلطات اليمنية لاتوافق على رسو السفينة فى ميناء المكلا وان عليهم المحاولة فى عدن، اتجهت الباخرة الى هناك وما بين «المكلا وعدن» شهدت الباخرة واحدة من اسوأ المآسى الانسانية فى العصر الحديث فقد ظهر القراصنة فجأة من بين صفوف الركاب واشهروا سكاكينهم فى وجوه اخوانهم فاما الدفع واما القتل والقاء الجثة فى البحر كما ظهر قراصنة صغار من طاقم الباخرة نفسها منعوا مياه الشرب عن الركاب رغم وجودها وعلى كل من يريد أن يشرب أن يدفع مائة دولار فى زجاجة المياه الواحدة «شملان» والدفع بالدولار ناتج من قناعة القراصنة ان معظم الركاب لديهم دولارات والا لما استطاعوا أن يدفعوا ثمن التذاكر.



يقول «عثمان» مساعد الدكتور عيسى الذى انضم الآن لمنظمة «أطباء بلا حدود» وكانا معا على الباخرة: لن أنسى تلك الأم التى دفعت كل ما معها للقراصنة الكبار وحين شعرت ابنتها الصغيرة بالعطش ذهبت للقراصنة الصغار واخبرتهم بأنها دفعت كل ما لديها لكبارهم ورفض القراصنة بالطبع.

ازداد بكاء الطفلة وازداد بكاء الأم. لا امل ولا ماء سوى ماء البحر والطفلة صغيرة ومريضة وشربة واحدة من ماء البحر كافية لموتها. ان الكبار انفسهم بدأوا يموتون بسبب الشرب من مياه البحر وهاهى الجثث تلقى ما بين لحظة وأخرى فقد امتدت الرحلة الى ١٥ يوما بدلا من يومين فقط! المسافة بين «المكلا» و «عدن» استغرقت وحدها يومين كاملين.. عادت الأم لترجو القراصنة وهم يدفعونها بكعوب السكاكين. راحت تنظر للركاب المساكين.. صحيح ان بعضهم مازال لديه شيء من الدولارات لكن اخراج دولار واحد يعنى الموت! نهضت امرأة أخرى وتظاهرت بأنها تريد حمل الطفلة المريضة حتى ترتاح أمها من كثرة الوقوف واللهث وراء القراصنة والقت على صدر الفتاة الصغيرة بورقة من فئة الخمسين دولارا أخذتها الأم كما تأخذ طوق النجاة وذهبت لغرفة القراصنة وهى تطلب نصف زجاجة من الماء أو شربة ماء واحدة فالطفلة تموت بين يدى صديقتها.. قال أحد القراصنة: من أين أتيت بالخمسين دولارا؟ قالت: ارجوك اعطنى الماء أولا فابنتى تموت قال لها: وستموتين انت أيضا اذا لم تخبرينى بمصدر الدولارات! قالت الأم اقتلنى ودع ابنتى تعيش.. خذ روحى. قال لها: وماذا أصنع بروحك جذبها من شعرها ومر بها على الجالسين فإما ان تشير بيدها لمصدر الدولارات وإما ان يلقى بها فى البحر..

تصرخ الأم وتصرخ الطفلة الصغيرة التى وضعتها صديقة الأم على الأرض خشية ان يعرف القرصان انها هى التى دفعت للأم.. فجأة سكت صوت الطفلة وقال شيخ عجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله.. ماتت الطفلة . كان منظر الطفلة المسجاة على الأرض ودموع العجوز الصومالى وهو يغمض عينيها كافيا لأن يتخلى القرصان القذر عن الأم المظلومة لكنه لم يتركها الا بعد أن تأكد تماما ان الأم قد جنت خاصة بعد ان بدأت تهذى بكلمات غير مفهومة!

أما بعد

هل نكمل القصص؟ وهل كتب علينا نحن معشر الصحفيين العاملين فى هذه الجريدة ان نتحول الى ما يشبه مخرجى السينما والتليفزيون؟ هل كتب علينا ان نطوف العالم ونعود محملين بهذه القصص المتشابهة والمتكررة؟ هذه الاسئلة وغيرها لا نوجهها لكم معشر القراء وانما نوجهها لولاة الأمر والمسؤولين فى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى. أما الامم المتحدة ومجلس الأمن فمهما يكن من أمر فلن نطالبهما بأن يكونا أكثر رحمة على اخواننا منا ولن نطالب ايهما بالاسراع فى ارسال خمسمائة جندى لحفظ السلام فى الصومال أو حتى خمسمائة ألف. وسواء ارسلت الأمم المتحدة أم لم ترسل وسواء تحركت أم لم تتحرك فستظل قضية الصومال شاهدا على عصر النفاق الدولى والسلبية الاسلامية.

سيقول البعض انهم متخلفون وانهم دمويون اولئك الذين استباحوا دماء بعضهم بعضاً.

ولكن ما ذنب الأطفال الصغار والأمهات الثكالى والعجائز اللائى ابيضت شعورهن فصرن عجائز وماهن كذلك؟ وما ذنب المزارعين الذين لم تكن لهم قضية سوى فلاحة الارض؟ وما ذنب الصناع الصغار الذين لم تكن لهم قضية سوى اعمار المدن؟ ما ذنب الشعب الصومالى العربى المسلم؟ هل وصل بكم الاشمئزاز من اخوانكم الى هذا الحد؟ اذا كانت الصومال اليوم فهى غدا جيبوتى وهى بعد غد دول عربية اخرى والحملة مستمرة. حملة قتل الانسان المسلم سواء بيده أو بيد الآخرين. حملة إلهاء الشعب المسلم بكوارثه فى الصومال والهند والبوسنة والهرسك وبالمناسبة فقد حيرنى ذلك المقال الذى نقل فيه الكاتب الصحفى المصرى أحمد بهجت تصريحات للسفير المصرى السابق قاسم المصرى والتى قال له فيها: لماذا يهتم العالم بالبوسنة والهرسك، ولا يهتم بالصومال؟ تعجبت من السؤال رغم موضوعيته فى جوانب كثيرة وعدم موضوعيته فى جوانب اخرى.. ذلك ان اهتمام العالم بالبوسنة والهرسك نتج عنه مزيد من الضحايا والكوارث. اما اهمالهم للصومال فقد نتج عنه ايضا مزيد من الضحايا والكوارث

وهكذا فالنتيجة واحدة وما لم نهتم نحن بانفسنا فلن يهتم بنا أحد.. ما لم تكن لنا ارادتنا فلن يمنحنا إياها احد ما لم تكن لنا منظماتنا وهيئاتنا وكلمتنا فلن يكون لنا مكان على خريطة المجتمع الدولى الجديد فهل نعى ذلك؟ وهل ندرك خطورته؟

سيقولون لك ان الجامعة العربية والمنظمة الاسلامية ادانتا وشجبتا واستنكرتا فهلا اقلعنا عن عادة الادانة والشجب والاستنكار خاصة اذا كان الأمر يعنينا نحن فى الصميم ولا يعنى اناسا غيرنا؟ ان ادانة اعمال العنف فى جنوب افريقيا أو فى نيكاراجوا وشجب مقتل اى زعيم أمر لاباس به لكن الادانة والشجب والاستنكار لا تكفى ونحن نرى الأخ المسلم يقتل أخاه المسلم وثالثهما يتفرج او يدين ويشجب ويستنكر.. سيان!

ختام أم بداية؟

قبيل مغادرتى جدة الى «عدن» وصلتنى رسالة من شاب جامعى سبق له ان عرض علينا فى اسرة التحرير ان يراسلنا من قلب الاحداث فى مقديشو.

ارسلنا للشاب الصومالى خطابا بالموافقة فبادر بارسال موضوع واحد نشرناه له ثم اختفى!

كانت رسالة عبدالله المبارك تقول: اضطررت للهرب بأسرتى الفقيرة الى خارج البلاد فاذا وصلتكم هذه الرسالة فانتظروا منى رسالة أخرى ربما من كينيا وربما من اليمن.. فى معسكر اللاجئين بمنطقة «الحسوة» والتى تبعد عن مدينة عدن بحوالى عشرين كيلو مترا التقيت بصوماليين جامعيين.. سألتهم عن عبدالله المبارك باعتباره كان زميلا لهم فقال لى أحدهم: لقد غادر المعسكر نظرا لأن له قريبا فى عدن.. جاء الى هنا واستلمه من ادارة المعسكر واذا أردت ان تقابله فاذهب الى مكتبة «م» بعدن واذا وجدت حمالا يقوم بافراغ وتحميل السيارات الواقفة أمام المكتبة فاعلم ان هذا الحمال هو عبدالله المبارك وبكيت!■



رأيان يتجاذبان مسألة انعقاد مؤتمر الحزب الاشتراكي

سالم صالح يقترح قائمة موحدة للانتخابات لأن المنافسة في اليمن تعني مواجهة

□ لندن - من علي الرز:

■ قال السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي ان الحزب ملتزم كل الاتفاقات التي تمت في شأن المرحلة الانتقالية والانتخابات في اليمن. واضاف في حديث خاص ادلى به امس الى «الحياة»: «اننا نعد انفسنا للدخول في الانتخابات وهناك حوارات جدية وصادقة للوصول الى سياق للتحالفات بين الحزبين او مع الاحزاب الاخرى لوضع قائمة موحدة للمرشحين».

واوضح ان القائمة الموحدة «هدفها منع المنافسة لأن المنافسة في الواقع اليمني تعني مواجهة... نريد لأول انتخابات يمنية ان تكون توافقية ونموذجية تخوضها لائحة موحدة ببرنامج موحد وعلى قاعدة اجتماعية واحدة».

واكد ان الحوار «قائم دائماً مع حزب التجمع اليمني للاصلاح (الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر) والصداقات موجودة، كذلك الرغبة في تطويرها، لكن الاعلام في كل من الحزبين لا يعكس صورة التقارب القائم ولا المستوى الناضج للعلاقات ولا الرغبة في تطويرها».

وسئل هل هذا نقد ذاتي للجهاز الاعلامي في الحزب الاشتراكي فأجاب: «انه اكثر من نقد ذاتي، فالاعلام الحزبي للاسف يعكس رأي المتطرفين ويحول دون تعزيز العلاقات».

وعن مؤتمر الحزب الاشتراكي يقول: «يتجاذب انعقاد المؤتمر رأيان، الاول ينادي بعقد المؤتمر قبل الانتخابات على اساس ان عقده سيعزز وحدة الحزب ويقوي مواقعه في الاستحقاق الاشتراعي ومرحلة ما بعد الفترة الانتقالية، والثاني يدعو الى عدم شغل انفسنا قبل الانتخابات وتأجيل المؤتمر الى ما بعدها على ان ترافق التأجيل خطوات منها اتخاذ اجراءات تنظيمية وتوسيع اللجان واقرار البرنامج الداخلي».

وهل سيناقش المؤتمر كل الامور بما فيها تغيير اسم الحزب، يجيب سالم صالح محمد: «كل الامور ستناقش بما فيها اسم الحزب».

وعن الاستقالات التي تمت في صفوف الحزب في محافظة إب يقول: «الذين استقالوا عندهم حق في ما فعلوا، لان مشاكلهم لم تحل، اضافة الى وجود اطراف تلعب بقضيتهم بطريقة غير انسانية (...) الاستقالات شيء طبيعي وحق من حقوق الاعضاء، نحن في الحزب دعاة وحدة، ونحرص على تعميق اللحمة داخلياً وتوسيع الوحدة مع الاحزاب خارجياً، لكن اذا وجد البعض في الانفصال والابتعاد حلاً فهو حر، خصوصاً اننا في ظروف جديدة قوامها تعدد الاحزاب وبناء دولة المؤسسات».

واعتبر ظاهرة الاغتيالات «مسألة مقلقة بالنسبة الينا، لانها لا تستهدف ترهيب عدد من القيادات الحزبية فحسب بل الامن العام برمته وخلق حال من عدم الاستقرار».

وبالنسبة الى ما يطرح في شأن ضرورة قيام حكومة ائتلافية وتوحيد المؤسسة العسكرية قبل الانتخابات، يقول سالم صالح محمد: «انا الآن اعتبر ان قبول الاحزاب الدخول في لجنة الانتخابات العليا خطوة على طريق الاطار الائتلافي المأمول به. واعتبر ان الحزبين ارادا من خلال ذلك ايصال الامور الى الوضع الطبيعي، وعلى الصعيد نفسه احب ان اشدد على نقطة مهمة، وهي انه لا يمكن الحزبين حتى لو حصلا على غالبية المقاعد في مجلس النواب، الانفراد بالحكم وتشكيل حكومة من اعضائهما فقط. لا بد من ائتلاف وطني وتأمين مشاركة واسعة لأهم الفاعليات السياسية في البلد».

وعن توحيد المؤسسة العسكرية قال: «هناك بدائل مطروحة منذ فترة طويلة على مجلس الرئاسة والقيادة العسكرية العليا، ويمكن القول ان دمج القوى العسكرية على مستوى الاطر العليا تم منذ فترة ولم يبق الا دمج قادة الالوية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٤

اتساع نطاق الاستثناءات يضعف القانون اليمني

تخفيض «الحظر» إلى «تنظيم حمل السلاح يهدئ المعارضة دون أن يحل مشكلة الأمن



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 9 يونيو 1997

لندن: «الشرق الأوسط»

ردا على حوادث العنف والاغتيالات السياسية واضطراب الاوضاع الامنية، قدمت الحكومة اليمنية الى مجلس النواب «مشروع قانون تنظيم حمل الاسلحة النارية والذخائر والاتجار بها» في شهر مايو (ايار) الماضي، في اطار الخطة الامنية الطموحة الهادفة الى تحقيق الاستقرار، وضبط المخالفات والمخالفين. ورغم مضي حوالي شهرين على اقرار هذا القانون، الا انه ـ كغيره من القوانين الاصلاحية ـ ما زال حبيس الادراج والملفات لسبب او لآخر.

ورغم ان القانون في ظاهره لا يتضمن اية اجراءات صارمة متشددة قد تخيب آمال معارضية، الذين ظلوا حتى آخر لحظة يعبرون عن قلقهم منه، واعتبروه محاولة لحرمانهم من حق طبيعي اكتسبوه عبر تاريخ البلاد العريق، الا ان قوة هؤلاء المعارضين، وعدم وجود قدوة ـ ذات مكانة رفيعة ـ تضرب مثلا للناس، جعل تنظيم حمل الاسلحة النارية والذخائر والاتجار بها مسألة صعبة، فتراجعت اهمية تنفيذه الى اولوية ثانوية، وهو وضع لا يوافق عليه الكثير من المثقفين والسياسيين في البلاد، لان عددا كبيرا من اليمنيين يؤكدون ان مسيرة الديمقراطية الحقيقية لا يمكن ان تمضي الى الامام مع وجود ذلك الكم من السلاح الهائل في ايدي الناس

ويأخذ بعض المراقبين على قانون الاسلحة في اليمن انه قدم تنازلات كبيرة، ابتداء من التسمية الاولية التي حملها مشروع الحكومة، وكانت تنص على «منع حمل الاسلحة»، ثم استبدلها النواب بـ «تنظيم» حمل السلاح، وكذلك كان المشروع يقترح تطبيق القانون على كافة انحاء البلاد، لكن الغي هذه الاقتراح، واقتصر النص على «تنظيم» حمل السلاح في «عواصم المحافظات والمدن» فقط، وترك الوضع في بقية الجمهورية على حاله دون تدخل من جانب الحكومة.

وتوضح متابعة نص القانون ـ خاصة في الفصل الثالث منه ـ ان المادة التاسعة تسمح لمواطني الجمهورية اليمنية بحيازة البنادق والبنادق الآلية والمسدسات وبنادق الصيد اللازمة لاستعمالهم الشخصي، مع قدر من الذخيرة بغرض الدفاع الشرعي، وفي المادة العاشرة حظر القانون على اي شخص يحوز سلاحا ناريا ان يحمله في العاصمة صنعاء، او في عواصم المحافظات والمدن التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية والامن الا بترخيص ساري المفعول، صادر بموجب احكام القانون.

ويثير هذا التباين بين السماح بالحيازة بدون شروط، وفرض اجراءات تنظيمية على مسألة حمل السلاح في العاصمة وعواصم المحافظات والمدن، العديد من التساؤلات حول جدية الحكومة في تنظيم هذه المسألة، خاصة اذا ما علمنا ان غالبية افراد الشعب اليمني مسلحون، ويعتبرون امتلاكهم قطعة واحدة من السلاح ـ على الاقل ـ نوعا من التقليد الاجتماعي الموروث، كتقليد امتلاك الجنبية (خنجر من نوع خاص يشبه ذلك الذي يأتزر به العمانيون) الذي يحرص عليه جميع اليمنيين.

وعندما ثار الجدل حول قانون تنظيم حمل الاسلحة قال معارضوه ان الحكومة تريد تجريد الشعب اليمني من اسلحته، ووضعه تحت رحمتها، فصرح رئيس مجلس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس ان الحكومة ستعمل فقط على «تنظيم» حمل الاسلحة، وانها لن تجرد الناس من ما يملكونه، او يحتفظون به في منازلهم.

وقد ادى هذا الموقف الحكومي الى اقلاق السياسيين اليمنيين كثيرا بشأن مستقبل البلاد، الذي يرون انه لن يكون مشرقا بما فيه الكفاية، ما لم تختف الاسلحة من الشارع اليمني بشكل نهائي وحاسم.

ومما زاد قلق العديد من السياسيين اليمنيين، ما تضمنه القانون من اعفاء عدد لا يستهان به من المواطنين ـ بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية او الوظائف التي شغلوها او يشغلونها ـ من الالتزام بمواده، حيث اعفي من الحصول على ترخيص بحمل



المصدر : الشرق الاوسط (البداية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٣



حيدر ابو بكر العطاس: الحكومة تعمل على تنظيم حمل السلاح لا جمعه

الاسلحة الشخصية كل من رؤساء الجمهورية ونوابهم السابقين واعضاء مجلس الرئاسة ورؤساء مجلس النواب الحاليين والسابقين، ورؤساء الوزراء ونوابهم الحاليين والسابقين واعضاء المجلس الاستشاري الحاليين والسابقين واعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى السابقين واعضاء مجلس النواب الحاليين والسابقين، والوزراء ونوابهم الحاليين والسابقين، والمحافظين الحاليين والسابقين وموظفي الحكومة والعاملين المعينين بقرار جمهوري.

كل هؤلاء أعفاهم القانون من تصريح حمل السلاح اضافة الى ضباط القوات المسلحة والامن الحاليين والسابقين، ورجال القضاء واعضاء النيابة العامة الحاليين والسابقين، وقد اضاف هذه العدد الكبير من الذين تضمنتهم الاعفاء مزيدا من التساؤلات التي طرحت ومازالت تطرح في الاوساط اليمنية حول مدى فاعلية «قانون تنظيم حمل الاسلحة النارية والذخائر والاتجار بها» في اليمن، بينما ينشد مواطنوه مستقبلاً أفضل على الأقل للأجيال المقبلة، التي قال مراقب يمني يعيش في المهجر «ان من حقها ان تنعم بالأمن والاستقرار وسيادة النظام والقانون على الجميع، بدون استثناءات او اعفاءات لا مبرر لها».

وكما هو حال سائر كثير من القضايا المعلقة بنهاية الفترة الانتقالية لدولة الوحدة اليمنية، وباجراء الانتخابات العامة لأول برلمان موحد منتخب، المقررة في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، ينظر كثير من اليمنيين لمسألة تنظيم حمل الاسلحة بتفاؤل مشوب بالحذر، اذ تشير كل الدلائل الى ان اية تغييرات ايجابية تحتاج الى ارادة قوية تبدأ من قمة السلطة، وتمتد لتشمل كل ابناء الشعب بلا استثناء، خاصة وان الالتزام بالانظمة والقانون يجب ان يكون شعار الجميع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللبنانية)

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٢

وضع دقيق في اليمن

■ كلما اقترب موعد انتهاء الفترة الانتقالية في اليمن، تبرز الحاجة الى التذكير بأن الوحدة كانت نعمة على اليمنيين وان المحافظة عليها هي الطريق الاسلم والاقصر للمحافظة على مستقبلهم. تكفي الاشارة في هذا المجال الى ان الوضع في الجنوب كان قابلاً للانفجار في غياب الوحدة وان الوضع في الشمال لم يكن قادراً على تحمل انفجار في الجنوب وانعكاسات هذا الانفجار عليه مع كل ما يحمله من تعقيدات كان يمكن ان تجعل اليمن يدخل منطقة العواصف على غرار بلدان القرن الافريقي.

الوحدة كانت اذاً الخطوة الحاسمة في اتجاه المحافظة على البلد في مواجهة خطر التشرذم. الا ان مرور ما يزيد على سنتين وشهرين على الوحدة يفرض اضافة الى التذكير بالانجاز الكبير الذي تحقق، الاعتراف بأن صعوبات من نوع آخر برزت وان الوضع في حاجة الى نظرة جديدة للامور تأخذ في الاعتبار التجربة التي مر فيها البلد والتحولات التي رافقتها.

من هنا لا بد ان يؤخذ كلام الرئيس علي عبدالله صالح يوم ١٥ تموز (يوليو) الماضي والذي اكد فيه انه «لن يتردد في ان يكون في الصفوف الاولى دفاعاً عن الوطن في وجه المشاريع الطائفية والانفصالية» على محمل الجد. فللمرة الاولى يتحدث الرئيس اليمني عن مثل هذه المشاريع «التي تندرج ضمن مخططات التقسيم التي يتعرض لها اكثر من قطر عربي في الوقت الراهن». وهذا الكلام يمكن ان يفسر بطريقة منطقية هي ان الخطر الذي يتهدد اليمن حالياً لا يكمن في العودة الى التشطير بل ان الوضع في البلد في غاية الدقة وان ما يتهدده هو تقسيم من نوع آخر اي ان تسعى هذه المنطقة او تلك الى الانفصال من منطلق طائفي... او نفطي. فالمناطق اليمنية ليست متساوية كلها في مجال الثروة النفطية او المائية.

نعم الوضع في اليمن دقيق والحاجة تبدو اكثر من اي وقت الى تنازلات من الجميع. صحيح انه مطلوب من الحزب الاشتراكي ان يقتنع بأنه ليس نصف البلد، لكن الصحيح ايضاً هو ان المحافظة على البلد تقتضي من كل الاطراف تقديم تنازلات. واضافة الى ما يمكن ان يقدمه الحزب الاشتراكي، يفترض في القوى الاخرى ان تقتنع اولاً بأن الحزب الاشتراكي لم يعد ذلك الحزب الماركسي الذي استفرد بالسلطة في الجنوب لمدة عقدين وان محافظات ما كان يسمى الجنوب ليست مجرد مليوني نسمة في مقابل عشرة ملايين في الشمال، بل ان هذه المحافظات هي مساحات شاسعة وثروات وخيرات ايضاً.

ان دعوة السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني الى تفاهم بين الاحزاب والقوى السياسية قبل الانتخابات ليست من نوع الدعوات التي تطلق في فراغ، بل ان الوضع الدقيق الذي يمر فيه اليمن يتطلب حداً ادنى من التنسيق السياسي بين القوى المختلفة في انتظار المرحلة التي تخاض فيها الانتخابات على الاسس المتعارف عليها دولياً اي بعدما تستقر الاوضاع في اليمن نفسها ولا يعود البلد في فترة انتقالية وبعدما تهدأ الامور حوله. ان التحدي الحالي في حجم تحدي الوحدة، والذين خاضوا تجربة الوحدة يدركون كم كانت الصعوبات والتعقيدات كبيرة وكم احتاجت الى تنازلات من الجميع.

خيرالله خيرالله

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : صوت الكويت
التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

▼ مازال الجاني مجهولا والاتهامات متبادلة

الاغتيالات السياسية تفجر العلاقة بين شركاء الحكم في اليمن

اعضاء الحزب الاشتراكي يعتبرون عدم الرد وأخذ الثأر تنازلا من القيادة للمؤتمر الشعبي الذي اكتفى بالتنديد

صنعاء - «صوت الكويت»: من يقف وراء الاغتيالات السياسية في اليمن؟ سؤال يشغل اذهان الدوائر السياسية ويطرح نفسه بقوة، على رجل الشارع اليمني ويبحث له الجميع هناك عن اجابة «شافية» وصريحة بين طلقات الرصاص المتدفقة وسيل الاتهامات المتبادلة بين جميع القوى السياسية حول مسؤولية الاغتيالات وخاصة بين حزب التجمع من اجل الاصلاح - ممثل التيار الاسلامي - والحزب الاشتراكي - الضلع الثاني المشارك في السلطة.

وحتى الان «فالفاعل مجهول» والضحايا شخصيات قيادية لها ثقلها السياسي والاجتماعي في اليمن وهو ما يثير الكثير من الشكوك والتساؤلات حول مستقبل الوحدة التي لم يمر على اعلانها سوى عامين فقط، ولكن السؤال الأهم يدور الان حول مصير «المسألة الديمقراطية» وخاصة انه لم يبق على اجراء اول انتخابات تشرعية في ظل الوحدة الجديدة سوى شهرين - على حد تصريحات القيادة السياسية هناك - وان كان ذلك لا يهدىء من مخاوف الأحزاب السياسية التي تنظر لحوادث العنف بشك وريبة خشية من اتخاذها ذريعة لتأجيل الانتخابات وتمديد الفترة الانتقالية المقرر انتهاؤها في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل ولذلك فالكل يحاول ان يبحث عن مخرج لعمليات العنف المتصاعدة.

وتجدد السؤال مرة أخرى أعقاب محاولة الاغتيال التي تعرض لها عبدالرب البشيري عضو الرقابة والتفتيش في الحزب الاشتراكي اليمني عندما أطلق مسلحون نيران رشاشاتهم باتجاه منزله بمدينة دمنة بمحافظة تعز، وقبله بأيام قليلة تعرض انيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب لمحاولة اخرى في عدن في سابقة تعد الأولى من نوعها التي تنقل فيها اعمال العنف الى العاصمة الاقتصادية لليمن. اللافت للانتباه ان اعمال الاغتيالات في اليمن تستهدف الحزب الاشتراكي وحده - باستثناء المحاولة الوحيدة التي تعرض لها عمر الجاوي امين عام حزب التجمع الوحدوي - ويبلغ عدد الحوادث التي وقعت حتى الان ٢١ محاولة اغتيال بدأت منذ اوائل العام الماضي عندما تعرض عضو الحزب الاشتراكي محمد الحوتي للاغتيال اثناء التحضير للاستفتاء على الدستور، ثم هدأت الاوضاع ولكنها عادت مرة أخرى للغليان واعاد مسلسل الاغتيالات من جديد ليشمل قيادات حزبية معروفة. فقد تعرض سالم صالح محمد (الأمين العام المساعد للحزب وعضو مجلس الرئاسة) للاغتيال اثناء الهجوم على منزله بصنعاء واعقب ذلك اغتيال سعيد القباطي مسؤول الحزب في مدينة «صعدة» الشمالية



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٢

كما تم ضبط قنابل ومتفجرات في منزل حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الاشتراكي ثم اغتيل شقيقه هاشم العطاس في شوارع صنعاء في بداية الشهر الماضي، وكانت اخطر حوادث الاغتيالات السياسية والتي أثارت غضب قيادات الحزب الاشتراكي هي الحادثة التي تعرض لها وزير العدل عبد الواسع سلام في ٢٦ ابريل (نيسان) الماضي واعتبرتها الدوائر السياسية في اليمن «نقلة خطيرة» في حوادث العنف نظرا للثقل السياسي والدور المهم الذي يلعبه عبدالواسع سلام في الحياة السياسية اليمنية.

ودفع ذلك بالحزب الاشتراكي الى اصدار بيان يتضمن العديد من أسماء ضحايا الحزب الذين تعرضوا لمحاولات الاغتيال في محافظات صنعاء وآب وحضرموت وعقب ذلك عقد اجتماعا استثنائيا للحزب في منتصف مايو (ايار) الماضي وتم اصدار بيان يؤكد على ان «حالة الانفلات الأمني والعمليات الارهابية باتت تهدد أمن واستقرار الوطن والمواطنين وتضر بسمعة اليمن عربيا ودوليا، فضلا عن الضرر الذي لحق بالحزب الاشتراكي، وقال البيان «ان المكتب السياسي يرى ان تلك الأعمال قد نجت منحا خطيرا وباتت تهدد الوحدة الوطنية للشعب اليمني كما انها تهدد بنسف المسيرة الديمقراطية».

التنديد والاتهامات

من ناحيتها أبدت الأحزاب السياسية اليمنية - ٤٠ حزبا - تنديدها واستنكارها لحوادث [illegible] فيها متفذي هذه «الحوادث المشينة» ولكنها في الوقت ذاته أبدت مخاوفها من حالة الاضطراب الأمني وتأثيرها على امكانية اجراء الانتخابات في موعدها المحدد!

من جانب آخر اتخذت «القضية بعدا خطيرا حيث بودلت الاتهامات واتهم حزب التجمع من اجل الاصلاح الديني على لسان زعيمه الشيخ عبدالله الأحمر الحزب الاشتراكي بأنه يريد من وراء ذلك استنزاف «المؤتمر الشعبي» شريكه في الحكم. ووصفت هذه الأعمال بأنها عملية أكل الأبناء من الحزب الاشتراكي الذي يستغل ذلك كسلاح يشهره في وجه معارضيه نظرا لخبرته الطويلة في ممارسة العنف وانه يريد من وراء هذه الاغتيالات احداث توازن بين صفوفه، وقالت الصحيفة «ان كثيرا من الحيوانات - مثل القطط - تأكل ابناءها خوفا عليهم من الاعداء!».

أما الحزب الاشتراكي فلم يوجه اتهاما رسميا لقوى سياسية معينة ولم تتضمن بياناته اي اتهام لقوى او لأشخاص معنيين بل ظلت قياداته تؤكد على أهمية القبض على الجناة والتحقيق معهم وكشف دوافعهم وأهدافهم. وصرح علي سالم البيض الأمين العام للحزب ونائب الرئيس في اكثر من لقاء «بأن هناك قوى تقليدية معروفة تقف وراء هذه الاغتيالات ومعروف عداؤها الشديد للديمقراطية والتنمية في دولة الوحدة الحديثة»، ومع ذلك لم تتوقف الاتهامات عند الحزب الاشتراكي وحده بل اتهم «الاصلاح» تنظيم التصحيح الشعبي الناصري بأنه وراء الاغتيالات وهو الأمر الذي جعل التصحيح على لسان مجاهد القهالي الأمين العام ينفي هذا الاتهام ويتهم الاصلاح بدوره، نظرا لعدائه التاريخي للحزب الاشتراكي، وزاد الأمر تعقيدا الى الحد الذي اعلن فيه التصحيح «تعليق الحوار والتنسيق الجاري مع الاصلاح».

قيادات الحزب الاشتراكي أمثال الجار الله عمر - فيلسوف الحزب - ويحيى الشامي عضوي المكتب السياسة اكدا ان الهدف هو «جر» الحزب لتبادل الاتهامات وادخال اليمن في دوامة العنف، ولكننا - على حد قولهما - نعي ذلك جيدا رغم ان مرتكبي الحوادث معروفون».

دور اعضاء الأحزاب

ورغم هذه التصريحات فان اعضاء الحزب ابدوا استياءهم وغضبهم وطالبوا بالرد والثأر واعتبروا السكوت و«ضبط النفس» تنازلا من الحزب للمؤتمر الشعبي الذي لم يتخذ أية اجراءات حقيقية لمواجهة أعمال العنف واكتفى بالتنديد والادانة - وهو ما جعلهم يؤكدون على مسلسل «التنازلات» الذي بدأ بتجاهل الرئيس علي عبدالله صالح ما قاله سالم البيض قبل احتفالات الوحدة بيومين بأن الأوضاع في اليمن متردية ومزرية، وما قاله ايضا في فبراير (شباط) الماضي بأن «العلاقات بين الحزبين تتعرض لتحديات». ثم غادر بعدها صنعاء الى عدن في أعقاب محاولة اغتيال عبد الواسع سلام وزير العدل وقال: «ان الأمر تجاوز الحد وانه لا بد من وقفة» وكان ذلك بمثابة «القشة التي فجرت الخلافات والأزمة بين شريكي الحكم وظهرت ملامح الأزمة واضحة لأول مرة على احتفالات الوحدة الأخيرة ولم يحضرها البيض».

ومع تفاقم خطورة الوضع طالبت القوى السياسية باعداد خطة امنية صارمة واصدار قانون تنظيم حمل السلاح الذي ناقشه مجلس النواب في مايو (ايار) الماضي ووافقت عليه كل القوى السياسية ماعدا حزب الاصلاح الديني الذي عقد ٢٤ شخصا من قياداته اجتماعا مهما وأصدروا بيانا نددوا فيه بالقانون لأن ذلك - كما جاء بالبيان - يعد انتقاصا من كرامة المواطن اليمني ويستهتر بقيمه وعاداته وتقاليده، ورأى قادة «الاصلاح» ان القانون سوف يؤدي الى اشعال فتنة طائفية لا يعلم مداها الا الله.

ملخص الأمر ان هناك ادانة شاملة لحوادث الارهاب والعنف السياسي الذي قد يطيح «بالآمال العريضة» في المستقبل ولكن مع اقتراب انتهاء الفترة الانتقالية اصبح السؤال الجديد الذي تتداوله الألسن هو: هل تصبح الاغتيالات ذريعة لتأجيل الانتخابات وهل تصبح «مسمارا» جديدا يفجر العلاقة بين شركاء الحكم؟!



اهتمام في صنعاء بتصريحات الرواس لـ «الوسط»

■ تصريحات وزير الاعلام العماني السيد عبدالعزيز الرواس لـ «الوسط» نشرت في عددها السابق حول الاتفاق الحدودي بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية، اثارت اهتماماً في صنعاء وعلامات استفهام كبرى، لا سيما لدى قوله، «لا يزال هناك بعض المسائل التي نسعى الى الانتهاء منها في مسالة ترسيم الحدود»، في حين كان وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني اكد لـ «الوسط» في ٢٢ حزيران (يونيو) الماضي «ان الاتفاق الحدودي مع سلطنة عمان استكمل نهائياً. لقد وضعت المواد الاساسية للاتفاقية على الورق ونريد ان نضعها على الطبيعة». وكانت المفاوضات بدات بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية حول مسالة الحدود المشتركة عام ١٩٨٢، ثم توقفت عام ١٩٨٤ لتستانف عام ١٩٨٧. وتعتبر صنعاء ان الاتفاق الحدودي مع سلطنة عمان من ابرز ثمار حكومة الوحدة اليمنية، وتراهن صنعاء على هذا الانجاز لاثبات رغبتها في اعتماد الحوار اسلوباً تفاوضياً لحل قضايا الحدود مع جيرانها.

وتكتسب تصريحات وزير الاعلام العماني عبدالعزيز الرواس لـ «الوسط» عن اتفاق الحدود اهمية خاصة كون الوزير الرواس من المطلعين على حيثيات الاتفاق الحدودي بين البلدين، اذ تنقل بين مسقط وصنعاء اكثر من مرة خلال العام الماضي، حاملاً رسائل من السلطان قابوس الى الرئيس علي عبدالله صالح. وتتمثل انجازات الاتفاق الحدودي بين مسقط وصنعاء في نجاح الطرفين بتسوية اعوجاج الخط الحدودي بينهما، والمنطلق من المحيط الهندي عند راس ضربة علي ليتجه بعدها نحو الصحراء بصورة مستقيمة، ويتعرج قليلاً عند مثلث حبروت بنسبة لا تزيد عن ٢٤ كلم٢. وحبروت، كما يقول الارياني، منطقة عمانية يمنية للعمانيين فيها مثلث لا تزيد مساحته عن ٢٤ كلم٢. فهل حبروت آخر نقطة متعرجة، «سياسياً»، في ملف ترسيم الحدود اليمنية العمانية؟ وهل هي المسالة التي لم تتم تسويتها بعد؟ ■



بدء خفض عدد أفراد الجيش اليمني

■ صنعاء – «الوسط»

رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس هو اول من كشف، في مقابلة خاصة مع «الوسط» نشرت في عددها الرقم ٢٠ الصادر يوم ١٥ حزيران (يونيو) الماضي، ان الحكومة اليمنية تنوي تقليص حجم القوات المسلحة «لأننا لم نعد في حاجة الى هذا الحجم الكبير» من العسكريين. ويوم ٢٧ تموز (يوليو) الماضي درس مجلس الرئاسة اليمني اجراءات لنقل ٥ الاف جندي من القوات المسلحة الى جهاز الامن التابع لوزارة الداخلية، مما يعني خفض ١٢,٥ في المئة من عدد افراد الجيش اليمني البالغ ٤٠ الف عسكري. والهدف من هذه الخطوة تدعيم وحدات الامن بهدف تنفيذ الخطة الامنية التي وضعتها الحكومة.

ويرى المراقبون المطلعون ان قرار مجلس الرئاسة اليمني بتحويل ٥ آلاف جندي نظامي الى جهاز الامن هو بمثابة انتصار لرئيس الوزراء العطاس ولخطته الامنية التي ينفذها على محورين:

• الحوار مع القبائل والتعاون معها لبسط سلطة الدولة وملاحقة مخالفي قانون الاسلحة والمفرقعات.

• إعادة النظر بصورة جذرية في هياكل القوات المسلحة والامن الداخلي وتطعيم قوى الامن الداخلي بعناصر تمكنها من جعل سلطة الحكومة وهيبتها تتسع لتشمل كل زاوية من الجمهورية اليمنية ■

رئيس لجنة التحضير للمؤتمر الوطني لـ «الشرق الاوسط»

نرفض أن نكون لعبة في يد الحزبين الحاكمين في اليمن

عدن: من لطفي شطارة

أكد عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن ورئيس اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر الوطني ان الاجتماع المقرر عقده اليوم سيكون حاسما بالنسبة للجنة التحضيرية في تحديد موعد انعقاد المؤتمر بصورة نهائية ومناقشة التحفظات التي طرحها الحزبان الحاكمان وبعض الاحزاب الاخرى لتعديل تسمية (المؤتمر) والملاحظات التي طرحت حول مسودات الوثائق التي ستقدم للجنة.

وقال الجفري في حديث لـ «الشرق الاوسط» حول عدد من القضايا المتعلقة بتأجيل موعد انعقاد المؤتمر واجراء الانتخابات ان اللجنة التحضيرية هي الجهة الوحيدة المخولة بتحديد موعد المؤتمر ومن حقها تعديل مشاريع الوثائق المقدمة له. وفي ما يلي نص الحديث.

● ما هي الاهمية التي يحتلها لقاء اللجنة التحضيرية اليوم؟

ـ هذا اللقاء سيحسم كل المواقف حول التحفظات التي طرحت بالنسبة للوثائق وموعد عقد المؤتمر وتأكيده ومناقشة اقتراح بتوسيع هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية. وقد اعتذرت، عن عدم حضور لقاء في منزل محمد علي أبو لحوم رئيس الحزب الجمهوري عندما علمت ان اللقاء سيناقش موضوع المؤتمر الوطني. وبررت اعتذاري بأن اي لقاء يخص المؤتمر الوطني يجب أن يتم في اللجنة التحضيرية وليس في اي مكان آخر. ونتج عن هذا اللقاء الذي شاركت فيه بعض الاحزاب تكليف رئيس الحزب الجمهوري بالاتصال بي كرئيس لهيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للتشاور حول هذا الموضوع.

● ما الذي تتوقعون ان يطرحه الحزبان الحاكمان في اجتماع اللجنة التحضيرية المقبل. وهل سيكون هناك مرونة من جانبهما لعقد المؤتمر؟

ـ كل شيء يعتمد على العلاقات بينهما فعندما تتوتر العلاقة بين الحزبين الحاكمين يختلفان وعندما يسودها الوئام يتفقان ضد الاحزاب. فقد قلت مرة للرئيس اليمني علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي العام ونائبه علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني ان اتفاقكما مصيبة علينا كأحزاب وخلافكما كارثة على البلد. فنحن نتحمل المصيبة علينا ولا الكارثة على البلد. ولذلك فإن كثيرا من الاحزاب يفكر في عقد المؤتمر الوطني دون مشاركة الحزبين الحاكمين اذا أصرا على ان تكون الاحزاب الأخرى لعبة بيديهما.

● ما هي الاحزاب التي تقف الى جانب السلطة ضد احزاب المعارضة؟

ـ معظمها احزاب مشاركة في السلطة مثل حزب التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث والتنظيم الوحدوي الناصري. وهذه الاحزاب مشاركة في السلطة سواء كانت التنفيذية منها أو التشريعية.

وهذه الاحزاب تنسق في ما بينها من اجل التحالف. ولكننا نود ان تشاركنا في المؤتمر لدعمه وتقويته وجعل قراراته ملزمة لجميع العاملين على الساحة السياسية اليمنية. ولكن اذا أصرت على ان يسير المؤتمر في الطريق الذي تريده فكثير من الاحزاب المعارضة ستطرح عقد المؤتمر بدونهم وأن كان ذلك لن يجعلّ قرارات المؤتمر ملزمة لهم. ولكنها على الاقل ستكون ملزمة للأحزاب التي ستحضره.

● عدم مشاركة الحزبين الحاكمين في المؤتمر الوطني سيؤثر على النتائج المرجوة منه وهي إلزام حزبي السلطة بالتقيد بتلك النتائج؟

ـ بالطبع اذا عقد المؤتمر في ظل مشاركة الحزبين الحاكمين فذلك سيؤدي الى وحدة الصف الوطني وهي مطلوبة في هذه المرحلة وملحة، وستكون قرارته ملزمة للجميع دون استثناء حاكما كان ام محكوما ولكن اذا لم يحضرا هذا المؤتمر فان القرارات المتوقعة ستكون مختلفة وسيصبح مؤتمرا للمعارضة. ولم نكن نود ذلك ولكن لعل في ذلك خيراً.

● اذا ما طرح داخل المؤتمر الوطني مسالة بإلغاء الانتخابات وتشكيل حكومة من الاحزاب لأي أسباب كانت، هل ستوافق هذه الاحزاب على اقتراح كهذا؟

ـ لكل حادث حديث. لكن علينا ان نبحث أولا ما هي المبررات الحقيقية وهل هي مبررات مختلقة وان كانت كذلك فهذا أمر مرفوض أما اذا استجدت أمور في الساحة اليمنية تقتضي تشكيل حكومة وحدة وطنية لدرء هذه المخاطر هذا شيء آخر. أما في غياب تلك المخاطر ومحاولة (اختلاق) مخاطر فالأمر مرفوض ولا بد من اجراء الانتخابات.

● هل تتوقع اجراء الانتخابات في وقتها المحدد رغم انه حتى الآن لم يعلن عن اسماء اللجنة العليا للانتخابات ولا يزال أمر المؤتمر الوطني غير معروف؟

ـ أولا ليست هناك علاقة مباشرة بين اجراء الانتخابات وعقد المؤتمر الوطني المقصود منه المساعدة في تهيئة الاجواء لاجراء انتخابات حرة ونزيهة وليس يكتنف عقده اي غموض رغم العراقيل التي نواجهها من الحزبين الحاكمين. ولكن الاشكالية تكمن في تأخير قرار الاعلان عن اسماء اللجنة العليا للانتخابات رغم مصادقة مجلس النواب (البرلمان) على تعديل احدى فقرات قانون الانتخابات. إذن لنسأل لماذا يأخر مجلس الرئاسة قرار بدء اللجنة العليا للانتخابات بمزاولة مهامها لترتيب الاجواء الانتخابية.

اسباب تخفيض الجيش اليمني

في خطوة مفاجئة من حيث التوقيت، وان لم تكن مفاجئة من حيث الخلفيات، أعلن رئيس الحكومة اليمنية حيدر ابو بكر العطاس قرارا بتخفيض عدد الجيش اليمني بنسبة ١٢.٥٪. وياتي هذا الاعلان قبل وقت قصير من انتهاء الفترة الانتقالية واجراء الانتخابات النيابية. ومعروف ان عددا من الاحزاب والشخصيات السياسية اليمنية قد أبدت تحفظاتها على اجراء الانتخابات قبل الانتهاء من اتمام دمج الجيشين السابقين دمجاً تاماً، ويسود الاعتقاد ان ضرورة الانتهاء من عملية الدمج للقوات المسلحة لا بد وان تسبق الانتخابات، كنوع من ضمانات الحيدة والنزاهة فيها.

مصادر الحكومة اليمنية تطرح مفهوما آخر لمسالة الدمج، وترى ان التطورات المختلفة التي تمت طوال العامين الماضيين قد تجاوزت مفهوم الدمج القائم على أساس الجمع العددي، وبات المطلوب الآن هو اعادة النظر في المفاهيم والاستراتيجيات التي يجب اتباعها مستقبلا ازاء المؤسسات الحكومية المختلفة وفي مقدمتها الجيش. وتطرح الحكومة مفهوم أعادة بناء المؤسسات بطريقة تتجاوز مفاهيم التشطير السابقة، وبالتالي تتوازى مع فكرة الدولة الواحدة. الهدف هو ترسيخ وجود دولة الوحدة واستمرارها والالتفاف على احتمالات الخطر المتمثلة في بقاء العقلية التشطيرية مسيطرة على أداء تلك المؤسسات السيادية.

اما عن الأسباب التي تدفع الى تخفيض عدد القوات المسلحة اليمنية البالغ عددها ٦٥ الف جندي، فمنها الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالبلاد. ووفق تقديرات عام ١٩٩٠ فان مخصصات الانفاق الدفاعي وصلت الى ١.٠٦ بليون دولار من اجمالي الدخل القومي اليمني البالغ ٧.٩٨ بليون دولار، اي ما يوازي ١٣.٢٥٪ من جملة الدخل اليمني.

وكانت الحكومة اليمنية في موازنة عام ١٩٩٢ قد خفضت نفقات الدفاع من ١٢.٧٢٨ بليون ريال - كما في موازنة عام ١٩٩١ - الى ١١.٢٢ بليون ريال، اي بنسبة ١٢٪. وشجعت على تطبيق قانون التقاعد في المؤسسات الحكومية من خلال منح المحالين على المعاش طوعياً بعض مزايا مادية كمرتبات وعلاوات اضافية. ويتسق هذا المسعى مع قرار الحكومة بتخفيض الانفاق العام بما يتراوح بين ١٢ و١٤ بليون ريال، وهو ما يوازي ٠.٨ الى ١ بليون دولار.

ومن الأسباب التي تطرحها الحكومة اليمنية لتخفيض عدد الجيش اليمني، مقولة ان اليمن ليست بحاجة الى جيش كبير ذلك ان الوحدة قضت على مبررات الاقتتال والمواجهة بين الشطرين السابقين. وان كل المطلوب جيش محدود العدد ذو كفاءة قتالية عالية وتسليح جيد قادر على حماية التراب الوطني والسيادة اليمنية. ويضيف بعض المراقبين الى ان قرار الحكومة يهدف الى اثبات حسن نوايا اليمن الموحد ازاء المحيط الاقليمي، والتدليل على انه يستهدف الاستقرار والمحافظة عليه، خاصة في ظل المساعي المبذولة للانتهاء من ملفات الحدود سواء مع عمان او مع المملكة العربية السعودية.

ولا يخلو قرار الحكومة اليمنية بتخفيض عدد الجيش من مشاكل، لا سيما مشكلة تحديد توقيت تطبيق التخفيض المطلوب، وهل سيكون البدء فيه قبل الانتهاء من الفترة الانتقالية ام بعدها. ومن المشاكل المتوقعة ايضا اعادة النظر في معايير التجنيد التي ستطبق للجيش المنخفض العدد، وكيفية التخلص من العناصر العسكرية القبلية ذات الأصول الشمالية والتي هي اشبه بميليشيات مسلحة وليست جيشاً نظاميا. كما أن التطبيق المنتظر سيفتح بدوره ملفاً كبيراً وهو مواجهة ظواهر الفساد التي وجدت فرصة نموها وتكاثرها ايام التشطير، ومواجهة بعض ذوي النفوذ وكبار العسكريين اصحاب الامتدادات القبلية الواضحة ونظرا لتلك الصعوبات وغيرها يشير البعض الى ان الامر مؤجل الى حين اجراء الانتخابات والانتهاء من معرفة توازنات التركيبة السياسية للسلطة المقبلة ■

تكوين الجيش

- عدد السكان ١١.٥ مليوناً
- عدد الجيش ٦٥ ألفاً
- الناتج القومي ٧.٩٨ بليون دولار
- الانفاق الدفاعي ١.٠٦ بليون دولار
- دبابات قتال ١٢٧٥
- قطع مدفعية ٥٤٧
- ناقلات جنود ٦٧٠
- طائرات هليكوبتر مسلحة ٢٠
- طائرات مقاتلة ٨٤
- قطع بحرية ٦

● المصدر:
Military Balance, International Institute For Strategic Studies, 1992.

الحكومة اليمنية تحظر استخدام المساجد في السياسة

تزايد الانشقاق في صفوف تجمع الإصلاح وبروز جناحين تقليديين وآخر متشدد

صنعاء: «الشرق الاوسط»

أدت الخلافات بسبب قانون التعليم الجديد الى انشقاق داخل قيادة التجمع اليمني للاصلاح بين الجناح التقليدي الذي يتزعمه الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، والتيار الاصولي بقيادة الشيخ عبد المجيد الزنداني.

وقالت مصادر وثيقة الصلة بقيادة التجمع ان تباين المواقف من دمج المعاهد العلمية للتدريس الديني في مدارس التعليم العام شكلت محور الخلاف الرئيسي، حيث يرى الجناح التقليدي في تجمع الاصلاح ان دمج المعاهد العلمية لا يشكل اي خطر على الاصلاح من الناحية العملية والسياسية، خاصة ان الظروف غير مواتية لخوض صراع مكشوف مع الحزب الاشتراكي او اي طرف سياسي آخر، والبلاد مقبلة على الانتخابات العامة، بينما رأى جناح الاخوان المسلمين ان محاولة القبول بدمج المعاهد يشكل ضربة قوية لهم، يقلص نفوذهم في اوساط المجتمع اليمني.

وقال مصدر مسؤول لـ «الشرق الاوسط» ان عدة تيارات بدأت تعزز مواقعها داخل التجمع بشكل واضح، الامر الذي يخشى ان يؤدي الى اعلان انقسامات في المستقبل القريب، خاصة وان جناح الاخوان المسلمين بدأ يشعر انه أقلية مضطهدة داخل الحزب.

ويؤكد تحفظ محمد قحطان، العضو القيادي في التجمع، على الاقتراح الذي قدمه محمد عبد الوهاب جباري، عضو قيادة الحزب في لقاء الاحزاب مع رئيس الوزراء اليمني الاسبوع الماضي، ان التباين في المواقف خرج من المستوى الداخلي الى المستوى الخارجي لتجمع الاصلاح.

وذكرت عدة مصادر مقربة من التجمع لـ «الشرق الاوسط» انه يعيش هذه الايام حالة صراع داخلي حول عدد من قضايا الساعة المتفاعلة في الساحة اليمنية، منها الانتخابات النيابية المرتقبة ومسألة ترشيح ممثلي التجمع فيها.

ونشرت صحيفة «يمن تايمز» الصادرة باللغة الانجليزية في صنعاء، في عددها الاربعاء الماضي، ان «ثمة انشقاقات واضحة داخل تجمع الاصلاح بين جماعات دينية بزعامة عبد المجيد الزنداني، واخرى يقودها الشيخ عبد الله الاحمر، سببها الرئيسي الاختلاف حول المرشحين المزمع اختيارهم لتمثيل الحزب في الانتخابات».

ونسبت الى مصادر مطلعة قولها: «ان ما يزيد من تعقيدات الوضع داخل تجمع الاصلاح وجود انشقاق آخر داخل المجموعة التقليدية ذاتها بين فئتين متناقضتين الاولى يقودها الشيخ الاحمر، والثانية بزعامة الشيخ ناجي عبد العزيز الشائف.

ويرى المراقبون ان مواصلة مجلس النواب مناقشاته لمقترحات اللجنة البرلمانية حول تعديلات نصوص المواد ٣و٣٠و٣١ من مشروع قانون التعليم في أواخر الاسبوع الماضي، وتصويت اعضائه على المادة ٣ والمادة ٣٠ قد يعمق الخلافات بين اجنحة الاصلاح، خاصة انه تم التصويت في مجلس النواب يوم الخميس الماضي على



اقتراح اللجنة بخصوص المادة ٣١ التي تؤكد دمج المعاهدة العلمية الابتدائية والاعدادية، ومدارس التعايم العام في مراحلها الابتدائية والاعدادية والمدرسة الموحدة ومدارس البدو الرحل في مرحلة واحدة تعرف بمرحلة التعليم الاساسي

وقد استأنف مجلس النواب امس مناقشة المقترحات الخاصة بالمادة ٣١ بشأن دمج التعليم الثانوي، واذا ما استمر الضغط في اتجاه دمج المعاهد بمدارس التعليم العام في هذه المرحلة، فإن التقديرات تؤكد احتمال اعلان انشقاق اجنحة تجمع الاصلاح رسميا في المستقبل القريب.

ومن جانب أخر اكد المحامي محمد ناجي علاوي ان النائب محمد الحاج الصالحي، والنائب احمد الطيب طلبا منه رفع دعوى دستورية امام المحكمة العليا للدولة «الدائرة الدستورية» باسم الكتلة البرلمانية للاصلاح ضد هيئة رئاسة مجلس النواب اليمني واعمال الفترة الرابعة من الدورة الاولى لدور الانعقاد السنوي الثالث للمجلس، وذلك للطعن في شرعية الدورة الحالية، نظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني.

وقال المحامي علاوي في تصريح لـ «الشرق الاوسط» انه رفع الدعوى الى المحكمة يوم الثلاثاء الماضي، بشأن مخالفة المجلس لاحكام المادة ٥٥ من الدستور، واحكام اللائحة الداخلية التي تنص على ان لا ينعقد المجلس الا باكتمال النصاب القانوني، وهو نصف عدد اعضاء المجلس اضافة الى عضو واحد

وأكد ان النائبين اللذين طلبا رفع الدعوى، يطالبان ايضا بابعاد المسؤولين في الدولة من عضوية مجلس النواب، لأنهم محسوبون قانونا، وغير موجودين عمليا، واشار الى ان مجلس النواب لم يعقد، خلال دورته الحالية، سوى جلستين فقط بنصاب قانوني، حيث عقد الجلسة الاولى بحضور ١٥٠ نائبا، وعقد الجلسة الثانية بحضور ١٤٥ نائبا، أما بقية الجلسات التي عقدت لمناقشة قانون التعليم كانت بأقل من النصاب.

وطالب نواب الكتلة البرلمانية للاصلاح في دعواهم وقف مناقشة المواد المتبقية من قانون التعليم.

وعلى صعيد اخر علمت «الشرق الاوسط» ان الهيئة العامة للمعاهد العلمية كلفت مدير الدائرة القانونية والمحامي الخاص بها رفع شكوى قضائية الى النائب العام ضد اربعة من اعضاء مجلس النواب، وهم محمد عبد الله الفسيل، ويحيى الحوشي، ومحمد غالب احمد واحمد محمد الحبيشي، بشأن اتهامهم للمعاهد العلمية بانها تحصل على مبالغ مالية من جهات خارجية.

وطالب محامي الهيئة رفع الحصانة البرلمانية عن النواب المذكورين وجدير بالذكر ان النواب المذكورين ينتمون الى حزب الحق والحزب الاشتراكي اليمني، والمؤتمر الشعبي العام.

وكان مصدر مسؤول قد صرح لـ «الشرق الاوسط» ان وزارة الاوقاف اليمنية اصدرت في اواخر الاسبوع الماضي قرارا باغلاق المساجد التابعة لها بعد انقضاء اوقات الصلاة، حتى لا تستغل المساجد في المساجلات السياسية والحزبية ومعروف ان مساجد المحافظات الشمالية في اليمن لا تتبع وزارة الاوقاف الا في حدود نسبة ١٠ في المائة، بينما تتبع جميع مساجد المحافظات الجنوبية والشرقية هيئات الوزارة

ويندرج هذا القرار في اطار الجهود الحكومية لتحجيم الدور السياسي للجماعات المتشددة، ولا تستبعد المصادر ان يكون هذا القرار خطوة قابلة للتعميم على كافة مساجد اليمن.

ومن غير المستبعد ان تصطدم هذه الخطوة بمعارضة شديدة من مؤيدي التيار المتشدد في اليمن، لانهم يتخذون من ساحات المساجد ميدانا للتثقيف السياسي والديني والحزبي في ان واحد، وبرز ذلك خلال حملة الاستفتاء على الدستور في العام الماضي، وتخشى الحكومة استخدامها بصورة متزايدة في الاغراض السياسية خلال الاشهر المقبلة حتى تنظيم الانتخابات في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل

ويعارض القرار - ايضا - حزب الحق الذي يتزعمه محمد احمد الشامي، لانه يعتمد على المسجد في نشر افكاره ومزاولة انشطته السياسية. وجدير بالذكر ان المساجد كانت ساحة للصراع بين حزب الحق الذي يؤيد دمج التعليم، وحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي اجمع على معارضته في الماضي

صنعاء: خلافات واسعة تسبق اجتماع المؤتمر الوطني

□ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ مع اقتراب الخامس عشر من آب (اغسطس) الجاري وهو التاريخ الذي حددته اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني موعداً اخيراً لانعقاده، لم تحسم بعد مسالة تسمية اللقاء وهل ستكون «مؤتمراً» ام «ملتقى» او «مائدة مستديرة». ولم يحسم ايضاً موضوع اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية (٤٦ عضواً) باضافة ممثلي خمسة احزاب هي «المؤتمر الشعبي العام» و«الحزب الديموقراطي الناصري» و«حزب البعث العربي الاشتراكي» (جناح العراق) و«حزب الاحرار الدستوري» و«الحزب الجمهوري»، الى هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية تحت شعار «تحقيق التوازن في تمثل الاحزاب».

وكمؤشر الى بوادر تبلور تكتلين حزبيين احدهما يمثل المعارضين لتسمية «المؤتمر» وبالتالي لمضمونه، والآخر متمسك بهما، وعشية الاجتماع الدوري للجنة التحضيرية لـ«المؤتمر الوطني»، عقد ممثلو اربعة عشر حزباً وتنظيماً سياسياً هي «الحزب الجمهوري»، «حركة النهضة اليمنية»، «الحزب الاشتراكي»، «المؤتمر الشعبي العام»، «حزب البعث» (جناح العراق) «حزب المنبر اليمني الحر»، «حزب التصحيح الشعبي الناصري»، «حزب الحق»، «منظمة البعث» (جناح سورية) «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري»، «التجمع اليمني للاصلاح»، «الحزب الناصري الديموقراطي»، «الجبهة الديموقراطية المتحدة»، اجتماعاً انتهى الى تاكيد اربع ثوابت يعتقدون بانها نابعة - كما ورد في رسالة لهم موجهة الى «اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني» وتلقت «الحياة» نسخة منها - من الحرص على «مشاركة الجميع تحقيقاً لمبدأ الوفاق والاجماع الوطني». وهذه الثوابت هي:

- الالتزام بعقد «فعالية الوفاق والاجماع الوطني» خلال مدة لا تتجاوز النصف الثاني من ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢.

- اعادة النظر من خلال الحوار السياسي بين كل الاطراف السياسية والمنظمات الجماهيرية في تسمية الفعالية وموعد انعقادها واللجنة التحضيرية وتكويناتها والوثائق السياسية التي ستقدم اليها.

- ضرورة التوصل الى مواقف نهائية من كل هذه القضايا من خلال حوار سياسي جاد يعقد لهذا الغرض يوم الثلثاء ١١ آب (اغسطس) الجاري (اليوم) لكل الاحزاب والمنظمات الجماهيرية.

اعتبار اي موقف نهائي في شأن القضايا المذكورة اعلاه قبل استكمال الحوار السياسي ومن اية جهة او شخص خروجاً على مبدأ الوفاق والاجماع الوطني.

وكلفت الاحزاب المذكورة ممثلي «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري» و«حزب الحق» و«الجبهة الوطنية» ابلاغ اللجنة التحضيرية هذا الموقف خلال الاجتماع الذي عقد قبل ظهر امس الاثنين في مقر اتحاد نساء اليمن. واكد رئيس هيئة اللجنة التحضيرية السيد عبدالرحمن الجفري خلال الاجتماع ان ما تضمنته الرسالة من قضايا لم تحسم بعد موجودة في جدول اعمال اللجنة لذا لا يستدعي الامر مناقشة الرسالة. وقال ان طرح المسائل المختلف عليها بهذه الصورة ربما ادى الى شق وحدة الصف الوطني. واعتبر السيد عمر الجاوي عضو هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية رسالة الاحزاب «عملاً انقلابياً مرفوضاً». وبعد نقاش طويل استغرق معظم وقت الاجتماع الذي استمر ثلاث ساعات ارتأى معظم الحاضرين قراءة الرسالة للاطلاع فقط، وتقرر تاجيل الاجتماع الى صباح اليوم الثلثاء.

وعلمت «الحياة» من مصدر وثيق الصلة بالاحزاب الاربعة عشر انها اذ وجهت الرسالة المذكورة الى «اللجنة التحضيرية» انما توخت معرفة مدى استعداد اللجنة للتجاوب مع ما تطرح من مواقف لخصت في اربع نقاط واذا تاكد لها عدم استعداد اللجنة لقبول ما تطرحه ربما شكلت خلال الايام المقبلة لجنة تحضيرية اخرى للاعداد لـ«فعالية الوفاق والاجماع الوطني» الذي تقترح عقده في النصف الثاني من ايلول (سبتمبر) المقبل، بمعزل عن اللجنة التحضيرية الحالية التي كانت تشكلت قبل ٧٥ يوماً والتي تبدو من وجهة نظر هذه الاحزاب متمسكة بتسمية «المؤتمر الوطني» وبعقده في اقرب فرصة لمناقشة موضوعين فقط هما ميثاق العمل السياسي، والآليات والخطوات التنفيذية اللازمة للانتخابات.

وتوقع مراقبون عدم انعقاد المؤتمر الوطني هذا الشهر كما حددت ذلك اللجنة التحضيرية، اذ ان اتخاذ الحزبين الحاكمين والى جانبهما ١٢ حزباً سياسياً موقفاً مغايراً من المسالة سيؤدي حتماً الى انسحاب الاحزاب المذكورة من اللجنة التحضيرية الحالية، والسعي الى عقد «مؤتمرين» يختلفان في المضمون الامر الذي تعارضه غالبية المنظمات والاتحادات المهنية والابداعية، والتي باتت تهدد باقامة فاعلية وطنية بعيدة عن الصراعات الحزبية اذا استمر تجاهل وجهة نظرها المتمثلة في اجتماع الصف الوطني لا سيما ان قواعد هذه الفاعليات الاجتماعية اكبر بكثير من قواعد بعض الاحزاب السياسية في الساحة اليمنية.



المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ١١ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية واتجاه الأحزاب جميعها الى اعادة تنظيم تحالفاتها والتنسيق فيما بينها والتأثير على خصومها ومنافسيها، تفرض قضية الرئيس علي ناصر محمد نفسها على الساحة السياسية اليمنية.

المطلوب اسقاط الاحكام والغاؤها

عودة علي ناصر محمد مؤكدة والتشكيك في التوقيت



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٢

عروض بأدوار لم تتضح وتحفظات بانتظار الانتخابات

حسن أبو طالب

بالرغم من غيابه عن تراب اليمن منذ اعتزاله العمل السياسي في آخر أيام ١٩٨٩، الا انه يعد بمثابة الحاضر الغائب في سياستها. وتدور التساؤلات حول عودته هل يعود اصلا أو لا يعود، واذا عاد فماذا يفعل، هل يظل معتزلا الحياة السياسية أم يدخل بقوة في دهاليزها كما كان في السابق. ثم ماذا عن علاقته بالحزب الاشتراكي الذي خرج منه في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ وهو أمينه العام ومعه العديد من أنصاره كانوا أعضاء وكوادر وقيادات في أجهزة الحزب المختلفة. اما اذا طرح عليه خيار الانضمام للمؤتمر الشعبي العام فهل يقبل ذلك العرض، أم سيعمد الى تكوين حزب جديد. الأخطر من كل تلك التساؤلات هو توقيت العودة، هل تتم قبل الانتخابات النيابية القادمة والمقرر اجراؤها قبل نهاية الفترة الانتقالية، ام بعد الانتهاء منها والاستقرار على شكل جديد للسلطة السياسية الحاكمة.

انها تساؤلات شتى، وكل منها يعيد رسم الخريطة السياسية اليمنية على نحو مختلف، وهنا منبع الغموض، ومنبع الاثارة ايضا.

الرئيس علي ناصر محمد من جهته يصر على التزام الصمت، ويبدو غير راغب في حسم مثل ذلك الجدل الذي يخبو احيانا ويظهر احيانا اخرى. بعض المصادر القريبة منه ترى ان التزامه الصمت يعني انه لم يصل بعد الى قرار محدد بشأن العودة وما بعدها. وانه مازال يدرس كل العروض التي تصل اليه من فرقاء السياسة اليمنية، بعبارة اخرى فهو يريد أن تظل امامه كل الخيارات مفتوحة سواء طبيعة القرار أو توقيته.

■ عروض مختلفة

الاهتمام بمسألة عودة الرئيس علي ناصر محمد لا تخص وحسب الحزبين الحاكمين ولكن تهم ايضا القطاع - سواء من الكوادر أو المواطنين العاديين - الذي أيده ونزح معه الى الشطر الشمالي في اعقاب احداث يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦؛ والتي مثلت ذروة انقسام الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في الشطر الجنوبي سابقا. كما تهم باقي الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية والتي ترى ان عودة علي ناصر محمد قد تؤثر على الكثير من الاصوات التي تراهن عليها في الانتخابات القادمة. ومن هذه الزاوية يمكن تفسير تلك الرسائل والاشارات العديدة التي بعث بها قادة احزاب ومسؤولون في نقابات مهنية وتنظيمات شعبية مختلفة تناولوا فيها مسألة العودة وتطوعوا بالنصائح على نحو او آخر. وفي الآونة الاخيرة وتحديدا منذ صدور قرار العفو في ٩ مايو (آيار) الماضي عنه وعن خمسة من رفاقه الذين صدر بحقهم حكم قضائي

من الشطر الجنوبي سابقا، تعددت الاتصالات والوفود التي ذهبت اليه في دمشق تستطلع رأيه وتطرح عليه افكارا شتى. وتراوحت العروض والافكار بين ثلاثة خيارات كبرى.

العودة الى الحزب الاشتراكي

من هذه الخيارات امكانية العودة الى صفوف الحزب الاشتراكي، تجسيداً لسياسته المطبقة منذ قيام الجمهورية اليمنية في ان الوحدة تجب ما قبلها، وانها قد فتحت صفحة جديدة بالفعل في تاريخ الحزب سواء في علاقته بكوادره وقياداته السابقة أو في علاقته بباقي التيارات السياسية الاخرى. ويدخل في هذا السياق بادرة اعادة ضم مجموعة من القيادات التي كانت محسوبة على الرئيس السابق علي ناصر محمد وهم عبد العزيز الدالي، وأنيس حسن يحيى، وعلي صالح عباد، وعبد الغني عبد القادر، وابو بكر باذيب، ومحمد قاسم الثور، حيث صدر قرار من اللجنة المركزية للحزب في ٨ يوليو (تموز) الماضي باعادتهم الى عضوية اللجنة، كما تم ترشيح أنيس حسن يحيى لعضوية المكتب السياسي بالحزب. وكانت مصادر الحزب قد فسرت تلك الخطوات بأنها تأتي في اطار تعزيز القيادات الجماعية وترسيخ التوجه الديموقراطي وكذلك لحاجة الحزب الشديدة لكفاءة وخبرة هؤلاء.

مثل هذا العرض - الفكرة - لا يخلو من غموض، اذ انه لم يتضمن الموقع القيادي الذي سيعود اليه الرئيس السابق علي ناصر محمد، وهل سيكون مجرد منصب قيادي في المكتب السياسي للحزب، أم منصب أمينه العام الذي كان يشغله ابان خروجه اثناء احداث يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦، ويشغله الآن علي سالم الابيض. نقطة الغموض الثانية المتعلقة بهذا العرض - الفكرة هي هل سيتبع عودة علي ناصر محمد تغيير في بعض وثائق الحزب التي تحدد رؤيته للعمل السياسي في المستقبل وفي طريقة تحالفه مع شريكه الآخر «المؤتمر الشعبي العام». أم سيظل الوضع على ما هو عليه؟

العرض الثاني وخلاصته ترحيب «المؤتمر الشعبي العام» بانضمام علي ناصر محمد اليه، على ان يتم تثبيته في احد المناصب القيادية الرفيعة فيه. ومن الأفكار التي طرحت أن يستحدث منصب رئيس المؤتمر الشعبي العام على ان يشغله الرئيس علي عبد الله صالح وان يتولى علي ناصر محمد منصب الأمين العام فيه. وعلى الرغم من اهمية المنصب الحزبي في «المؤتمر الشعبي» إلا أنه سيظل منصبا للرجل الثاني حزبيا لا اكثر. ويقول أحد الذين تواصلوا مع الرئيس علي ناصر محمد حديثا، ان ما يحول دون قبوله لمثل هذا العرض أمران اولهما الاختلاف الكبير بين افكار المؤتمر الشعبي وافكار علي ناصر محمد نفسه، والثاني ان عودته الى منصب قيادي في المؤتمر الشعبي ستجعل منه - اي علي ناصر محمد - مجرد أداة لضرب الحزب الاشتراكي والتأثير سلبا على فرص فوزه في الانتخابات القادمة، وهو ما يرفضه رغم الاختلافات التي تفرق بينه وبين بعض قيادات الحزب الاشتراكي الحالية. البعض الآخر يضيف ان علي ناصر محمد يشعر بانه قد خدع من قبل القيادة السياسية، وهو ليس على استعداد لأن يخدع مرة اخرى، أو ان يساء استخدام دوره السياسي.

تحفظ الرئيس علي ناصر محمد على هذا العرض عكس نفسه - بطريق غير مباشر - على رد فعل المؤتمر العام، والذي أخذ شكل الاستمرار في استقطاب عدد من المناصرين لعلي ناصر محمد والذين خرجوا معه من الجنوب سابقا في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦، حيث قررت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي - التي توازي اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي - في ختام اعمال دورتها الاعتيادية الثانية عشرة في ٢٠ يوليو (تموز) الماضي ضم عدد من اعضاء اللجنة الدائمة الى عضوية اللجنة العامة - التي توازي المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي - وهم احمد مساعد حسين ومحمد علي احمد، وعبد الله احمد غانم، وعبد الله صالح البار، وعبد الله علي عليوة، وعلي احمد السلامي. كما أقر تصعيد عبد ربه منصور واحمد عبد الله الحسيني الى عضوية اللجنة الدائمة.



حزب مستقل

أما العرض الثالث فكان يتعلق بتسهيل متطلبات تشكيل حزب سياسي جديد يرأسه علي ناصر محمد ويستقطب به الذين أيدوه من قبل. وهو عرض لا يختلف في اهدافه عن عرض الانضمام الى عضوية «المؤتمر الشعبي العام»، اي التأثير على الحزب الاشتراكي وفرص فوزه في الانتخابات القادمة.

الى جانب هذه العروض الثلاثة الكبرى، طرح البعض امكانية ان يلعب الرئيس علي ناصر محمد دوراً توازنياً في الحياة السياسية من خلال رئاسة هيئة او مؤسسة ذات طابع عام، كاللجنة العليا للانتخابات مثلا، او استحداث هيئة غير حزبية. ولكن الفكرة لم تكن واضحة بما فيه الكفاية.

لكن كيف كانت ردود علي ناصر محمد على تلك العروض وغيرها؟ تقول بعض المصادر ان العروض الاربعة جميعها قوبلت بتحفظات تعكس طبيعة الرئيس علي ناصر محمد ذاته، كما تعكس رغبته في ان تكون عودته مرتبطة باعادة النظر جذرياً في تركيب الخريطة السياسية اليمنية. ومن تحفظاته ان تاريخه السياسي يمنع عليه ان يكون أداة في يد طرف لمجرد ضرب طرف آخر، وان الوضع الأمني غير المستقر يحول دون قبوله اي من العروض الاربعة على الاقل في الوقت السابق للانتخابات مباشرة والمليء بتوترات غير مضمونة النتائج، فضلا عن ان التحالفات السياسية القائمة في اليمن ليست بالمرونة الكافية، بحيث تسمح بوجود رمز سياسي مثله مؤهل للعب دور فاعل على نحو أو آخر.

مثل هذه التحفظات اعتبرت بمثابة رفض مهذب ليس لفكرة العودة، وانما لتوقيتها ذاته. وعلى هذا الأساس فالاحتمال الأرجح ان تكون عودة الرئيس علي ناصر محمد الى اليمن بعد فترة كافية من اجراء الانتخابات، والتي ستكشف بدورها عن التركيبة السياسية الحاكمة، وعن المدى الذي ستصل اليه علاقات الحزبين الحاكمين في ضوء النتائج المنتظرة.

النقطة الهامة الاخرى التي ترجح تأجيل العودة الى ما بعد الانتخابات، ان طبيعة العروض التي طرحت على الرئيس علي ناصر محمد - بما فيها العودة الى الحزب الاشتراكي نفسه - تحمل نوعاً من المغامرة غير المحسوبة. فاذا كانت الحالة الأمنية لم تسمح حتى الان بالسيطرة على محاولات الاغتيال العديدة التي شهدتها البلاد في الأشهر الثلاثة الاخيرة وكانت معظمها موجهة الى اعضاء في الحزب الاشتراكي نفسه، أو حتى بالتعرف على مرتكبي هذه الجرائم، فان عودة علي ناصر محمد تعني احتمالات اكبر في ان يتعرض لواحدة من هذه المحاولات. وربما كانت محاولة اطلاق النار على أنيس يحيى في ٨ يوليو (تموز) الماضي في عدن بمثابة رسالة غير مباشرة له بأن يؤجل التفكير في العودة الى وقت آخر. وبعض القريبين اليه يرون ان العودة في ظل تلك الظروف ستكون بمثابة انتحار سياسي ومادي ايضا.

من السلطة الى المنفى

منذ النضال ضد الاستعمار البريطاني الى المنفى الاختياري بعد اعتزال العمل السياسي في ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٩، تتشكل سطور قصة حياة الرئيس علي ناصر محمد. فهو احد الذين شاركوا في نضال الجبهة القومية ضد الوجود البريطاني في جنوب اليمن في الستينات، وكان احدى قياداتها الشابة حين استقل الجنوب في ٣٠ نوفمبر

(تشرين الثاني) ١٩٦٧، واخذ يتدرج في المناصب الحزبية والحكومية الى ان وصل في مطلع الثمانينات بعد اقصاء عبد الفتاح اسماعيل - أحد رموز الفكر الراديكالي في اليمن كله - في ابريل (نيسان) ١٩٨٠ الى منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى. وطوال رحلته السياسية عاصر كل تقلبات الجبهة القومية السياسية والفكرية والتنظيمية الى ان تم تشكيل الحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٧٨.

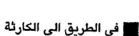
بعد ان صار علي ناصر محمد الرجل الاول في الشطر الجنوبي ترك بصماته على السياستين الداخلية والخارجية، وعرفت بلاده سياسة الانفتاح الاقليمي، حيث سعى الى تنشيط علاقات بلاده المتدهورة مع جيرانه ومن بينهم عمان التي بدأ معها عملية رسم الحدود بعيدا عن فكرة المطالب التاريخية والسياسية. وقد ساعد الانفراج الاقليمي الشطر الجنوبي في الحصول على معونات اقتصادية ومشروعات من دول الخليج التي تحسنت علاقتها معه على نحو ملحوظ. أما داخلياً فقد عرف الجنوب في ظل رئاسته بعض خطوات اقتصادية محدودة سمحت لليمنيين - ولا سيما الذين كانوا يعملون في الخارج - استثمار جزء من أموالهم في الأنشطة الخدماتية المختلفة، ووضعها في البنوك بالعملة الصعبة، وهو ما لم يكن مسموحاً به من قبل.



علي ناصر محمد

يعيش في منفاه صامتاً قبل اتخاذ القرار الحاسم

أما في علاقة الشمال بالجنوب، أو ما يعرف بعملية الوحدة، فكانت رئاسته تالية لصدام مارس (اذار) الشهير ١٩٧٩، وما تلاه من الاتفاق على تنشيط عمل اللجان الوحدوية واحياء العمل باتفاقية القاهرة لعام ١٩٧٢. والحق ان فترة رئاسته حتى يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ شهدت قوة دفع في العمل الوحدوي، وفي مطلع عهده تم التوصل الى مسودة دستور الوحدة في ٣١ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٨١، كما حدثت انفراجات كبيرة في علاقات الشطرين، وعرفت لجان الوحدة والمشروعات المشتركة في مجال النفط والبحث عن المعادن الكثير من الانجازات، وكان من أهم الاتفاقات، الاتفاق على مبدأ أن تحقيق الوحدة يتم من خلال العمل السلمي الديموقراطي، مع عدم السعي الى الأساليب العسكرية أيا كانت المغريات.



في الطريق الى الكارثة

على صعيد العلاقات الحزبية في الجنوب ذاته، فقد تسلم علي ناصر محمد قيادة الحزب والدولة حتى اللحظة التي تقرر فيها عودة عبد الفتاح اسماعيل من منفاه الاختياري في موسكو في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٥



تحت ضغط من جناح علي عنتر المناوئ، لجناح علي ناصر محمد نفسه، ومع عودة عبد الفتاح اسماعيل عاد الاستقطاب الحاد في أجهزة الحزب والدولة بين مؤيدي علي ناصر محمد ومؤيدي عبد الفتاح اسماعيل وعلي عنتر من جهة ثانية، وبدأت الانتقادات توجه بقسوة الى اسلوب الرئيس علي ناصر محمد في قيادة الحزب والدولة، وانتهى الامر بكارثة يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦، التي تعد ذروة الانقسام والتدهور في التجربة الحزبية والسياسية في الشطر الجنوبي. ويرى علي ناصر محمد ان تقاربه مع الشمال وانفتاحه الاقليمي ومحاولة تنشيط الاقتصاد المحلي هي الاسباب الحقيقية وراء محاولة الانقلاب عليه التي قادها الجناح المناوئ له. أما الذين تسلموا لهم الحكم بعد كارثة يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ فقد قدموا تفسيرا آخر حوته «الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديموقراطي ١٩٦٧ - ١٩٨٦» الصادرة في ١٩٨٧، وقوامه «تزايد هيمنة اليمين الانتهازي بقيادة علي ناصر محمد في أجهزة الحزب والدولة، ومحاولاته العديدة في خرق القواعد التنظيمية للحياة الحزبية وممارسة أساليب الافساد والفساد وشراء الذمم والعمل على تقويض الدور القيادي للحزب في اطار المنظومة السياسية للمجتمع».

وأيا كانت التفسيرات وراء ما حدث في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦، فالثابت انها أصابت تجربة الجنوب السياسية والاجتماعية في مقتل، وقادت الى عملية مراجعة شاملة انتهت الى اقرار التعددية وانهاء احتكار الحزب الواحد للسلطة والحياة السياسية.

وعلى الرغم من توجه علي ناصر محمد ومؤيديه الى الشمال، فان الصراع بينه وبين الذين تسلموا الحكم في عدن استمر بعض الوقت، خاصة على ضوء اصرار نخبة عدن على اعتبار احداث يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ بمثابة مؤامرة تستدعي اصدار احكام بالاعدام والسجن. ومن خلال محاكمة استمرت حوالي العامين، اصدرت المحكمة العليا للجمهورية في الجنوب في ١٢ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٨٧ حكمها بالاعدام في حق ٣٥ شخصا، ثم خففت تلك الاحكام وحصرتها في حق ١١ شخصاً من بينهم علي ناصر محمد الذي اعتبر ان اصدار الاحكام قضى نهائياً على أي أمل في ايجاد حل سياسي لمشكلة الانقسام الذي تعرض له الجنوب، وان تلك الاعدامات لن تحل المشكلة سواء للحكم الجديد او لمحاولة تحقيق وفاق ومصالحة وطنية.

الاعتزال الطويل

طوال فترة وجود علي ناصر محمد وانصاره في الشمال، شهدت علاقات الشطرين شيئا من الفتور الى ان تم الاتفاق من حيث المبدأ على عدم استغلال وجوده هو ورفاقه في الشمال في اثارة اي عمل ضد الحكم الجديد في الجنوب، وحين اعيد الاتفاق على تنشيط عملية الوحدة اليمنية في منتصف ١٩٨٧، كان ضروريا ايجاد مخرج لقضية علي ناصر محمد ورفاقه. وعلى الرغم من الاتفاق على أن الوحدة تجب ما قبلها، وان اتفاق عدن الموقع في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) تضمن العفو العام وانهاء المطالب الثأرية والانتقامية للذين تعرضوا للاجراءات نتيجة نشاطهم السياسي، فان المخرج الذي بدا مناسبا اكثر بالنسبة لعلي ناصر محمد كان قراره في ٣١ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٨٩ باعتزال العمل السياسي وقبوله العيش في دمشق.

اعتزال علي ناصر محمد العمل السياسي واختياره العيش بعيدا عن تراب اليمن لم يغلق في واقع الامر قضيته، وهو ما ظهر في عدة امور منها ان نخبة الحزب الاشتراكي وضعت خطا احمر على امكانية المصالحة معه، اذ ان العفو العام الذي اصدرته اللجنة المركزية للحزب في ١٤ ابريل (نيسان) ١٩٩٠ - قبل حوالي ٤٠ يوما من قيام الوحدة - لم يشمل علي ناصر محمد واقتصر على بعض رفاق له خاصة الذين امضوا فترة في السجن. كما ان اللجنة المركزية اعطت الحق لنفسها في وضع شروط من تسمح لهم برد الاعتبار من قياديي الحزب الذين اتخذت بحقهم اجراءات ما سابقة.

الأمر الثاني الذي يشير الى تفاعل قضية علي ناصر محمد رغم غيابه عن اليمن، تلك التفسيرات التي تقال بصدد حوادث الاغتيال التي راح ضحيتها اعضاء وقياديون في الحزب الاشتراكي، وقيل انها تعود الى الصراع بين مؤيدي علي ناصر محمد ومعارضيه في الحزب.

اما الأمر الثالث فهو ان العفو العام الذي اصدره الرئيس علي عبد الله صالح في ٩ مايو (ايار) الماضي عن علي ناصر محمد ورفاقه خضع لمساومات بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، اذ ان الاول اراد مقابل موافقته على صدور العفو عن علي ناصر محمد ان يصدر ايضا وبالمقابل عفو عام عن اعضاء من الجبهة الوطنية المعارضة التي احتضنها الجنوب في مطلع الثمانينات، وكان البعض منهم في سجون الشطر الشمالي منذ فترة طويلة.

صدور العفو العام عن علي ناصر محمد لم يكن مرضيا له، ولا لرفاقه الذين رأوا ان العفو فيه اعتراف ضمني بالمحاكمة التي تمت في الجنوب سابقا وما صدر عنها من احكام اعدام وسجن وما الى ذلك، ومازالت هناك اصوات تقول: أن المطلوب ليس عفوا، ولكن اسقاط الاحكام والغاءها تماما، ويبدو ان تلك ستكون واحدة من المساومات التي ستسبق اي قرار بعودة علي ناصر محمد مرة اخرى الى اليمن ■

محاولة اغتيال وزير التموين والتجارة

مجلس النواب اليمني يقر قانون التعليم والمعارضة تحرك الشارع

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ وافق مجلس النواب اليمني في جلسة صاخبة امس على مشروع القانون العام للتربية والتعليم بالغالبية المطلوبة، على رغم المعارضة القوية التي يلقاها من التجمع اليمني للاصلاح، احدى القوى السياسية الاساسية في البلاد والذي يعتبر ان القانون يتعارض مع العقيدة الاسلامية. وقد نظم التجمع مهرجاناً يوم الاثنين طالب فيه بتعديل الدستور وفقاً للكتاب والسنة وبإسقاط كل القوانين المخالفة للشريعة، واسقاط قانون التعليم.

وفي ظل هذه الاجواء ادلى مصدر امني بتصريح الى صحيفة «الثورة» اليومية الرسمية قال فيه ان انفجاراً وقع في الجهة الغربية لساحة منزل السيد فضل محسن عبدالله وزير التموين والتجارة مساء الاثنين، ولم يسفر عن خسائر في الارواح او الممتلكات.

وأوضح المصدر ان اجهزة الامن تجري تحرياتها للكشف عن مرتكبي الحادث الذي «يستهدف الاخلال بالأمن، وان هذا الحادث يندرج ضمن الاعمال التخريبية الهادفة الى زعزعة الاستقرار والاساءة الى النهج الديموقراطي والوحدة اليمنية».

على صعيد البرلمان، ذكرت وكالة الانباء اليمنية الرسمية ان النواب وافقوا ايضا على مواد الاحكام الانتقالية، واكدوا في هذا الاطار دمج موازنة المعاهد والمدارس التي لم تكن

التتمة في الصفحة (٤)

تابعة مباشرة لادارة وزارة التربية والتعليم مالياً وادارياً وفنياً، في موازنة وزارة التربية والتعليم بدءاً من صدور هذا القانون.

وجرى تاكيد ضرورة قبول التلاميذ في كل المدارس والمعاهد في مرحلة التعليم الاساسي الموحد في السنة الاولى الابتدائية من السنة الدراسية ٩٢ - ١٩٩٣ بشروط موحدة للقبول وبموجب منهج الوزارة.

وشدد النواب على ضرورة انشاء قطاع في الوزارة لمدة عام واحد يعنى بشؤون المعاهد والمدارس التي لم تكن تابعة للوزارة. ويتولى هذا القطاع وكيل الوزارة ويشرف على اتخاذ الترتيبات والاجراءات الضرورية لتنفيذ احكام المادتين ٣١ و٣٤ والقيام بعملية دمج الهياكل الادارية والمالية والفنية المسؤولة عن تلك المعاهد بالهياكل الادارية والمالية والفنية للوزارة.

واكد النواب اهمية تشكيل لجنة عليا متخصصة بقرار من رئيس الوزراء لتقويم المناهج في كل المدارس والمعاهد في الجمهورية وتعميمها في البلاد.

وكان التجمع اليمني للإصلاح نظم اول من امس مهرجاناً حاشداً حضره اكثر من ٢٥ الف شخص حملوا شعارات كثيرة ملصقة على سيارات وشاحنات استقلتها اعداد كبيرة من الطلاب ومسلحون من رجال القبائل جاؤوا من المناطق اليمنية الشمالية.

وأشار الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس اللجنة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، الى التطورات الاخيرة في قضية التعليم، واكد ضرورة الاستمرار في المطالبة بتعديل هذا المشروع الذي وصفه بانه يتعارض مع عقيدة الشعب الاسلامية.

واطلع الدكتور عبدالله المقالح، رئيس المكتب التنفيذي لهيئة التدريس في جامعة صنعاء وعدن المشاركين في التجمع على اهمية عقد «مؤتمر الوحدة والسلام الوطني» الذي سينظم قريباً.

ودعا الشيخ عبدالمجيد الزنداني الشعب اليمني الى الالتفاف حول وحدته والدفاع عنها في وجه المحاولات الرامية الى «محاولة زرع الفتن واثارة القلاقل». واكد ان الشعب ملتزم انهاء الفترة الانتقالية في وقتها المحدد واجراء انتخابات نزيهة.

وصدر عن المهرجان بيان طالب بتعديل الدستور وفقاً للكتاب والسنة، واسقاط كل القوانين المخالفة للشريعة الاسلامية التي صدرت في ظل «الدستور الباطل بحكم الشرع وكذلك اسقاط قانون التعليم واحالته على لجنة متخصصة من العلماء والتربويين لاعادة صياغته على النحو الذي يحقق المصلحة في بناء الاجيال ديناً وخلقاً وعلماً».

واكد البيان الدعوة الى قيام مؤتمر عام يمثل الشعب بكل فئاته من علماء ومشايخ وهيئات ونقابات ومثقفين وممثلين للمحافظات لتكوين اعضاء الهيئة التحضيرية لاتخاذ الخطوات اللازمة.

وطاف متظاهرون في شوارع صنعاء بسياراتهم حاملين لافتات وملصقات بعضها يقول: «لا لعلمانية التعليم»، «لا للدستور المستورد».

وكانت نقطة الخلاف الاساسية بين اعضاء مجلس النواب المادة ١٥ من مشروع القانون العام للتربية والتعليم والتي تدعو الى دمج كل المراحل الدراسية وتوحيد التعليم في عموم الجمهورية والغاء المعاهد العلمية التي تشرف عليها جماعة التجمع اليمني للاصلاح.

وكان وفد من علماء اليمن قابل الرئيس علي عبدالله صالح وسلمه مذكرة



وصف فيها القانون بانه «معول هدم لجوانب الحياة التعليمية والتربوية وطمس الهوية الاسلامية والعربية للتعليم في اليمن والغاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن».

ونتيجة لاصرار الحزبين الحاكمين على مواصلة انجاز القانون لجأت قيادة تجمع الاصلاح الى الدفع بجماعة العلماء لانتزاع موقف يؤيد بقاء المعاهد الدينية التي يديرها الاصلاح، الا ان الرئيس علي عبدالله صالح احالهم على مجلس النواب.

وقالت مصادر الحزب الاشتراكي «ان تمسك الاصلاح بالمعاهد العلمية مسالة سياسية وليست لشيء آخر، فمادة التربية الدينية التي تدرس في المعاهد هي نفسها التي تدرس في المدارس الحكومية».

وذكر بعض القوى السياسية ان المعاهد تشكل مكسباً مادياً وسياسياً للاصلاح، وان الحكومة تقدم الى تلك المعاهد بليون ريال سنوياً.

وادعت تلك القوى السياسية ان تلك الاموال التي تتسلمها المعاهد لا تذهب كلها الى نشاطها بل يذهب جزء كبير منها لتمويل نشاطات سياسية ودعم حركات سياسية خارجية من خلال استجلاب عناصرها للتدريس في المعاهد.

وكان اتحاد طلاب اليمن نظم مهرجاناً خطابياً وشعبياً في كلية الشريعة والقانون في جامعة صنعاء، وخرج ببيان تضمن مطالب عدة كان من اهمها «ان ينبثق القانون عن الاسلام عقيدة وشريعة وان يعبر عن مقومات حياة الأمة واحترام القواعد الاجرائية والقانونية في مناقشة القانون والحد من التجاوزات اللاقانونية».

واصدرت احزاب ومنظمات سياسية عدة بيانات ناشدت فيها اعضاء مجلس النواب السير قدماً لتحقيق وحدة التعليم كما هو الحال في كل دول العالم. واكدت ان فقرات من مشروع قانون التربية والتعليم، وبالذات في المادة الرقم ٣، تستوحي الجمهورية اليمنية فلسفتها واهدافها من عقيدة الشعب الاسلامية ودستور البلاد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

بعد ٣ أسابيع من المواجهات الحادة

مجلس النواب اليمني يوافق بالأغلبية على قانون التربية والتعليم

عدن: من لطفي شطاره

صوت مجلس النواب اليمني امس على قانون التربية والتعليم بعد اكثر من ثلاثة اسابيع من المناقشات التي بلغت حدتها تبادل الاتهامات المباشرة بين كتلتي الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح داخل البرلمان.

وقالت اذاعة صنعاء التي بثت النبأ ان اعضاء المجلس اكدوا في جلسة امس على دمج ميزانية المعاهد والمدارس في ميزانية وزارة التربية ابتداء من تارخي صدور هذا القانون.

وصرحت مصادر برلمانية مطلعة لـ «الشرق الاوسط» بأن المجلس وافق على القانون بأغلبية ساحقة حيث حضر جلسة التصويت ١٥١ عضوا، وصوت لصالحه ١٠٢ عضو وقالت تلك المصادر ان المجلس اعطى مدة عام لاعداد منهاج موحد وانشاء قطاع في الوزارة يختص بشؤون المعاهد والمدارس التي لم تكن تابعة لوزارة التربية والتعليم ماليا واداريا.

والمعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القران التي كان يديرها علماء الدين خارج النطاق القانوني لوزارة التربية والتعليم ستدخل بعد التصويت على القانون الى هيكلية الوزارة وستدمج ميزانيتها السنوية المقدرة بـ ٤٠٠ مليون ريال يمني ضمن ميزانية وزارة التربية.

وكانت قوات الأمن قد شددت حراستها على مبنى البرلمان اثناء عملية التصويت تحسباً لأي اعمال شغب قد يثيرها المتشددون المعارضون للقانون بعد اجتماعات احتجاج علنية عقدوها في صنعاء امس الاول.

واعتبر المراقبون عملية التصويت بمثابة نصر حققه الحزبان الحاكمان (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام) بعد ان كثفا جهودهما المشتركة لتفويت الفرصة على الجناح المتشدد داخل حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يقوده الشيخ عبد المجيد الزنداني والخروج بحلول وسطية للمصادقة على القانون ودمج المعاهد العلمية التي اتهمت بالحصول على مساعدات خارجية لدعم نشاطها التعليمي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط ([illegible])

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

وزير التموين اليمني لـ «الشرق الأوسط»

الانفجار طلقة طائشة ستتكرر حتى الانتخابات

عدن : من لطفي شطاره
صنعاء : من حمود منصر

شجب الحزب الاشتراكي اليمني أمس محاولة اغتيال فضل محسن عبد الله وزير التموين والتجارة وعضو المكتب السياسي للحزب. وصرح متحدث مسؤول في المكتب السياسي للحزب بأن الاعتداء الذي وقع على منزل الوزير بإلقاء قنبلة يدوية لم ينل من معنويات الوزير ولم يلحق أضراراً مادية أو بشرية، وإنما اثار الرعب في نفوس النساء والأطفال.

وأكد المتحدث أن الحادث الذي وقع في الساعة التاسعة من مساء أمس الأول هو استمرار للحملة الدعائية التشهيرية التي تعرض لها الوزير للنيل من سمعته عبر عدد من الصحف الحزبية والتي دحضت بحكم قضائي برائه فيه المحكمة من كل التهم الموجهة إليه. واعتبر أول وزير يمني يرفع قضية ضد صحافي ويحصل على حكم ببراءته.

وأضاف المتحدث ان القوى التي عجزت عن النيل من الوزير بأساليب التشهير لجأت إلى الارهاب كأسلوب رخيص يعبر عن ضعف حجتها وعدم قدرتها على ممارسة العمل الديمقراطي. وطالب أجهزة الأمن القيام بدورها وملاحقة الجناة وإلقاء القبض عليهم.

وفي تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» قال الوزير عبد الله «إن القوى التي تقف وراء منفذي الحادث تريد أن تبلغ المسؤولين والمواطنين في اليمن رسائل بأن الأمن والاستقرار لن يتحققا، وهي قوى لا تريد لليمن التقدم والازدهار».

واعتبر الوزير اليمني انفجار القنبلة في فناء منزله «طلقة نار طائشة لم تفزعه شخصياً، وإنما أفزعت النساء والأطفال والضعفاء». وتوقع تزايد مثل هذه الأعمال الاستفزازية مع اقتراب موعد الانتخابات وانتهاء الفترة الانتقالية، وذلك بهدف إرباك الناس وصرفهم عن ممارسة حقوقهم الديمقراطية في الانتخابات.

ويعد هذا الحادث الثاني من نوعه الذي يتعرض له عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني خلال أقل من شهرين. وكان أنيس حسن يحيى قد تعرض لمحاولة اغتيال مماثلة بالقرب من منزله في مدينة عدن الشهر الماضي.

ومن جهة أخرى، تعرض مكتب صحيفة «صدى الشعب» الاسبوعية اليمنية مساء أمس الأول لعملية سطو. وذكر رئيس تحرير الصحيفة عبد الله القشم أنه غادر المكتب الكائن جوار فندق «تاج سبأ» في قلب العاصمة الساعة التاسعة مساء. وعندما عاد في الصباح وجد أن محتويات المكتب اختفت بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والهاتف والفاكس. وأكد رئيس التحرير أن هذه هي المرة الثالثة التي يتعرض فيها للسرقة والتهديد.



الخلافات تهدد بإفشال المؤتمر الوطني

توقع اعلان أسماء أعضاء اللجنة العليا للانتخابات في اليمن خلال ساعات

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

تتوقع مصادر حزبية يمنية الاعلان في غضون ٢٤ ساعة عن اسماء الاعضاء في اللجنة العليا للانتخابات. وتعمل هيئة رئاسة المؤتمر التحضيري العام في اليمن على استكمال الترتيبات لعقد المؤتمر خلال ايام، لكن الخلافات القائمة تهدد بافشال المؤتمر. ذلك ان بعض الاحزاب السياسية ما زالت متمسكة بمواقفها من قضية التسمية وتوسيع هيئة الرئاسة وتغيير موعد الانعقاد ومحتويات الوثائق الاساسية المقرر ان يناقشها المؤتمر.

وذكر مصدر مسؤول في هيئة الرئاسة لـ «الشرق الاوسط» ان مشاورات مكثفة جرت يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين بين الهيئة برئاسة عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن «رأي» والحزب الجمهوري، والمؤتمر الشعبي العام، وحزب التصحيح، والتجمع اليمني للاصلاح، والديمقراطي الناصري، وحزب الاحرار الدستوري، والحزب الاشتراكي اليمني بغية التوصل الى صيغة عمل مشتركة.

واسفرت الجهود المبذولة عن اتفاق على جدول اعمال لاجتماع تعقده اللجنة التحضيرية في غضون ٢٤ ساعة لمناقشة القضايا المعلقة واهمها توسيع هيئة الرسالة وحسم موضوعي التسمية، وتحديد الموعد النهائي للمؤتمر خلال ١٠ ايام من انعقاد اللجنة التحضيرية.

ويشكك المراقبون في جدية الاحزاب في التوصل الى اتفاق نهائي حول عقد المؤتمر اذ انهم يبدون تشدداً كبيراً في طرحهم، ويتمسكون بآرائهم الى درجة كبيرة الامر الذي يهدد المؤتمر الوطني بالانقسام.

واكد الدكتور محمد عبد الملك المتوكل عضو هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر بأن هناك محاولات «جادة» لافشال المؤتمر وتمييعه.

وقال ان مواقف بعض الاحزاب تبدو غريبة رغم الجهود التي بذلها التنظيم الوحدوي لتقريب وجهات النظر والاتفاق على عقد المؤتمر.

الا ان المحللين يرون ان الحزبين الحاكمين ومعهما بعض الاحزاب الصغيرة الدائرة في فلكيهما يسعيان الى افشال المؤتمر او تأخير موعد انعقاده الامر الذي سينعكس سلباً على عملية اجراء الانتخابات.

وكان مجلس الرئاسة اليمني قد صادق امس الاول على قانون باضافة مادة الى الاحكام الانتقالية في قانون الانتخابات العامة. ويقضي التعديل بتوسيع عضوية اللجنة العليا للانتخابات الى ١٧ عضواً بدلا من سبعة اعضاء. ووفقا لهذا التشكيل الجديد يمثل الحزبين الحاكمين ستة اعضاء، نيما تمثل الاحزاب الاخرى بتسعة اعضاء، ويكون للمستقلين عضوان.

وتنتهي مهمة اللجنة العليا للانتخابات بعد انتهاء العملية الانتخابية الاولى لمجلس النواب.

ورغم ان تشكيل اللجنة وتسمية اعضائها سيعجل من الاجراءات التنفيذية لعملية الانتخابات المقبلة فإن مشكلة اخرى لا تزال دون حل، وهي تلك المتعلقة برئاسة اللجنة.

ويرشح المؤتمر الشعبي العام القاضي عبد الكريم العرشي (عضو مجلس الرئاسة اليمني) لرئاسة هذه اللجنة، في الوقت الذي يرشح فيه الحزب الاشتراكي اليمني سالم صالح محمد وهو عضو مجلس الرئاسة ايضا والامين العام المساعد للحزب.

واستبعدت مصادر حزبية مطلعة ان تسبب رئاسة اللجنة ازمة بين الحزبين الحاكمين وقالت «ان حلولا وسطية يجب ان تطرح» دون ان تكشف عن هذه الحلول. غير ان بعض الصحف اليمنية المحت الى امكانية ترشيح الشيخ مجاهد ابو شوارب زعيم حزب البعث لتولي رئاسة اللجنة كأحد البدائل المطروحة لتفادي الخلاف بين الحزبين الحاكمين.

وحول التعديل في قانون الانتخابات اكد جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ان اصدار مجلس الرئاسة لهذا التعديل يعد مؤشرا هاما لجدية التوجه لاجراء الانتخابات في موعدها. وقال لـ «الشرق الاوسط» انه يتوقع ان تحسم الخلافات بشأن اللجنة العليا للانتخابات خلال ٢٤ ساعة.

واوضح ان هناك ثلاثة اسماء يدور حولها النقاش لتولي رئاسة اللجنة سبق واشارت اليها «الشرق الاوسط» وهم القاضي عبد الكريم العرشي وعضو مجلس الرئاسة، عن المؤتمر الشعبي العام، وسالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة، عن الحزب الاشتراكي اليمني، والشيخ مجاهد ابو شوارب من حزب البعث. والاخير تجمع على ترشيحه غالبية الاحزاب والتنظيمات السياسية في البلاد لما عرف عنه من النزاهة والاستقامة على حد تعبير بعض زعماء احزاب المعارضة.



السقاف يتهم السلطة بممارسة سياسة "التفرقة"

صنعاء: خلافات ومطالب ترجىء عقد المؤتمر الوطني

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري
وحسين محمد سعيد:

■ بات اكيداً تأجيل «المؤتمر الوطني» اليمني الذي كانت لجنته التحضيرية قررت عقده بعد غد. وكشف مسؤول في المؤتمر الشعبي العام لـ «الحياة» وجود اتجاهين لعقده اما نهاية الشهر الجاري واما في ١٦ ايلول (سبتمبر) المقبل نتيجة خلافات على تسميته وجدول اعماله وتوسيع اللجنة.

في الوقت ذاته انتقد الناطق الرسمي باسم «المؤتمر الوطني» الدكتور عبدالعزيز السقاف «سياسة فرّق تسد التي تحاول السلطة ممارستها بين الاحزاب». ورأى ان «بعض الاحزاب مارس ضغوطاً هي اقرب الى الابتزاز».

وقال السقاف في تصريحات نشرتها امس صحيفة «الايام» الصادرة في عدن ان «حزبي السلطة نجحا في تقسيم الاحزاب» الاخرى في ما يتعلق بالمؤتمر الذي بدأ الاعداد له منذ ثمانية شهور. واشار الى ان «الشروط التي يمليها» المؤتمر الشعبي العام وشريكه في الحكم الحزب الاشتراكي اليمني وبعض الاحزاب الموالية لهما «باتت الشغل الشاغل بدلاً من ان يناقش المؤتمرون معالجة القضايا الحاضرة للوطن والمواطن».

واوضح ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر طرحت عدداً من الاقتراحات كحل وسط تلافياً لاي انشقاق في صفوف الاحزاب حيال معالجة «القضايا الملحة». وزاد ان المطالب المطروحة الآن هي امكان تغيير اسم المؤتمر وضرورة تأجيل موعده وتوسيع هيئة رئاسة لجنته التحضيرية واعادة مناقشة الوثائق. ووصف الدافع الى هذه المطالب بانه «محاولة اجهاض العمل الذي انجز حتى الآن بما يهدد انعقاد المؤتمر الوطني».

وحمل على «بعض الاحزاب التي تسمى احزاباً كبيرة» مشيراً الى انها «مارست ضغوطاً غير معقولة هي اقرب الى الابتزاز». وقال: «لمنع الانشقاق الكامل يجري الآن بفضل حرص اللجنة التحضيرية التشاور والتفاهم مع سائر الاطراف (...) ومن خلال هذه التجربة المحدودة نستطيع القول ان السلطة تحاول ممارسة سياسة فرّق تسد بين الاحزاب، لارتباط بعض الشخصيات بها».

ويذكر ان ١٤ حزباً يمنياً من بينها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي كانت ابلغت هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية تحفظاتها ومطالبها. وعقدت اللجنة اجتماعاً اول من امس قررت تحويله الى «جلسة حوار» مع تلك الاحزاب «حرصاً على وحدة الصف الوطني وتضييق شقة الخلاف في الراي بين اتجاهين». وانتقل المجتمعون الى منزل رئيس الحزب الجمهوري اليمني السيد محمد علي ابو لحوم، واستمر حتى ساعة متقدمة ليل الثلثاء – الاربعاء. وتقرر عقد اجتماع آخر مساء امس لحسم المسائل التي تشكل محوراً للخلاف وهي تسمية المؤتمر الوطني وتوسيع اللجنة التحضيرية وموعد انعقاد المؤتمر والوثائق التي يفترض ان يناقشها ويقرها.

وقال ابو لحوم في تصريح الى «الحياة» ان الغرض من الاجتماع «هو التوصل الى اكبر قدر من الاتفاق

التتمة في الصفحة (٤)

وليس الضغط وتحقيق المكاسب الشخصية او الحزبية، والاحزاب الـ ١٤ التي اجتمعت نعتقد بانها تمثل الاحزاب الرئيسية في الساحة اليمنية، وكنا حددنا مطالبنا باربعة: اعادة النظر في التسمية، اعادة النظر في الموعد، اعادة النظر في اللجنة التحضيرية وتكويناتها، توسيع اللجنة التحضيرية لتشمل كل الاحزاب».

واكد انه لا يمكن تجاهل الاحزاب التي اجتمعت «لذلك فاملنا كبير ان يبدي الجميع تفهماً وتجاوباً للتوصل الى قواسم مشتركة تضمن نجاح ما يمكن ان نسميه المنتدى او الحوار... واعتبر ان الموقف يتحدد تبعاً للاجوبة التي سنتلقاها عن طلباتنا».



المصدر : المسلمون
السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

الشيخ عبدالمجيد الزنداني:

الحزب الشيوعى يحكم الجنوب والشمال وهذه أدلتى

«أهل الدم» اكتشفوا براءة الإسلاميين من حوادث الاغتيالات

علماء اليمن شهود على العصر

فى اشارة المرور وفى اثناء توقف سيارة الاجرة فى العاصمة اليمنية «صنعاء» نادى احد الباعة الجائلين عارضا مجموعة من السلال البلاستيكية الخاصة بتقديم «التفاح» و«الموز» و«الخوخ»

ورد السائق قائلا: عندما نستطيع شراء هذه الاشياء «الفواكه» فى يوم ما سنبحث عنك!

ارخص من الفواكه وأكثر منها الصحف الصادرة فى هذه الأيام فى اليمن..

أكثر من ١٨٠ صحيفة واكثر من ٤٠ حزبا. الوان متعددة من البضاعة والطرح السياسى بدا اليمنيون فى مضغها

لينضموا بدورهم إلى بلد عربى آخر كان فطوره وعشاؤه إلى وقت قريب وجبات من السياسة فى ظل انعدام «القمح»!

الحملات الانتخابية بدات مبكرا، وباستثناء التجمع اليمنى للاصلاح «حزب إسلامى» لا يستطيع الزائر لليمن ولا المقيم أن يدرك بالتحديد موقع الحكومة وموقع المعارضة، وبعبارة أخرى من هم الذين يحكمون ومن هم الذين يعارضون!



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يونيه ١٩٩٢

نعم: نحن لا نملك برنامجا تفصيليا.. فهل يملكه الآخرون؟؟!

وهكذا يدخل اليمن مرحلة جديدة تستلزم شهادة على عصر ورؤية لعصر جديد.

كان هذا مدخلا للحوار مع الشاهد الأول الشيخ عبدالمجيد الزندانى «مُنَظِّر» حزب التجمع اليمنى للاصلاح أقوى الأحزاب الموجودة على الساحة «شعبيا» وثالثها «سياسيا» بحكم انفراد الحزبين الآخرين بالسلطة.

● سألته: ما موقفكم النهائى من مسالة الانتخابات؟

- قال: الفترة الانتقالية سوف تنتهى ومعنى ذلك انه سيحدث فراغ فى الحكم وقد بينت اتفاقية الوحدة ان الطريق الوحيد لملء هذا الفراغ هو «الانتخابات»، ونحن من جانبنا نعتقد ان هذه الانتخابات فرصة مناسبة ليختار الشعب من يمثله ويحرص على دينه ومصالحه وقيمه، ولذلك فلابد من المشاركة.

● كانت لكم شروط ومطالب قبل الموافقة على دخول الانتخابات وهذه الشروط والمطالب لم تتحقق فهل عدلتم فى موقفكم؟

- مطالبنا مازالت قائمة، ولكننا لا نأخذها كشرط لدخول الانتخابات وان كنا نؤكد على موقفنا الثابت وهو ان الدستور الحالى يخالف الدين ويتجاوز كثيرا من احكامه. والذين كانوا يجادلوننا فى ذلك جاء التطبيق للقوانين التى اصدرها مجلس النواب ليجعلهم يدركون ان موقفنا هو الحق.. لقد جاءت قوانين متعددة فيها مخالفات واضحة لأحكام الدين وجاء السلوك العملى ليؤكد ذلك، وعندما استفتى على الدستور اعلن الرئيس صبيحة الاستفتاء: ان الاستفتاء هو استفتاء على الدستور وعلى البيان معا «بيان مجلس الرئاسة الذى ينص صراحة على ان كل تشريع يخالف الإسلام سواء كان فى الفترة الماضية او الفترة المقبلة يكون باطلا» وهنا وجهنا سؤالا للحكم: من الذى يستطيع ان يجزم بأن الذين قالوا نعم قالوها للدستور وحده او للبيان وحده؟ فضلا عن ان مجموعة من العلماء سخرت لهم الدولة جهاز التليفزيون ليلة الاستفتاء ليؤكدوا للناس ان الاستفتاء هو استفتاء على الدستور ببيانه.. لقد كان ذلك تغريرا بالشعب.. وبالرغم من ذلك فان الذين اعلنوا انهم شاركوا لم يتجاوز مجموعهم ٣٠٠ الف ومعنى ذلك ان الأغلبية قاطعت الانتخابات استجابة لنا، ومعناه أيضا ان الذين صوتوا فى الاستفتاء قد وقعوا تحت تأثير بيان الحكومة وبيان العلماء هذا إلى جانب ما حدث من تزوير ومخالفات قانونية صريحة.. ولذلك نؤكد مرة اخرى ان المبدأ عندنا واضح وهو ان كتاب الله وسنة رسوله لا يقبلان النسخ لا بقرار جمهورى ولا بمرسوم ملكى ولا مبدل لكلمات الله.. ان قانون الأحزاب الذى صدر مؤخرا جاء فى بعض عباراته ما يفيد الا تتضمن اهدافها او وسائلها اشياء تخالف الإسلام عقيدة او شريعة وهذا ما يؤكد التناقض الحاصل.

الخطوة الأولى

● بمناسبة التناقض جاء فى وثيقة التحالف السرى بين حزب المؤتمر العام والحزب الاشتراكى ما يفيد بان «الإسلام هو دين الدولة» وان الدور التشريعى هو للشريعة الإسلامية، فما تعليقكم؟

- هذا كلام عام لا يمثل التزاما محددا وفى نفس الوقت يوهم العامة بالالتزام المحدد وبصراحة فان العبارة الثانية غير مفهومة ولا تعنى شيئا.. اننا نطالب بأشياء واضحة وهى ان ينص فى الدستور على ان كتاب الله وسنة رسوله فوق القانون والدستور، وان كل ما يعارض الكتاب والسنة باطل، وسنصر على ذلك فإما ان تكون الكلمة العليا لله وإما ان تكون للبشر ولابد أن يكونوا واضحين فى اختيارهم.

● إذن هل يمكن القول ان قبولكم لخوض الانتخابات هو خطوة نحو تطبيق هذا الهدف؟

- نعم.. بلاشك انما نريد بدخول الانتخابات ان يختار الشعب من يمثله فى الدفاع عن دينه وعن مصالحه وفى مقدمة هذا اصلاح هذه الأوضاع المخالفة للدين بوثائق رسمية.

● يقال ان الانتخابات ستبدأ فى نوفمبر القادم فما مدى استعدادكم لها؟

- فى الحقيقة ان الحكومة تسعى دائما لأن تشغلنا عن الاستعداد العملى للانتخابات وما قضية التعليم الا محاولة من محاولات اشغالنا.

● وهل بدأتم فى إعداد برامجكم الانتخابية للمرور والذهاب بها إلى خارج صنعاء وعدن والمدن الكبرى؟

- إلى الآن لم يتم ذلك فالحكومة كما قلت تشغلنا بأمور جانبية وعموما فنحن ندرك ان المعركة الانتخابية بدأت مبكرا وما نريده ونطرحه من أفكار ومبادئ يعلمها الجميع.

الحكومة خائفة!

● ما رأيكم فيما اثير حول اللجنة الخاصة المكلفة بالاشراف على الانتخابات؟

- الأصل أن تجرى الانتخابات تحت اشراف جهة محايدة، لكن الحكومة لا تريد ذلك وتسعى لأن تكون هذه اللجنة خاضعة لنفوذها لتكون الحكم والمرجع. انهم يزعمون ان هناك حرية وديمقراطية وحيدة ولكن الحقيقة تظهر لنا من الآن من خلال تشكيل مثل هذه اللجنة.. اذا كان الأصل هكذا فماذا تظن فيما يتفرع عنها؟

● لكنكم مصرون على دخول الانتخابات فكيف تفسر ذلك؟

- نحن نعتقد ان الانتخابات بكل احتمالاتها تقوم على معرفة رأى الشعب، فاذا كان الشعب واعيا فمهما فعلوا من حيل وتحايلات ومغالطات فوعيه واجتماعه على الحق سيحولان بينهم وبين تحقيق مآربهم.



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ [illegible] ١٩٩٢

● ما رؤيتكم الاولية لما ستسفر عنه الانتخابات؟

- اذا كان الانسان أميا فهو لن ينسى دينه ولن يجهل ان آخرين يريدون الحيلولة بينه وبين دينه.. واذا كان الناس يشكون من النواحي الاقتصادية فلا يمكنهم ان يكرسوا او يدعموا وضعا كان سببا في مشاكلهم الاقتصادية.

● هناك تهمة تلاحقكم وتلاحق الإسلاميين في كل مكان وهي انهم يعتمدون في برامجهم على العبارات الطيبة مثل «الإسلام هو الحل» دون ان يقدموا برامج عملية توضح للناس كيف يكون ذلك فما ردكم عليها؟

- هذا بالفعل ما يروجونه، فاذا قدمت لهم برنامجا تفصيليا واضحا فلن يكفوا عن الكلام والجدل، ولذلك نحن نقدم للناس منهجا لاشك انه يتعلق بقضاياهم من الناحية الاجمالية والكلية. اما التفاصيل فان الدراسة العلمية تقتضي الاحصاء الميداني والدراسة التفصيلية لكل المسائل ونحن لا نمتلك أدوات لذلك وربما لا تمتلكها الدولة نفسها فالذي يزعم ان لديه التفاصيل الدقيقة لكافة البرامج لا يقول الا تهويشات انتخابية.

الدراسة الميدانية

● هل يعد ذلك اعترافاً بانكم لا تمتلكون أدوات اعداد برامج واضحة ومحددة وانه في حالة امتلاككم لها ستعدون او تطرحون هذه البرامج؟

- لا يمكن أن يكون البرنامج العام المجمل مشتملا على الدقائق لانه اذا كان كذلك فيصبح أولا: شيئا طويلا ومملا للغاية. وثانيا: انه كما قلت لابد ان يقوم على دراسات ميدانية تبين التفاصيل حتى ياتي الأمر مفصلا لذلك قلت لك: لا مفر من الاجمال والذين يزعمون ان لديهم الاجمال والتفصيل هم يجملون ويتكلمون باسهاب ويحلو لهم ان يلصقوا هذا بالإسلاميين وحدهم.. وأما بالنسبة لسؤالك فمن البدهي ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب.. هذا ما نعرفه من ديننا.. اننا نرد على هذه التهمة بجوابين، أولهما: اننا لا نشك في كلام الله ولا في دين الله ونحن على ثقة كاملة بان كلام الله حق فكما ان الطبيب يقول لك: عندي علاجك ويصدقه الناس لانهم يدركون انه طبيب فنحن كذلك لدينا ايمان بالله أكبر من ايمان البشر وثقتهم في علاج هذا الطبيب او ذاك. والثاني: ان لدينا نموذجا عمليا في التاريخ الإسلامي تمكن به الإسلام ان يحكم مختلف البيئات والحضارات والجنسيات واستجاب شرع ديننا الحنيف لحل مشاكل هذه الأمم على مدار قرون.

تجفيف المنابع

● ما سر تنبه خصومكم السياسيين لبعض بنود قانون التعليم الخاصة بالمعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن في هذا الوقت بالذات؟

- هم يعلمون ان الصحوة الإسلامية تسير قدما وبسرعة وان القاعدة التعليمية التي تمكن الطالب من معرفة دينه تجعلهم في مأزق.. فمن الخطوط الثابتة عندهم ان يحولوا بين الأجيال وبين الإسلام.. انها أهداف ثابتة لديهم وهو نفس الاتجاه الذي وصفه بعض المفكرين بانه منهج تجفيف المنابع من بدايتها.. لجان الوحدة كانت قد وضعت قانونا لم يحمل قدرا كافيا من الحجر على الإسلام والتضييق عليه وتجفيف منابعه وهو القانون الوحيد الذي الغي وجاءوا بقانون جديد مخالفين بذلك اتفاقية الوحدة وهو الاتجاه نفسه الذي كان يمارس من قبل وحرصهم على الغاء هذا القانون الآن لضمان تحقيق هدفهم قبل ان تأتي الانتخابات وقد لا تمكنهم من ذلك ولربما كانت هناك تيارات دولية تحرص على ذلك.

حقيقة الاغتيالات

● ما تفسيركم لظاهرة الاغتيالات التي نسمع ونقرا عنها بين الحين والآخر؟

- واضح ان الذين يخططون لخلخلة الامن في اليمن يريدون ان يفعلوا ذلك وان يجعلوا الإسلاميين كبش الفداء لكن ولكثير من الاسباب بدأت الأمور تتضح وتفضح اولئك الذين يقفون وراء تلك الاغتيالات حيث انها في كثير من الاحيان تقع لمنافسات حزبية بين العلمانيين وبعضهم أو بين أعضاء الحزب الواحد حيث يسعى بعضهم لتصفية حساباته مع البعض الآخر.. كما ان بعض هذه الحالات تكون بسبب سلوك شخصي منحرف وبعضها النادر يكون في صورة «ثارات» جمع - ثار - بين أناس كانوا في السلطة واساءوا وقتلوا واستباحوا وبين خصومهم.. ان اهل الدم الذين يحرصون على متابعة دمهم ويدققون في معرفة الفاعل الحقيقي كانوا يكتشفون دائما ويحمد الله ان دعاة الإسلام لم يدخلوا هذه الساحة ولم يتورطوا في حادث واحد.. تلك اننا نعلم ان دخول اليمن في حرب اهلية يخدم الاعداء لهذا الدين ولامتنا الإسلامية.

ولذلك فاننا نعلن باستمرار رفضنا لهذا الاسلوب لأن المخططين له يخدمون أهدافا خارجية لا تراعي مصلحة البلاد، وقد وجدنا حرصا اعلاميا اجنبيا على تقديمنا في هذه الصورة.

● كيف ترى اليمن الآن.. وكيف تراها في الأفق القريب؟

- هناك سنة الهية وهي «ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم» واذا غير الناس ما بانفسهم غير الله احوالهم ولعلك رأيت خلال اقامتك هنا كيف يحرص هذا الشعب على دينه.. ان الناس هنا يحرصون على هذا الدين ولن يخيبهم الله.

● يخشى البعض من حدوث فتنة أهلية في حالة فوزكم في الانتخابات مثلما حدث في اقطار اخرى فما ردكم؟

- الفتنة ان يفتن الناس في دينهم ونظن ان الشعب اليمني لن يقبل أن يخدع وان يركع لأحد سوى الله.

شباب ضائع

● يتحدث بعض الشباب في الجنوب باسى عن هذه الأيام مقارنة بما يسمونه بايام الحزب فما سر ذلك؟

- هذه من المضحكات المبكيات. الحزب الذي كان سبب الشقاء في المحافظات الجنوبية بحكمه واتجاهاته الشيوعية هو الذي يحكم اليوم شمالا وجنوبا! رئيس الوزراء منه وكثير من الوزارات الحساسة بيدهم لكنهم يلبسون ثوب المعارضة حينا ويتقمصون الدور فيظن الناس انهم من المعارضة! فعندما يشكو هؤلاء الشباب الصغار فممن يشكون اذن؟ انهم يشكون من حكم بيدهم هم.. انها مأساة صنعها اعلامهم الخبيث.

مقابلة وهمية

● نشر على لسانكم رفضكم للوحدة واهداركم دم الشيوعيين في اليمن. فما تعليقكم؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....المسلمون.........

التاريخ : ....١٤..........١٩٩٢............

- هذا حديث وهمي ومقابلة وهمية وأسئلة لم أسمعها وإجابات لم أقلها وكل ما نشر على لساني يدل على جهل حتى بشخصي الضعيف.. والعجيب أن الصحف الشيوعية في بلادنا تلقفت هذا الحديث الوهمي وأعادت نشره فهل كان كل شيء مرتبا بينهم إلى هذا الحد؟ وهل وصل التلفيق إلى هذه الدرجة؟

● وماذا عما نسب لكم من إهداركم دم الشيوعيين؟

- نحن نطالبهم بما يطالبهم به الشرع وشروط التوبة معروفة. إنهم الحكام وبيدهم السلطة فهل يعتبر تذكيرنا لهم بهذه الحقائق تهديدا بإهدار الدم.. إنهم يملكون كل شيء.

موقفنا من الغرب

● وما رؤيتكم لعلاقاتكم بالغرب مثلا؟

- في الإسلام باب واسع اسمه «المعاهدات» وهذه المعاهدات تشمل كل صنف من الأجناس البشرية من غير المسلمين وتحكمها المصالح المتبادلة بين الطرفين ولنا في تاريخنا القديم والحديث نماذج متعددة وهذه المعاهدات توجب على المسلمين أن يلتزموا بما تقتضيه هذه المعاهدات ما لم تحل حراما أو تحرم حلالا.

نظرتنا للمرأة

● ونظرتكم للمرأة.. لعمل المرأة وحقها في الانتخابات؟

- للمرأة الحق في أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وفي المجالس النيابية مجال للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والله تعالى يقول: «**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر**». وللمرأة حق في أن تعبر عن رأيها في بعض الإجراءات والأحكام والتشريعات المتعلقة بها كما فعلت تلك المرأة مع سيدنا عمر رضي الله عنه لكن الأمر المحدد الذي يجعله الإسلام من حق الرجل هو القوامة. القوامة في الأسرة وفي الدولة.. أما القوامة في الأسرة فأمر معروف ولا يحتاج إلى بحث لكن القوامة في الدولة ميدان معركة وصراع تستعمل فيه أقصى وأبشع وأخبث الأسلحة فرحم الله المرأة وصانها من أن تنزل في هذا الميدان وهي ضعيفة حتى لا تصبح ضحية لهذا الصراع المرير المدمر.. لذلك فالأمر هكذا ولو أننا نملك إرادتنا وتشريعاتنا لجعلنا للمرأة وضعا يمكنها من ممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإبداء الرأي وعرضه ويجنبها مغبة الدخول في ميدان الصراع المرير على السلطة.

الصوت النشاز

● وماذا عما أثير ويثار الآن من مطالبة الاتحاد النسائي في اليمن بتعديل قانون الأحوال الشخصية المبني على أسس إسلامية؟

- هذا الأمر كان يمثل وزنا في الخمسينيات والستينيات لأن النساء اللائي كن يتحدثن عن المرأة كن يجهلن الأحكام الشرعية كما كن يجهلن حقيقة الظلم الواقع على المرأة في الغرب والشرق، ولذلك كانت الجمهرة الواسعة من المثقفات يطالبن بهذه المطالب.. أما اليوم فقد تفقهت المرأة وتبصرت وعرفت أن دينها قد رحمها وأنه صانها وحفظها.. ولا يوجد نظام في العالم يعطي المرأة راتبا ومعاشا غير الإسلام، فالمرأة لها راتب إجباري هو «النفقة» فإن كانت بنتا فنفقتها واجبة على والدها وإن كانت زوجة فنفقتها واجبة على زوجها وإن كانت أما فنفقتها واجبة على ابنها، وإن كانت لا تجد من يعولها فنفقتها واجبة على الدولة.. فأي تكريم وأي صيانة للمرأة أكثر من ذلك؟ لقد صانها الإسلام عن أن تكون عرضة للاغتصاب والابتزاز والتجارة. حفظها في نفسها وحفظ لها بيتها وشرفها فالوعي بهذه الحقائق قد ازداد بفضل الله بين النساء وأصبحت جمهرة المسلمات المثقفات من المؤمنات الصالحات وأصبح صوت المطالبات بالتعديل صوتا نشازا في بيئتنا الإسلامية ■



المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٤ ... ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية المنشقين عن الحزب الاشتراكي اليمني تهدد تحالفه مع شريكه في الحكم

خلط الاوراق والتحالفات ينتظر نتائج «المؤتمر الوطني»!

اضافت الاثارة المفاجئة لموضوع اليهود اليمنيين وزنة جديدة الى حمل المتاعب الكثيرة التي ينوء تحتها كاهل الحكومة اليمنية وهي تواجه في الداخل تحديات امنية وسياسية وتنظيمية كثيرة في هذه المرحلة الحرجة التي تسبق الاستحقاق الاساسي الذي تتحضر له البلاد، وهو استحقاق الانتخابات النيابية المقرر ان تواجهه حكومة الوحدة الانتقالية برئاسة حيدر ابو بكر العطاس في نهاية الخريف المقبل.

ومع ان موضوع اليهود اليمنيين لا يشكل مادة انتخابية، او موضوعا يمنيا داخليا يدور حوله الجدال السياسي بين الاحزاب والتنظيمات والقوى اليمنية المتصارعة والمتنافسة في آن معاً، الا ان اثارته في هذا الوقت بالذات تضيف همّاً طارئاً تبدو الحكومة بغنى عنه، وسط الهموم التقليدية التي تتحتم معالجتها بين ائتلاف الحزبين اليمنيين الحاكمين وبين القوى السياسية الاخرى اذا ما اريد لقطوع الانتخابات ان يمر في مناخ هادىء وصاف لا تعكره المنغصات، ويصل الى خواتيمه المرجوة وهي ولادة مجلس نيابي يشرف على تركيز الاسس الدستورية الدائمة التي تؤمن لدولة الوحدة استقرارها فضلا عن استمرارها.

وهذه الهموم كثيرة تحاول الحكومة اليمنية ان تعالجها ولسان حالها يردد: كلما داويت جرحا سال جرح. فهي ما ان تبدو وكانها انتهت من مشكلة معينة مع احزاب المعارضة حتى تجد نفسها امام مشكلة جديدة اكثر تعقيدا وهم داهم اشد الحاحا، يعيدها الى نقطة الصفر في سعيها الى المعالجات.

واقرب الامثلة قضية المؤتمر الوطني المتفق عليه بين الاحزاب والقوى السياسية «المعارضة»، وبين الحزبين «الحاكمين» منذ شهور، لكن الاختلاف على تسميته يكاد يتحول الى لغم موقوت قد لا يلغي انعقاده كلياً، لكنه يلقي ظلالاً حقيقية من الشك حول احتمالات هذا الانعقاد عند نهاية السقف المحدد لموعده وهو الخامس عشر من آب (اغسطس) الجاري، الا اذا حمل «ربع الساعة الاخير» تسوية معينة بين الاحزاب التي تريد تسميته «المؤتمر الوطني»، وبين الحزبين الحاكمين اللذين يفضلان عبارة «الملتقى الوطني».. فضلا عن التسوية المطلوبة للاتفاق على جدول اعمال «المؤتمر» والوثائق التي سيبحثها وفي طليعتها «وثيقة العمل السياسي» التي يقترح الحزبان الحاكمان بعض الاضافات عليها، كما يقترحان توسيع اللجنة التحضيرية للمؤتمر وادخال احزاب جديدة اليها.

وفي هذا المجال، تقول الاحزاب المعارضة ان الحزبين الحاكمين، وهما اللذان يتقاسمان السلطة الحالية، يسعيان للهيمنة على اعمال المؤتمر ويريدان ان يوجها هذه الاعمال، لاحكام سيطرتهما على النشاط السياسي في البلاد، وتحجيم ادوار الاحزاب والقوى السياسية الاخرى التي تحاول ان تشارك في صياغة القرار اليمني، ولا سيما بعد نهاية المرحلة الانتقالية الراهنة.

ومن الهموم الملحّة التي لا مفر من مواجهتها ومعالجتها موضوع قانون التعليم الذي شكل ارضا خصبة لبروز النعرة الشطرية من جديد ولا سيما ان مشروع القانون الذي تطرحه الحكومة يدعو الى الغاء «المعاهد العلمية» ومدارس تحفيظ القرآن والاستعاضة عنها بتدريس مادة الدين الاسلامي ضمن المناهج التعليمية الموحدة، وهذا ما يثير معارضة شمالية يتزعمها «التجمع اليمني للاصلاح» بقيادة الشيخ عبد الله الاحمر، الذي هدد بالدعوة الى «مؤتمر الخلاص» من قانون التعليم الجديد، بعد ما فشلت المفاوضات مع رئيس الحكومة الاشتراكي في التوصل الى حل «توفيقي» للخلاف بين الحزب الاشتراكي وانصار الغاء المعاهد العلمية وبين التجمع اليمني للاصلاح مع العلم ان جناحاً في هذا الاخير وافق على القانون بعد مفاوضات مع رئيس الحكومة.

وتدخل في نطاق الهموم الملحة معالجة محاولات الاغتيال المستمرة والتي تثير الشكوك في الاستقرار، وسيطرة الحكومة الامنية على البلاد التي يقول مراقبون انها لا تمتد الى ابعد من حدود مدينة صنعاء نفسها.



وكانت ظاهرة محاولات لاغتيال قد انحسرت بعد التدابير الامنية التي نفذتها الحكومة نسبيا وحظرت فيها حمل الاسلحة في صنعاء والمدن اليمنية الكبرى، لكن اكتشاف المحاولة التي كانت تدبر لاغتيال محمد علي هيثم عضو حزب «المؤتمر الشعبي العام» واول رئيس حكومة يمنية جنوبية بعد الجلاء البريطاني عام ١٩٦٧، اعاد المسالة الامنية الى صدارة الاهتمام الرسمي من جديد، ولا سيما ان الاعلان عن اكتشاف المحاولة تزامن مع استمرار الاختلافات بين الاحزاب حول «المؤتمر» الوطني وتسميته وجدول اعماله، والتعقيدات التي ترافق التحضير لانعقاده.

وقد اعترف المتحدث الرسمي باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر بهذه الاختلافات وبوجود تعقيدات طارئة لا بد من إزالتها قبل ان يصبح ممكناً تعيين موعد معين لانعقاده. لكن الدكتور عبدالعزيز السقاف اكد ان هذا الانعقاد لن يتاخر عن آخر الشهر الجاري في مطلق الاحوال، حتى «ينجز المؤتمر المهمة التي دعي للانعقاد من اجلها، وهي مناقشة الوثائق المطروحة عليه، ومضمونها موجود في الدستور. والموافقة على هذه الوثائق تعني توقيع الاحزاب عليها، والالتزام بها لان هذه الوثائق هي عبارة عن اتفاقات وتعهدات وليست مجرد توصيات فقط.

ومع ان هذه الاختلافات لم تمنع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من التاكيد على ان المؤتمر سينعقد وان الانتخابات ستجري في موعدها المقرر، لا يرى المراقبون في الافق اليمني سوى الغموض، وخصوصا في خارطة التحالفات الحزبية استعدادا للانتخابات وهو غموض ينطبق على علاقة الحزبين الشريكين في الحكم ذاتهما، في ظل عدم الوضوح الذي يظلل حتى الآن طبيعة علاقتهما الانتخابية، مع ان حلفهما يبدو واضحا في ما يتعلق بالمؤتمر الوطني نفسه.

وفي ما تتحدث اوساط يمنية معينة عن سعي كل من الحزبين الى تحالفات انتخابية مستقلة عن الاخر، تخضع لمتطلبات المصالح وليس المبادىء، بدا وكان الخريطة الحزبية اليمنية كلها مقبلة على عملية خلط اوراق واسعة النطاق قد تجعل من اصدقاء اليوم خصوم الغد، عن طريق اعادة تشكيل تحالفات جديدة وقيام جبهات انتخابية مغايرة للتوزيع الذي تنبىء به العلاقات الحزبية القائمة حاليا، فضلا عن الاواصر القبلية والانتماءات المناطقية والولاءات المذهبية.

وتضع هذه الاوساط الانشقاق عن الحزب الاشتراكي الذي اعلنه فرع الحزب في محافظة إب الاسبوع الماضي في اطار هذا الخلط المتوقع. بل ان هذه الاوساط تؤكد ان الغزل العلني والواضح الذي وجهه المنشقون في بيانهم المذاع الى حزب المؤتمر الشعبي العام، حليف الحزب الاشتراكي في السلطة الحالية، قد يكون نذيرا مبكرا لحالة لاحقة سيجد الحزبان الحليفان نفسيهما فيها كل في طريق... انتخابي مختلف، وهو طريق ليس مستبعدا ان يؤدي بهما الى التعارض بدل التحالف، مما سينعكس على علاقتهما في المرحلة ما بعد الانتقالية الحالية.

وليس مستبعدا ايضا ان يؤدي الطريقان المختلفان في النهاية الى نهاية واحدة... ويكون الانفكاك الانتخابي تكتيكا مرحليا متفقا عليه بين قيادتي الحزبين يعودان في نهايته الى الالتحام من جديد. ذلك ان المصالح المشتركة التي ربطتهما منذ قيام الوحدة قبل سنتين وعلى امتداد المرحلة الانتقالية لم تتغير، فضلا عن ان استمرار تحالفهما يؤمن لهما الاستئثار بحصة الاسد في السلطة والاحتفاظ بالمراكز الاساسية العليا كما هو واقع الآن.

ومع ان بعض قيادات الحزب الاشتراكي تغمز من قناة شريكها المؤتمر الشعبي، في اشارات واضحة الى انه كان «المحرض» وراء الاستقالات الجماعية من صفوف حزبها في محافظة إب، الا ان هذه القيادات تلمح في هذا المجال ولا تصرح، حرصا على هذا «التحالف الضروري لليمن» على حد تعبير جاد الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

وعلى اي حال، كما يقول الضالعون في شؤون اليمن، كل الامور مرهونة باوقاتها. ووقت الفرز الحقيقي في تحالفات الاحزاب اليمنية لن ياتي الا بعد انعقاد «المؤتمر الوطني» الذي سيكون ميدان كرّ وفرّ بين الحزبين الحاكمين وبين القوى السياسية اليمنية الاخرى.

وعلى نتيجة هذه المواجهة تتوقف امور كثيرة... ليس مصير الانتخابات اهونها.

س . ح



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ... ١٩٩٢

تغيير اسم "المؤتمر الوطني" وتحديد موعد جديد لانعقاده

مجلس النواب اليمني يقر أسماء اللجنة المشرفة على الانتخابات

□ صنعاء –
من حسين محمد سعيد:

■ علمت «الحياة» ان مجلس النواب اليمني اقر اسماء اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات من ١٧ عضواً، ورفع قائمة المرشحين الى مجلس الرئاسة للمصادقة عليها واصدار قانون خاص بذلك. وتوصلت اللجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني» في اجتماعها مساء الاربعاء الى اقرار تغيير تسمية المؤتمر ليصبح «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الاجتماعية» وتحديد موعد جديد لانعقاده بين ٣٠ آب (اغسطس) الجاري ومنتصف ايلول (سبتمبر) المقبل.

واعلن الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، شيخ مشايخ حاشد، رئيس الهيئة التحضيرية العليا لحزب التجمع اليمني للاصلاح «ان ما تم في شان قانون التعليم لم يكن الا جزءاً من المؤامرات ضد الشعب التي دبرها ويدبرها الحزب الاشتراكي اليمني والمتعاونون معه من المؤتمر الشعبي العام الذين حرصوا على تنفيذها قبل نهاية الفترة الانتقالية».

في شان اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات، يذكر ان اتفاقاً كان ابرم بين الاحزاب السياسية وهيئة رئاسة مجلس النواب الشهر الماضي في شان تحديد قائمة من ١٥ عضواً تتشكل منهم اللجنة، الا انه بعد مشاورات بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والاحزاب والتنظيمات السياسية استقر الرأي على اشراك شخصين مستقلين في اللجنة ما ادى الى تاجيل المصادقة على اللائحة نحو شهر. كما ان رئاسة اللجنة كانت موضوع خلاف بين

التتمة في الصفحة (٤)



مجلس النواب اليمني يقر أسماء

تتمة الصفحة الاولى

الحزبين الحاكمين، لكن مصادر مطلعة اكدت لـ «الحياة» ان الحزبين اتفقا على ان يتولى القاضي عبدالكريم العرشي الرئاسة. وتضم اللائحة ثلاثة من كل من الحزبين الحاكمين وتسعة يمثلون احزاباً سياسية مختلفة، اضافة الى عنصرين مستقلين اقترح احدهما المؤتمر الشعبي والآخر الحزب الاشتراكي وهم السادة: القاضي عبدالكريم العرشي، محمد علي هيثم، صادق امين ابوراس (المؤتمر الشعبي العام)، جارالله عمر، صالح منصر السييلي، محمد سعيد عبدالله (الحزب الاشتراكي)، حمود الذارحي (التجمع اليمني للاصلاح)، عبدالرحمن مهيوب (حزب البعث العربي الاشتراكي / جناح العراق)، ياسين عبده سعيد (الحزب الناصري الديموقراطي)، حسن بازرعه (رابطة ابناء اليمن)، احمد قرحش (التنظيم السبتمبري الديموقراطي)، عبدالملك المخلافي (التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري)، احمد شرف الدين (حزب الحق)، عبدالفتاح البصير (حزب التصحيح الناصري)، عبدالله سلام الحكيمي (اتحاد القوى الشعبية)، احمد عبدالرحمن السماوي (مستقل رشحه المؤتمر الشعبي)، راقية حميدان (مستقلة رشحها الحزب الاشتراكي).

المؤتمر الوطني

وعقدت اللجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني» مساء الاربعاء ثالث اجتماع لها خلال اسبوع، لحسم المواضيع المعلقة في جدول اعمالها. وكان سبقه لقاء حوار جرى مساء الثلثاء الماضي في منزل السيد محمد علي ابو لحوم عضو مجلس النواب رئيس الحزب الجمهوري. وصرح مصدر مطلع الى «الحياة» بان المجتمعين اول من امس «استطاعوا ان يتقدموا خطوة الى امام، وان يخرجوا من دوامة الجدل المستمر حول اسم المؤتمر منذ اكثر من شهرين، واقروا تغيير تسمية «المؤتمر الوطني» ليصبح «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الاجتماعية» واعلان موعد جديد لعقده في اي يوم يتفق عليه نهائياً بين ٣٠ آب الجاري والخامس عشر من ايلول المقبل».

ويذكر ان المجتمعين افلحوا في حسم قضية معلقة اخرى هي مسالة توسيع عضوية اللجنة التحضيرية وهيئة رئاستها. واتفقوا من حيث المبدا على ان تتشاور الاحزاب السياسية في هذين اليومين (حتى غد السبت) وتسمي ستة احزاب من التنظيمات السياسية التي لم تمثل سابقاً في اللجنة التحضيرية. اما المنظمات الجماهيرية فخصصت لها اربعة مقاعد اضافية. واوصى الحاضرون باختيار شخصيتين اجتماعيتين اخريين ليضافا ايضاً الى عضوية اللجنة



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ اغسطس ١٩٩٢

■ تقرير اخباري

ارتفاع أصوات المعارضة ضد علي عبدالله صالح

قانون التعليم يعجل في الصراع السياسي في اليمن

لندن ـ «صوت الكويت»: بموافقة البرلمان اليمني، الاسبوع الماضي، على القانون الجديد للتربية والتعليم، يندفع الصراع السياسي في اليمن الى عتبة جديدة تهدد، ربما، بزيادة الاحتكام الى السلاح مع اقتراب موعد الانتخابات العامة المقرر اجراؤها في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

فالأصوليون الذين عارضوا القانون بقوة اعتبروه «معول هدم» للحياة التعليمية والتربوية في البلاد ولـ «طمس الهوية الاسلامية والعربية للتعليم في اليمن»، كما جاء في بيان اصدره أول من أمس التجمع اليمني للاصلاح الذي يراسه الشيخ عبدالله الأحمر رئيس قبائل حاشد، وهو اكبر الأحزاب الاسلامية. وقد حمّل البيان الرئيس علي عبدالله صالح، شخصياً، مسؤولية «تمرير القانون»، واتهمه بأنه نكث وعداً سابقاً للجماعات الاصولية بعدم اقرار القانون.

ويلغي القانون التعليم الديني الخاص ويضع مؤسساته تحت اشراف وزارة التعليم. وكانت المدارس والمعاهد الدينية تحظى باهتمام خاص من الدولة تجل في تخصيص مبلغ مليار ريال يمني (٨٢ مليون دولار) لها سنوياً.

وتعتبر مؤسسات التعليم الديني المعقل الرئيسي للاتحاد اليمني للاصلاح. وحسب مصادر في الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتقاسم السلطة مع المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح فان الأصوليين استغلوا هذه المؤسسات لأغراض سياسية وتوسيع قاعدتهم الاجتماعية.

وتعتقد هذه المصادر ان الحزبين الحاكمين والأحزاب العلمانية الاخرى كسبت جولة مهمة في الصراع ضد الأصوليين الذين يتطلعون الى تعزيز مواقعهم في الانتخابات العامة المقبلة والحصول على اكثرية برلمانية تمكنهم من تحويل اليمن الى نظام الحكم الاسلامي، لكن هذه المصادر تشكك كثيرا في قدرة الأصوليين اليمنيين على الوصول الى هذا الهدف، معتبرين اقرار قانون التعليم الجديد «دليلاً آخر على قوة الخيار الديمقراطي» لليمنيين.

وكان مشروع القانون اثار جدلاً ساخناً بين الأحزاب العلمانية التي تؤيده، والأحزاب الدينية التي تعارضه، وجرت معركة حامية في مجلس النواب عندما بدا الشهر الماضي بمناقشة القانون، وجهد الاصوليون في سبيل اعاقة المناقشات من الاساس، مما جعل رئيس مجلس النواب ياسين سعيد نعمان، وهو من قادة الحزب الاشتراكي، يهدد بالتخلي عن منصبه احتجاجاً على محاولات الاعاقة.

وقد اتهم الأصوليون الرئيس علي عبدالله صالح بأنه يضع البلاد «على طريق علماني» بتأييده القانون الجديد، وانه «يتحمل أمام الشعب كامل المسؤولية في ايجاد هذا اللوبي العلماني»، واعتبروا ان الرئيس «فقد مصداقيته»، لأنه لم يف بوعد لعلماء الدين بعدم تمرير القانون.

ونقلت وكالات الانباء عن مسؤولين ودبلوماسيين في صنعاء ان اقرار البرلمان اليمني للقانون يعد «انتكاسة سياسية» للاتحاد اليمني للاصلاح الذي يضم اسلاميين اصوليين وقبائل محافظة.

ويرى المسؤولون اليمنيون ان اتهامات الأصوليين لهم بالعمل ضد الاسلام ليست في محلها، معتبرين ان القانون الجديد الذي يلغي نظام التعليم الديني الخاص لا يحظر تعليم الاسلام الذي تقوم به جميع المدارس في البلاد.

وفي كل الأحوال، وقبل ثلاثة اشهر من موعد أول انتخابات عامة في اليمن بعد وحدة شطريها الشمالي والجنوبي، فما يزال من المبكر القول بأن الأصوليين اليمنيين قد دفعوا الى هامش الحياة السياسية بعد الغاء نظام التعليم الديني.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٢

الأصوليون يتهمون الحكومة اليمنية بالعلمانية

□ صنعاء - رويتر:

اتهم الاصوليون الإسلاميون في اليمن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بتحويل البلاد إلى الطريق العلماني بتأييده لتشريع يهدف إلى تحديث النظام التعليمي. وذكر الدبلوماسيون أن التشريع الذي وافق عليه البرلمان الاسبوع الماضي، والذي ينقل الاشراف على المعاهد الدينية إلى وزارة التعليم يمثل نكسة سياسية لتحالف الاصلاح اليمني والاصوليين قبل ٣ اشهر فقط من الانتخابات العامة في البلاد التي ستجرى في نوفمبر القادم. وذكر بيان نشره التجمع اليمني للاصلاح في صحيفة «الصحوة» ان الرئيس علي صالح الذي يرأس في الوقت نفسه الحزب الحاكم يتحمل المسئولية كاملة عن وجود وإنشاء هذا اللوبي العلماني. ويترأس علي صالح حزب مؤتمر الشعب العام الذي يتقاسم السلطة في اليمن مع الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يحكم اليمن الجنوبي سابقا قبل أن يندمج مع اليمن الشمالي في مايو ١٩٩٠. ويعارض تحالف الاصلاح، الذي يسعى للفوز في انتخابات نوفمبر المقبل توحيد اليمن قائلا إن دستور دولة الوحدة ليس مبنيا بشكل كلي على الإسلام وقد وصف التحالف التشريع الجديد بأنه سيزيل كل المعالم العربية والإسلامية من التعليم باليمن.



المصدر : صوت الكويت
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ اغسطس ١٩٩٢

تقرير اخباري

أصوليون يمنيون يهاجمون «اللوبي العلماني»

حزب علي صالح الحاكم يعتقل اعضاءه

عدن، صنعاء - «صوت الكويت»: هدد ٥٥ من كوادر وقيادات حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في ميناء الحديدة في اليمن، بإعلان الاضراب عن الطعام إذا لم يجر وقف الاعتداءات عليهم وإطلاق سراحهم، وكانت السلطات المحلية قد اعتقلتهم خلال أعمال العنف التي اندلعت في المحافظة وأثناء المداهمات لجمع السلاح غير المرخص به. وقالت مصادر الشرطة، ان المعتقلين رفعوا مذكرة الى السلطات السياسية العليا بوجوب التدخل لاطلاق سراحهم بعد أن قامت فرقة مكافحة الشغب باقتحام مقر الحزب في الحديدة واعتقالهم. وقال المعتقلون ان مسؤولين في المحافظة - وهي من كبريات المدن اليمنية - حرضوا على اعتقالهم والاعتداء عليهم، ودعا المعتقلون قيادة حزبهم الى تأمين قواعد التنظيم واحترام الرأي والرأي الآخر وإيقاف الممارسات الخاطئة «تحقيقاً لمبادئ الحق والعدل».

ويذكر ان مظاهر انشقاق سياسي شملت الأحزاب السياسية والحزب الحاكم الذي يترأسه الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في ضوء الاستعداد للانتخابات والخلافات حول قضية التعليم الديني وقانون حمل السلاح.

ووفقاً لمصادر الأحزاب اليمنية، فإن المخاوف تزايدت في صنعاء وعدن من احتمال لجوء الحكم الى اجراء انتخابات صورية تنتهي بتقسيم مجلس النواب على أعضاء الحزب الحاكم وحلفائه حيث يقوم بتغيير خارطة التحالفات ليضمن سيطرته الساحقة على المجلس.

وتقول هذه المصادر ان احزاب المعارضة تعد لنشاطات اعتراضية واسعة لمنع تنفيذ خطة انفراد حزب المؤتمر الشعبي الحاكم في تقرير مسار ونتائج الانتخابات، وتؤكد ان اجتماعاً هاماً سيعقده قادة هذه الأحزاب الاسبوع المقبل لوضع خطة مضادة تستهدف تحريض الفئات الشعبية ضد سياسة الحكم بهذا الصدد.

على صعيد آخر هاجمت فئات اصولية يمنية الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وقالت انه يعد لقيام حكم علماني في البلاد بتأييده قانوناً يهدف الى تطوير نظام التعليم.

ونقلت وكالة أنباء رويتر عن بيان أصدره الاتحاد اليمني للاصلاح، قوله ان الرئيس الذي هو زعيم حزب الأغلبية بمجلس الرئاسة ومجلس النواب والسلطة التنفيذية والقضائية يتحمل المسؤولية في «إيجاد اللوبي العلماني».

مشاكل الانتخابات في اليمن

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

بدأت اللجنة التحضيرية، المكونة من مجموعة أحزاب يمنية، الاعداد لعقد المؤتمر الوطني المفترض ان يبحث المرحلة المقبلة التي ستشهد إجراء الانتخابات النيابية، ثم تكريس الوحدة وانتقال هذه التجربة الى عهد النظام الدستوري المستند الى مؤسسات منتخبة. ومنذ تشكيلها، قبل ثلاثة اشهر، لم تتمكن اللجنة التحضيرية من انجاز مهمتها التحضيرية، علماً انها كانت حددت ١٥ آب (اغسطس) الجاري موعداً اخيراً لانعقاد المؤتمر الوطني. وترجح مصادر مطلعة ان تعمد اللجنة التحضيرية، مضطرة، الى تأجيل هذا الموعد.

«الوسط» التقت الدكتور محمد عبدالملك المتوكل، عضو حزب المؤتمر الشعبي العام المشارك في السلطة وعضو رئاسة اللجنة التحضيرية، وناقشت معه ٣ امور هي: المداخلات المتعلقة بشكل ومضمون اللجنة التحضيرية والمؤتمر الوطني، الاجراءات المفترض ان تسبق الانتخابات النيابية، وشكل المرحلة المقبلة التي ستلي الانتقالية واسلوب عمل الحكومة وعلاقاتها بالقوى السياسية. والمعروف ان المرحلة الانتقالية تنتهي في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

بالنسبة الى الانتخابات يرى المتوكل «ان الموقف لم يعد مواتياً» لاجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد. ويضيف: «ان الاحزاب لم تتفق بعد على شكل المرحلة المقبلة. وهذه قضية مهمة: لأن الناس لا يهمهم من يحكم بقدر ما يهمهم كيف سيحكم».

وذكرت مصادر مطلعة في صنعاء ان هناك دعوات متزايدة لتأجيل اجراء الانتخابات: والواقع انه منذ تشكيل اللجنة التحضيرية في ايار (مايو) الماضي، وفي اجتماعها الاول، برز بوضوح اختلاف وجهات النظر بين كوادرها التأسيسية حول آلية المؤتمر الوطني من ناحية تسميته ومهامه والاوراق التي سيناقشها. حول هذه القضايا قال المتوكل لـ «الوسط»: «فكرة المؤتمر الوطني فرضها الواقع. وكان التجمع الوحدوي اليمني، اي الحزب الذي اراسه، قدم اقتراحاً يطالب بعقد مؤتمر وطني مع الاحزاب والقوى السياسية في اليمن. وبالفعل بدأت الاحزاب تناقش الوثائق التي سترفعها الى المؤتمر، وابرز هذه الوثائق ميثاق العمل السياسي الذي سينظم تعاطي الاحزاب مع بعضها البعض، ومع السلطة، بعد انتهاء الفترة الانتقالية وقانون الانتخابات. واللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب وانتخابات المجالس المحلية».

واضاف ان الدولة تدخلت في مرحلة لاحقة وناقشت قانون الانتخابات، ثم ميثاق العمل السياسي. ولوحظ ان الدولة بدأت تحاول استقطاب الاحزاب السياسية، وطرحت لاحقاً عملية تعديل الدستور.

وتوقفت الاحزاب بعد الفترة الاولى لبعض الوقت، ثم عاودت نشاطها من جديد، فبدأت تجتمع وتعقد لقاءات مفتوحة انبثق عنها مجموعة سميت «مجموعة الثلاثين». وهي المجموعة التي تحدثت باسم تجمع الاحزاب المؤتلفة حول فكرة المؤتمر الوطني، وناقشت الحكومة حول موضوعي الانتخابات العامة والمرحلة التي ستلي الانتقالية. ومرة اخرى بدت فكرة عقد المؤتمر الوطني اكثر من ضرورة ملحة، وانعقد الاجتماع الاول في «دار الحكمة» (مقر نقابة الاطباء) وضم ممثلين عن الاحزاب والنقابات والمنظمات الجماهيرية والشخصيات السياسية والمهنية والاجتماعية. وناقش الاجتماع اهم اهداف المؤتمر الوطني: اقرار ميثاق العمل السياسي وتهيئة البلاد لانتخابات لها اربعة شروط، ان تكون حرة ونزيهة وتتوفر لها الحماية الامنية، وتحظى نتائجها بقبول الاطراف المعنية. وفي لقاء «دار الحكمة» تم انتخاب لجنة تحضيرية من ٤٦ عضواً شارك فيها حزبا السلطة: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. كما شارك في اللجنة التحضيرية احزاب اخرى وممثلو نقابات ومنظمات اجتماعية. وانتخبت اللجنة رئاسة مكونة من هيئة رئاسة. ولاحظنا ان الاحتجاجات بدأت تنهال على رؤوسنا. فقد سارع الحزبان الحاكمان الى توجيه الانتقاد واطلاق التصريحات الحافلة بالاحتجاجات المتزايدة».

وأوضح المتوكل ان الحزبين الحاكمين انتقدا عمل اللجنة التحضيرية وركزا احتجاجاتهما على كون هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية جرى



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٢ [illegible] [illegible]

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اختيارها بالانتخاب بدل ان يكون بالتوافق، وعلى ان حزبي السلطة، لم يتمثلا في هيئة الرئاسة ورغبة منا في حل هذه الاشكالية التنظيمية قدمنا اقتراحاً يتيح لحزبي السلطة موقعاً ملائماً داخل اللجنة التحضيرية، التي لم تعارض تنفيذ هذا الاقتراح». وذكر المتوكل ان حزبي «المؤتمر والاشتراكي طرحا فكرة توسيع اطر رئاسة اللجنة التحضيرية لاتاحة الفرصة لدخول ثلاثة احزاب هي حزب التصحيح والحزب الديموقراطي الناصري والحزب الجمهوري. والهدف من ذلك ان تتحالف هذه الاحزاب الثلاثة مع حزبي السلطة داخل اللجنة التحضيرية وتصبح غالبية في رئاسة اللجنة التحضيرية. وردت رئاسة اللجنة على هذا الطلب بقولها انها قضية لا يستطيع مناقشتها وحسمها سوى اللجنة التحضيرية».

ورداً على سؤال لـ «الوسط» حول ما اذا كانت الظروف الراهنة تتيح اجراء انتخابات نزيهة اجاب المتوكل:

«ما الذي يهيىء البلاد لانتخابات حرة؟ بعضهم يقول لا حرية وحياد في انتخابات نيابية حتى يتحرر المواطنون انفسهم من تأثير السلطات المحلية. ولذا نرى ضرورة أن تكون السلطات المحلية منتخبة من خلال الانتخابات المحلية المفترض ان تسبق الانتخابات النيابية العامة. ان نزاهة الانتخابات تتطلب تحييد المال والسلاح عن العملية الانتخابية. وامن العملية الانتخابية لا يتحقق ما لم توجد حكومة قادرة على حماية البلد والشعب والعملية الديموقراطية الامر الذي يؤدي الى قبول نتائج الانتخابات. ومن الضروري ان تتوافق الحكومة مع الاحزاب الاخرى حول ملامح المرحلة التي ستلي الانتخابات».

وسألت «الوسط»: ما الضمانات التي ترى اللجنة التحضيرية للانتخابات انها ضرورية لبث عامل الثقة بين الاحزاب المشاركة في المؤتمر الوطني؟ فأجاب المتوكل: «أبرز هذه الضمانات هي: توازن القوى هو الضمانة الاولى لاستمرار الديموقراطية اثناء الانتخابات وبعدها. ومن دون احقاق هذا التوازن بين القوى السياسية بامكان اي حزب، يضمن فوزه، ان يلغي الديموقراطية.

• تحييد ثلاثة عناصر: المال، والسلطة، والسلاح، والتثبت ان السلطة لن تستخدم هذه العناصر لتغليب فريق على آخر.

• ان توضع هذه الضمانات قيد التنفيذ ولا تبقى على الورق».

واضاف المتوكل: «استغرب تهافت الحريصين على اجراء الانتخابات في موعدها، حسب الاتفاق الوحدوي، وهم لا يحرصون على الظروف والشروط المفترض ان تتم العملية الانتخابية بعد ايجادها، ففي توفر هذه الظروف تتأكد نزاهة الانتخابات. واعتقد ان الوقت غير كاف لانجاز ما يجب انجازه قبل حلول موعد الانتخابات. ولذلك نقترح ان يتم وضع برنامج يحدد فيه جدول زمني لانجاز كل هذه المهام في مواعيد محددة. هذا الامر ممكن، انما ليس قبل انتهاء الانتقالية في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. كنت اقترحت ان يبدأ الاعداد للانتخابات النيابية في ايار (مايو) الماضي على ان تجرى الانتخابات في اليوم الاول من ايار (مايو) ١٩٩٢. كما ان مجلس الرئاسة لم يوافق بعد على تعديل قانون الانتخابات لتوسيع اللجنة العليا بزيادة عضوين لتصبح اللجنة مؤلفة من ١٧ عضواً». واكد المتوكل ان «معظم الاحزاب اليمنية، في ضوء الوضع القائم حالياً، لا تمارس الديموقراطية داخل اطرها التنظيمية. ولذا تحجم هذه الاحزاب عن عقد مؤتمراتها العامة مخافة انقلاب القواعد فيها على قياداتها. وهذه حقيقة قائمة. وحتى تثبت تجربة الديموقراطية اقدامها وتترسخ تقاليدها داخل الاحزاب وبين بعضها البعض، نحرص على ان لا تكون الانتخابات النيابية المقبلة مجرد تجربة لبعض الاحزاب، فان جاءت النتائج لصالح هذا البعض قبلها، والا تراجع عن قبولها وتراجع ايضاً عن الخيار الديموقراطي» ■



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٢

اللجنة التحضيرية تحاول استكمال مناقشاتها وتهديدات بعقد مؤتمر للمعارضة في اليمن

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للاحزاب اليمنية اجتماعا مساء امس لاستكمال مناقشة موضوع توسيع هيئة رئاسة اللجنة، والاتفاق عليه بصورة نهائية، والنظر في قائمة الوثائق المقرر عرضها على المؤتمر عند انعقاده، والمشروعات المتعلقة بميثاق العمل السياسي، واستكمال الخطوات الضرورية لتهيئة الاجواء لتنظيم الانتخابات العامة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، عقب انتهاء الفترة الانتقالية التي اعقبت تحقيق الوحدة بين شطري اليمن.

جاء ذلك في تصريحات خاصة ادلى بها عبد الرحمن الجفري رئيس هيئة رئاسة اللجنة التحضرية لـ «الشرق الاوسط» قبيل الاجتماع، قال فيها ان الاتجاه العام «ينحو بالمؤتمر نحو النجاح، في ضوء المرونة التي ابداها المتحفظون خلال اجتماع يوم الخميس الماضي».

وحذر الجفري من انه اذا بدرت محاولات جديدة لوضع عراقيل ومطالب اخرى امام المؤتمر، فان «مثل هذا سيحتم على اللجنة التحضيرية المضي قدما في استكمال التحضيرات لعقد المؤتمر في اتجاهه السابق، ولو ادى ذلك الى ان يكون مؤتمرا خاصا بالمعارضة».

وتعتبر تصريحات الجفري ثاني اشارة من نوعها - خلال يومين - الى الصعوبات التي تعترض عقد المؤتمر، وتمثل اكبر تحد للممارسة الديمقراطية الوليدة في اليمن، لان الاحزاب المعارضة ما زالت منقسمة على نفسها على الرغم من تاكيد بعض القيادات على ضرورة تفويت الفرصة على الذين يراهنون على عدم عقد المؤتمر، الا بعد تقديم تنازلات تتضمن قبول مقترحات الحزبين الحاكمين بشأن توسيع هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية من ناحية، بصورة تكفل التساوي في التمثيل لكل الاحزاب، وتغيير اسم المؤتمر من ناحية ثانية، وكذلك اعادة النظر في الوثائق المقدمة للمؤتمر من ناحية ثالثة.

وجاءت الاشارة الاولى الى الصعوبات التي تواجهها اللجنة التحضيرية في مهمتها عندما نشرت صحيفة «التجمع»، الناطقة باسم حزب التجمع الوحدوي اليمني، يوم ١٥ اغسطس (اب) الجاري مقالا باسم عمر الجاوي زعيم الحزب، قال فيه ان «تحويل التحضير للمؤتمر الى خلافات وتكتلات، وشغل القيادة بمعارك جانبية تؤدي الى تمديد الفترة الانتقالية، واحباط المؤتمر الوطني، يعني شغل الناس عن القضايا الهامة وهم مقبلون على الانتخابات».

واضاف الجاوي ان المؤتمر «لو انعقد في ١٥ سبتمبر (ايلول) المقبل فسيكون قد تأخر كثيرا، وسيصرف الناس عن الاعداد الفعلي للانتخابات المقبلة»، واوضح انه «اذا كانت كل هذه المماطلات قد تمت لقضية (اجرائية) بسيطة - لترتيبات عقد المؤتمر الوطني - فما هو نوع المماطلة الخاصة بالانتخابات في حينها؟» وقال «وفي جو من هذا النوع فانه (اي هذا التعطيل) تلميح واضح بتمديد الفترة الانتقالية».

المصدر : المجلة السعودية
التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩٢

نسبة البطالة وصلت الى ٣٥٪

اليمن: ازمة مليون ومائتي الف عائد

الاقتصاد اليمني يعاني من مشاكل وصعوبات بدأت مع تشجيع الحكومة اليمنية لليمنيين العاملين في الخارج على العودة اثر حرب الخليج واعدة اياهم بالعمل والاستثمار الجيد داخل اليمن. الدعوة كانت مغالطة والنتيجة ازمة حقيقية.



المنتجات المستوردة، كما شاعت المضاربة على العقارات والاراضي حتى التي تملكها الدولة وخاصة المدن الكبرى وفي المقدمة عدن وصنعاء.

اذا انتقلنا الى الاسباب الهيكلية للأزمة الاقتصادية فسوف نجد اقتصادا يتسم بسيادة الجانب الخدماتي على ما عداه من جوانب إنتاجية، مما يؤثر على جملة الناتج القومي، وتصل نسبة حصة القطاع الحكومي الى ٢٥٪ من جملة الناتج المحلي لعام ١٩٩٠ ، تليها حصة الزراعة بنسبة ٣٢٪ ، ثم التجارة بنسبة ١٣٪ ثم التعدين بنسبة ١٠٪، فالصناعات الانتاجية بنسبة ٩٪، واخيرا القطاع المالي بنسبة ٨٪.

ويساهم في زيادة حدة الازمة الاقتصادية ضعف البنية الاساسية من طرق ووسائل اتصال متطورة وخدمات، وهي البنية اللازمة والمساعدة على الاستثمار، ولاسيما في المحافظات الجنوبية التي تتدهور فيها البنية الاساسية تدهورا شديدا. ويؤثر هذا الوضع المتردي على خطط تحويل عدن الى منطقة حرة، وقد أدى العمل بالقوانين الشطرية الاقتصادية لفترة الى جانب تدهور الوضع الامني في البلاد الى احجام المستثمرين العرب والاجانب عن الاستثمار ويستثنى من ذلك فقط قطاع النفط لما فيه من خصوصية، ويلعب عامل ندرة الكفاءات المتخصصة دورا لا يقل أهمية عن العوامل الاخرى في خفض جاذبية فرص الاستثمار المتاحة.

■ وسائل مواجهة الازمة

في مواجهة الازمة الاقتصادية ، اتخذت الحكومة اليمنية قرارا بخفض الانفاق العام في الموازنة العامة للعام ١٩٩٣ بما يتراوح بين ٥ .١٣ و١٤ بليون ريال يمني. وتنفيذا لذلك اتخذت مجموعة من الاجراءات من بينها :

- تقليص الجهاز الاداري للدولة من خلال تطبيق قانون التقاعد في المؤسسات المدنية والعسكرية ، على ان يمنح المحال على التقاعد مرتب شهرين واربع علاوات، ويصل الجهاز الاداري الى أكثر من ٢٧٠ ألف موظف واداري، فضلا عن افراد القوات المسلحة الذين يصل عددهم الى ٦٥ ألف فرد، وقد بلغت نفقات الأجور والمرتبات عام ١٩٩١ حوالي ٣٦ مليار ريال يمني، أي ما يزيد على نصف الموازنة العامة للدولة التي بلغت ٨ر٥٠ مليار ريال يمني (حوالي ٣ر٤ مليار دولار) في حين خصص فقط للتعليم ١٦٪.
- تقليص الانفاق في مؤسسات الدولة ومن بينها وزارة الخارجية التي تقرر فيها اغلاق ثماني سفارات، وخفض عدد العاملين في البعثات الخارجية . واغلاق كل القنصليات باستثناء تلك التي في جدة ودبي، وكل الملحقيات الاعلامية والعسكرية ما عدا الملحقية العسكرية في روسيا والاكتفاء بشخصين اثنين في ملحقية كل من مصر والمملكة العربية السعودية ، وان يعمل شخص واحد في الملحقيات الاقتصادية في كل من فرنسا وامريكا فقط، واغلاق الملحقيات الصحية في الخارج.
- خفض عدد المدرسين والعاملين في الدولة من غير اليمنيين.
- تقليص مخصصات الاثاث والتجهيزات المكتبية للدوائر الحكومية، وتقليص عدد المطبوعات التي تصدرها المؤسسات الحكومية.
- منع استيراد السيارات باستثناء ما تحتاج اليه المشاريع.
- حظر طباعة الكتب المدرسية في الخارج.

وفي ضوء عجز الموازنة العامة للعام ١٩٩٢ - والمقدر بـ ٣٣٦ر١٢ بليون ريال- يكون تراكم العجز في الموازنة العامة قد بلغ ٢٦ مليار ريال يمني، بما



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ...... ١٩٩٢

اذا وضعنا ايدينا على الاسباب الجارية وراء الازمة الاقتصادية اليمنية يمكن ان نشير الى ان أحد أبرز هذه الأسباب عودة العمالة اليمنية المهاجرة في الدول الخليجية بصورة جماعية وفي وقت وجيز. فقد وصل عدد العائدين حسب الاحصائيات الرسمية الى ٨٠٠ ألف ما بين عاملين ومرافقين، الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسبة البطالة من ٧٪ قبل اندلاع الازمة الى ٣٥٪ بعدها ، ونظرا لندرة الموارد وضيق مجالات الاستثمار لم تستطع الدولة سوى توفير فرص عمل الا لنسبة ١٢٪ فقط من جملة العمالة العائدة ، في حين ظلت نسبة ٨٨٪ منهم بلا عمل، وازداد الوضع سوءا مع تدهور الأوضاع في اثيوبيا والصومال وجيبوتي، حيث عاد كثير من المغتربين اليمنيين في هذه البلاد إلى اليمن، ويقدر عدد هؤلاء بحوالي ٣٠٠ الف يمني على الأقل.

وتشير مصادر الحكومة اليمنية الى أن عودة المغتربين سواء من الدول الخليجية في اعقاب اندلاع ازمة الغزو العراقي للكويت ، أو من دول القرن الافريقي ادت الى فقدان الخزانة العامة لليمن الموحد موردا هاما من موارد الدخل المتمثل في عوائد تلك العمالة، والتي قدرت في العام السابق لقيام الوحدة بين الشطرين بحوالي ١٫٣ مليار دولار ذلك الى جانب زيادة الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان، مما ضاعف عنصر الازمة في هذه المجالات بصورة حادة.

أحدث دراسة عن الأوضاع الاقتصادية اليمنية منذ الوحدة ، اعدتها مجموعة المؤسسة العربية المصرفية ونشرت مؤخرا، وتشير الى ان عودة العمالة اليمنية من الخليج بصورة جماعية في نهاية عام ١٩٩٠ عززت دخل اليمن من الحوالات بحوالي ١٦ بليون ريال يمني، الأمر الذي ساهم في خفض مقدار العجز في الحساب الجاري من ١٠ بلايين ريال يمني عام ١٩٨٩ الى بليوني ريال يمني في عام ١٩٩٠، الا ان هذه الزيادة المفاجئة لم تخل من اثار سلبية على صعيد اخر، ذلك ان تلك الزيادة الجارية في ايدي المواطنين اليمنيين ترتب عليها زيادة في الطلب على السلع المحدودة في البلاد. ومن هنا ارتفعت اسعارها بدرجة حادة، وترتب على ذلك زيادة حدة المعاناة للمواطنين ذوي الدخول الثابتة، ومعظمهم من موظفي الدولة والغالبية منهم يعيشون في المحافظات الجنوبية، وارتفعت نسبة التضخم الى ان وصلت الى معدلات قياسية، حيث وصلت في عدن الى ٣٧٪، اما صنعاء فقد وصلت نسبة التضخم فيها الى ٢٤٪.

وتقدر مصادر الحكومة اليمنية جملة الخسائر التي تحملتها البلاد بسبب ازمة الخليج بـ٣٫٣ مليار دولار، وهو ما يمثل ٧٠٪ من اجمالي عائداتها الخارجية في عام.

اعباء الوحدة

ولم يخل تكوين وتأسيس دولة الوحدة ذاتها من اعباء اضيفت على الموازنة العامة للدولة. فقد استنزفت عمليات دمج الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية ، وعمليات انتقال الكوادر الوظيفية من عدن الى صنعاء ، وتوفير مستلزمات الحياة المناسبة لهم موارد مالية ضخمة ، في الوقت الذي تقلصت فيه الموارد الكلية للدولة، ومن هنا اخذت مظاهر الازمة الاقتصادية تتفاقم ، وهو ما تجلى في الارتفاع الكبير في اسعار السلع والخدمات، وانخفاض قيمة العملة المحلية ازاء العملات الاخرى اذ يصل سعر الدولار رسميا الى ١٣ ريالا يمنيا. اما في السوق السوداء فيصل الى ٣٠ ريالا، وهناك ندرة كبيرة في



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ... ١٩٩٢

يعكس حجم الازمة الاقتصادية التي تواجهها دولة اليمن الموحد.

وقد عبر مسؤولون حكوميون في مناسبات عدة عن أن مواجهة تلك الازمة الحادة، تتطلب عدة شروط منها أن ينتهج اليمن الموحد سياسة مرنة في علاقاته الخارجية، ولاسيما مع دول الجوار العربي، وأن يتم تحرير مجموعة من السلع من كل القيود التجارية مثل السكر وقطع الغيار والاسمنت والخشب، مع فرض قيود على بعض الواردات من الاقمشة والثلاجات والاجهزة الكهربائية والالكترونية، ومنع استيراد السلع والمنتجات التي ينتج مثلها داخل اليمن. على ان تتخذ جملة من الاجراءات التي تكمن في منح المستثمرين مزيدا من التسهيلات وترغيبهم في العمل في اليمن، مع الغاء البيروقراطية المكتبية، وان يعمل البنك المركزي على توفير النقد الاجنبي لاستيراد السلع الضرورية التي تدخل في الانتاج على ان تهتم الدولة ومؤسساتها بتوفير مناخ الاستقرار والالتزام بالقانون ومحاصرة أسباب ظاهرة الاضرابات التي لا تخدم التنمية.

سياسة تشجيع الاستثمار

الشروط السابقة لا تلغي بالطبع الحاجة الى اطار قانوني مستقر يكشف عن فلسفة اليمن الرسمية ازاء النشاط الاقتصادي. ومن هنا كانت الضرورة القصوى لاصدار قانون خاص بالاستثمار صدر في ابريل (نيسان) ١٩٩١، وتضمن الاعتراف بسياسة الاقتصاد الحر كسياسة لليمن الموحد، وقرر القانون مجموعة من المزايا والاعفاءات لكل من يعمل في مجالات الاستثمار الزراعي أو الصناعي في اليمن، بهدف جذب رأس المال العربي والاجنبي والمحلي ايضا. وساوى القانون بين المستثمر اليمني والاجنبي، واعفى كل منتجات المشاريع من التسعير الالزامي وتحديد الارباح شريطة عدم الدخول في ممارسات احتكارية، وحظر تأميم المشاريع أو الاستيلاء عليها، ولم يجز القانون الحجز على أموال تلك المشاريع أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها. واعطى الحق في تحويل صافي الارباح الى الخارج، كما تميز القانون بمنح المشاريع الاستثمارية عدة اعفاءات جمركية وضريبية.

وبالرغم من كل هذه المزايا فان حركة الاستثمار المحلي أوالاجنبي مازالت تتسم بالضعف، وتحول دون انطلاقتها الاسباب المشار اليها خاصة الانفلات الامني، وندرة الكوادر وضعف البنية الاساسية المساعدة على الاستثمار.

القطاع النفطي

أزمة المشهد الاقتصادي في اليمن الموحد، لا تمتد الى قطاع النفط الذي يعد بمخزون ضخم ومردود كبير، ويعود اكتشاف النفط الى عام ١٩٨٤، اما الانتاج في الشطر الشمالي فبدأ عام ١٩٨٧ بمعدل يتراوح بين ١٨٠ - ٢٠٠ ألف برميل يوميا، ويتراوح عائده السنوي بين ٦٠٠ و٨٠٠ مليون دولار، وأهم الحقول المنتجة حقل مأرب، وينقل انتاجه عبر خط انابيب الى رأس علي على البحر الاحمر، ومن أهم الحقول المكتشفة حقل شبوة والمسيلة وجنة، وكلها تقع



في مناطق كانت بين حدود الشطرين سابقا، وتقسم اليمن حاليا الى ٢٩ منطقة وتم الاتفاق على التنقيب في غالبيتها مع العديد من الشركات العربية والاجنبية.

وتقدر الاحتياطات النفطية المؤكدة بحوالي اربعة ملايين برميل، وتشير مصادر بعض الشركات النفطية العاملة في اليمن الى ان الانتاج اليمني قد يتضاعف مع النصف الثاني من التسعينات، اما احتياط الغاز الطبيعي فيصل الى ١٥ تريليون قدم مكعب ، ولم يستغل بعد في الانتاج، وتتجه النية الى تخصيصه في الاستهلاك المحلي نظرا لصعوبة انتاجه بغرض التصدير.

الا ان التفاؤل بالنفط ليس مطلقا ، فهناك عوامل واسباب تحول دون الاستفادة السريعة من هذا القطاع، منها الحاجة الى استثمارات باهظة نظرا للطبيعة الجيولوجية لبعض الآبار المكتشفة حديثا- مثل حقل المسيلة- وحاجتها الى نوعيات جديدة من تكنولوجيا الحفر والاستخراج ، فضلا عن بعدها عن الشواطىء ومرافىء التصدير.

معظم النفط المكتشف من النوع الخفيف والجيد والمرغوب دوليا وهناك أكثر من ٤٠ شركة دولية- (امريكية وكندية وفرنسية وروسية وبريطانية وكورية ويابانية) - وعربية (سعودية وكويتية واماراتية)- تنتظم في ١٤ كونسرتيوم تعمل في مجال البحث عن النفط في اليمن.

اما توقعات تحسن الانتاج النفطي اليمني في المستقبل القريب تحول دونها عدة مشكلات من بينها:

- ان الصناعة النفطية في اليمن هي في مراحلها الأولى، ومن ثم فهناك ندرة في الكفاءات البشرية والادارية المدربة والقادرة على التعامل مع هذا الكم الكبير من الشركات الكبرى والمتخصصة في مجال استخراج وتصدير النفط.

- عدم وجود صناعة خدمات يمكنها تزويد الشركات العاملة بما تحتاجه من تلك الخدمات المساعدة، ومن هنا تعتمد الشركات العاملة في التنقيب او استخراج النفط في اليمن على مصادرها الرئيسية في بلدانها الأم، وهو امر يزيد كلفة الانتاج ■

حسن ابو طالب



توقيع اتفاقية الحدود بين اليمن وسلطنة عمان خلال أيام

□ كتب – وائل الابراشي:

صرح أحمد سالم القاضي وزير التعليم اليمنى لـ «العالم اليوم» بأن اتفاقية الحدود بين اليمن وسلطنة عمان سيتم توقيعها خلال أيام، وقال إن المناقشات انتهت حول هذه القضية وتم حل كل المشكلات ولم يتبق سوى وضع الصيغة الخاصة بتوقيع البروتوكول النهائي. وحول ترسيم الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية، قال أحمد سالم القاضي إن وفدين سعودى ويمنى على مستوى الفنيين سيجتمع الشهر القادم لبحث قضية الحدود بين البلدين ومناقشة الأسس التاريخية والعشرية والقانونية التى يستند إليها كل طرف، وأشار إلى أن المباحثات التمهيدية التى عقدت فى المملكة السعودية وجينيف كانت إيجابية. وأكد الوزير اليمنى أن خلافات الحدود بين اليمن والسعودية يجرى التفاوض بشأنها بروح أخوية وتفاهم كما جرى مع سلطنة عمان، وقال أن المرونة واجب الجميع طالما أن المصير والهدف واحد، مشيرا إلى أن الحكومة اليمنية الحالية هى أول حكومة تلجأ إلى التفاوض والحوار حول المشاكل الحدودية. وأكد سعى اليمن إلى دعم علاقاتها بدول الخليج.



صدور مرسوم تشكيل لجنة الانتخابات اليمنية

سالم صالح ينفي استقالة وزير الدفاع من الحزب الاشتراكي

صنعاء: من حمود منصر

نفى سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي الشائعات القوية التي ترددت في صنعاء بشأن تقديم العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع والعقيد محمد هيثم نائب رئيس هيئة الاركان استقالتيهما من عضوية الحزب الاشتراكي.

وقال في تصريح خاص لـ «الشرق الاوسط» ان «استقالة العسكريين من الاحزاب وابتعادهم عن الانتماء السياسي تحدد في مشروع تقدم به الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي (التنظيمان الحاكمان) حفاظاً على وحدة القوات المسلحة، ودورها لحماية السيادة الوطنية والشرعية».

وأشار الى ان القانون يشمل كافة العسكريين باستثناء وزير الدفاع، لانه منصب سياسي، ومن ثم لا يحرم عليه القانون الانتماء الحزبي والسياسي.

وكانت بعض الشائعات قد ترددت اخيراً عن استقالة وزير الدفاع اليمني من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وقالت انه يريد بذلك تقديم القدوة لبقية افراد الجيش اليمني حتى يحذوا حذوه.

ومن جانب آخر اصدر مجلس الرئاسة اليمني قرارا جمهوريا امس بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وتتكون من سبعة عشر عضوا هم: القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة ومحمد علي هيثم

وصادق امين ابو راس وزير الزراعة عن المؤتمر الشعبي العام، وجار الله عمر، وصالح منصر العبيلي وزير المغتربين، ومحمد سعيد عبد الله وزير الادارة المحلية عن الحزب الاشتراكي اليمني، وعبد الملك المخلافي عن التنظيم الوحدوي الناصري، وحمود الزارحي عن التجمع اليمني للاصلاح، وعبد الله سلام الحكيمي عن اتحاد القوى الشعبية، وعبد الفتاح البصير عن تنظيم التصحيح الناصري، ود. احمد عبد الرحمن شرف الدين عن حزب الحق، واحمد قرحش عن التنظيم السبتمبري، وياسين عبده سعيد عن الديمقراطي الناصري، ود. حسن عبد القادر بازرعة عن حزب رابطة ابناء اليمن، والمحامية راقية حميدان، واحمد عبد الرحمن السماوي عن المستقلين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــالى
القاهرية

التاريخ : ١٩ [illegible] ١٩٩٢

اليمن

الحلقة المفقودة فى العمل الوطنى

فى مناخ معقد عقد فى ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٩٢ لقاء فى « دار الحكمة » مقر نقابة الأطباء والصيادلة ـ بصنعاء ضم وجوها حزبية ونقابية ومستقلة ، وضع له هدف محدد سلفا وهو تحديد آلية تضمن نزاهة الانتخابات العامة المقرر اجراؤها قبل انتهاء الفترة الانتقالية فى نوفمبر ١٩٩٢ ، ولاباس الى جانب ذلك من الاتفاق على ميثاق شرف أو ميثاق سياسى يؤكد التزام الجميع بالممارسة الديمقراطية ، على أن تتشكل لجنة تحضيرية لهذا الغرض ويعقد مؤتمر وطني من أجله .

بعض الذين دعوا إلى هذا اللقاء ولم يشاركوا فى الاجتماعات الجانبية أو الكواليسية التى مهدت له والذين كانوا من الدعاة أساسا الى مثله شددوا على ضرورة دعوة كل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الاجتماعية البارزة فى أى لقاء قادم اقترحوا تسميته بـ « المائدة المستديرة » . . .

اسفرت المداولات بين الاحزاب وبين هيئة رئاسة مجلس النواب برئاسة رئيسه الدكتور ياسين سعيد نعمان عن الاتفاق على قائمة الاسماء التى ستتشكل منها اللجنة وهو ما صادق عليه مجلس النواب ، وأقر من أجله حكما انتقاليا يسمح بمشاركة الأحزاب فى عضوية هذه اللجنة للانتخابات القادمة فقط . (عدد الأعضاء ٧) ، ٣ لكل من التنظيمين الحاكمين واثنان للمستقلين والباقى لما يسمى باحزاب المعارضة .

العقدة التى تنتظر الحل هى رئاسة اللجنة فالمؤتمر الشعبي العام يرشح لها القاضى عبدالكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة بينما يتحفظ الحزب الاشتراكي اليمنى لا كراهية للقاضى العرشي او طمعا فى ذات الموقع وانما خيفة أن يكون العرشي نقطة الضعف التى قد تنفذ من خلالها القوى التقليدية والسلفية بما فيها التجمع اليمنى للاصلاح للتلاعب باوراق ونتائج الانتخابات .

وبطبيعة الحال لن يصدر مرسوم بتشكيل اللجنة من هيئة الرئاسة المؤلفة من « المؤتمر » و « الحزب » إلا بعد حل هذه العقدة ، التى يعتبر التغلب عليها أحد المحكات على مدى قدرتهما على مواجهة غيرها من التعقيدات الكثيرة التى لاتزال تنتظرهما فى الطريق الصعب الذى اختاراه .

أما ثنائية المائدة المستديرة ـ المؤتمر الوطني ، التى كان التنظيمان الحاكمان ومعهما بعض الأحزاب قد اقترحا فكها بتسمية أخرى « الملتقى الوطنى » ، فقد أمكن تجاوزها باتفاق الاحزاب المشاركة فى اللجنة التحضرية بعد ان وسعت بدخول ممثلى أحزاب أخرى قريبة من « المؤتمر » أو من « الحزب » على أن يسمى اللقاء الموسع القادم « مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية » ، إضافة إلى الاتفاق على عدد المشاركين فيه فى حدود ٣٠٠ شخص ١٣٠ باسم الاحزاب و ١٠٠ باسم المنظمات الجماهيرية والمهنية و ٧٠ خاصة بالشخصيات الاجتماعية وعلى أن يؤجل انعقاد المؤتمر الى النصف الأول من سبتمبر ١٩٩٢ .

وهكذا فانه كما لم تفلح الاحزاب التى تعتبر نفسها معارضة فى استثمار « أزمة السلطة » فانها لم تتمكن من الامساك بزمام المبادرة حتى فى عقد مؤتمر يحمل بصماتها حتى ولو شاركت فيه « السلطة » ذلك أنه لم توجد بعد معارضة حقيقية ذات رؤية واضحة وانما توجد « أصوات » معارضة حسب تعبير الأخ الدكتور عبدالكريم الاريانى عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وزير الخارجية وهى أصوات غير متناغمة فالذى يفرق فيما بينها ليس أقل من الذى بينها وبين السلطة

د . محمد على الشهارى



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشروق اللبنانية

التاريخ : ١٩ [illegible] ١٩٩٢

رئيس مجلس النواب اليمني عن التجربة الديموقراطية:

القبيلة خرجت من الانغلاق لكن المرأة لا تزال «تحت الارض»

صنعاء ـ محمد العصار

■ النقاش في اليمن لايزال محتدما حول قانون توحيد التعليم، وكذا حول الوضع الامني مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي.

وفي خضم هذه الاجواء، يبقى السؤال قائما حول مستقبل التجربة الديموقراطية اليمنية.

«الشروق» التقت في صنعاء الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب، وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وحاورته حول كل المسائل المحيطة بهذه التجربة:



المصدر : الشروق
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٢

□ «الشروق»: يشار الى انك لعبت دورا في مسالة تحقيق وحدة اليمن. هل تعطينا فكرة عن اللحظات الاولى التي كنت تمارس خلالها هذا الدور؟

■ د. ياسين: اللحظات الاولى للاحداث العظيمة او الكبيرة يصعب على الانسان ان يقول فيها شيئا، الا ان يكون شاعرا او يكون مالكا زمام الكلمة حتى يستطيع ان يعبر عن مشاعره وانفعالاته، كما كان بالنسبة إلينا جميعا يوم اعلان اعادة تحقيق الوحدة.

لكن، بكل تأكيد، هناك بعض اللحظات او الاحداث التي تظل لها ذكرى خاصة في النفوس. واخص بالذكر بعض لقاءات «تعز» للقيادتين السياسيتين، التي جرى فيها فعلا، بالقول والكلمة، الاتفاق وحسم مسالة الطريق نحو الوحدة. تلك اللحظات ستظل لها ذكريات عميقة في النفوس.

□ «الشروق»: اختلف المجلسان السابقان (مجلس الشورى ومجلس الشعب الاعلى) قبل الوحدة باختلاف النظامين آنذاك. هل ترون ان المجلسين افضيا الى مجلس نواب ديموقراطي مئة في المئة؟

■ د. ياسين: من الصعب القول اننا نمارس عملا نيابيا ١٠٠ في المئة في الوقت الحاضر. لكننا نسعى الى ان يكون ١٠٠ في المئة مستقبلا ان شاء الله. اما عن صلة المجلسين السابقين بالتجربة الحالية فنعتقد بان كلتا التجربتين تقتربان وتبتعدان من هذه التجربة بقدر بعدها أو قربها من الديموقراطية. واعتقد بان قرب التجربة الحالية من الديموقراطية يجعل العمل البرلماني في قلب التحديات التي تفرض على هذا المجلس ان يؤسس تجربة برلمانية تتناسب مع الديموقراطية ومع مسعانا نحوها. واعتقد بأن تغيرا كبيرا قد حدث في العمل البرلماني خلال السنتين ونصف السنة الماضية، على الرغم من كل الصعوبات التي واجهت عملنا، وهي جزء من الصعوبات العامة، الا اننا نستطيع القول إننا أسسنا تجربة برلمانية طيبة حتى الآن.

□ «الشروق»: بماذا يمتاز العمل النيابي في اليمن مقارنة بالنظم العربية والاقليمية المشابهة؟

■ د. ياسين: العمل البرلماني اليمني يتم في اطار ديموقراطي. لا أريد القول إنه يشكل حالة منفردة في الوطن العربي، لكن ربما له خصوصيات تجعله في مقدمة التجارب الديموقراطية في العالم الثالث، في الوقت الحاضر، وليس فقط في الوطن العربي. الامر الثاني، تميزت التجربة البرلمانية في اليمن فاصبح من خصائصها، مثلا، أنها معلنة على الناس. نقاشات الاعضاء واحاديثهم منقولة عبر وسائل الاعلام. ثم ان وظائف البرلمان التشريعية والرقابية، كما يطرحها الدستور، وظائف واسعة لا استطيع ان اقول انها مورست بشكل كامل، حاليا، ولكن أمام مجلس النواب المقبل مهمة ان يستفيد من الدستور لكي يمارس مهمته بشكل يجعل التجربة في طليعة التجارب البرلمانية العربية، وأيضا التجارب البرلمانية في العالم الثالث.

لم أهدد بالاستقالة

□ «الشروق»: هددت بالاستقالة ثلاث مرات، كان آخرها في حالة تاجيل مناقشات قانون توحيد التعليم، وقد اجلت المناقشات أخيرا؟

■ د. ياسين: انا لم أهدد بالاستقالة ولا أنظر الى ذلك بقصد تمرير شيء. لكن المرة الوحيدة التي تكلمت عنها ربما ونحن نناقش قانون التعليم وكنت جاداً في ما أقول. اي انه لو فرض على المجلس اخراج قانون التعليم من النقاش، فانني فعلا كنت أشعر بأنه لا مبرر لبقائي ولا لبقاء اي انسان آخر داخل المجلس اذا لم تترك فرصة للمجلس ان يقول رأيه في شأن هذا الموضوع. اما تاجيل النقاش مؤخرا حول هذا القانون فهو لا يعني اخراجه او استبعاده. وهناك سبب آخر هو اننا قطعنا شوطا في مناقشة القانون، كما اننا تضينا مدة في هذه الدورة وقلما تستمر مثل هذا الوقت. فدوراتنا وفتراتنا غالبا ما تمتد أكثر من اسبوعين أو ثلاثة اسابيع على الاكثر، وشعر النواب بانهاك، وخصوصا ان الموضوع المطروح يحتاج الى مزيد من التشاور بين اعضاء المجلس في اطار لجنة مشكلة لهذا الغرض. اما القانون فلم يخرج بكل تأكيد.

□ «الشروق»: يشكو بعض النواب من ضغوط واضحة تمارس على المجلس من اقلية اصولية داخله. الى اي حد تعتبرون ذلك صحيحا؟

■ د. ياسين: اعتقد بأن هذا ليس صحيحا. فالمجلس حتى الآن لم يخضع لأية ضغوط. لكن علينا في واقع الأمر ان نعي ان المجلس يتكون من كتل سياسية، والمجلس ليس معزولا عن الحياة السياسية في المجتمع، وبالتالي فان اي خلاف حول أية قضية سياسية لابد ان ينعكس داخل المجلس. اما قانون التعليم فهو ليس قضية سياسية من وجهة نظري الشخصية. ولابد ان ينظر اليه كقضية تهم الجميع وتستهدف، بدرجة رئيسية، توحيد الجيل وتضع الأسس التي يقوم عليها التعليم بحيث تنبثق من ديننا الاسلامي الحنيف ودستور الجمهورية ومبادىء الثورة واهدافها وحاجة المجتمع المتجددة ومن ثقافتنا العربية والتراث الاسلامي الخ. بذلك نستطيع ان نوحد المنبع الذي ينهل منه جيلنا أسس التعليم.

احتواء .. الديموقراطية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشروق

التاريخ : ١٩ فبر ١٩٩٢

> **القضية الاساسية كانت ولا تزال هي قبول الانتقال السلمي للسلطة**

□ «الشروق»: تتعرض الديموقراطية أحيانا لعملية احتواء من قبل السلطة، وهذا يفرغ محتواها. اين تقف تجربتكم من ذلك؟

■ د. ياسين: لا أدري ماذا تقصد بالاحتواء؟ كلمة الاحتواء لغويا تحمل معنيين: ان تحتوي الشيء لكي تضمن نموه واستمراره، وأن تحتويه لكي تقتله. ولكن يبدو لي ان التجربة الديموقراطية أصبحت أكبر من أن يسعها حضن.

□ «الشروق»: هل لمستم من خلال لقاءاتكم بالآخرين تقييما لتجربة الديموقراطية والتعددية السياسية في اليمن؟

■ د. ياسين: قاماتنا وهاماتنا عالية وشامخة، والناس يقيمون تجربة الديموقراطية في اليمن تقييما عاليا ونشعر بالاعتزاز لهذا التقييم ولا أخفيك ان هذا التقييم يشعرنا بخوف، ومنشأ الخوف هو الشعور بثقل المهمة وفي أن نكون عند مستوى هذا التقييم.

□ «الشروق»: معروف انه تم تعيين بعض النواب في المجلس بالتقاسم بين الحزبين: المؤتمر — والاشتراكي. فهل هناك ضمانات سيقدمها الشريكان لانجاح المشروع الديموقراطي في مرحلة الانتخابات وما يليها؟

■ د. ياسين: من أجل الديموقراطية، في تقديري، ليس المطلوب فقط من الحزب والمؤتمر أن يقدما تنازلات بعضهما لبعض أو للآخرين، ولكن التنازلات مطلوبة من كل القوى السياسية. وبداية، لابد من الاتفاق على منهج وتحديد تعريف للديموقراطية، هذه القضية التي ظللنا نتحدث عنها فترة طويلة ومازلت أنا شخصيا أتحدث عنها باعتبارها بيت القصيد. هل يقبل الجميع بالانتقال السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع؟ وهل يقبل من يصل الى السلطة عبر صناديق الاقتراع بأن يخليها أيضا بواسطة صناديق الاقتراع؟

هذه القضية الرئيسية التي مازالت حتى اليوم تثير منهجين متباينين ومختلفين للديموقراطية، بين من يصف الديموقراطية بشكل وبين من يصفها بشكل آخر، والاثنان لم يتحاورا. لا أقول الحزب والمؤتمر، بل على العكس، لديهما موقف موحد ازاءها ولكن مع الطرف الآخر الذي يحمل رؤية مخالفة لقضية الديموقراطية. وأنا أعتقد بأن الحوار مطلوب اليوم أكثر من اي وقت مضى، كما أؤكد انه يوجد ما يلزم الحزب والمؤتمر لتقديم تنازلات بعضهما لبعض، وهما يتجهان نحو صناديق الاقتراع ومسؤولان عن تجربة تاريخية لا يستطيعان الا ان يتحملاها حتى النهاية. المهم هو الحوار السياسي مع القوى الأخرى.

اليمن والجزائر

□ «الشروق»: تتجه الأنظار نحو تجربة اليمن بخوف وترقب مقترنة بما يحدث في الجزائر في ضوء النشاطات الاصولية في المنطقة. بماذا تتميز تجربتكم؟

■ د. ياسين: للتجربة اليمنية، بكل تأكيد، مناصرون، وهم أنصار الديموقراطية والتحديث، وهناك أيضا أعداء لها وهم الذين لا تأتي الديموقراطية بالنسبة لهم حاليا ضمن سلم الأولويات. ومع ذلك، لا أريد أن أنساق وراء هذا التصنيف بشكل «جامد». أريد القول ان تجربتنا في اليمن نصنعها لأنفسنا ولا نصنعها لكي تكون نموذجا لأحد، وهي خيار يمني من اجل اليمن وليس من اجل الآخرين. وبالتأكيد، فان تجربة من هذا النوع لها أنصار ولها من يتحفظ ازاءها ربما على الصعيد الداخلي، ومن المهم أن نستفيد من تجارب الآخرين وان نتجنب الأخطاء. واعتقد بأن اليمنيين قد تحاوروا في ما يخص عددا من المواضيع خلال الفترة الماضية حتى حققوا الوحدة وتحاوروا بعد الوحدة ايضا، الا ان قضية الديموقراطية لم يجر الحوار حولها بشكل كاف.

ومع ذلك، هناك بون شاسع بين تجربة اليمن وتجربة الجزائر. ان على تجربة اليمن، في تقديري، ان تستفيد ليس فقط مما حدث في الجزائر ولكن من كل ما حدث للديموقراطية في كل دول العالم الثالث لاسباب مختلفة، وعليها ان تأخذ أسباب الانتكاسات التي واجهت الديموقراطية بعين الاعتبار، وان تأخذ هذه المسائل ايضا في اطار الخصوصية اليمنية. وبالنسبة الى اليمن، هناك العامل الذاتي أو العنصر الذي يعمل لمصلحة الديموقراطية اكثر مما يعمل لمصلحة النظام الشمولي. والدليل على ذلك انه في ظل الأنظمة

التي سادت اليمن خلال فترات متعاقبة ومختلفة، كان الخيار الديموقراطي للناس حتى في الحدود الدنيا هو الذي يدفع بمزيد من العمل السياسي المنظم والواعي في الاوساط الاجتماعية التي لم يسدها التنظيم بعد، لا سياسيا ولا حزبيا. لذلك، أعتقد بان ضمانات الديموقراطية عند الناس والمجتمع كبيرة، ولكن يبقى، كما أشرت وساظل أشير دائما، ان خطورة الديموقراطية تاتي من التباين في توصيفها عند القوى السياسية.

□ «الشروق»: اين موقع المراة اليمنية في العمل النيابي والانتخابات المقبلة؟

■ د. ياسين: اذا سالتني عن الأمنية فهي ان أرى المرأة اليمنية، وقد تبوأت مكانتها الطبيعية في الحياة السياسية، سواء في الانتخابات أو في مجلس النواب المقبل، وأيضا في الحياة السياسية بشكل عام، هذه الرغبة أرجو لها ان تتحقق، وان يتخلى الرجل قليلا عن أنانيته بالنسبة الى المرأة. هذا هو المطلوب في الوقت الحاضر، ولا أستطيع في هذا الوقت تقييم مكانة المرأة، لكونها مازالت «تحت الأرض» كما يبدو، وبحكم ثقل عوامل التخلف التي تقيد حركتها وتحد من انطلاقها. ومع ذلك، توجد وجوه متعددة. عندنا الكاتبة الصحافية والشخصية النسائية السياسية والحزبية والنقابية واستاذة الجامعة والبرلمانية، وكذا المهندسة والطبيبة الخ. وهي أسماء لامعة ومعروفة للجميع.

□ «الشروق»: ما هو تصوركم لمستقبل الديموقراطية في منطقة الجزيرة والخليج العربي؟

■ د. ياسين: قد نبدو الآن «مشغولين» بقضية الديموقراطية في اليمن، وربما أن أولوياتنا في الوقت الحاضر، سواء الفكرية أم السياسية، هي ان نكمل تصوراتنا في شأن الديموقراطية في اليمن، أما في ما يتعلق بدول الخليج وشعوب المنطقة فنتمنى ان تكون أكثر قدرة على ان تحدد طريق مسارها وهي أكثر معرفة بظروفها.

الديموقراطية والقبلية

□ «الشروق»: يلاحظ اتساع رقعة

15/١٥

الولاءات القبلية في اليمن. فكيف توفقون بين تلك الولاءات والبناء الديموقراطي الذي تريدون للجميع الالتفاف حوله؟

■ د. ياسين: الناس يقبلون في الوقت الحاضر بالانخراط في الاحزاب. وتلاحظ على راس كثير من الاحزاب رؤساء قبائل وشخصيات اجتماعية معروفة. وهذا دليل على ان هناك ترابطا وثيقا في عملية التحول الاجتماعي التي تشهدها اليمن. لم تعد القبلية مغلقة على نفسها، وانما اصبحت في نطاق العمل الحزبي، وبه تنفتح على بعضها بعضا، وان ينظر الآن للعمل الحزبي والسياسي بترابطه الوثيق مع البنية الاجتماعية التي لم تعد شيئا جامدا محكوما بالعزلة كما كان، فهذا أمر جيد. كل ذلك يبشر بانفتاح الكيانات المعزولة في البناء الاجتماعي اليمني على مجتمع اكبر يقوم على أساس المصالح المشتركة، وترابط المصالح يعني علاقات الناس، وهذا ما قصدت به التحديث والبناء الاجتماعي الجديد.

□ «الشروق»: ولكن لماذا تسمحون بدخول المرافقين المسلحين للنواب الى مبنى المجلس؟

■ د. ياسين: الحقيقة ان السلاح وحمله بالنسبة لليمني قضية يبدو انها معقدة وليست منعزلة عن شخصيته الخاصة، في بعض الاحيان أشبه حامل السلاح هنا في اليمن بالشخص الذي يحمل في يده كتابا او عصا او «مشدة» وهو يسير في الشارع. واذا سار في يوم من الايام من دون السلاح الذي يحمله أصبح كأنه فاقد شيئا مهما، ويبدو ان السلاح مرافق لليمني ليس بهدف الاستخدام في أكثر الاحوال بقدر ما انه «خبير»، أعني صديقا. وقد تحدثنا في مجلس النواب عن حمل السلاح واقتنع الاعضاء بعدم حمله داخل المجلس، وببقاء المسلحين خارج المجلس. وقد يكون هذا انعكاسا لما هو موجود في المجتمع بشكل عام.

مستقبل الاستثمار

□ «الشروق»: قال كلود شيسون ان المستثمرين لن ياتوا الى اليمن والرصاص يلعلع في الاجواء. فما هو مستقبل الاستثمار في الظروف الحالية؟

■ د. ياسين: ربما، لا يعرف كلود شيسون ان الرصاص عندنا يلعلع حتى في حفلات الزفاف. لعلعة الرصاص التي اشار اليها كلود شيسون هي تعبير ضمني عن عدم الاستقرار كما اراد - ربما - ان يقول. وفي هذا

الجانب هو محق ولا يعد ذلك اكتشافا. غير انني أعتقد بأن دولة الوحدة تبني اسس استقرارها على قاعدة الاعتراف بالديموقراطية كأساس لذلك. وشخصيا لا أستطيع ان أبحث عن الاستقرار خارج هذه الحقيقة. وهناك أيضا مهمة أخرى امام دولة الوحدة، وهي ان تبسط الاجراءات أمام المستثمر، وان تخلق الجهاز الذي يتعامل مع الاستثمار. الجهاز البسيط المرن والكفء الذي يتعامل مع الاستثمار بخبرة عالية، أي، باختصار، ايجاد مناخ للاستثمار. أما اليمن فيكفينا ان نضرب مثلا انه في اثناء احداث الخليج، والمنطقة ملتهبة، تقدمت للاستثمار في اليمن أكثر من ١٥ شركة في مجال النفط، والدليل على ذلك ثقة الناس بامكانات هذا البلد الاقتصادية، وبما يتوافر فيها من موارد. ويبقى ان نكمل ما منحنا الله اياه من امكانات بخلق المناخ المناسب لاستثماره، وهذا بيدنا لا نحسبه على أحد. الأمر بأيدينا. نستطيع فعلا ان نوفره، ولا ننتظر من احد ان يفعل ذلك.

أين وحدة الجيش؟

□ **«الشروق»: طال أمد توحيد الجيش بسبب ما يثار من ان هناك خلافا بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر.. ما هو دور المجلس كمشرع يمكنه حسم المسالة؟**

■ د. ياسين: المجلس شرّع العديد من القوانين المنظمة لاعادة بناء الجيش والشرطة والأمن، وكان آخرها قانون شروط الخدمة في القوات المسلحة والأمن وعدد من القوانين الأخرى.

هذا كان دور المجلس في ما يتعلق بهذه المؤسسة المهمة. وأنا أنظر الى مسالة توحيد ما تبقى من المؤسسات ودمجها في بعضها بعضا وأعادة بنائها، سواء أكانت عسكرية أم مدنية، باعتبارها واحدة من ضمانات السير بالوحدة الى الأمام، ولذلك تبقى مهمة انجازها ضرورية قبل نهاية الفترة الانتقالية.

□ **«الشروق»: يفيد بعض مصادر الصحف العربية ان هناك ثلاثة تيارات تتصارع داخل الحزب الاشتراكي. ما صحة ذلك؟**

■ د. ياسين: الحزب الاشتراكي اليوم موحد أكثر من أي يوم مضى، على الأقل يتوحد ازاء ثلاث قضايا: قضية الوحدة، والديموقراطية، والتحديث أي الاصلاح. ويتوحد أيضا امام بقاء مكانته في الحياة السياسية، واستمراره كواحدة من المؤسسات السياسية الحديثة التي تسعى نحو الحفاظ على الوحدة وانتصار الديموقراطية وخلق مجتمع مدني حديث يقوم على أساس العدالة الاجتماعية، فهذا هو ما يتوحد الحزب الاشتراكي اليمني اليوم. ويبدو ان من يحللون أوضاع الحزب مازالوا يحللونها بمنظار قديم تعودوا عليه، ولا يمكن القول انه لا توجد داخل الحزب رؤى متباينة، ولكنها لا تصل الى حد تقسيم الحزب الى ثلاثة تيارات يتكلمون عنها، واحيانا يتكلمون عن تيارين: «حمائم» و«صقور». على العكس، التباين داخل الحزب يوحده اكثر، ويؤكد الروح الديموقراطية التي تسمح بتداول الرأي والرأي الآخر واحترام رأي الأقلية حول أية قضية مطروحة واحترام رأي الأغلبية ـ عندما يسود ـ حول قضية أخرى، لذلك، فما يعتمل داخل الحزب هو جو ديموقراطي سيكون له الأثر المستقبلي في استمرار بقاء الحزب متمسكا بثوابته التي أشرت اليها سلفا ومتفاعلا مع مستجدات الحياة.

□ **«الشروق»: يقولون ان الحزب الاشتراكي يضغط لتاجيل اعلان عدن منطقة حرة. لماذا؟**

■ د. ياسين: ما مصلحته في ذلك؟ ان ما يقال حول الحزب كثير جدا، ولا يمكن للحزب ان يجاري الشائعات التي تروج ضده، ربما لأنه كان صادقا ولايزال في ما يتعلق بقضايا عدة، ولم يألف حتى الآن مجاراة الحرب بالشائعات التي يجيدها الكثيرون. مع ذلك، أستطيع ان أقول ان الحزب أقر قيام منطقة حرة قبل قيام الوحدة وأصدر قانونا بذلك وهو في السلطة في الجنوب. وبعد الوحدة، ظل يتحدث عن المنطقة الحرة ويعمل من اجلها في

> **“ أولوياتنا الآن اكمال تصوراتنا في شأن الديموقراطية في اليمن**

اطار السلطة مع المؤتمر الشعبي العام، ولا أعتقد بأن هناك مصلحة لا للحزب الاشتراكي ولا للمؤتمر الشعبي أو أية قوة أخرى من اجل الا تكون هناك منطقة حرة في اليمن يستفاد عبرها من مزايا موقعنا الجغرافي في المنطقة. كما احب ان أوضح انه لا توجد للحزب مصالح متناقضة مع قيام المنطقة الحرة. ربما توجد مصالح من هذا النوع لقوى أخرى غير الاشتراكي.

□ **«الشروق»: تقولون ان الحزب يعرف الجهة التي تقف وراء حوادث اغتيالات بعض قادته. فلماذا لا تعلنون عن تلك الجهات؟**

■ د. ياسين: الحزب ليس محكمة، ولا يريد ان يلعب دور المحكمة او القاضي، أو دور النيابة العامة، وترك ذلك للأجهزة المختصة وطالبها بان تكشف عن تلك الحوادث. وأريد ان أقول لك انه جرى صباح يوم ٧/٢٢ ضرب مقر الحزب في احدى مناطق ذمار بالقذائف الصاروخية والرشاشات، وهذا يجب ان تقوله الاجهزة المختصة وليس الحزب.

□ «الشروق»: وماذا يمنع ان يحدد الحزب الجهات التي يعرف انها تقف وراء ذلك؟

■ د. ياسين: بقدر ما نكون دولة نظام وقانون علينا ان نسعى في اتجاه تثبت النظام والقانون الذي يجب ان يطال المجرمين. ربما

هناك من يدفع الحزب أو يحاول ان يختبره في مصداقيته في ما يتعلق بدولة النظام والقانون، وما علينا نحن في الحزب الاشتراكي الا ان نكون في مستوى هذا الاختبار. ولا يعني ذلك؟ التفريط في ان يحمي الحزب نفسه.

□ «الشروق»: لكن على الرغم من كل الحوادث الماضية لم تقل الجهات الامنية المختصة او تفصح عن شيء. بم تفسر ذلك. وهل له علاقة ببعض مواقف الحزب؟

■ د. ياسين: الجهات الأمنية المختصة مطالبة الى الآن بتقديم نتائج الى مجلس النواب ولم يصلنا شيء منها.. مازالت مطالبة، وعليها ان تتحمل مسؤوليتها. ونعتقد بان لديها الامكانات الكافية لمعرفة ان لم يكن كل المجرمين فعلى الأقل جزء منهم.

□ «الشروق»: هل صحيح ان هناك سجناء من اعضاء الحزب لم يطلق سراحهم حتى الآن؟

■ د. ياسين: هذا دليل على ان الحزب ينظر الى المسجونين السياسيين اذا وجدوا، سواء أكانوا من الحزب أم من غيره، نظرة واحدة. واذا كان هناك سجناء سياسيون بشكل عام فعلى الناس ان يتحدثوا عنهم. وعلى حد معرفتي ان آخر مجموعة من المسجونين اطلق سراحهم قبل فترة.. ولا أدري اذا كان مايزال هناك سجناء. وقد أكدت الجهات المختصة اكثر من مرة امام مجلس النواب عدم صحة ذلك.

□ «الشروق»: هل سيؤثر وضع اليمن الاقتصادي على مسار المحادثات اليمنية - السعودية حول الحدود؟

■ د. ياسين: يقال دائما ان المفاوض الناجح هو الذي يكون بيده ان يختار المكان والوقت المناسبين للتفاوض، وقد يحلو للبعض ان يقول ان الوقت غير مناسب لليمن بقدر ما هو مناسب للطرف الآخر، اذا تخلينا «مؤقتا» عن موضوع المكان ولم يعد التفاوض حول الحدود خيارا يمنيا أو سعوديا بل قضية

مشتركه.. المهم اقتناع الجميع بمسالة التفاوض لكونها احدى الطرق لحل المشكلة بين البلدين الشقيقين، ولابد من الاتفاق على الأسس وستفتح بكل تأكيد الطرق امام الطرفين لاجراء الحوار. وقد تطول المفاوضات أو تقصر، ولكن المهم هو الوصول الى حل لهذه المشكلة.

□ «الشروق»: وما تصوركم لمستقبل العلاقات اليمنية - الخليجية في ضوء الحوار اليمني السعودي؟

■ د. ياسين: الا يمكن النظر الى العلاقة مع الخليج بمعزل عن هذا الحوار أيضا؟ فمصالح الناس والشعوب تقوم اليوم على العلاقات المباشرة والعلاقات التي تحكمها المصالح المتبادلة. واعتقد بأن لليمن مصالح في دول الخليج ولدول الخليج مصالح في اليمن، وبمعزل عن أي حوار هنا أو هناك. اني أعتقد بأن المصالح أكبر، مصالح الشعوب والبلدان، اذا ما نظر اليها في صورتها المباشرة. ■■



المصدر الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انفجار قرب منزل احد مشايخ بكيل

صنعاء: جنود يقتلون عقيداً في وزارة الداخلية

□ صنعاء –
من حسين محمد سعيد:

■ اعلن مصدر امني في صنعاء ان جنوداً كانوا برفقة الملازم عبدالله العياشي، احد ضباط جهاز الشرطة الجنائية، قتلوا عصر اول من امس الثلثاء في العاصمة العقيد علي مرشد الشـــوافي، وهو ضـــابط في وزارة الداخلية والامن.

واوضح المصـــدر ان «المبـــاحث الجنائية تلقت عصر الثلثاء بلاغاً عن حـــادث اعـتـداء مسلح على عـائلة المواطن يحيى الاخفش في احد احياء صنعاء. فتوجه ضابط المباحث الملازم عبدالله العياشي ومعه اربعة جنود الى مكان الحـــادث فـوجـد سـيـارة «هايلوكس» وفيـهـا ثلاثة اشخاص وعندما طلب منهم مرافقته الى ادارة المبـــاحث اصـــروا على الذهاب بسيارتهم فوافق الضابط».

واضاف ان سيارة الـ «هايلوكس» توقفت قرب مبنى ادارة المباحث وما ان نزل الضـــابط (العـــيـــاشي) للاستفسار عن السبب حتى فوجئ بطلقات نارية فاصيب برصاصة في كتفه واحد الجنود المرافقين له بثلاث طلقات إحداها في بطنه وضابط آخر هو النقيب عبدالوهاب القاضي في ســاقــه، فـاطلق الجنود النار على الجاني العقيد الشوافي وأردوه».

الى ذلك، افاد المصدر نفسه ان عبوة ناسفة انفجرت بعد ظهر الثلثاء في الشـــارع المجـــاور لمنزل الشـيـخ عبدالوهاب سنان في حي الحصبة، لم تسفر عن اي خسائر في الارواح. وقال ان اجراءات التحقيق في الانفجار لا تزال مستمرة.

ويذكـر ان الشيخ عـبـدالوهاب سنان هو احـد مـشـايخ بكيل ومن المبادرين بعقد ما عرف بـ «مؤتمر التــلاحم الوطني» في كانون الاول (ديسمبر) الماضي وصدرت عنه مواقف في كثير من الشؤون الداخلية لليمن. واتهمت احزاب وصحف محلية المؤتمر بانه يهدف الى «الوقيعة بين قبائل حاشد وبكيل» وان عقده جرى بتحريض من عناصر قبلية في الحزب الاشتراكي اليمني بهدف التنافس السياسي.

على صعيد آخر، اكدت صحيفة «الثورة» الرسمية انه بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات يكون موعد الاستحقاق الانتخابي اقترب وأتت «اللحظة التي تمثل امتحاناً للديموقراطية ولمدى ممارستها بوعي ومسؤولية». ونبهت الى ان «الديموقراطية لا تزال في مرحلة تتطلب ممارستها الوعي ضماناً للوصول الى مرحلة النضج، لانها منذ اعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية لم تمارس عملياً واول هذه الممارسة ستتجسد في انتخابات تشريعية في ظل التعددية الحزبية». وشددت على ان الانتخابات «لتكون حرة ونظيفة، لا بد من ان تكون بعيدة عن ممارسة اي اعمال عنف او ضغوط داخلية وخارجية».

مشيرة الى ان كل ذلك لن يتحقق «إلا بتعاون كل الاحزاب والتنظيمات السياسية».

واعربت الصحيفة عن اعتقادها بان من اهم عناصر إنجاح الانتخابات «هو توافر حسن النية واذا اخلصت النيات فان ذلك كفيل بان يتوصل الجميع الى اقتناع كامل بان المشاركة في صنع القرار حق عام».

وخلصت الى ان الديموقراطية في اليمن «لم تعد قضية ايديولوجية او رغبوية، وانما اصبحت قضية من القضايا التي يحتاج اليها كل مواطن (...) ان اليمن يمر اليوم بمرحلة (...) تتطلب من كل القوى التعامل مع القضايا الوطنية بوعي ومسؤولية وتوحيد الجهود لتنصب كلها في خدمة الوطن وقضاياه المختلفة».

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجاوي: الديمقراطية أنعشت المخلفات القديمة

لجنة الانتخابات اليمنية تجتمع اليوم لتسمية القاضي العرشي لرئاستها

عدن: من لطفي شطاره

علمت «الشرق الاوسط» ان اللجنة العليا للانتخابات في اليمن ستعقد اول اجتماع لها صباح اليوم، بعد ان أدت اليمين امام الرئيس علي عبد الله صالح مساء أمس الاول، وستكون اول المهام على جدول اعمال الاجتماع هي تسمية القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام - الشريك الاساسي في الحكم مع الحزب الاشتراكي - رئيسا للجنة، بعد اتفاق الحزبين الحاكمين على ترشيحه لشغل هذا المنصب.

ومن المقرر ايضا ان تستعرض اللجنة المهام المطلوب انجازها خلال الاشهر المتبقية من الفترة الانتقالية قبل اجراء الانتخابات في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، ومن بينها اعداد سجلات الناخبين، وتقسيم المدن اليمنية الى دوائر انتخابية، ووضع الضوابط والقواعد للحملات الاعلامية والدعائية لبرامج الاحزاب في وسائل الاعلام الحكومية والخاصة.

وعلى الصعيد نفسه دعا عمر الجاوي - زعيم حزب التجمع الوحدوي اليمني - الحزبين الحاكمين الى اعطاء مزيد من الحرية للاحزاب السياسية القائمة، كضمان لاجراء انتخابات حرة ونزيهة، والتزامهما باقرار الأمن لتوفير مناخ الشرعية الضروري لحرية الانتخابات، بدلا من اللجوء الى الخطط والاجراءات الاستثنائية.

وحمل الجاوي الحزبين الحاكمين مسؤولية عدم دمج المؤسسات الامنية، وقال في مقابلة تلفزيونية بثتها القناة الثانية في عدن مساء امس الاول - ان «من مصلحتهما عدم دمج المؤسسة العسكرية حتى هذه اللحظة»، وأن «دمجها سيتم عندما توجد قاعدة وطنية واحدة»، مستبعدا وجود صعوبات فنية تكون قد حالت دون دمج الجيش والأمن. وأوضح ان الصعوبة تكمن في ان مصلحة الاطراف الحاكمة تقتضي تأجيل الدمج، وهو امر يضر بالوطن بصورة مباشرة.

وأكد الجاوي انه «باسم الديمقراطية انتعشت المخلفات السابقة مثل الفئوية المناطقية»، وكشف عن انعقاد مؤتمرات لهذه الجماعات خلال الايام القليلة الماضية، وتوقع ان تتكرر في ايام الانتخابات. ولم يستبعد ان تتحول عملية الترشيح من جانب الاحزاب وفقا لمقومات الانتماء الجغرافي او علاقات الاسرة والنسب.

وقال ان حزبه يسعى الى تحقيق الدولة اليمنية الحديثة، من خلال العودة الى الشرعية، والاستناد الى الدستور، مضيفاً ان قانون الاحزاب لا ينتمي الى مواد الدستور، وان «الاحزاب الموجودة في الساحة اليمنية غير شرعية» لعدم وجود جهة يمكنها تسجيل الاحزاب وفقا لما نص عليه الدستور.

ورحب بعقد تحالفات حقيقية وتنسيق منظم بين مختلف الاحزاب اليمنية خلال الاشهر المتبقية للفترة الانتقالية قبل اجراء الانتخابات.



اجتماع لجنة الانتخابات وتعثر التحضير للمؤتمر الوطني

الرئيس اليمني: غير مرتاحين في السلطة والصحف تنتقد اعتكاف البيض في حضرموت

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطاره

عقدت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية اجتماعها الاول امس، وانتخبت القاضي عبد الكريم العرشي - عضو مجلس الرئاسة وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام - رئيساً، ومحمد سعيد عبد الله وزير الادارة المحلية نائبا للرئيس، وعبد الرحمن مهيوب - امين سر القيادة القطرية لحزب البعث (جناح العراق) - مقرراً.

وتطرقت اللجنة بعد ذلك الى جدول الاعمال، حيث اشار العرشي الى ان المهام الموكلة الى اللجنة تتطلب بذل الجهود لإنجاح اجراءات عملية الانتخابات بكل دقة وأمانة، وبما يخدم اهداف وتطلعات الشعب اليمني في الديمقراطية. وقال ان ذلك يتضمن «وضع النظام الداخلي لتنفيذ عملية الانتخابات، من خلال تحديد تشكيل اللجنة المركزية المشرفة واللجان الميدانية التي ستتولى التسجيل للانتخابات، والاجراءات التحضيرية».

واكد مصدر مسؤول في اللجنة العليا للانتخابات لـ «الشرق الأوسط» أن الاجتماع بدأ بالفعل مناقشة النظام الداخلي لتسيير عمل اللجان الفرعية، واتفق على عقد الاجتماع الثاني يوم الاحد المقبل.

ومن ناحية اخرى صرح مصدر مسؤول في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لـ «الشرق الأوسط» بأن اللجنة ستعقد اجتماعاً موسعاً غداً لمناقشة واقرار الصيغ النهائية لمشروعي وثيقتي «ميثاق العمل السياسي» و«الخطة التنفيذية لتهيئة الاجواء للانتخابات» لتقديمها الى المؤتمر في وقت لاحق، واكد المصدر ان المؤتمر الشعبي العام - احد الشريكين في الحكم - والتجمع اليمني للإصلاح وحزب البعث (جناح العراق) والحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي الناصري يضرون على تحفظاتهم بشأن المؤتمر، ويطالبون بإعادة تشكيل هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية، بعد ان كانوا قد طالبوا في وقت سابق بتوسيعها فقط.

وأوضح ان تلك الاحزاب لم تشارك في اجتماعات اللجنة يومي الاثنين والأربعاء الماضيين بهدف تعطيل المؤتمر، بينما واصلت بقية الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية مشاركتها الفعالة، بهدف عقد المؤتمر في الفترة بين ٣١ اغسطس (اب) و١٥ سبتمبر (ايلول) المقبل. وقال ان المؤتمر يشكل رديفاً لمساعدة اللجنة العليا للانتخابات على انجاز مهمتها في اجواء هادئة ومستقرة، وستتواصل اعمال التحضير له، حتى لو اصرت الاحزاب المتحفظة على موقفها من مقاطعته.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح - الامين العام للمؤتمر الشعبي العام - قد صرح في اجتماع مساء أمس الاول مع المسؤولين والمشايخ والشخصيات الاجتماعية بمحافظة مأرب - مركز انتاج النفط في اليمن - ان القيادة والاحزاب مصران على عقد الانتخابات في موعدها، وقال «لن نسمح بعد الآن بإقلاق الامن، وستتخذ عقوبات صارمة ضد كل من تسول له نفسه اخلالا بالامن او الاستقرار في البلاد». وقال الرئيس اليمني «نحن غير مرتاحين في كراسي السلطة»، ووصفها بأنها «كراسي جهنم»، وأوضح قوله «نريد ان يعيش جميع الناس في استقرار ورخاء، والنهوض الشامل باليمن نحو التنمية».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٢

ومن جانب آخر انتقد عدد من الصحف اليمنية غياب نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض عن ممارسة نشاطه، وخاطبته صحيفة «صوت العمال» الاسبوعية ـ الناطقة باسم النقابات اليمنية ـ في عددها الصادر امس قائلة ان الجماهير اليمنية تريد ان تعرف سبب الاعتكاف او الغياب، وتريد ان تطلع على كل ما يدور وراء الكواليس، لكي تستطيع ان تقرر ان تكون معك او ضدك».

وأضاف المقال «ان شعبنا لا يريد منك سوى ان يعرف الحقيقة، وسترى كيف يقف الى جانبك، وان تخلت عنك بعض قيادات حزبك، لكن الجماهير ستعرف انك ـ من اجلها ـ تحملت، ومن يدريك كيف تدور الدوائر؟ وعلى كل فقد عهدناك صريحاً وقوياً وصادقاً فامنحنا الحقيقة».

وقد امتنع جار الله عمر ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ـ عن التعليق على الاسباب التي ادت الى اعتكاف نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب لأكثر من اسبوعين في مسقط راسه في محافظة حضرموت، وقال في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ان الاختلاف داخل الحزب لا يسمى مشكلة، وفي حال وجود أي خلاف داخل الحزب سيعلق عنه».

واضاف ان المكتب السياسي للحزب عقد اجتماعاً الاسبوع الماضي لم يحضره الامين العام والامين العام المساعد للحزب، ناقش فيه اهم قضية تتعلق بمستقبل العلاقة بين الحزب والمؤتمر، وعلاقة الحزب بمختلف الاحزاب والتنظيمات السياسية، وقرر البحث عن القواسم المشتركة والتقليل من نقاط الخلاف مع الآخرين.

في اشارة المرور وفي اثناء توقف سيارة الاجرة في العاصمة اليمنية «صنعاء» نادى احد الباعة الجائلين عارضا مجموعة من السلال البلاستيكية الخاصة بتقديم «التفاح» و«الموز» و«الخوخ»

ورد السائق قائلا: عندما نستطيع شراء هذه الاشياء «الفواكه» في يوم ما سنبحث عنك!

ارخص من الفواكه واكثر منها الصحف الصادرة في هذه الأيام في اليمن..

اكثر من ١٨٠ صحيفة واكثر من ٤٠ حزبا. الوان متعددة من البضاعة والطرح السياسي بدأ اليمنيون في مضغها

لينضموا بدورهم إلى بلد عربي آخر كان فطوره وعشاؤه إلى وقت قريب وجبات من السياسة في ظل انعدام «القمح»!

الحملات الانتخابية بدأت مبكرا، وباستثناء التجمع اليمني للاصلاح «حزب إسلامي» لا يستطيع الزائر لليمن ولا المقيم ان يدرك بالتحديد موقع الحكومة وموقع المعارضة، وبعبارة اخرى من هم الذين يحكمون ومن هم الذين يعارضون!



الشيخ عبدالله الأحمر:

سنخوضها مهما كانت مزورة

أنا أكبر معارض لكنى جزء من السـ

«الاشتراكية» سنلغيها والذين يترحمون عليها هم العاطلون

المعارضة تصنفه احيانا من افراد السلطة، وأفراد السلطة يصنفونه معارضاً.. هادىء الطبع.. حاد العبارة حين يهادن! وهادىء جدا حين يعارض! هنا تكمن أهمية شخصية الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس التجمع الوطنى للاصلاح فى اليمن.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الصحوة

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٢

● **قلت له: ماذا عن الانتخابات؟**

- قال: اتفاقية الوحدة تنص على ان الفترة الانتقالية ٣٠ شهرا وهى على وشك الانتهاء كما تنص على أن تكون هناك مساحة حرة قبل نهاية هذه الفترة.. أى خلال هذه الأسابيع القادمة. والرئيس ونائبه يؤكدان فى مقابلاتهما الصحفية وغير الصحفية على اجراء الانتخابات فى موعدها، وقد صدر قانون الانتخابات بالفعل وهاهم الآن قد أعلنوا عن تشكيل لجنة الانتخابات.. غير اننى أقول ان أمام هذه اللجنة مهام كبيرة أبرزها تحديد الدوائر والاتفاق على نسبة كل دائرة وأخشى ان تستغرق مهمة اللجنة اكثر من الوقت المحدد لها. وبالنسبة لنا مازلنا متمسكين بان تتم الانتخابات فى موعدها.

● **هل هناك ضمانات لإجراء انتخابات نزيهة؟**

- كل الناس لديهم شكوك فى ان تكون نزيهة اذ لابد من حدوث تلاعب وتحايلات وتزوير من قبل السلطة التى بيدها كل شىء.. بيدها أسباب التحايل والقدرة على التزوير.. الشك اذن موجود لدى الجميع.

● **وهل ستخوضون الانتخابات برغم كل ذلك؟**

- نعم سنخوضها حتى ولو لم تتوفر الضمانات.

● **ماهى اذن فرص نجاحكم فى ظل هذه الظروف؟**

- لنا أمل عظيم فى ان نحوز على عدد كبير.. املنا كبير اذا كان التلاعب بصورة أقل.. لكننى لا أستطيع تحديد النسبة.

أعترافهم بالحق

● **هل لكم وجود فعلى فى المحافظات الجنوبية؟**

- نعم لنا هذا الوجود.

● **بنفس نسبة الشمال؟**

- لا، بالتاكيد.

● **ما موقفكم من الدستور الحالى؟**

- موقفنا واضح حتى قبل اعلان الزخدة وحاولنا الا يتم اعلان الوحدة الا بعد تعديل الدستور، لكن قيادة الشمال اصرت فى ذلك الوقت على ان يصوت على الدستور بعلاته، فوافق مجلس الشورى، وكان هذا الاصرار مدعوما بالتهديد والوعيد.. وبالطبع صوت عليه بالاغلبية على ان يترك التصويت الشعبى لما بعد الوحدة.. وبعد الوحدة طرح الدستور للاستفتاء على الشعب ووقفنا موقفا واضحا فعارضنا الدستور وعارضه الشعب كله وتم التصويت بنسبة قليلة جدا لاتتجاوز ٢٠٪ وقالت الدولة إنها ٩٠٪ ونسبة الموافقة ٩٨٪! اننا نرى انهم لم يكونوا بحاجة للتصويت والمسألة كلها إلهاء للناس وإيجاد مشاكل وصرف أموال ومع ذلك كله عادوا بعد سنتين ليطالبوا ويتحدثوا بضرورة تعديل الدستور!

● **من هؤلاء الذين عادوا بالتحديد؟**

- الحزبان الحاكمان.

● **وماذا كان ردكم عليهم؟**

- قلنا لهما إننا موافقون، فالرجوع إلى الحق فضيلة.. لقد عدتما لما كنا نطالب به، لكنهما اختلفا فيما بينهما خاصة فى الاجراءات والمواد التى ستعدل وتلك التى ستبقى وفجأة سكتا إلى مابعد الانتخابات.

● **ما منطلقاتكم فى تغيير الدستور؟**

- إن الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع وان كل قانون يتعارض مع الدستور هو باطل وازالة كل ذكر لكلمة «اشتراكية».

● **قلت له: لقد اطلعت على اقتراحاتهم أو أفكارهم ورايت انهم ايضا يقولون ان الإسلام هو دين الدولة؟**

- هذا كلام عام ولا معنى له.

● **هل تعتبرون مطالبتكم بالابقاء على المواد المتعلقة بالمعاهد العلمية فى قانون التعليم استثناء من القاعدة؟**

- قانون التعليم برمته قانون ممسوخ وغير صالح للتربية والتعليم فى بلد مسلم كاليمن.. ومامحاولتهم لإلغاء المعاهد ومدارس تعليم القرآن الا جزءا من هذا القانون الممسوخ. ان حملتهم هذه قد تدخل ضمن حملة عالمية تستهدف الإسلام.

● **دعوتم لمؤتمر للخلاص الوطنى احتجاجا على اصرارهم على إلغاء المعاهد والمدارس فهل ترون ان الوقت مناسب لهذا المؤتمر؟**

- لقد بدأوا فحولوا الموضوع إلى موضوع سياسى، انهم يرون ان خريجى هذه المعاهد والمدارس هم قاعدة التجمع اليمنى للاصلاح.. وسوف نستمر فى الاحتجاج، بل الرفض لكل شىء يحول دون المكتسبات الإسلامية. اننا لا نستطيع ان نقف ضد قيم ومبادىء هذا الشعب ولا نستطيع ان نتحكم فى العواطف الإسلامية.

● **يسال العلمانيون دائما: هل انتم جاهزون للحكم ام انكم تكتفون بترديد شعار «الإسلام هو الحل» دون ترجمة هذا الشعار إلى واقع عملى؟**

- هذه النغمة تتردد فى أماكن كثيرة وهى كلمة حق يراد بها باطل، والا فلماذا لايوجه هذا الطلب «الترجمة إلى واقع عملى» إلى الأحزاب العلمانية الأخرى؟

● **اذن فلنسال السؤال بطريقة اخرى: هل لديكم عقول وخبرات تسعى لوضع برامج اقتصادية وسياسية تصلح للتطبيق والقيادة؟**

- لدينا اكفا الكوادر السياسية والاقتصادية والاعلامية والتربوية ايضا.

الوهم الكاذب

● **وماذا عما يثار حول بعض الانشقاقات الموجودة داخل الحزب؟**

- هذه الشائعات صدرت عن صحف «الاشتراكية»، والإسلام يقول لعنة الله على الكاذب والمثل الشعبى عندنا يقول «اللى مايستحى يفعل مايشتهى». لقد قالوا ان هناك خلافا حادا بينى وبين الشيخ الزندانى وكتبوا مؤخرا انى ضيقت عليه حتى اضطررته إلى العودة إلى المملكة العربية السعودية. وكل ذلك لا أساس له من الصحة والشيخ معنا ولنا ومنا وهو استاذنا الكبير ومرجعنا بل هو منظر الحزب.

● **يتحدثون ايضا عن اسباب تاجيلكم للمؤتمر العام للحزب فما ردكم؟**

- نحن نعد له وبإذن الله سينعقد قبل خوض الانتخابات. لقد كنا نتمنى عقده



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٢

فى شهر محرم الماضى لكنهم شغلونا باشياء كثيرة.

● **ما موقفكم من تعدد الاحزاب فى حالة وصولكم للحكم؟**

- الديمقراطية او الشورى بمعنى إسلامى أوضح هى المخرج من كل شىء. لقد انفتح الباب على مصراعيه فتشكلت عشرات الأحزاب منها القوى ومنها الضعيف ولسوف نتمسك بالشورى ونطبقها على عكس هؤلاء الذين يطرحون الديمقراطية لمجرد الاستهلاك.. سنتمسك بها فعلا وعملا.

الاغتيالات!

● **مارأيكم فى ظاهرة الاغتيالات؟**

- معظمها ليس صراعا على السلطة بقدر ماهى خلافات شخصية، وبحمد الله نحن فى التجمع بعيدين عن مثل هذه الأمور.

● **يقولون ان هناك تنسيقا بينكم وبين حزب «البعث» اليمنى فهل هذا صحيح؟**

- نحن لانعادى اى تنظيم ولدينا استعداد للتفاهم والحوار مع كافة الأحزاب بما فيها الحزب الاشتراكى!

● **يقولون انك تمثل حلقة الوفاق المستمر مع الرئيس على عبدالله صالح برغم وجودكم فى حزب معارض هو التجمع اليمنى للاصلاح فما تعليقكم؟**

- أنا شخصيا لى مكانتى الاجتماعية ولى موقعى وتكوينى الذى لم يكن تابعا للتجمع اليمنى للاصلاح فقط برغم اننى رئيسه.. فموقعى الاجتماعى والقبلى يحتم على الانفتاح على اليمنيين كلهم.. بل اننى اعتبر نفسى برغم وجودى فى التجمع جزءا من السلطة بحكم مكانتى.. من هذا الاطار تتبلور علاقتى بالرئيس وبغير الرئيس من أبناء بلدى.

توقعات

● **ماذا تتوقع لليمن فى الفترة المقبلة؟**

- اليمن يواجه تحديات كثيرة من أول الثورة وحتى الآن، لكن رعاية الله تلطف بنا دائما فنحن متفائلون بان اليمن سيخرج من كل الأزمات عما قريب. أملنا كبير فى الانفراج وان اليمن سيخرج من هذه المحن سالما. باذن الله.

● **مارايك فى العبارة التى يرددها بعض شباب المحافظات الجنوبية والتى تقول «رحم الله أيام الحزب»؟**

- هذه العبارة أو هذه النغمة لها أسبابها فالعاطلون مثلا كان الشيوعيون يتكفلون بمعيشتهم «على الكفاف»، كانوا يحفظون لهم الرمق لأنهم يملكون كل شىء بما فى ذلك ارادة الانسان ولقمة عيشه.. لقد كانوا يقدمون لهؤلاء العاطلين «قوت الذى لايموت» وبعد الوحدة انفرجت الامور وبدأ الشعب يتحمل مسئولية نفسه، وعندما ظهرت بوادر رد الحرية والتحرك والسعى للقمة العيش كان هؤلاء العاطلون قد تعودوا على البطالة وتعودوا على البقاء فى أماكنهم حتى تأتيهم لقمة العيش بالأمر! لقد اكتشف هؤلاء ان حالتهم الآن اسوأ من الماضى فبدأوا يرددون هذه النغمة!

الاقتصاد والمرأة

● **والاقتصاد اليمنى؟**

- هذا جانب مهم جدا وحساس للغاية فالصادرات كادت تكون معدومة أما الواردات فهى كل شىء تقريبا.. وفرص العمل قليلة لانعدام الأموال اللازمة لتشغيل المشروعات.. صحيح ان لدينا امكانات طبيعية لكنها تحتاج إلى أموال لتشغيلها والزراعة هنا تعتمد على الأمطار.

● **وعمل المرأة؟**

- الاشتراكيون والعلمانيون يرفعون شعار حق المرأة ورعاية المرأة كأنهم الوكلاء والمحامون لها.. لكننا نرى إنها شعارات جوفاء وان تكريم المرأة ورعايتها وحمايتها الحقيقية فى الإسلام، بل ان هذه الحساسية التى يثرثرون حولها عن حقوق المرأة ليست موجودة لدينا فى الإسلام، فالنساء هن شقائق الرجال ولهن مالهم وعليهن ماعليهم ومافرضه الإسلام على المرأة يدخل فى باب حمايتها ورعايتها وليس كبتها وسجنها كما يقولون ■



علي صالح يهدد باجراءات تردع العابثين بأمن اليمن

□ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ اكد الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح تصميم الدولة «على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتثبيت الامن والاستقرار»، معتبراً أن المواطنين «هم ضمان الامن القوي، اما العسكريون فسيكونون عوناً للمواطنين انفسهم في ذلك، اذ لن نسمح بعد الآن باقلاق الامن، وسنتخذ اجراءات رادعة وحازمة ضد كل من تسول له نفسه العبث بامن الجمهورية واملنا كبير في تعاون المشائخ والاعيان والشخصيات الاجتماعية والعلماء والشباب معنا على حفظ الامن الذي هو مسؤولية كل مواطن».

وقال الرئيس صالح في كلمة القاها في محافظة مارب حيث يقوم الآن بجولة تفقدية في المحافظة وبث التلفزيون اليمني تسجيلاً لها: «ان الظروف الاقتصادية التي يمر بها الوطن ليست خافية على احد فالصعوبات تتمثل في عودة المغتربين وشحة موارد النقد الاجنبي وهبوط اسعار النفط وتقلص كميات التصدير وزيادة استهلاكه محلياً اذ بلغ هذه الايام نحو ٦٥ الف برميل يومياً، اي نصف كمية الانتاج. صحيح ان هناك اكتشافات نفطية مشجعة ومبشرة في عدد من المحافظات سواء في مارب أو شبوة او حضرموت وان شاء الله في المهرة، لكن هذه الحقول النفطية تحتاج الى بعض الوقت لاستثمارها واستغلالها كما تحتاج الى نفقات كبيرة من العملة الصعبة. كما ان النفط لن ياتي الا بالأمن والاستقرار واي انجاز في الوطن سواء على الصعيد التنموي او الصناعي لن يتحقق ما لم يثبت الامن والاستقرار اللذان هما مطلب الجميع ولا تنمية من دون امن».

واضاف في سياق توضيحه لما يتطلع اليه المواطنون فيما تشرف الفترة الانتقالية على الانتهاء (في ١٩٩٢/١١/٢١): «يعتقد بعضهم بان حياة المجتمع ستتغير بنهاية الفترة الانتقالية، وكان هذا الجيل سيذهب وسياتي جيل آخر». واوضح ان ما سيحصل بعد الفترة الانتقالية هو «انه لن يكون تسكين وظيفي ولا ترقيات ولا منح رتب او قطع اراض او مساكن كما جرى خلال الفترة الانتقالية، وان البشر انفسهم سيكونون موجودين على الساحة. اما الشيء الجديد فسيكون في التشريع وفي الانظمة والامن والاستقرار الذي ننشده جميعاً، وعلينا محاولة تحسين السلوك من الآن، سلوك المواطن وسلوك اجهزة الدولة، والجهاز الاداري لكي يكون مقبولاً بعد نهاية الفترة. اما اذا بقيت الوجوه نفسها بالعبث المالي والاداري نفسه وبالاخلال الامني والتسيب واللامبالاة وسلب ممتلكات الدولة اياها فان هؤلاء لن ينالوا ثقة المواطن في المستقبل».

واختتم كلمته في اجتماع المسؤولين في المحافظة ومديري مكاتب الوزارات والمصالح الحكومية والمشائخ والشخصيات الاجتماعية وممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية: «نحن في اجهزة الدولة لسنا حكاماً بل خدام لهذا المواطن. نحن لسنا مرتاحين الى هذه الكراسي اذ هي كراسي جهنم. نريد ان نقدم شيئاً الى المواطن، وان نحقق مشروعاً حضارياً في الوطن. نريد ان يتسلح المواطنون بالوعي وبالمسؤولية وان يحافظوا على الارض وان يكونوا جيش الجمهورية والوحدة، وان يحافظوا على الوحدة الوطنية ووحدة اليمن، وهذا لن يتم الا بمساهمة كل القوى الوطنية الخيرة. وعلينا ان نصد كل معتد وعابث بأمن بلادنا واستقرارها».

الانتخابات

من جهة اخرى، عقدت اللجنة العليا للانتخابات (١٧ عضواً) اجتماعها الاجرائي الاول قبل ظهر



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

امس، وانتخب القاضي عبدالكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة رئيساً لها، والسيد محمد سعيد عبدالله عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني وزير الادارة المحلية نائباً له، والسيد عبدالرحمن مهيوب عضو مجلس النواب مقرراً.

واشار العرشي في كلمة افتتح بها الاجتماع الى ان المهمات الموكلة الى اللجنة «تتطلب من الجميع بذل الجهود لانجاز المهمة الانتخابية بكل دقة وامانة وبما يخدم اهداف شعبنا وتطلعاته في بناء اليمن الديموقراطي الحر المزدهر». وقال: «ان المهمة التاريخية الملقاة على عاتقنا تجعلنا امام مسؤولية جسيمة تتطلب منا جميعاً المثابرة والجد، ولذا فاننا مطالبون بالدخول في العمليات الاجرائية من خلال وضع النظام الداخلي المنفذ لقانون الانتخابات من خلال تحديد قوام اللجنة المركزية واللجان الميدانية التي ستتولى عملية التسجيل والانتخابات».

واكد عدد من اعضاء اللجنة في كلماتهم اهمية «ان تسود اجتماعات اللجنة روح المحبة والتعاون ليعمل الجميع فريق عمل واحداً خدمة لاهداف شعبنا والوصول الى انتخابات ديموقراطية حرة ومباشرة تضمن كل الحقوق لكل القوى السياسية في الساحة اليمنية في ظل احترام الراي والراي الآخر طبقاً للدستور وقانون الانتخابات والنظام الداخلي المنفذ للقانون».

وقررت اللجنة مواصلة اعمالها في مستهل الاسبوع المقبل. وكانت ادت اليمين الدستورية امام الرئيس صالح يوم الثلثاء الماضي.

يتحالفان أم يتآمران؟!

وثيقة التحالف تكشف حقيقة الوضع بين «المؤتمر» و«الاشتراكى»

اثارت قضية التحالف بين الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى العام ردود افعال واسعة فى صفوف الحزبين من جهة وفى صفوف حزب «التجمع اليمنى للاصلاح» من جهة اخرى.

والتحالف بين هذين الحزبين الحاكمين لم يعد سرا خاصة بعد قيام حزب التجمع اليمنى بنشر وثيقة التحالف فى صحيفة «الصحوة» إحدى صحف التجمع، فما الذى تقوله الوثيقة وما ملاحظات الإسلاميين عليها؟

جاء فى الوثيقة مايلى: التحالف بين الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام يهدف إلى وضع صيغة ترسم علاقة استراتيجية بين التنظيمين تمكنهما من مواصلة «المهمة» التى اضطلعا بها وتحملا مسؤوليتها، وهى ترسيخ الوحدة اليمنية بعد أن قاما بالمهمة التاريخية فى حقيقتها ومواصلة بناء الدولة العصرية بمختلف مؤسساتها المدنية والقضائية والعسكرية والأمنية، وذلك يتطلب ايجاد صيغة تنظيمية لهذا التحالف تكون نواة لعلاقة طويلة المدى، وتتولى مباشرة المهام العاجلة فى أثناء ماتبقى من الفترة الانتقالية ومابعدها.

دخول «الاشتراكى» فى عباءة المؤتمر «ضربة معلم»

ويمكن تلخيص أهداف ومهام التحالف بين الحزب والمؤتمر على النحو التالى:

- اعتبار برنامج البناء والاصلاح اساسا لاقامة التحالف الاستراتيجى بين التنظيمين.
- العمل المشترك لمواصلة بناء الدولة العصرية الحديثة.
- ايجاد صيغة تنظيمية للتحالف ويكون لها اسم وقيادة مع بقاء الاستقلالية الذاتية لكل تنظيم.
- تحقيق الاصلاحات السياسية المذكورة آنفا.
- وضع برنامج انتخابى مشترك.
- العمل على استقطاب الاحزاب والتنظيمات الأخرى للانضمام إلى تحالف انتخابى للدورة القادمة على اساس برنامج الحزب والمؤتمر، وتوصى اللجنة بأن يكون هذا البرنامج على درجة من المرونة لتحقيق هذا الهدف.
- الدخول المشترك كتحالف فى الانتخابات وسواء اقتصر هذا التحالف على الحزب والمؤتمر أو انضم اليه آخرون فلابد أن تكون الاغلبية فيه للحزب والمؤتمر أى أن تيار المرشحين لايخضع الا لمقدرة الشخص فى كسب الدائرة بصرف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٢

النظر عن انتمائه التنظيمي داخل التحالف فالمرشح يمثل التحالف ككل.

- يلتزم اعضاء التحالف على قصر مرشحيهم على الدوائر المخصصة لكل عضو في التحالف.

- واخيرا ترى اللجنة انه نظرا إلى ان التحالف الانتخابي لن يكون مقصورا على الحزب والمؤتمر فإن الضرورة تدعو إلى ان يتفق الحليفان الاستراتيجيان على قصر «مفاصل» معينة في الدولة عليهما قبل الدخول في حوار مع أي طرف آخر.

شرح وتحليل

هذا ماتقوله الوثيقة فما الذى يقوله الإسلاميون؟

الاجابة جاءت في تعليق لصحيفة «الصحوة» لسان حال التجمع الوطني للاصلاح على النحو التالي:

«لأن الحزبين الحاكمين «المؤتمر والاشتراكي» وجدا أن مصلحتهما تقتضي تغيير الدستور وتعديل مواده فقد بدأ العمل بالفعل لتحقيق ارادتهما (السامية) ليتمكنا من استكمال مهمتهما التاريخية في بناء الدولة العصرية وعدم ترك مستقبل الجمهورية الفتية لمعطيات مجهولة او لظروف آنية!! من خلال تبني تغيير الدستور الذي داسوا ارادة الشعب من اجله وصرف الملايين وتزوير الاستفتاء الخاص به! ووثيقة التحالف بين الحزبين الحاكمين تدل على اشياء لابد من اثباتها!!

- أن برنامج البناء والاصلاح الشامل سوف يكون هو أساس البرنامج الانتخابي للتحالف الاستراتيجي. برغم مرتكزاته العلمانية - الماركسية مما يعني ازاحة الميثاق الوطني تماما وهو الذي يعد الأساس النظري للمؤتمر الشعبي!

- وثيقة التحالف الاستراتيجي تنص على الدخول في الانتخابات - ان كانت ستجرى - في قائمة واحدة وهو أمر يفسره يأس الحزب الاشتراكي من نتائج الانتخابات القادمة في معظم المحافظات ودخوله تحت عباءة المؤتمر الشعبي، ومعنى ذلك ان الأكثرية في قوائم الانتخابات - ان كانت ستجرى - سوف تكون من نصيب المؤتمر الشعبي وهي خطوة ذكية منه وضربة معلم في استغلال ضعف موقفه شعبيا بسبب تجربته السابقة حالكة السواد وهو مايجعل المؤتمر يتصرف من موقع المن على الاشتراكي لانه مد اليه يد الانقاذ.

- ولان «الاشتراكي» يعلم حقيقة ماسبق فهو يصر منذ الآن على تقسيم المقاعد الوزارية بالتساوي، ولو لم يكن له اغلبية في البرلمان.

- بالطبع لا مانع من اعطاء الأحزاب الأخرى الفتات المتساقط من عملية تقاسم السلطة!

- هذه الوثيقة تعلن بوضوح أن الفترة الانتقالية سوف تستمر بصورة أخرى جديدة! ■



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

التاريخ : ٢٠٢ [illegible] ١٩٩٢

شائعات متناقضة عن عدد الأطفال الضحايا

تضارب تصريحات المسؤولين تثير تكهنات بالتستر وأنباء عن تورط شخصيات يمنية في تجارة الفحشاء



المصدر : الشرق الأوسط (المدينة)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ـ اغسطس ـ ١٩٩٢

صنعاء: من حمود منصر

وسط حالة من الجدل الصحافي الناتج عن تضارب تصريحات المسؤولين في النيابة العامة وادارة شرطة المباحث الجنائية اليمنية، ما زالت التحقيقات جارية مع «سفاح صنعاء»، الذي اذاعت المصادر ان اسمه عبد الله عطشان، واختلفت المصادر في وصفه، فقال بعضها انه ضابط برتبة عقيد، واشار البعض الآخر الى انه رائد متقاعد، بينما قال مسؤول كبير في إدارة البحث الجنائي ـ طلب عدم ذكر اسمه ـ لـ «الشرق الأوسط» ان «المتهم يبلغ من العمر ٦٠ عاماً، وكان يعمل سائقاً في التدريب العسكري قبل ان يتقاعد».

وقد أثار الأمر بلبلة واسعة في الشارع اليمني، وتأخر الطبيب الشرعي في تقديم تقريره بشأن العظام والرفات التي اسفر عنها التنقيب في فناء منزل السفاح، وبينما اثار بعض المسؤولين في النيابة والمباحث الشكوك بشأن ما إذا كانت تلك البقايا ادمية او حيوانية، قال البعض ان المنزل أقيم في منطقة مقبرة قديمة، مما دفع البعض الى التأكيد ان الأمر لا يعدو نوعاً من ذر الغبار في العيون، في ضوء ما تكشف ـ رغم تكتم السلطات على نتائج التحقيق ـ من أن المتهم كان لا يكتفي بارتكاب الفحشاء مع الأطفال قبل قتلهم، ولكنه كان يوردهم ـ في اطار شبكة من البغاء لأشخاص آخرين يحتلون مناصب رفيعة في الدولة.

ورغم تصريح العقيد أحمد علي محسن ـ مدير البحث الجنائي في صنعاء ـ لصحيفة «الثورة» بنفي وجود جريمة، فإن رئيس النيابة الذي يتولى التحقيق أكد في تصريحات مناقضة لنفس الصحيفة.

ولصحيفة «٢٦ سبتمبر» ـ الناطقة باسم القوات المسلحة اليمنية ـ أكدت وقوع الجريمة، ولكنها امتنعت عن الادلاء بتفاصيل جديدة حتى تلقي التقرير الطبي، مما ترك المواطن اليمني في موقف توجيه اللوم الى أجهزة الأمن والنيابة على السواء.

بدأت أخبار الحادث تنتشر عندما تناقل سكان صنعاء ـ ظهر يوم الثلاثاء ١١ اغسطس (اب) الحالي ـ نبأ قيام رجل يسكن بجوار مسجد هائل سعيد أنعم في منطقة «الكمة» في غرب المدينة باختطاف الاطفال الى منزله، وممارسته الفحشاء معهم قبل قتلهم، وانتزاع بعض الاعضاء من أجسادهم، وتقطيع البقية ووضعها في أكياس من البلاستيك ودفنها في فناء المنزل.

اختلف الناس حول عدد الضحايا، وتعددت الشائعات حوله بدءاً من ٢٦ طفلاً، وانتهاء بنحو ٩١، وقال بعضهم انهم كانوا ٤٥ او ٥٠ او ٣٦، وهرعت جموع الى مكان اكتشاف الجريمة لمشاهدة مسرحها، وساعدها على ذلك تهدم جزء من سور الحديقة، فوجدت حفرتين بجوار شجرة ضخمة، واضطرت سلطات التحقيق الى اعادة بناء الحائط خلال اليومين التاليين وفرضت حراسة من الشرطة لمنع الناس من الاقتراب ثم سحب الجنود، وتولى أعمال الحراسة افراد يرتدون الملابس المدنية.

ارتباك رسمي

في أول اتصال هاتفي مع الوكيل المناوب في نيابة صنعاء ـ عقب شيوع الخبر ـ قال انه «مجرد شائعة لا اساس لها من الصحة»، وأيد ذلك رد الضابط المناوب في إدارة البحث الجنائي بعد ظهر يوم ١١ اغسطس (اب)، الا انه اضاف قائلاً «الله أعلم. نحن اتصلنا بقسم الشرطة القريب من مكان الحادث، وهذا الرجل أمره غامض حتى الآن».

وكانت هذه العبارة هي المفتاح الذي أكد وجود شيء ما، خاصة وان الخبر انتشر بسرعة غير عادية، وتناقله الناس بصورة اكثر جدية على مدى ثلاثة أيام متوالية دون ان يتحرك أي جانب رسمي أو جهة مختصة لنفيه أو توضيح الحقيقة علانية، بينما تواصل قدوم الناس باعداد كبيرة الى مكان اكتشاف الحادث، بل ان بعضهم أكد مشاهدته لعملية الحفر وانتشال العظام من فناء المنزل، وكان ذلك دليلاً مادياً ساعد على تناقل الخبر لشوارع صنعاء «بسيناريوهات» الجريمة، وحجمها، وبشاعتها.

وشارك الناس في الرواية وكلاء نيابة، وضباط أمن ومسؤولون ومقربون، وبدأت الصحافة المحلية تنشر معلومات عن القضية مستندة الى مصادر خاصة بها والى مصادر في المباحث والنيابة، وسردت روايات عديدة عن اسم المتهم وتوصيفه ومهنته وعدد ضحاياه، حينها فقط استيقظت النيابة ونفت الخبر ولكنها لم توضح الأمر.

نشرت صحيفة «٢٦ سبتمبر» ـ الناطقة باسم الجيش اليمني ـ نفياً من رئيس نيابة صنعاء عبد الله محمد الحضرمي للاخبار التي ترددت، قال فيه «انه لا صحة لتلك الشائعات والمعلومات غير الدقيقة التي تناقلها الشارع في صنعاء خلال ثلاثة ايام متتالية»، وان القضية ـ كما وصلت الى الأجهزة الأمنية ـ «تتلخص في ان زوجة صاحب المنزل قامت ـ إثر خلافات واتهامات اخلاقية في ما بينهما ـ بالابلاغ عن زوجها، متهمة إياه بقتل طفلين قبل سنوات ودفنهما في المنزل».

وأوضح رئيس النيابة أن افراد البحث الجنائي توجهوا ـ فور تلقي البلاغ ـ الى المنزل المذكور، وحفروا في الموقع الذي أشارت إليه الزوجة، فعثروا بالفعل على أكياس «بلاستيكية» داخلها عظام، عرضت على الطبيب الشرعي للكشف عليها لمعرفة طبيعتها، ونفى أن تكون الجريمة مرتبطة بعملية متاجرة باعضاء ادمية، لأن مثل هذه الجريمة تحتاج الى امكانيات وخبرات علمية ليست متوفرة في اليمن.

قبل ذلك كانت مصادر أمنية في البحث الجنائي، ومصادر في النيابة ذاتها، قد أكدت لـ «الشرق الأوسط» انه عثر على ٢٦ جثة، ويقال هناك أكثر، وهو ما نشرته صحيفة «الثوري» الاسبوعية في صنعاء أيضاً، بينما اكتفى مدير عام البحث الجنائي الدكتور عمر عبد الكريم ـ وأيضاً العقيد منصور قاسم القادري ـ بالقول ان «القضية ما زالت رهن التحقيق»، علماً بأن العقيد القادري تولى الاشراف على عملية الحفر والبحث عن الجثث مع وكيل النيابة محمد مهدي البكولي، ورئيس نيابة صنعاء عبد الله الحضرمي.

في غضون ذلك كان الشارع يردد الحكايات عن قاتل الاطفال، وانه ضابط شرطة برتبة عقيد، وبعضها تقول برتبة رائد متقاعد، بينما قالت شائعات أخرى انه كان يزعم بأنه داعية اسلامي، ويحث الشباب على الجهاد في أفغانستان، وكان يجمع التبرعات تحت



المصدر : الشرق الأوسط (المدينة)

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الستار، بينما كان يستدرج الأطفال الى منزله، ويمارس معهم الفحشاء ثم يتخلص منهم بالقتل ويدفنهم في فناء المنزل. وقد أبلغت عنه زوجته المباحث الجنائية فقبض عليه، وهو أب لسبع فتيات بعضهن موظفات وطالبات في الجامعة، وأكد بعض سكان الحي وجيرانه ان كان مواظباً على حضور الصلاة في المسجد، وكان في شجار دائم مع زوجته، ويتبادلان الاتهامات الاخلاقية بين حين وآخر.

وأمام تزايد عدد الروايات انتشر الرعب في نفوس الناس بينما التزمت الجهات المختصة الصمت، مكتفية بنفي ما يقال، وانه مجرد شائعات، بالقول ان القضية ما زالت حتى اللحظة رهن التحقيق، ولم تصارح المواطنين بالحقيقة، بل تكتمت على الحكاية، وتركت الشارع تحت وطأة الفاجعة من هول الجريمة.

فأصبحت مادة صحافية خصبة جرى توظيفها في اتجاهات سياسية مختلفة، وخلق تكتم الجهات الرسمية على القضية جواً مفعماً بعدم الرضى عن الجهات الرسمية، وأفقدها المصداقية لدى عامة الناس، وأكد سوء النية، خاصة انه سبق التكتم على جرائم قتل، وخطف، وسرقة كثيرة خلال العامين الماضيين، ولم يكشف عن مرتكبي اي منها، وهذا ما جعل اي نفي رسمي وعبر الصحف الرسمية أيضاً لا يحظى بأي تصديق له عند عامة الناس.

تصريحات متناقضة

نفى العقيد أحمد علي محسن مدير مباحث صنعاء كل ما يتصل بالجريمة، وقال - في تصريح لصحيفة «الثورة» اليومية - انه ليس لديه ما يثبت ان هناك جريمة ، وان كل ما في الأمر ان امرأة تقدمت ببلاغ تشكو ان زوجها شاذ، واستدعي الزوج، حيث اتهم هو الآخر زوجته بتهمة اخلاقية، وتم تحرير محضر لهما، وأحيل الى النيابة، وهنا انتهى دور البحث الجنائي، ولم يوضح البحث ان هناك جريمة، وقال «عرفنا كما عرف الناس ان النيابة انتقلت الى منزل المدعو عبد الله عطشان بعد وقت من إحالة القضية اليها»، ونفى مشاركة المباحث في الحفر والبحث عن الجثث، بينما أكد ضابط رفيع المستوى في وزارة الداخلية انه أطلع مساء الثلاثاء ١١ اغسطس (آب) على تقرير من ٤ صفحات حول القضية، «فيه اشارة واضحة الى الضحايا وبعض تفاصيل الجريمة».

وتقول تصريحات مدير مباحث صنعاء انه حصل سوء تصرف في الحفريات وفي هدم السور، من قبل النيابة، ويشكك في ان تكون العظام التي تم العثور عليها ادمية، وقال انه يوجد بينها عظام دجاج وسمك، ربما تكون هناك أيضاً عظام لحيونات أخرى، بينما يؤكد رئيس النيابة ان البلاغ - الذي تلقته النيابة - يقول بقتل طفلين، والعظام التي تم العثور عليها أحيلت الى الطب الشرعي.

وقال خبراء قانونيون ان تضارب التصريحات الرسمية التي تنفي الشائعات لا ينفي وقوع الجريمة، وانما يكشف عن عدم التوافق بين النيابة والمباحث، بينما الحكاية - كما ترويها مصادر النيابة والبحث الجنائي أيضاً - تؤكد ان القضية في أطوارها الأولى.

وقال مسؤول كبير في البحث الجنائي انه استخدم جهاز تسجيل دسه في مكان ما في منزل المتهم، واستطاع تسجيل المهاترات والخلافات التي حدثت بين الزوجين خلال الايام السابقة على اكتشاف الحادث، خاصة عندما واجهت الزوجة زوجها بالجريمة التي ارتكبها، وأبلغته بالأمر، مما أثار حفيظته، فهددها بالقتل إن هي أفصحت عن ذلك.

ومن خلال المكالمات الهاتفية التي التقطتها إدارة المباحث - عن طريق مراقبة هاتف المتهم والتنصت عليه - توصلت الى التعرف على ان هناك اشخاصاً آخرين من ذوي المراكز الاجتماعية والوظيفية الرفيعة والمرموقة في البلاد يشتركون مع المتهم في ممارسته الاعمال المنافية للاخلاق، وارتكاب الفاحشة مع الأطفال، وتبين ان المتهم كان يستخدم شفرة خاصة عند الحديث مع زبائنه من تلك الشخصيات عبر الهاتف، وكان وسيطاً لجلب الأطفال لهم.

وقال المصدر ان التحريات كشفت أيضاً ان المتهم كان يقوم في فترة من الوقت بجمع تبرعات مالية في عدد من مساجد صنعاء باسم مساعدة المجاهدين الافغان، ولكنه كان يأخذها لحسابه الخاص، حيث بلغ أكبر رصيد مالي له في بنك اليمن والكويت في صنعاء ٤٥٠ ألف ريال معظمها مسحوبة، و٣٥٠ ألف ريال في بنك «الاندوسويس»، وله عدة سوابق، منها انه فر الى دولة خليجية قبل أربع سنوات بعد اختطافه ٤ أطفال.

أما عن اتهام الزوجة والشائعات التي راجت عن شرفها، فقد أكد ضابط آخر في البحث الجنائي انه كان لصيقاً بالعائلة، وان كل ما قيل مجرد شائعات لا أساس لها من الصحة، وان البنات وأمهن محافظات على شرفهن، وانه كان قد خطب لأخيه واحدة من البنات، لكنه أضطر بعد انكشاف الحادثة الأخيرة الى فسخ الخطوبة.

ونشرت صحيفة «الوحدوي» تصريحاً لوكيل النيابة محمد مهدي البكولي الذي يتولى التحقيق مع المتهم عبد الله علي عطشان - أكد فيه انه لم يواجه المتهم بالتهمة حتى الآن بانتظار تقرير الطبيب الشرعي، وانه لا يستطيع تحديد عدد الاطفال الذين قتلوا على يد المتهم، ولا يستطيع أيضاً ان يجزم ما إذا كانت العظام والرفات التي عثر عليها ادمية أم حيوانية، وان كان قد فهم من الطبي الشرعي - فور تسلمه العظام - انها في أغلب الظن ادمية، لكن النيابة لا تأخذ الكلام ما لم يكن مشفوعاً بتقرير طبي معتمد.

واوضح انه أفرج عن الزوجة يوم الخميس الماضي، لأنها تعتبر متهمة من الدرجة الرابعة لتسترها على الجريمة، ولا يعتبر المتستر على الجريمة مشاركاً رئيسياً فيها.

وبينما تشعبت القضية، وتكشفت بعض جوانبها القريبة الى الواقعية والتصديق، لا يزال الناس يشعرون بالاشمئزاز، والرعب يخيم على قلوب الأطفال والامهات لضخامة الصدمة، وهول الجريمة، التي لا يزال الشارع اليمني يصفها بالفظاعة، ويطالب بمعاقبة مرتكبها في ميدان عام على مرأى من الناس، وفي الوقت نفسه تواصل أجهزة الأمن اليمنية التحقيق في القضية والبحث عن حيثياتها وأبعادها بتكتم شديد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

القاهرية

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٢

قصف منزل رئيس مجلس النواب اليمنى بقذيفة

صنعاء ـ ق . ن . ا ـ صرح مسئول بوزارة الداخلية اليمنية بان منزل الدكتور ياسين سعيد لقمان رئيس مجلس النواب اليمنى تعرض مساء امس الأول لقذيفة أر بى جى عيار إم ـ ٧ امريكية الصنع اطلقها مجهولون الا انها لم تحدث اية خسائر فى الأرواح لعدم وجود احد فى المنزل الذى تعرض لبعض الأضرار المادية . وقد جرى اعتقال عدد من المشتبه فيهم والتحقيق معهم .

